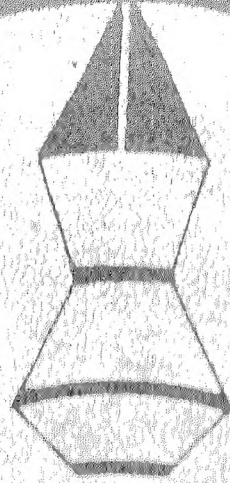


من مواد المخطوطات



التعليق على كتاب سيدي

تأليف
أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد العطار الفارسي
المتوفى سنة ٥٣٧٧ - ٥٦٨٧

محقق وتعليق
الدكتور عوض بن حمد القوزي
جامعة الملك سعود

الجزء الخامس

اهداءات ٢٠٠٣

د/ عوض بن حمد الفوزي

السعودية

من نوادر المخطوطات

التَّغْلِيْقَةُ عَلَى كِتَابِ سَيِّدِيهِ

تأليف

أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي

المتوفى سنة ٣٧٧هـ - ٩٨٧م

تحقيق وتعليق

الدكتور عوض بن حمد القوزي

جامعة الملك سعود - الرياض

الجزء الخامس

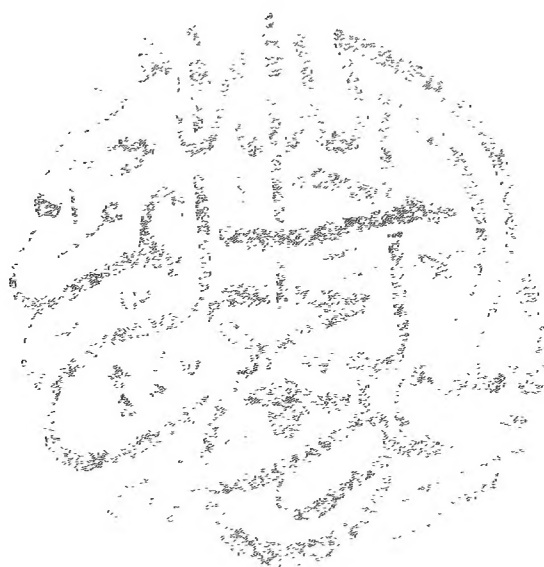
شعبان ١٤١٦ هـ

يناير ١٩٩٦ م

الطبعة الأولى

سبعان ١٤١٦ هـ / يناير ١٩٩٦ م

حقوق الطبع محفوظة



ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة^(١)

قال سيبويه: فمن زعم أن الراء في (جَعْفَرٍ) زائدة أو الفاء فهو ينبغي أن يقول: فَعَلَرٌ^(٢).

قال أبو علي: يقول: إنه يلزمه أن يقول إذ وَزَنَ بالفعل (فَعَلَرٌ)، فيلغظ بالحرف الذي عنده زائداً، كما أنه إذا وزن (جُنْدَبٌ، وتُرْتَبٌ) قال: فُنْعَلٌ وتُفْعَلٌ، فلفظ بالحرف الزائد بعينه في وزنه إياه بالفعل، وعلى هذا يلزمه أن يلفظ بأنفس الحروف التي يجعلها زوائد في الرباعي والخماسي^(٣).

(١) الكتاب ٣٥٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: إن قوماً من النحويين جعلوا كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه حرف زائد، وكل اسم زادت حروفه فصارت على خمسة أحرف مثل (فرزدق) ففيه حرفان زائدان، فقال (سيبويه محتجاً): لا يخلو الزائد الذي في (جعفر) من أن يكون هو الراء أو الفاء أو العين أو الجيم، فإن كان الزائد هو الراء وجب أن يكون وزنه (فَعَلَرٌ)، لأن الزائد يوزن بلفظه، وإن كان الزائد الفاء وجب أن يكون وزنه (فَعْفَلٌ) وإن كان الزائد العين من (جعفر)، كان وزنه (فَعْلٌ)، وإن كان الزائد الجيم، وجب أن يكون الوزن (جَعْفَلٌ)، ثم ألزمهم في الوزن (فرزدق) مثل ذلك . . . وذكر السيرافي موافقة الكسائي والقراء سيبويه على هذا على اختلاف بينهم، وصحح مذهب سيبويه وبين مناقضة الكسائي والقراء ومن نحا نحوهما . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٤.

قال سيبويه : لأنك لم تضعف شيئاً ، وإنما يجوز هذا أن تجعله
مثالاً^(١) .

قال أبو علي : يقول : لا يحملنك وزن مثل (جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ) بِفَعْلٍ
وَفَعْلٍ على أن تقول : إن الراء من جَعْفَرٍ والقاف من فَرَزْدَقٍ زوائد ، كما أن
اللام من (فَعْلٍ) واللامين من (فَعْلٍ) زوائد في جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ ، لأنك في
جَعْفَرٍ وَفَرَزْدَقٍ لم تضعف شيئاً فيكون زائداً ، كما ضعفت في مَهْدَدٍ وَفَعْلٍ ،
إنما جعلته مثالاً تزن به حركاته وسكونه ، وتبين فيه الزوائد من الأصل ،
فإنما وقع التضعيف في المثال لا في الممثل^(٢) .

* * *

(١) الكتاب ٢/٣٥٤ .

(٢) يرى أبو سعيد السيرافي أنه إنما وقع التمثيل بالفعل دون غيره ، إنما وقع ليُعلم الزائد من
الأصلي ، وذلك أنا إذا جئنا إلى (جعفر) فمثلناه بفعل ، لم يكن فيه شيء ينبيء عن زائد
دخله ، ولو وقع التمثيل بشيء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثي به ؛ لأنه لم
يمكن وزن الثلاثي به إلا بإسقاط شيء منه ، ألا ترى أنا قد نجعل ذوات الثلاثة على أربعة
أحرف وخمسة بزيادة حرف وحرفين كقولنا : (صَيْقَلٌ) ، وهو من الصَّقْل ، (وَدَلْنَضِي) ،
وسَرَنْدِي) وهو من الدَكْظ ، والسَرْد ، ولم تر شيئاً من ذوات الأربعة والخمسة يبنى منه شيء
على ثلاثة أحرف ، فلما كان الأمر على ما ذكرناه ووجب التمثيل بالفعل ، وأن الذي يزداد
على الفعل هو زائد - وإن كان الممثل أصلياً - وأنه إنما زيد على الفعل ليلحق الممثل
بالممثل به . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ١٢٥ .

ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد^(١)

قال سيبويه: وأما الهمّرش فإنما هي بمنزلة القهّيلس^(٢).
قال أبو علي: ليست الميم في (همّرش)^(٣) مضاعفة كتضعيف الياء
في عدّس إنما الحرف الأول المدغم نون ساكنة وقعت قبل الميم، فأدغمه
فيها لما بينهما من المشاركة في الغنة، ولأنها لا تبين مع حروف الضم
والشفة^(٤).

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٣) الهمّرش: العجوز وقد اضطرب خلقها، وتشنّج جلدّها، أنشد شمر:

إن الجراء تختشرش

في بطن أم الهمّرش

انظر تهذيب اللغة ٥١٦/٦، والقهّيلس: القملة الصغيرة.

وتوصف الكمّرة بالقهّيلس، قال الراجز:

كمّرة قهّباء قهّسى قهّيلس

يجملها راعي خليات شمس

وعن أبي تراب: القهّيلس: الأبيض الذي تعلوه كُدرة. المصدر السابق ٥٣٦/٦ - ٥٣٧.

وعن ابن الأعرابي أنه أنشد:

إنّي لأهوى القهّيلس الجحمرش

منهنّ حقاً والعجوز الهمّرش

انظر المنصف ٥/٣.

(٤) «الزوائد في (الهمّرش) النون المدغمة في الميم، لأن أصله (هَمَرَش)، وإنما وجب ذلك، لأنه
ملحق بقهّيلس وجحمرش بالنون، لأن مضاعف العين لا يكون بها الكلمة ملحقة، لأن ==

قال سيبويه: لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعْلِلٍ^(١).
 قال أبو علي: يعني أنه ليس في الرباعي المضاعف على وزن (فَعْلِل) فإذا لم يكن فيه لم يحمل (هَمَرِش) على فَعْلِل، وفي الخماسي (فَعْلِلِل) نحو: (قَهَبَلِس)، فحُمِلت (هَمَرِش) على المثال الذي جاء فيه دون المثال الذي لم يجر له في الرباعي نظير، وكما لم يحمل (هَمَرِش) على الرباعي [١٨٥/أ] الذي لا مثال له، كذلك لم يحمل هُمَقِعُ^(٢) على الخماسي لأنه لا مثال له فيه. وحملته على الرباعي الذي لا مثل له فيه.
 قال سيبويه: ولكننا نقول: هي مُضَعَّفَةٌ لأن العين وحدها لا تُلحق ببناءً بيناءً^(٣).

قال أبو علي: يقول: العين وإن ضُوِّعَتْ نحو (فِعْلَل) لم تُلحق ببناءً بيناءً، كما لا تُلحق اللام في مثل خَدَبٍ^(٤) حتى يدخل بينهما حرف، كما

== ذلك ليس في شيء من الكلام، وعلته أن المضاعف في (فَعْلَل) يدل على التكثير، وما زيد معنى يخرج عن الحد الملحق، ولذلك جعلت نوناً، وزيادة الإلحاق أقوى من زيادة غيرها مما يكون لتكثير الكلمة إذ الملحق بمنزلة الأصلي. شرح الرماني للكتاب، ج٤، ق ٧٧.

(١) الكتاب ٣٥٤/٢.

(٢) إشارة لقول سيبويه: وأما الهُمَقِع فلا تجعل الأولى نوناً، لأننا لم نجد في بنات الخمسة على مثال سَفَرَجَل، الكتاب ٣٥٤/٢.

والهُمَقِع: الأحق من الرجال، والأنثى: هُمَقِعَةٌ حمقاء. انظر تهذيب اللغة ٢٧٣/٣ (هَمَق).

(٣) الكتاب ٣٣٥/٢، والإشارة إلى إحدى الميمين في الخماسي نحو (هَمَقِع).

(٤) الخَدَب: الضخم الشديد القوي من شيخ أو بعير. انظر تهذيب اللغة ٤١/٧ (خدب).

تلحق لما دخلت في عَقْنَقْلٍ^(١) وعَثَوْتَلِ^(٢) الواو والنون فألحقتهما
بسفرجل^(٣).

* * *

ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاء^(٤)
قال سيبيويه: كرهوا الكسرة فيها كما استثقل في (يَنْجَلُ
وسَيْدٍ)^(٥).

قال أبوعلي: أي كما استثقل الواو مع الياء في (يَوْجَل) ومع الياء
في (سَيُود)، حتى أبدلت الياء من كل منهما، كذلك كرهت الكسرة فيها
لأن الكسرة كالياء^(٦).

قال سيبيويه: ومنهم من يقول: دَوَجٌ يريد تَوَجٌ^(٧).
قال أبوعلي: كأنه أبدل التاء من الواو التي هي فاء من (تَوَج)،
وأبدل الدال من التاء المبدلة من الواو لقرب الدال من التاء، وكذلك
(تَوْرَاة) هي عندهم (فَوْعَلَة)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء،

(١) العَقْنَقْل: الحبلُ العظيم من الرمل، يكون فيه حَقْفَةٌ وجِرْقَةٌ وتعَقْدٌ، وجمعه عقاقيل.
تهذيب اللغة ٣/٣٧٢.

(٢) العَثَوْتَل: الكثير اللعم الرُخو. انظر لسان العرب ١١/٤٧٤ (عثل).

(٣) انظر المنصف ١/٨١.

(٤) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٥٥.

(٦) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٥ - ١٢٦، وانظر المسائل المشكلة ٨٧.

(٧) الكتاب ٢/٣٥٦، وقام عبارته: «... وهو المكان الذي تلج فيه».

وحملوها على قَوْعَلَةٍ دون (تَفْعَلَةٍ) ، لأن (قَوْعَلَةٍ) أكثر في الكلام من (تَفْعَلَةٍ) فحمله على الأكثر^(١) .

قال أبو عثمان : الذي قال الخليل عندي خطأ ، وذلك أن الواو الثانية^(٢) . منقلبة من همزة وإنما أنوي الهمزة فيها ، ولكن أجز أن تبدل الهمزة ، لأن الواو مضمومة ، وليس البديل لازماً ولو لم يكن أصلها الهمز لم يلزم الإبدال ، لأن الثانية مدّة مثل (وُورِي) إذا أردت (قُوعل) من (وَارِيَتُ)^(٣) .

قال أبو علي: الدليل على أن قلب الواو التي هي فاء همزة لا يلزم من حيث لزم قلبها في (أُوصل)^(٤) ونحوه أن الواو الثانية من (وُوي) مخففة من همزة هي متوِّدة ، كما أن الهمزة المخففة لو كانت مُحَقَّقة لم يلزم قلب الواو التي هي فاء همزة إلا من حيث يلزم قلبها في (وُجوه) ، وكذلك

(١) (تَوَلَّجَ) على (قَوْعَل) من (وَلَجَتْ) وأصله (وَلَجَجَ) ، وبعضهم قلب من التاء دالاً فقال: (دَوَلَجَ) ، وليس قلب التاء بمطرّد في شيء من ذلك ، وقال بعضهم في (تَوَلَّجَ) : إنه (تَفَعَّلَ) ، فاختر الخليل (قَوْعَلًا) لأن (قَوْعَلًا) أكثر في الأسماء من (تَفَعَّلَ) ، فحمله على البناء الأكثر . انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٦ .

(٢) يشير إلى ما رواه سيبويه عن الخليل في (فَعَّلَ) من (وَأَيْتَ) فقال له: (وُوي) وأنها تكون عند التخفيف: (أوي) فتبدل من الواو همزة لأنه لا بد من هذه الهمزة ، لأنه لا يلتقي واوان في أول الحرف . انظر الكتاب ٣٥٦/٢ .

(٣) بلفظ قريب من هذا نجد النص عن المازني مفصلاً وفي شرح السيراني للكتاب ، ج ١٠ ، ق ١٢٧ . واحتج الرماني لمذهب سيبويه قائلاً: ليس في هذا ما يفسد قول الخليل ، وأما العلة الأخرى التي ذكرها المازني فهي فاسدة . . . ، انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ٨٠ .

(٤) في المخطوطة: (أوييل) هكذا ، والصواب من المسائل المشكّلة / ٩١ .

إذا خَفَّتْ الهمزة لم يلزم قلبها إلا من ذلك الموضع، لأنها {إذا} ^(١) كانت منوثةً فكالمخففة، كما أن الضمة لما كانت مخففة ^(٢) في (لَقُضُوَ الرَّجُلُ) ^(٣) كانت بمنزلتها ثابتة، ويدل على أن الهمزة وإن كانت مخففة فهي كالمحققة، أن من خَفَفَ (رُؤْيَاكُمْ) لم يقلبها ولم يدغمها في الياء كما لا يدغمها مُحَقِّقة فيها وهي اللغة الفاشية الجيدة.

{وَمَنْ} ^(٤) قال: (رُئِيَ) ^(٥)، فأدغم وقلب لزمه أن يقول: (أُوي)، فيبدل من الفاء همزة، لأنه جمعها وإن كان أصلها الهمزة بمنزلة الواو المحضة، فعلى هذا يقول: (أُوي)، وهو ضعيف ^(٦).

فأما قول أبي عثمان في (وُوي) ^(٧)، إنه لم يكن أصلها الهمزة لم يلزم الإبدال، يعني إبدال الفاء همزة، قال: لأن في الثانية مدة مثل (وُوري) إذا أردت فُوعِلَ من (وَارَيْتُ) فلا يستقيم، لأن هذه الواو الثانية من (وُوي) ^(٨) لو لم يكن أصلها همزة، لوجب أن تبدل الأولى همزة، وإن كانت الثانية مدة، وإن لم يجب أن يدل الأول من (وُوري) همزة، لأن الواو

-
- (١) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، مجلوبة من المسائل المشكلة/ ٩٢.
 (٢) في المسائل المشكلة / ٩٢ : (. . . لما كانت منوثة . . .).
 (٣) انظر المنصف ٢/ ٢٨٣ ، ٣/ ٨٩ .
 (٤) انظر المنصف ٢/ ١٢٤ - ١٢٥ .
 (٥) ساقطة من المخطوطة، وأصلحتها من المسائل المشكلة / ٩٢ .
 (٦) انظر اللغات الواردة في هذا الحرف في المنصف ٢/ ٢٦ - ٣١ .
 (٧) أعقب أبو علي هذا القول بجملة تفصيلية لم يضمنها تعليقه هنا، لأنها استجلبت في المسائل المشكلة لزيادة التوضيح .
 (٨) في المخطوطة : (ووري).

الثانية [١٨٥/ب] من (وُوي) لو لم يكن أصلها الهمز لكانت عيناً، فكان يلزم قلب الأولى همزة لأن الثانية كانت تكون أصلاً أيضاً، ألا ترى أنهم قد قلبوا الأولى همزة من قولهم: (أولى)، وإن كانت الثانية مدّة ١٢ فكذلك كان يلزم أن تقلب الواو الأولى من (وُوي) همزة لو لم يكن أصل اثنائية الهمز، وهذا بين جداً، وإنما لم تقلب الأولى من (وُوري)، لأن الثانية ليست بلازمة، ألا ترى أنها تنقلب ألفاً في (وأرى يُؤرّ)، ولم يكن يشبه (وُوري) لو كانت الواو الثانية من (وُوي) أصلاً غير منقلبة عن الهمز، لأنها لو كانت كذلك لكانت لازمة كلزومها في (أولى) ولم تكن تنقلب ألفاً كما تنقلب في (وُوري)، وإن اجتمع في كل واحد منهما واوان، الثانية من كل واحد منهما مدّة، فهما يفترقان في الانقلاب وغير الانقلاب، فالمعتبر هذا لا اللفظ^(١) فقط.

* * *

ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات^(٢)
قال سيبيويه: من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم^(٣).

قال أبو علي: وقوع الكسرة قبلها في مثل ياء (يتَّعد)، إذا بنيت

(١) هذه المسألة بتماها في المسائل المشكّلة ٩١ - ٩٣.

(٢) الكتاب ٣٥٦/٢.

(٣) يريد: الواو التي تكون في موضع الفاء في الافتعال نحو التي في: مُتَّعِدٌ، ومُتَّعِدٌ، واتَّعَدَ، واتَّعَدَ. انظر الكتاب ٣٥٦/٢.

الفِعْلُ للفَاعِلِ، ووقوعها بعد ضمة في مثل (أَوْتَعِدَ) إذا بني الفعل للمفعول^(١).

قال سيبويه: فهي أقوى من افْتَعَلَ^(٢).

قال أبو علي: يعني أن الفاء من (أَفْعَلَ) أقوى منها في (افْتَعَلَ)، لأن التغيير الذي يعتور الفاء من (افْتَعَلَ) والانتقال يكون أقل في (أَفْعَلْتُ)، لأن الكسرة لا تدخل الهمزة في (أَفْعَلْتُ) كما تدخل همزة (أَفْعَلَ) الكسرة نحو، (اِيتَعَدَ)، وهمزة (أَفْعَلْتُ) لا يدخل لها إلا الفتحة والضمّة^(٣).

قال سيبويه: وأَتَهَمَ لأنها من التَّوَهُمِ^(٤).

أي من الواو التي هي فاء في قولك: الوَهْمُ، فأما التاء من التَّوَهُمِ فهي تاء تَفَعَّلَ وليست التي في أَتَهَمَ.

(١)- قال أبو سعيد: «افْتَعَلَ من (وَعَدَ) في لغة الجمهور تقلب الواو وهي فاء الفعل فيه تاءً، فتدغم في تاء الافتعال، لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لتغيّرت، فكانوا يقولون في الماضي: اِيتَعَدَ، وفي ما لم يسم فاعله: اوتَعَدَ، وفي المستقبل: يأتَعَدُ، فاختاروا التاء مكان الواو لمشاكله تاء الافتعال، ولأن التاء قد تبدل من الواو في قولهم: تَجَاءُ، وتُخَمَّةٌ...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٧. وانظر تفصيل ذلك في شرح الرماني، ج ٥، ق ٨٠.

(٢) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٣) قال الرماني: «يجوز إبدال التاء من الواو إذا كانت فاءً على غير أطراد تشبيهاً بواو (افْتَعَلَ)، وكلما كانت أقرب من واو (افْتَعَلَ) فهي أحق بالإبدال، فمن ذلك إبدالها في (افْتَعَلْتُ) لأنها ساكنة في موضع فاء الفعل، كقولك: أَتَخَمَةُ، وَأَلْبَجَةُ، وَضَرْبَةُ حتى أَتَكَاةٌ...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢، وقد ضُبط في التعليقة بتشديد التاء في (أَتَهَمَ) تحريف.

قال أبو علي: التَّقِيَّةُ^(١) وزنه (فَعِيلَةٌ)، كأنه (وَقِيَّةٌ)، فأبدلت التاء من الواو التي هي فاء^(٢).

* * *

ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء^(٣)

قال سيبويه: فإذا أسكنت التاء لم يكن إلا الإدغام^(٤).
قال أبو علي: يقول: لم يدغم الحرفان المتقاربان لما تحرك الأول منهما
لفصل الحركة بينهما، فإذا سكن الأول أدغم^(٥).

(١) إشارة إلى قول سيبويه: «فَأَمَّا (التَّقِيَّةُ) فَبِمَنْزِلَةِ التَّيْقُورِ، وَهُوَ أَتَقَاهُ فَيَكْذِبُ، وَالتَّقَى كَذَلِكَ»، الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) من تمام العبارة السابقة الواردة في شرح الرمانى قوله: «ويجوز إبدالها [التاء من الواو] في التَّقِيَّةِ، لأنها في موضع الفاء وأول الكلمة، ويجوز إبدالها في: (هو أَتَقَاهُما)؛ لأنها في موضع الفاء ساكنة، وكل ذلك على شبهها في افْتَعَلَ الذي لزمته علة الاطراد...»، شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٨١.

وقال السيرافى: «أَمَّا التَّقِيَّةُ فَالْأَصْلُ فِيهِ: وَقِيَّةٌ، لِأَنَّهَا فَعِيلَةٌ، مِنْ وَقَيْتُ، وَلَكِنَّهُمْ قَلَبُوا الْوَاوَ تَاءً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ يَسْتَشْقِلُ مِنْ أَجْلِ الْوَاوِ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا: تَقَى، فَقَلَبُوا الْوَاوَ تَاءً لِلْضَمِّ...». شرح السيرافى للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٨.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٥) الحديث هنا متعلق بقلب الواو ياءً نحو قولهم: (مِيزَان) في (مِوزَان)، و(مِيعَاد) في (مِوعَاد)، وأن الواو قد تركت فيهما من قبل أنها أثقل؛ لأنها ساكنة ولا يحجزها عن الكسر شيء، وهذا شبهه بقولنا: (وَتَدَّ) فقد قوى البيان للحركة فإذا أسكنت التاء فقليل (وَتَدَّ) لم يكن إلا الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجز، فيقال حينئذ: (وَدَّ) . فمتى سكنت الواو وقبلها كسرة قلبت ياءً، ومتى فتح ما قبل الياء أو تحرك عادت الواو فيقال في (مِيزَان) =

قال سيهويه: نحو قولهم: اَزْدَاكَ واصْطَبَّرَ^(١).

قال أبو علي: أدْنِي تاء افتعل من الفاء، فأبدل مع الصاد حرفاً مطابق ليقرَّب منها، وأبدل منها مع الزاي حرف مجهور لذلك أيضاً^(٢).

قال سيهويه: ويحذفان في مواضع وتثبت الألف^(٣).

قال أبو علي: ذلك في مثل قاضٍ، ويَغْزُو في الوقف، ولا يحذف الألف من يخشى في الوقف^(٤).

== ومِبْعَاد، ومِيقَات: (مَوَازِين، وَمَوَاعِيد، وَمَوَاقِيت)، قال أبو سعيد: «وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استحقاقاً للجمع بينهما، ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمة إعراب كقولهم: لَعِبٌ وفُخِذٌ، وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب، لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة» - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٢٨.

(١) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٢) يعلل أبو الحسن الرماني لاجتماع الواو والياء والأول منهما ساكن، وأنه بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج في نحو (قالت طائفة) مع أنها حروف علة، ومع أنها في كلمة واحدة فلزم الادغام لهذه العلة من اجتماع الأسباب الثلاثة، تقول: لَوَيْتُ يَدَهُ لَيْتاً، والأصل (لَوَيْتاً)، فيعمل، لأنها واو مع ياء الأول منهما ساكن، وكذلك طَوَيْتُ طَبِيّاً... وأن حروف المد واللين مع تباعد المخارج بمنزلة الحروف المتقاربة المخارج؛ لأنها متناسبة بالمد واللين، وأن الحركات منها، وأنه يتسكن بها وما كان منها من إخراج الحروف، فصارت بهذه المناسبة بمنزلة الحروف المتقاربة، لأن تقاربها بهذه الأوجه بمنزلة تقارب الحروف بالمخارج، فازدآن واصطبر أخف من الأصل لأنها أعدل في تأليف الحروف لبعد التاء من الصاد، وكون الطاء أعدل، لأنها مناسبة للصاد بالاستعلاء والإطباق، وللتاء بالمخرج والدال أعدل لأنها مناسبة للزاي بالجر، وللتاء بالمخرج، وهو حرف وسط بين الحرفين، وهو مع ذلك أحسن، لأنه أشكل - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٢.

(٣) الكتاب ٣٥٧/٢.

(٤) ضمير التثنية هنا يعود إلى (الواو والياء)، ففي الوقف يحذفان كقولنا: (هذا قاضٍ)، ==

قال سيهويه: فإنما الياء والتاء بمنزلة هذه الميم^(١).
قال أبو علي: يقول: الياء من (يَوْعِدُ) والتاء من (تَوْعِدُ) بمنزلة الميم
في الموضع^(٢) لأنها مفتوحة، كما أن الميم مفتوحة وليس بفعل كما أن
الموضع ليس [أ/١٨٦] بفعل.

قال سيهويه: فإذا لم تكن الهاء فلا حذف لأنه ليس عوض^(٣).
قال أبو علي: كأنه يقول: إن الهاء في (عِدَّة) تصير عوضاً من الفاء
المحذوفة، فإذا لم تكن الهاء لم تحذف، وأتم، فقليل: (وَعَدَ) لزوال الكسرة
عن الفاء وحذف ما لو حذفت الفاء مكسورة صارت عوضاً منه وهو الهاء.

* * *

ومن باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاء^(٤).
قال سيهويه: واعلم أن هذه الياء إذا ضُمَّت لم يفعل بها ما يفعل
بالواو، لأنها كياء بعدها واو^(٥).

قال أبو علي: الواو عنده إذا انضمت بمنزلة واوين اجتماعاً، فأبدلت من
أولهما همزة، (فَأَقَّتْ) ^(٦) نظير بنائك فَوَعَلَ من (وَعَدَ) إذا قلت: أُوْعَدَ

=(و) (هو يَغْزُ) عند الوقف، ولكن الألف لا تُحذف عند الوقف كقولنا: (هو يَخْشَى). وقوله:
(يَخْشَى) رسمها في المخطوطة هكذا بالألف (يَخْشَا).

(١) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٢) يريد الميم في (مَوْعِدٍ) و(مَوْعِدَةٍ).

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٥٨/٢.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، والكلام يدور حول نحو قولهم: يَسَرُّ يَسِيرُ، وَيَسَرُّ يَسِيرُ.

(٦) من قوله تعالى: «وَإِذَا الرُّسُلُ أَقَّتْ»، سورة المرسلات، الآية ١١.

فكذلك الياء المضمومة بمنزلة الياء التي بعدها واو نحو يَوْمٌ، وَحَيُّودٌ فكما لا يبدل الياء إذا كانت بعدها الواو نفسها همزة، كذلك لا يبدلها همزة إذا انضمت (١).

قال سيهويه: ويدلك على أن الياء أخفٌ عليهم (٢) أنهم يقولون: يَبْأَسُ، وَيَبْئِسُ فلا يحذفون (٣).
أي فلا يحذفون الياء من (يَفْعَل) كما حذفوا الواو منه في مثل (يَعْدُ) (٤).

قال سيهويه: وكذلك فَوَاعِلٌ، تقول: يَوَائِسُ (٥).

(١) قال أبو سعيد: «الغرض في هذا الباب: الفرق بين الواو والياء، وذلك أن الواو تسقط لوقوعها بين ياء وكسرة، والياء لاتسقط لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَبْئِسُ، وَيَبْئِرُ)، وذلك لأن الياء أخف من الواو عندهم، ألا ترى أن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياءً تقدمت الواو والياء، كذلك هذه الياء إذا ضُمّت لم تُهمز كما تفعل ذلك بالواو، لا يقال في يَبْئِرُ: أُسِرَ كما يقال في وَعَدَ أُعِدَّ، شبه الضمة بالواو...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٠.

(٢) أي (من الواو) وقد وردت في نص الكتاب.

(٣) الكتاب ٣٥٨/٢ وقام العبارة: «... موضع الفاء كما حذفوا يَعْدُ». وفي الكتاب: «... يَبْئِسُ، وَيَبْئِرُ...».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «إنما جاز حذفها [الواو] في يَفْعَلُ لشغل الواو الواقعة بين ياء وكسرة في الفعل، وليس للياء مثل هذا الشغل في هذا الموضع فكان الأصل أحق بها، ولا يجوز إذا انضمت أن تقلب همزة كما تقلب الواو لأنه لما كانت الواو المضمومة مع أن الضمة عليها بمنزلة المضاعف، وهو مع ذلك يجوز الأصل والقلب، ثم ضعف سبب القلب بأن الضمة ليست من جنس الياء امتنع القلب، لأنه ليس بعد ضعف السبب إلا الامتناع...»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٣.

(٥) الكتاب ٣٥٨/٢، وفيه: «يَوَائِسُ» بالياء الموحدة.

أي ولا يبدلون من الياء الهمزة كما تبدل الواو في أواصل^(١).
قال سيبويه: لأن قياس هذا أن يقول: يا غُلامٌ وَجَلْ^(٢).
قال أبو عثمان: لا يلزم أبا عمرو^(٣) هذا، لأنه ليس في كلامهم واوٌ

(١) من خفة الياء وتقل الواو أنك تقول: يابسٌ ويَابسٌ، ويائسٌ ويَوائسٌ ولا تقول: وأعيدٌ (وَوَاعِدٌ) ولا (وازيئةٌ) و (وَوَازِنٌ) بل تقول: (أَوَاعِدٌ) و(أَوَازِنٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ١٣٠. وفي هذه المسألة كلام لطيف يبين مذهب الخليل ومخالفته لمذاهب النحويين في (مُفْعِل) من (يَسْتُ مَوْسٌ) فالتمس في المنصف ٣٨/٢ - ٤٠.

(٢) الكتاب ٣٥٨/٢ وفيه: «... يا غُلامٌ وَجَلْ».

وهذا النص مكمل للمسألة قبله، وهي التي قال فيها سيبويه: «وقد قال بعضهم: يازيدٌ يَسُّ، شبهها بـ(قِيلَ) وزعموا أن أبا عمرو قرأ: «يا صَالِحِيْنَا»، جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها واوًا، ... وهذه لغة ضعيفة، لأن قياس هذا أن تقول: يا غُلامٌ وَجَلْ».

(٣) يعني أبا عمرو بن العلاء، فقد نقل سيبويه قراءته لأية الأعراف: «يا صَالِحِيْنَا» بأن جعل الهمزة ياء ثم لم يقلها واوًا، وخرجها على أنها لغة ضعيفة، انظر الكتاب ٣٥٨/٢، وفي المسائل المشككة ٧٧ - ٨٠ أفرد أبو علي مسألة لمناقشة هذا الرأي ونقل كلام سيبويه وفصل في المسألة.

والرأي الذي أورده أبو علي هنا يتصرف رواده في المسائل المشككة مفصلاً عن أستاذه أبي بكر محمد بن السري، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني. انظر المسائل المشككة ٧٩. والمسألة بتمامها منقولة في (الكتاب المنسوب إلى الزجاج): إعراب القرآن ٢٤٤/١ - ٢٤٦.

وفسر أبو سعيد هذه القراءة بقوله: «إن من العرب من لا يقلب الياء الساكنة واوًا إذا كانت الضمة التي قبلها من كلمة، والياء من كلمة أخرى كالضمة التي في الحاء من (صالحٌ) وبعدها ياءٌ (ايتنا)، قال: وشبهوه بـ(قِيلَ) في لغة من يشير إلى ضم القاف مع الياء في (قِيلَ)، واستضعف سيبويه هذه اللغة، وقال: يلزم عليها أن تقول: (يا غُلامٌ وَجَلْ)، يعني يلزمهم ألا يقلبوا واو (يوجل) إذا كان قبلها كسرة صيم (غلام) لأنها من كلمتين منفصلتين ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، جـ ١٠، ق ١٣٠، وانظر البحر المحيط ٣٣١/٤.

ساكنة قبلها كسرة، وفي الكلام ياء ساكنة قبلها ضمة غير مشبعة مثل (قِيلَ)، فقلوه: «يَا صَالِحُ يَتَنَا»^(١) مردود إلى (قِيلَ)، و(يَا غَلَامُ وَجَلْ)، ليس له مثل فيرد عليه.

قال سيهويه: فأما (أَفْعَلْ)، فإنها تسلم، لأن الواو تسلم في (أَفْعَلْ)^(٢).

قال أبو علي: فأما قوله: (أَفْعَلْ)، فإنها تسلم، يريد أفعَل من الياء نحو (أَيْتَسَهُ)^(٣)، تسلم الياء فيه ولا تعل، كما سلمت في (أَفْعَلْ) من الواو ونحو أَوْجَر^(٤).

وقوله: إلا أن يشذ^(٥) الحرف في (أَفْعَلْ) من الواو نحو أتلجَه في أولجَه^(٦).

وقوله: وقد قالوا: يَا تَيْسُ، فجعلوها أي الياء بمنزلتها^(٧)، أي بمنزلة

(١) سورة الأعراف، الآية / ٧٧.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) في المخطوطة: (أَيْتَسَهُ) تحريف.

(٤) لا تقلب ياء (أَفْعَلْ) تاء إذا كانت في موضع فاء الفعل نحو (أَيْقَنَ، وَأَيْتَع، وَأَيْسَرَ) وما أشبه ذلك كما لم تُغَيَّر الواو في (أَفْعَلْ) ولم تقلب تاء كقولك: (أَوْصَلْ، وَأَوْزَقْ)، والأصل في القلب: الواو، فكما لم يجب قلب الواو تاء في (أَوْصَلْ) وبابه، لم يجب قلب الياء... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ١٣٠.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢، وهذا النص من تمام سابقه.

(٦) قلبت الواو تاء في مثل (أُولِجْ، وَأُولُكَا) فقليل: (أَتْلَجْ، وَأَتْلُكَا) وهو شاذ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣٠، وسبب الشذوذ أنه ليس ثمة سبب يقتضي الإعلال، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

(٧) الكتاب ٣٥٩/٢.

الواو، إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في (اِفْتَعَلَ)؛ فكَذَلِكَ صار (يَأْتِيْسُ) بمنزلة (يَأْجَلُ) في أن الياء التي هي فاء قلبت أَلْفًا، كما قلبت الواو أَلْفًا من (يَأْجَلُ) وفي كتاب أبي العباس: ^(١) وقالوا: يَا أَسُّ، وَيَأَيْسُ بدل يَأْتِيْسُ وَيَاتِيْسُ التي في نسخ غيره، وهو أجود لأنه أقرب إلى (يَأْجَلُ) من (يَفْتَعِلُ) إليه ^(٢).

* * *

-
- (١) يريد في نسخة أبي العباس المبرد من كتاب سيبويه.
- (٢) يقول أبو الحسن الرماني: «بعض العرب يقول: يَا أَسُّ، وَيَأَيْسُ؛ لأنه لما ثقل الياء في هذا الموضع فرّوا منه إلى حرف مناسب له هو أخف منه، ومن العرب من يقول: يَيَسَ . . . مثل يَيَسَ، ووجه ذلك التشبيه بَيَعْدُ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٤.
- ولمسر أبو سعيد ذلك بقوله: «أما الذي قال: يَا أَسُّ، وَيَأَيْسُ، فإنه يقلب من الياء الساكنة أَلْفًا في قولك: يَيَسُ، وَيَيَسُ، وليس ذلك الوجه، وإنما تقلب الياء والواو أَلْفًا إذا حركتا وانفتح ما قبلها، ولكنهم شبهوا قلب هذه الياء بقلبهم الواو أَلْفًا في (يَوَجَلُ) و(يَوَجَلُ) وما أشبه ذلك، حين قالوا: (يَأْجَلُ وَيَأْجَلُ)؛ وإنما قلبوا الواو أَلْفًا استعجالاً للواو مع الياء في (يَوَجَلُ)، والألف أخف، فأبدلوا منها، فأما يَيَسَ، ويَيَسَ فشبهه مع شدوذه بـ(يَزِنُ، وَيَعِدُ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣١.

ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية^(١) وهما في موضع العين^(٢)

قال سيبيويه: فكَذَلِكَ هذه الحروف حيث اعتلت، جعلت حركتهن على ما قبلهن، كما جعلت من الواو والياء حركة ما قبلهما^(٣).
يريد ، إذا كانا لامين نحو يَغْزُو وَيَرْمِي^(٤).
قال سيبيويه: كما لزم ما ذكرتُ [١٨٦/أ] لك الحركة ما بعده^(٥).
أي كما لزمَت العين من (يَغْزُو وَيَرْمِي) الحركة ما بعدهما وهما الكسر والضمُّ للذات لهما الزاي من (يغزو) والميم من (يرمي).
قال سيبيويه: وكانت فَعَلْتُ أُولَى بَفَعَلْتُ من الواو من فَعَلْتُ^(٦).
قال أبو علي: من الأولى صلة لقوله: بَفَعَلْتُ، ومن الثانية صلة لأُولَى،

(١) في المخطوطة: (ثابتة) تحريف.

(٢) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٣) الكتاب ٣٥٩/٢، وفي الكتاب: «... حركة ما قبلها».

(٤) يقول أبو الحسن الرماني: «الاعتلال في باب (يَرْمِي وَيَغْزُو) سكون حرف العلة مع إلزامه (يَفْعَل) في بنات الواو، و(يَفْعَل) في بنات الياء للفرق بينهما بما يقتضيه الال فيهما، إذ الأصل الذي هو الصحيح يجمي (فَعَل) فيه على (يَفْعَل) و(يَفْعَل)، فلما صار المعتل لزم بنات الياء أحد الطريقين، وهو (يَفْعَل) ولزم بنات الواو الطريق الآخر، ولا يجب مثل ذلك في باب (خَشِيَ وَعَمِيَ) لأنه ليس إلا طريق واحد، وهو (يَفْعَل)؛ فلم يقع فيه تخيير كما وقع فيما له طريقان» - شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥.

(٥) الكتاب ٣٥٩/٢.

(٦) الكتاب ٣٥٩/٢، وفيه: (.... من فَعَلْتُ).

فتقدير الكلام فكان فَعَلْتُ بِفَعَلْتِ من الوار أولى من فَعَلْتِ^(١).
قال سيهويه: نظيره في الاعتلال من مُحَوَّلٍ إليه يَعِدُ، وَيَزِنُ^(٢).
أي، نظيره في أنه كانت الفاء تبقى على حركتها لو لم تَعَلْ.
قيل في قوله: يَعِدُ وَيَزِنُ: إنه ينبغي أن يكون يريد بِعِدُ وَيَزِنُ عِدَّةً
وزِنَةً، لأن التحويل إنما هو في عِدَّةٍ دون (يَعِدُ)، لأن حَرَكَةَ الفاء حُوِّكَتْ إلى
العين لما حذفت.

وقيل أيضاً: إن (فَعَلْ)، عليه أن يكون في مضارعه يَفْعَلُ وَيَفْعِلُ،
وَوَعَدَ (فَعَلْ)، ولم يجيء في مضارعه إلا يَفْعِلُ، فقد حُوِّكَ من يَفْعِلُ إلى
(يَفْعَلُ)، كما أن فَعَلَ من القول محوَّلٌ إلى (فَعَلْتُ)، فإن قيل لصاحب هذا
التفسير الثاني: قد جاء (يَفْعَلُ) في باب (يَعِدُ)، وذلك قول بعضهم: وَجَدَ
يَجِدُ، فمن جوابه: أَنْ يَجِدُ شَاذٌ، وحُذِفَتِ الفاء منه كما حُذِفَتِ من (يَفْعَلُ)؛
ليُعلم أن الأصل (يَفْعِلُ)، (فَيَجِدُ) بعدُ كأنه على يَفْعِلُ، إذ لو كان على
(يَفْعَلُ) لثَبَتَتِ الفاء كما ثَبَتَتْ في (مَوْضُوءٍ) ونحوه.

(١) يقرر الرماني امتناع العرب في بنات الباء من (فَعَلْتُ) لئلا يُخرجوا الأَخْفَ إلى الأَثَقِ،
وأَنه لو بني (فَعَلُ يَفْعَلُ) من (رَمَى) لَقِيلَ: (رَمَوْ يَرْمُو) وهذا إخراج للأَخْفِ إلى الأَثَقِ،
ولو بُنِيَتِ (فَعَلُ يَفْعَلُ) من (رَمَيْتُ) لَقِيلَ: (رَمَوْ)، فلا يكاد يوجد في كلام العرب، وأمَّا
(قُلْتُ تَقُولُ) فيجب فيه (يَفْعَلُ) من وجهين:

أحدهما: أَنه إن بني على (فَعَلْ) وجب فيه (يَفْعَلُ).
وإن بني على (فَعَلْ) وهو المغيَّر وجب فيه (يَفْعَلُ) أيضاً، وليس كذلك (يَعْتُ تَبِيعُ) ...
انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٨٥ - ٨٦.
(٢) الكتاب ٣٥٩/٢، وهو متعلق بالفقرة السابقة.

- قال سيبويه: فاعتلت كما اعتلت خفت وهبت^(١).
- قال أبو علي: يقول: إن طلت فعت ليس بمنقول من فعت إلى فعت كقلت، كما أن أصل خفت وهبت فعت ليس بمنقول من فعت كبعث^(٢).
- قال سيبويه: ألزموه يفعل حيث كان محولاً من فعت ليجري مجرى ما حول إلى فعت^(٣).
- قال^(٤): يعني بقوله: ليجري مجرى ما حول إلى فعت، أي في أن تصوير حركة عين (يفعل) من الياء مثل حركة عين (فعت) منها كما كانت حركة عين (يفعل) (وفعت) من الواو والياء، كما اتفقا في النقل^(٥).

-
- (١) الكتاب ٣٥٩/٢.
- (٢) يقول أبو سعيد: «أما فعل فنحو طال، وجاد إذا كان طويلاً وجواداً، والأصل طول وجود، وصورة قال وباع وقاب وخاف وطال واحدة، وإنما يستدل على كل وزن من هذه الأوزان بشيء غير صيفته إذ كانت صيفته تشاكل صيغة الوزن الآخر»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣١.
- (٣) الكتاب ٣٦٠/٢.
- (٤) القائل هنا أبو علي نفسه.
- (٥) عبارة سيبويه واضحة المعنى لولا أن أبا علي اجتزاها، فهي تقول: «وإذا قلت: يفعل من (قلت) قلت: (يقول)، لأنه إذا قال (فعل) فقد لزمه (يفعل)، وإذا قلت: يفعل من (بعث) قلت: يبيع، ألزموه يفعل ٠٠٠»، الكتاب ٣٦٠/٢، والواقع أن (خفت وهبت): فعلت، ألقوا حركتها على الفاء، وأذهبوا حركة الفاء، فجعلوا حركتها الحركة التي كانت في المحتل الذي بعدها، فأصل (خفت وهبت) فعلت بكسر العين، وقد ألقوا حركة العين على الفاء في فعل التكلم ولم يفعلوا ذلك في فعل الغائب، وجعل ذلك حجة لقلت وبعث في إلقاء حركة العين على فاء الفعل - وإن كانت خفت وهبت في الأصل على فعلت، وقلت وبعث الأصل فيهما فعل ثم نقل إلى فعل وفعل ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٣. وبين الرماني أن في مثل (قيل، وخيف، وهيب، ويبيع) ثلاثة أوجه هي: =

قال سيبويه : فكما وافقه في تغيير الفاء كذلك وافقه في
(يَفْعُلُ) (١).

قال أبو علي: قوله: كما وافقه في تغيير الفاء، أي كما وافق ما كان
من الياء ما كان من الواو في تغيير الفاء منه، وتحريكه بما هو من جنسه،
كذلك وافقه في تغيير العين وتحريك ما هو من جنسه.
قال سيبويه: لأنهما لم يعتلا محوكتين، وإنما اعتلتا من بنائهما
الذي هو لهما في الأصل (٢).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال له: لِمَ لَمْ يَجِءَ يَخَافُ ونحوه على
(يَفْعُلُ)، إذ كان الماضي منه على (فَعِلَ) كما أن الماضي من (يَبِيعُ) على
(فَعِلْتُ)، وجاء المضارع على يَفْعُلُ نحو يَبِيعُ؟ فقال: خالف (يَخَافُ)
(يَبِيعُ)، لأن ماضي (يَخَافُ) أصله (فَعِلَ) ليس بمنقول من (فَعِلَ) إليه،
كما أن يَأَعْ كذلك [١٨٧/أ].

فلما كان أصله (فَعِلَ)، لزم في مضارعه (يَفْعُلُ)، ولم يلزم ذلك في
(يَبِيعُ) وإن كان ماضيه (فَعِلَ)، لأن أصله (فَعِلَ)، فجاء المضارع على
ذلك، ويدلُّ على أن (خَافَ) أصله (فَعِلَ) غير منقول من (فَعِلَ) قولك:

== فَعِلَ ، وفَعُلَ بالإشمام ، وفَعُلَ بالقلب إلى الواو ، إلا أن أجودها الأول (قِيلَ ويَبِيعُ) لأنه
أقرب للنقل الذي جرى على قياس النقل في (فَعِلْتُ) وأبعد من الكلفة بالإشمام الذي فيه
صعوبة، وأما (فَعِلَ) فهو على إتباع الفاء لأنها حركة خفيفة يثبت معها حرف العلة،
فاستمر القياس في (قِيلَ، ويَبِيعُ، وخِيفَ، وهِيبَ) على منهاج واحد. انظر شرح الرماني
للكتاب، ج ٥، ق ٨٦.

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٠/٢.

رَجُلٌ خَافُ، فوافق من الصحيح قولك: رَجُلٌ فَرِقُ من فَرَقَ وَيَفَرُقُ، فَخَافَ
يَخَافُ أصله فَعِلَ يَفْعَلُ غير منقول، كما أن طَالَ يَطْوُلُ أصله فَعَلَ يَفْعَلُ
غير منقول يستدل عليه بِطَوِيلٍ، كما استدلت على خَافَ يَخَافُ، وهما
مثل ظَرِيفٍ وَشَرِيفٍ وَفَرِيعٍ وَبَرِقٍ.

قال سيبويه: فكما اتفقت في التغيير، فكذلك اتفقت في
الإلحاق (١).

قال أبو علي: يقول: كما اتفق بنات الياء والواو في التغيير في
(فَعَلَتْ وَيَفْعَلُ) كذلك اتفقت في غير التغيير في مجيء الفاءات مفتوحة
غير منقولة إليها حركات عيناتها.

قال سيبويه: ونظيرها من الصحيح فَضِلَ يَفْضُلُ (٢).
قال أبو علي: أخبرنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان قال:
حدثني الأصمعي قال: سمعت عيسى بن عمر ينشد لأبي الأسود:
ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرُّ مِنْ عَيْشِي لَدَيْهِ وَمَا فَضْلُ (٣)

(١) الكتاب ٣٦٠/٢.

(٢) الكتاب ٣٦١/٢، والإشارة إلى أن (مِتَ تَمُوتُ) معتلة من (فَعِلَ يَفْعَلُ) ولم تحوّل كما
يحوّل (قُلْتُ وَزُدْتُ).

(٣) البيت من الطويل وهو بسنده في المنصف ٢٥٦/١، والشاهد فيه قوله: (وما فَضْلُ)
نظيراً من الصحيح لما اعتل من (فَعِلَ يَفْعَلُ) نحو: (مِتَ تَمُوتُ)، وهو لأبي الأسود
الدؤلي، انظر ديوانه ٤٦.

وتختلف بعض ألفاظه في المصادر التي روتها، ففي المنصف ٢٥٦/١ يرويه وفيه: «...»
عيشي ذكرت...» ومثله في خزانة الأدب ٢٨٥/١، وفي شرح المنصف ١٥٤/٧: «...»
يومي ذكرت...» قال الزمخشري: «وأما فَعِلَ يَفْعَلُ، ومِتَ تَمُوتُ فمن تداخل اللغتين»
وقال ابن يعيش مفسراً ذلك: «لم يأت عنهم فَعِلَ: يَفْعَلُ بكسر العين في الماضي =

قال سيبويه: فلما كنُ في معنى ما لأبد له أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله، تحرَّكْنَ^(١).

أي، صَيَّدَ بمعنى اصَيَّدَ، وما قبل الياء من (اصَيَّدَ)، فلا يلزم اعتلالها^(٢).

* * *

ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة^(٣)

قال سيبويه: ولم يجعلوه يعتل من محوّل إليه^(٤).

أي، لم يجعلوا (أَفْعَلَ) يعني من (فَعَلَ) الذي يحوّل إليه (فَعَلَ) [معتلاً]^(٥)، وذلك أنه لو أُعِلَّ (أَفْعَلَ) مما نقل إليه (فَعَلَ)، لكان خروجاً عما عليه أصول الأبنية، - لأنه كان يصير الإعلال في بنات الواو من (أَفْعَلَ) من بنات الياء من (أَفْعَلَ)، فلما كان يؤدي إلى هذا جعل الإعلال

== وضما في المستقبل إلا أحرف يسيرة لا اعتداد بها لقلتها وندرتها...، نفسه.

(١) الكتاب ٣٦١/٢.

(٢) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: إن (عَوَّزَ) (فَعَلَ) وكذلك (حَوَّلَ وَصَيَّدَ) فأشار إلى أن (فَعَلَ) إذا كانت عين الفعل منه واواً أو ياءً فإنها تنقلب ألفاً نحو (هَابَ وخاف)، والأصل فيهما (هَيَّبَ، وَخَوَّفَ)، ولكن عرض في (عَوَّزَ وَحَوَّلَ وَصَيَّدَ) ما منعها من الإعلال، وذلك أن (أَفْعَلَ) لا يعتل نحو (أَبْيَضَ وَأَسْوَدَ)، والواو والياء فيهما بمنزلة الحروف الصحيحة كقولك: (أحمر، وأشهب) ... انظر شرح السيرامي للكتاب، ج ١٠، ق ١٣٧.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٦٢/٢، وفيه: «ولم يجعلوه معتلاً...».

(٥) زيادة يقتضيها تمام المعنى.

في (أَفْعَل) ونحوه من (فَعَلَ) المنقول، لا من (فَعُل) (وَفْعِل) المنقول إليهما (فَعَلَ) (١).

قال سيهويه: وذلك أَجَادَ وَأَقَالَ (٢).

قال أبو علي: (أَجَادَ) كان أصله (أَجُودَ)، وكان الحرف الذي قبل الواو ساكنًا، فلما أعلت الواو حُوِّلت (٣) حركتها إلى الحرف الساكن الذي قبله (٤).

قال سيهويه: وفي تَفَاعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ مع ما (٥) ذكرت أنه لم يكن ليعتل (٦) . . . الفصل.

(١) فسّر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن الأفعال التي تلحقها الزوائد وتمتلّ أربعة وهي: (أَفْعَل، وَافْتَعَلَ، وَانْقَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ)، فأمّا (أَفْعَل) فنحو: (أَجَادَ وَأَهَانَ وَأَقَالَ)، والأصل فيه: (أَجُودَ، وَأَبِينَ، وَأَقْرَلَ)، ألقوا فتحة الباء والواو على الساكن وهو فاء الفعل، وقلبوا ألفًا فقالوا: أَجَادَ وَأَهَانَ. وأمّا (افْتَعَلَ) فنحو: (اخْتَارَ، وَانْتَادَ)، والأصل: (اخْتِيرَ، وَأَقْتَرَدَ)، قلبوا الباء والواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا ذلك بهاء، وقال، ولم يحفلوا بما فيها. وكذلك (انْقَعَلَ): (انْقَادَ، وَانْسَابَ) والأصل: (انْقَوَدَ، وَانْسَيْبَ) قلبوا الواو والياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقالوا: انْقَادَ وَانْسَابَ، وصار ما قبل الواو والياء من فاء الفعل بمنزلة حيث لم يكن زائدًا، كأن قَوَدَ وَسَيْبَ في انْقَوَدَ وَانْسَيْبَ بمنزلة قَوَلَ وَيَبَعَ، ولم يحفلوا بالآف والنون.

وأما (اسْتَفْعَلَ) فهو كقولك: (اسْتَجَارَ، وَاسْتَبَانَ، وَاسْتَقَامَ) والأصل: (استجور، واستبين، واستقوم)، فألقيت فتحة الواو والياء على ما قبلها، وقلبها ألفًا . . . انظر الاعتلال لهذه الصيغ ومزيدًا من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، جـ ١، ق ١٣٩.

(٢) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٣) في المخطوطة: حوّل.

(٤) انظر تفسير ذلك عند أبي سعيد السيرافي فيما نقلناه عنه آنفًا.

(٥) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٦) في المخطوطة: معما.

أي مع ما ذكرت من أنه أعلّ لاجتمع ثلاثة سواكن، لزم حذف اثنين منها وأنه في قوله: لم يكن ليعتل رفع بالظرف الذي هو (في) .
قال سيبويه: مما أسكن ما قبله، فيما ذكرت لك، قبل هذا شبهوه بقاعلت^(١).

أي مما ليس قبله ألف ولا ياء ولا واو^(٢).
قوله: شبهوه بقاعلت أي بقاعلت الذي عينه ياء أو واو^(٣).
قال سيبويه: ولم يعتل الحرف من محوّل إليه^(٤).
أي الحرف الذي قبل العين من أقام من الحركة التي حوّل إليها من العين^(٥).

قال سيبويه: لأنه قد يشترك في هذا المعنى ما يصح.
قال^(٦) [١٨٧/أ] يقول: إنه قد يشترك في معنى (افتعلوا) ما يصح وهو (تفاعلوا)^(٧).

(١) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٢) أي في مثل بايعت، وماوّل ونحو ذلك.

(٣) الكتاب ٣٦٢/٢.

(٤) يعني أنهم إذا قالوا: أقام، وأجاد فهو أفعل، وإذا قالوا: استعاذ، واسترأ فهو استفعّل، ولم يكن على بناء غير هذا فحوّل إليه كما كان (قُلْتُ، وبعْتُ) على (فَعَلْتُ) ثم حوّل إلى (فَعَلْتُ) و(فَعَلْتُ)، وليس في الكلام بناء على هذا النحو يحوّل إلى (أَفْعَلْ) . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٤٠.

(٥) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٦) القائل هنا هو أبو علي نفسه.

(٧) العرب تقول: احتشّشوا واهتشّشوا، وإن لم يقولوا: تفاعلوا، فاحتشّشوا، واهتشّشوا إنما صحّت لأنهما في معنى (تَهَاوَشُوا وَتَحَاوَشُوا)، وإن كان لا يستعمل تهاوشوا وتحاشوا، =

ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة

على اعتلالها^(١)

أي على اعتلال الأفعال.

قال سيبويه: وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ فعل منه^(٢).

قال^(٣): ما لا يعتلّ (فَعَلَ) منه نحو (ضَرَبَ)، فإنه يقال فيه: (ضَارِبٌ)^(٤).

== ولكن هذا التقدير فيهما، كقولنا: رجل فقير على فقر، فهو فقير وإن كان لا يستعمل فقر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١٠، ق ١٤١.

(١) الكتاب ٣٦٣/٢، وفيه: «... من أسماء الأفعال...» ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة، وعند الرماني: «باب المعتل من الأسماء الجارية على الفعل»، وترجمه أبو سعيد بأنه يعني «ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال، وهي أسماء الفاعلين ك(قَاتِلٍ)، المشتق من (قال)، و(خَائِفٍ) المشتق من (خَافَ)، و(مُقِيمٍ) المشتق من (أقام) و(مُقَامٍ) المشتق من (أقم) وغير ذلك». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢.

(٢) الكتاب ٣٦٣/٢.

(٣) هو أبو علي رحمه الله.

(٤) قال أبو الحسن الرماني: «... إذا وجب ذلك [الإجراء على الاعتلال] لأن الفعل إذا اعتلّ اقتضى إعلال ما تصرف منه مما هو جارٍ عليه، ليكون على مشاكلته في الإعلال، ولا يجوز فيما صح فعله إعلال الاسم فيه، فتقول: (مقاول)، لأنه قد صح فعله في (قَاوَلَ، يُقَاوِلُ)، وكذلك (مُتَقَاوِلٌ) يجري على (تَقَاوَلْنَا، نَتَقَاوَلُ) وكذلك (عَاوَرَ، وصَايَدَ) بغير همز، فإعلال (فَاعَلَ) مما اعتل عين الفعل فيه يُقلب الحرف فيه همزة للمناسبة بينه وبين حرف العلة، مع مشاكلة الهمزة للألف الزائدة بأنها من حروف الخلق كالألف، وأنها زائدة، تشاكل المبدل بلحاق كلمة لم يكن فيها، وقد جرى القياس في هذا على هذه العلة في كل ما لا تصلح فيه الحركة من حروف العلة، إذا وقع بعد الألف الزائدة...» شرح الرماني للكتاب، ج ٩، ق ٩٩.

قال سيبويه: ولا تجعلها بمنزلة فَعَلْتُ في الفِعْل (١).
قال أبو علي: يقول: لا تُبَدَل من الياء واوًا إذا انضم ما قبلها في
الفِعْل نحو: رَمُو، ومَرَمُو.

قال سيبويه: فَمَعِيشَةٌ يصلح أن تكون مَفْعَلَةٌ ومَفْعَلَةٌ (٢).
قال أبو علي: يجيز سيبويه في (مَعِيشَةٍ) أن تكون مَفْعَلَةٌ، كأن أصله
(مَعِيشَةٌ)، ثم يبدل من الضمة كسرة لتصح الياء كما أبدلتها منها في
(بَيْضٍ) جمع أَبْيَضٍ، وفي (عَيْنٍ) جمع (عَيَانٍ) على قول من قال: (رُسُلٌ)
فهذا قوله في هذا ونحوه، أعني (مَفْعَلَةٌ) من بنات الياء ونحوها.
وأما الأخفش فلا يجيز في مَعِيشَةٍ أن تكون مَفْعَلَةٌ، وكذلك (دِيكٌ)
(وَفِيلٌ) ونحوه، لا يجيز فيه أن يكون (فُعَلًا)، ويقول: لو كان (مَفْعَلَةٌ) أو
كان فُعَلًا لكان (مَعُوشَةً، ودُوكٌ).

ويقول: إنما تبدل من الضمة كسرة لتصحيح الياء في المجموع دون
الأفراد، وبَيْضٌ جمعٌ، وكذلك (أَدَلٌ، وَحَفِيٌّ)، فأما الآحاد فلا يبدل من
ضمتها كسرة.

قال أبو عثمان: وقد ترك الأخفش قوله هذا، وناقض فيه، لأنه يقول:
إن المحذوف من (مَبِيعٍ) عين الفعل، فلما حذف العين صار (مَبُوعٍ) على
وزن (مَقُولٍ)، ثم أبدل من ضمة الباء كسرة، ومن واو (مَقُولٍ) ياء فصار
(مَبِيعٍ)، فقد قلب الضمة كسرة في الواحد، وهو يزعم أنه لا يفعل ذلك إلا

(١) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

في الجميع^(١).

قال سيبويه : إذا أردت منها مثل مُخَذَّعٍ، وكُمُسَعَطٍ يجري من الواو (كأفْعَل) في الأمر قبل أن يدركه الحذف^(٢).

أي حذف العين من همزة الوصل، قال: لو أمرت من (قُلْ) قبل أن يدركه الحذف والتغيير لقلت: (أَقُولُ)^(٣).

قال سيبويه: وذلك نحو (مَكْوَرَة)، (ومَزِيد)^(٤).

(١) (مَفْعُول) من البيع يقال فيه: (مَبِيعٌ) والأصل: (مَبِيعٌ)، نُقلت الحركة فيه من الياء إلى الباء، وحُذفت الواو لالتقاء الساكنين، وكسر ما قبل الياء على قياس الكسر في (يَبْضُر) فصار (مَبِيعٌ). والأخفش يذهب إلى أن المحذوف عين (مَفْعُول) على قياس حرف المد واللين إذا لقيه ساكن حذف الأول من الساكنين أصلياً كان أو زائداً في نحو: (تَقْضِي الحَقَّ، ومُسْلِمِي القوم، ويدْعُو الداعي)، إلا أن المازني ألزمه على أصله بأن تقول: (مَبِيعٌ)؛ لأن الياء مضمومة وبعدها واو (مَفْعُول)، فليس في هذا ما يدعو إلى الياء إذ قد حذفت بقي واو (مفعول) قبلها حرف مضموم، فانفصل الأخفش من هذا لأن الياء لما سكنت وجب كسر المضموم قبلها كما يجب في (يَبْضُر)، حذفت لالتقاء الساكنين، فصادفت واو (مَفْعُول) وهي ساكنة قبلها كسرة، فانقلبت على ما قبلها ياء فار (مَبِيع)، قال المازني: وكلا القولين حسن جميل، وقول أبي الحسن أقيس ٠٠، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٠ - ٩١، وانظر المنصف ٣٠٠/١.

(٢) الكتاب ٣٦٤/٢.

(٣) نقل أبو سعيد عن الأخفش أنه يقول في (مَفْعُول) من ذوات الياء مثل (مُسَعَط) (مَبُوع)، فيقلب الياء واواً؛ لانضمام ما قبلها لما أُلقيت ضمتها على ما قبلها كما قال في (مَفْعَلَة) من العَيْش: (مَعْوَشَة)، قال: وقد قال قوم في (مَفْعَلَة) فجاءوا بها على الأصل، كما قالوا: (أَجُودَت) فجاءوا بها على الأصل، وذلك قولهم: (إِنَّ الْفُكَاهَةَ مَلُودَةٌ إِلَى الْأَذَى)، وهذا ليس بمطرد، كما أن (أَجُودَت) ليس بمطرد ٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧.

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢.

قال أبو علي : يقول: (مَزِيدٌ، وَمَكْزُوزَةٌ، وَمَرِيمٌ) ، ونحو هذا ، أسماء مصوغة لأشخاص بأعيانها ، لامناسبة بينها وبين الفعل^(١) ، ولو كانت من الفعل لاعتلت ، كما أن (مَوْزَقٌ، وَمَوْهَبٌ) لو كانا مصدرين أو موضعين للفعل لكسرت العين منهما ، ولم تفتح مثل مَوْعِلٍ ، لكن لما كانا اسمين علمين لم يجريا مجرى ما أخذ من الفعل لموضعه .

وقال أبو علي : تَهْلُلُ^(٢) ، اسمٌ عَلَمٌ ، ولو كان منقولاً من الفعل

(١) انظر المنصف ١/٢٩٥ .

(٢) تَهْلُلُ: بالفتح ثم السكون، ولامان، الأولى منهما مفتوحة، موضع قريب من الريف، قال ياقوت: وقد روي بالشاء المثناة، وأنشد لمزاحم العقيلي:

قَلْبَتِ لَيْلَا لَيْنًا بِطُحَّةِ فَالْمَوَى رَجَعَنَ، وَأَيَّامًا قِصَارًا بِمَاسَلِ
فَإِنْ تُؤْثِرِي بِالوَدِّ مَوْلَاكَ لِأَقْلَ اسَاتٍ، وَإِنْ تَسْتَبْدِلِي أَنْتَبَدِلِ
عَذَارِي لَمْ يَأْكُلَنَّ بِطَيْخِ قَرْيَةٍ وَلَمْ يَتَجَنَّبَنَّ الْعِرَارَ بِتَهْلَلِ

انظر معجم البلدان ٢/٦٤ ، ٨٨ .

وقد أدرج سيبويه (تَهْلُلُ، وَحَيَوَةٌ) فيما لا يطرد كما أن (أَجْوَدْتُ) ليس بيطرد وأن نحو: (مَكْزُوزَةٌ، وَمَزِيدٌ) مما جاء على الأصل، قال الرماني: «وبعض العرب يقول: (إن الفكاهة مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى) فيخرجه على الأصل للإشعار به، كما قالوا: اسْتَحْوَذَ وكذلك مَكْزُوزَةٌ وَمَزِيدٌ وَتَهْلُلُ وَحَيَوَةٌ. كل ذلك للإشعار بالوصل». شرح الرماني لكتاب، ج ٥، ق ٩٣، ومَكْزُوزَةٌ اسم رجل، وكذلك مَزِيدٌ، والقياس فيهما: مَكَاَزَةٌ وَمَزَادَةٌ، قال أبو سعيد: وإنما جاء هذا كما جاء تَهْلُلُ، وهو اسم وكان القياس أن يقال: تَهْلُلُ بِالْإِدْغَامِ، لأن (يَفْعَلُ) من المضاعف الذي عينه ولامه من جنس واحد يُدْغَمُ كقولك: يَعْضُ، وَيَشْمُ وما أشبه ذلك، وفي الأسماء: أَظْلٌ، وَأَقْلٌ، والأصل: يَعْضُضُ، وَيَشْمُمُ، وَأَظْلَلُ، وَأَقْلَلُ، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر في (أَظْلٍ) ودّه إلى أصله فقال:

يَشْكُو الْوَجَا مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلِ

ومن الشاذ الذي ذكره سيبويه قولهم: حَيَوَةٌ، وكان القياس أن يقال: حَيَّةٌ، لأن الياء والواو إذا اجتمعتا والأول منهما ساكن قلبت الواو ياء وتُدْغَمُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨ .

مسمًى به بعد أن استعمل فعلاً. لوجب أن يكون كما أعل، يريد، لما كان كذلك.

وقال أبو علي: مَحَبَّبُ عِلْمٍ، كما أن مَوَزَّقُ عِلْمٍ^(١)، وجاء [١٨٨/أ] كل واحد منهما مخالفاً للأسماء المناسبة للأفعال نحو الأسماء المأخوذة من الأفعال لمواضع الأفعال.

قال سيبويه: ويتم في (أفعل)، (وأفعل) لأنهما اسمان^(٢).
قال أبو علي: (أفعل) الذي عينه واو لا يُعَلُّ مثل أدور، (وأفعل) نحو (أهوناء) في جمع (هَيْن) لا يُعَلُّ أيضاً لما ذكره سيبويه^(٣).
قال أبو علي: إذا كانت الزيادة في أول الكلمة زيادة يشترك فيها الاسم والفعل وتدخل عليهما جميعاً، فإنك إذا أدخلتها على الاسم وكان كل بناء من الأبنية التي يشترك فيها الاسم والفعل صححته^(٤)، ومثاله الهمزة التي تدخل في نحو: أنا أضرب، وأحمر، إذا بنيت اسماً على

-
- (١) مَحَبَّبٌ وَمَوَزَّقٌ اسمان أشار إليهما سيبويه، وهما من أسماء الرجال وجاءا على هذه الصورة شذوذاً، انظر الكتاب ٣٦٤/٢، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨، قال الرماني: «قاما مَوَزَّقٌ وَمَوْهَبٌ فصَحَّ على القياس لأن حرف العلة ساكن في موضع الفاء، وذكرنا في هذا الموضع لأمرين: أحدهما: تبين أن قياسهما التصحيح، والآخر: التشبيه به ما أخرج على أصله مما حرف العلة في موضع العين منه»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٣.
- (٢) الكتاب ٣٦٥/٢: انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣٠٢-٣٠٣؛ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٩٣/٢-١١٩٤.
- (٣) انظر الكتاب ٣٦٥/٢.
- (٤) في المخطوطة: (صححه)، والمراد بالزيادة هنا حروف المضارعة (الهمزة والياء والنون والتاء).

(أَفْعَلْ) صَحِّحْتَهُ نَحْوَ هَذَا (أَقُولُ) ^(١)، وَإِنْ أَدْخَلْتَهُ عَلَى فِعْلٍ أَعْلَلْتَهُ، فَقُلْتَ: (أَقَالُهُ) ^(٢)، وَمِثَالُ مَا يَجِيءُ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا الْاسْمُ وَالْفِعْلُ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى مِثَالِ لَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، بِنَاؤُكَ نَحْوَ (تَحْلِيءٍ) مِنْ الْقَوْلِ ^(٣) تَقُولُ فِيهِ: (تَقِيلُ)، فَتُعِلُّ، لِأَنَّ الْبِنَاءَ لِلْاسْمِ دُونَ الْفِعْلِ، وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي الزِّيَادَةِ، فَاخْتَصَّصَ الْاسْمُ بِالْبِنَاءِ الَّذِي يَكُونُ لَهُ دُونَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الزِّيَادَةِ الَّتِي تَقَعُ أَوَّلًا، وَيَخْتَصُّ بِهَا الْاسْمُ دُونَ الْفِعْلِ فِي أَنْ يُعْلَلَ الْاسْمُ الْمُخْتَصُّ بِالْبِنَاءِ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي الْفِعْلِ وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا يُعْلَلُ مَا فِي أَوَّلِهِ الزِّيَادَةُ الَّتِي اخْتَصَّ بِهَا، فَإِنْ كَانَ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَعِلُّ نَحْوَ (تَحْلِيءٍ) مِنْ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ، كَمَا تُعِلُّ الْمَقَابِلَةَ وَالْمَقَالَ وَالْمَاءَةَ وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَعَقَدُ هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا ^(٤).

(١) قَالَ أَبُو نَصْرٍ: يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هُوَ أَقُولُ النَّاسِ، فَقَدْ فَضَّلْتَ الْاسْمَ الْأَوَّلَ عَلَى النَّاسِ، وَإِذَا قُلْتَ: هُوَ أَقُولُ مِنْكَ فَقَدْ فَضَّلْتَهُ عَلَى غَيْرِهِ، أَيْ عَلَى الْمُخَاطَبِ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: كَمَا فَضَّلْتَ الْأَوَّلَ عَلَى غَيْرِهِ وَعَلَى النَّاسِ ٠٠٠ وَلَمْ يَعْتَلَّ (أَقُولُ مِنْكَ) (وَأُبَيِّعُ مِنْكَ)، لِأَنَّهُ اسْمٌ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَا أَقُولُهُ، وَمَا أُبَيِّعُهُ، فَإِنَّمَا تَمَّ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ، فَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ الْمُتَصَرِّفِ، وَلِأَنَّ مَعْنَاهُ (أَفْعَلُ مِنْكَ) فَالْحَقُّ بِهِ، فَلَمْ يَعْتَلَّ لِذَلِكَ، شَرَحَ عَيُونُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٢٠٣/٠.

(٢) يَرِيدُ أَنَّ الْاسْمَ إِذَا جَاءَتْ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى زَوَائِدِ الْفِعْلِ الْأَرْبَعِ فَإِنَّهُ لَا يُعْلَلُ كَمَا أَعْلَلَ الْفِعْلَ إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ وَآوًا أَوْ يَاءً، تَقُولُ مِثْلًا: (هَذَا أَقُولُ وَأُبَيِّعُ مِنْ هَذَا) وَنَحْوَ ذَلِكَ، أَمَّا الْفِعْلُ فَإِنَّهُ يَعْتَلُّ فِي هَذَا الْوِزْنِ نَحْوَ (أَقَامَ، وَأَبَانَ) وَنَحْوَهُمَا. انْظُرْ شَرْحَ السِّيَرَانِي لِلْكِتَابِ، ج ١، ق ٨.

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٦٦/٢، حَيْثُ قَالَ سَيَبَوِيهِ: «وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ نَحْوَ التَّحْلِيءِ»، يَجْرِي مَجْرَى (إِفْعَلِ)، كَمَا جَرَى (تَفْعَلُ) مَجْرَى (أَفْعَلِ)، فَأَجْرَى مَجْرَى مَا أَوَّلَهُ مِيمٌ.

(٤) مِثَالُ التَّحْلِيءِ مِنْ الْقَوْلِ وَالْبَيْعِ: تَقِيلُ، وَتُبَيِّعُ، يَجْرِي مَجْرَى (أَفْعَلِ) قَبْلَ أَنْ يَدْرِكَهُ الْحَذْفُ، وَهُوَ إِقْبِيلٌ، وَإِبْيَعُ. انْظُرْ شَرْحَ عَيُونِ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ٢٠٤/٠.

قال أبو الحسن في قول سيبويه: إن أردتَ مثالَ إثمِدٍ قلتَ: إنبِعُ {وإِقُولُ}، لثلاثا يكون كإفْعِلَ منهما {فِعْلًا} وإفْعَلُ قبل أن يدركهما الحذف والسكون للجزم^(١). يعني فرقوا بين إنبِعُ وإنبِيعُ^(٢) إذا كانا اسمين من (بِعْ)، و(خِفْ) من قبل أن يحذفا، لأنهما كانتا قبل الحذف (إخاف وإنبِيع)، فحذفوا همزة الوصل لما تحركت الياء، وحذفوا موضع العين لما أسكن موضع اللام للوقف أو الجزم، والفصل في جميع هذه الأبنية يقع بين الاسم والفعل قبل أن يدرك الفعل الحذف، على هذا جميع هذا الباب وإن اقتصر أبو الحسن على هذا المثال.

قال سيبويه: وإنما منعنا أن نذكر هذه الأمثلة فيما أوله ياء، أنها ليست في الأسماء، والصفة إلا في {يَفْعَلُ}^(٣).

قال أبو علي: يقول: لم يذكر كيف تبنى هذه الأمثلة من بنات الياء والواو فيما أوله الهمزة، لأنه لم يجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات مجيء ما أوله الهمزة، إنما جاء منه مثل (يَرْمَعُ) في الاسم، فكما لم يذكر كيف يُبنى مثل (أَفْعَلُ) لأنه ليس في الأسماء والصفات مثله كذلك لم يذكر في الياء لأنه لم يجيء.

(١) الكتاب ٣٦٥/٢، وما بين المعقوفتين ساقطة في المخطوطة.

(٢) إنبِيعُ: نظير إثمِدٍ، وإنبِيعُ: نظيره إصْبَحُ.

(٣) الكتاب ٣٦٥/٢، وهو يشير إلى مثل: (دَارَ، يَدُورُ، تَدُورَةُ) التي جاء في قول الشاعر:

بِتَنَا بِتَدُورَةٍ يَضِيءُ وَجْهَنَا دَسَمُ السَّلِيطِ عَلَى قَتِيلِ ذِبَالٍ

ونحو (التَّتَوُّبَةُ تريد: التَّوْبَةُ من تَابَ، يَتُوبُ)، لأنه ليس في الأسماء مثل تَفَعَّلَ نحو: (تَقُولُ وتُصَبِّحُ) ولا بناء تَفَعَّلَ نحو: (تَقُولُ، وتُصَبِّحُ) وتَفَعَّلَ يصح في هذا نحو التَّتَوُّبَةِ،

والتَّدْوِيرَةِ. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

قال سيبويه: فمن ثم لم يحتاجوا إلى التفرقة^(١)، يقول: لم يفرقوا بين الأسماء والأفعال التي على وزنها وأوائلها ميم، لأن الانفصال بينهما يقع بالزيادة، ألا ترى أن الفعل لا يكون أوله ميمًا^(٢). [١٨٨/أ].

قال أبو علي: تُفَعِّلُ^(٣)، إذا بنيت مثله من القول فإنه يجب إعلاله لأنه بناء يختص به الاسم، ألا ترى أنه ليس في الأفعال (تُفَعِّلُ).

قال سيبويه: وكذلك تَفْعِلُ نحو (التَحْلِيءِ) يُجْرَى مجرى (أَفْعِلُ)، كما أجري تُفَعِّلُ مُجْرَى أَفْعِلُ^(٤).

يريد (بأَفْعِلُ) الذي هو فَعِلُ لا اسم، أي يُعَلِّمُ مِثْلَ (تَحْلِيءِ) من القولِ والبَيْعِ، كما يُعَلِّمُ (أَفْعِلُ) الذي هو فَعِلُ قبل الحذف والسكون^(٥).

(١) الكتاب ٣٦٥/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٦/٢. قال أبو سعيد: «الاسم الذي في أوله الميم الزائدة يُعَلِّمُ، لأن الميم قد دلت على الفرق لأنها لا تكون زائدة إلا في أول الاسم، فاستغنوا بدلالة الميم أن يصحح الاسم، فيدل التصحيح على الاسم كما فعلنا ذلك به (أَقُولُ - قَالَ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠.

(٣) (تُفَعِّلُ) مثل (التَحْلِيءِ) فإنه لا يكون فَعِلًا، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل. هكذا قال سيبويه، الكتاب ٣٦٥/٢ - ٣٦٦، ولما لم يكن له في الفعل نظير، وجب أن يُعَلِّمُ فرقًا بينه وبين الفعل، كما هو الحال في ما أوله ميم زائدة، فإذا أردنا بناء (تُفَعِّلُ) من القول قلنا: (تَقُولُ) ومن البيع (تُبَيِّعُ) كما فعلنا في (مُفَعِّلُ) لأنه على مثال الفعل ولا يكون فَعِلًا. هذا على قول سيبويه، أما على قول الأخفش فيقال: تَبَيُّعُ، وتفعل من القول والبيع: تُقِيلُ وتُبَيِّعُ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠ - ١١.

(٤) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٥) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٤.

ومن باب أتم فيه الاسم على مقال فمئل به لِسْكُون مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهُ^(١)

قال سيبويه: ولو كان جاء عليه لاعتل، فإنما هو كفعيل يعني مفعول^(٢).

قال أبو علي: يريد: أن (فعيل) الذي هو في بمعنى (مفعول) غير جار على الفعل، كما أن (طويل) ونحوه من (فعيل) الذي بمعنى (فاعل) غير جار على الفعل، وإذا لم يجريا على الفعل، وكان ما بعده ساكناً لم يجب أن يُعَلَّ^(٣).

قال: وسألته عن (مفعَل)، لأي شيء أتم؟^(٤) الفصل.
قال أبو علي: يريد أن (مفعَل) مثل (مفعَال) في المعنى، فكما لا يُعَلَّ (مفعَال) لاجتماع ثلاث سواكن وحذف اثنين منها، كذلك لم يُعَلَّ (مقُول) الذي بمعناه كما لم يُعَلَّ (اعتَوَرُوا) الذي يعني به تَعَاوَرُوا^(٥).

(١) الكتاب ٣٦٦/٢ يتصرف واختصار.

(٢) الكتاب ٣٦٦/٢.

(٣) لو كان (طويل) على الفعل لاعتل، ولما جاء (مفعول) على الأصل غير مَعْلٍ نحو (مَخِيْطٌ) و(مَعْيُوفٌ) فكان (مَفِيْلٌ) بالأصل أولى والسلامة ألزم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢. قال الرماني: «لا يعتل طويل لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وإنما الجاري عليه (طائل)، ويجوز (مَخِيْطٌ) للإشعار بأن الياء أخف من الواو، فجاز بناء الأصل»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٥.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) فسر هذا أبو سعيد فقال: «يعني أن مفعلاً - وإن كان نظيره [مفعَال] من الفعل أفعَل، فهو في معنى (مفعَال) الذي لا نظير له في الفعل ولا يعتل، قال: والدليل على أن (مفعلاً) في معنى (مفعَال) اشتراكهما في أشياء كثيرة: ألا ترى أنك تقول: ==

قال: وسألتُه عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ، ويا صَحِيفَةٍ، الفصل،
آخِرُه فإِنما أجمعُ ما أصله الحركة (١).

قال أبو علي: يعني أن أصل العين في مَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ الحركة، لأنهما
على وزن مَفْعَلَةٍ، ومَفْعَلَةٍ (٢).

قال سيبويه: فهذه الأسماء بمنزلة ما اعتل على فعله (٣).

قال أبو علي: ما اعتل على فعله من الأسماء: (قائِلٌ وبَائِعٌ)، ومعنى
قوله: اعتلَّ على فعله، أن (قائلاً) اعتلَّ لما اعتلَّ (يَقُولُ)، لأنَّه جار عليه،
ومشابهة واعتلَّ (يَقُولُ) لاعتلال (قَالَ)، وأصل الاعتلال في هذا وما
أشبهه إنما سرى فيه من الفعل الماضي، ولولا هو لما اعتلَّ المضارع ولا
الاسم الجائى عليه لسكون ما قبل العين فيهما، وما اعتلَّ من الأسماء،

== مَطْعَنٌ، ومِطْعَانٌ، ومِفسَدٌ ومِفسَادٌ، فسأردت بِمِفعَل من المبالغة في الفعل ما أردت
بِمِفعال... شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣.

(١) الكتاب ٣٦٧/٢. والعبارة بتمامها قوله: «وسألتُه [الخليل] عن واو عَجُوزٍ، وألف رِسَالَةٍ،
ويا صَحِيفَةٍ، لأي شيء فُهمسزن في الجمع، ولم يكنْ بمنزلة مَعَاوِنَ، ومَعَايشَ، إذا قلت:
صَحَائِفٌ وورسائِلُ، وعجائز؟ فقال: لأنني إذا جمعت (مَعَاوِنَ) ونحوها، فإِنما أجمع ما أصله
الحركة، فهو بمنزلة ما حركتُ كجَدُولٍ».

(٢) أضرب أبو علي عن تفسير المسألة وفسرَ هنا مسألة أخرى وهي قول سيبويه: «ولو كانت
(تَقُولُ) اسماً ثم أردت أن تكسر لجمع لقلت: (تَقَاوِلُ) وكذلك: تَبَيُّعٌ: (تَبَايِعُ) فلا تهمز،
لأنك إذا جمعت حرفاً والمعتل فيه أصله التحريك، فإِنما هو كمَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، لم تُردِ اسماً
على الفعل فتجريه مجرى الفعل، ولكنك جمعت اسماً» الكتاب ٣٦٧/٢، وسوف يعيد
تفسير هذه المسألة من زاوية أخرى قريباً.

(٣) الكتاب ٣٦٧/٢، وقوله: (ما اعتل على فعله) مصطلح يعني اسم الفاعل، انظر
المصطلح النحوي / ٦٩.

فإنما يعتَلّ للمناسبة بينه وبين الأفعال بأن تكون جارية عليها أو موافقة لها في البناء نحو حَافٍ، وَيَابٍ، وسائرهما يجب أن يصح، وهذه جملة تشتمل على عامة الإعلال والإتمام^(١).

قال أبو علي: ويدلّ تصحيح (عَاوِرٍ)^(٢) ونحوه على أن الإعلال في اسم الفاعل نحو (قَائِلٍ) إنما حدث لجريه على الفعل، ألا ترى أن (عَاوِرًا) يصح لصحته في (عَوِرَ)^(٣).

قال سيهويه: فإنما هو كمعونةٍ ومعيشةٍ، ولم تُرد اسمًا على الفعل^(٤).

قال أبو علي: يريد؛ لم تُرد بِمَعَايشَ اسمًا جاريًا على الفعل، فلزمك أن تعلّه كما تعلّ الأسماء الجارية عليه، وليست الجموع بجارية على الفعل جري أسماء الفاعلين عليها.

قال سيهويه: فإذا قلت: قَوَاعِلٍ من (عَوِرْتُ وصِيدْتُ) همزت، لأنك تقول في شَوَيْتُ: شَوَايَا^(٥).

(١) قال أبو سعيد: «إن (رسالة، وعَجُوز، أو سَفِينَة) إذا جمع فهو بمنزلة ما اعتلّ نحو أسماء الفاعلين من (يَقُولُ وَيَبِيعُ)» وقال أيضًا: «لم تكن ألف رسالةٍ وواو عَجُوزٍ أقوى حالاً من ألف (قَالَ) وواو (يَقُولُ)، وقد قلبت في اسم الفاعل همزة في قولك: (قَائِلٍ)، وكذلك قلب ألف (رسالة) وواو (عجوز) همزة». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٧/٢.

(٣) يعني أن اسم الفاعل يصح من (عَوِرَ) لصحة الفعل، ولا يشتق منه اسم الفاعل، ... يقال: عَوِرَ فهو عَوِرٌ، وَيَعَوِرُ فهو عَاوِرٌ غداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤.

(٤) الكتاب ٣٦٧/٢.

(٥) الكتاب ٣٦٧/٢.

قال أبو علي: كان حكم اسم الفاعل من [١٨٩/أ] (شَوَى) إذا كان كسرٌ أن يقال: (شَوَاوِي)، الواو الأولى بدل من ألف فاعِل، والتي بعد الألف عين الفعل، واللام بعدها، لكن لو جمع هكذا لوقعت الواو قبل حرف قريبة من الطرف، وقبل التي قبله واو أخرى، فلزم همزه لقربه من الطرف، كما لزم همز (أَوَاثِل)، فإذا لزم همزه فقلت: شَوَا، صار كَمَطَاءٍ في اعتراض الهمز في الجمع فإذا صار إليه أبدلت من الياء الألف كما أبدلت منها في (مَدَارَا)، فصار (شَوَا)، ثم أبدت من الهمزة الياء لاجتماع ثلاث متجانسات، كما أبدلتها منه في خَطَايَا وَمَطَايَا، فصار شَوَايَا، فمعنى قوله: (لأنك تقول في شَوَيْتُ شَوَايَا)، أي أنك تعتبر صحة الواو والياء في عَوْرٍ وَصَيْدٍ بَشَوَيْتَ وَحَيَّيْتَ، وتصححها حيث تصححها، وكذلك تُعلِّهما حيث أعللتهما، وكما اعتلّت العين في شَوَايَا الذي عِبْرَةٌ لَعَوْرٍ، كذلك اعتلّت من عَوَاثِرٍ، وَصَيَايِدٍ، كما أنه لو صحّ في عَاوِرٍ صحّ في شَاوٍ، والياء التي في شَوَايَا بعد ألف الجَمْع هي منقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الواو التي هي عين الفعل من حَيَّيَ، فإنما أبدل منها ياءً لان اعتراضهما في الجمع^(١).

* * *

(١) نسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «اعلم أن لام الفعل متى اعتلّت وعرضت قبلها همزة في الجمع ولم يكن أصلها الهمز، فإن لام الفعل تقلب ألفاً، ثم تقلب الهمزة ياءً... فمن ذلك جمع شَاوِيَّةٍ، تقول فيه: شَوَايَا، والأصل فيه شَوَاوِي، كما تقول في قاتلة: قَوَاثِل، فلما جمع شَوَاوِي وقعت ألف الجمع بين الواوين، وهي قريبة من الطرف. لأن الواو الثانية ليس بينها وبين الطرف حرف، فوجب همزها كما ذكرنا في أوَاثِل، فصار شَوَاوِي، فعرضت هذه الهمزة في الجمع، ولام الفعل معتلة، فقلبت الياء ألفاً - كما ذكرنا - فصار (شَوَايَا)، فركعت =

وَمِنْ بَابِ مَاءٍ جَاءَ مِنْ أَسْمَاءِ هَذَا الْمُعْتَلِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ لَا زِيَادَةَ فِيهِ^(١)

قال أبو علي: كل اسم من الأسماء الثلاثية وافق بناءً من الأبنية التي تكون للأفعال أَعْلٍ كما يُعَلِّ الفعل إلا أن يشذ شيء نحو قَوْدٍ^(٢)، وكل اسم من الثلاثي جاء على بناءٍ يختص به الاسم صُحِّح ولم يُعَلِّ نحو بُيُضٍ^(٣)، ونَوْمٍ^(٤)، ومُرَرٍ^(٥)، وعلى هذا جميع هذا الباب.

== الهزمة بين ألفين، والهزمة شبه الألف، فصارت كأنها ثلاث ألفات، فقلبت الهزمة ياءً فصارت شَوَايَا «شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ١٥، واحتج أبو سعيد لقلب اللام المعتلة من الياء إلى الألف، وفصل في ذلك كثيراً، ولولا طول الاحتجاج لنقلته هنا لما فيه من الفائدة». وفسرها أبو الحسن الرماني بقوله: «بناءً قَوَاعِلٍ من عَوْرَتٍ، وصَيِّدَتُ عَوَائِرَ، وصَوَائِدُ بالهمز، لأن الواوين إذا كانت ألف الجمع بينهما ثقلتا كثقلهما لو التقتا، لأنه ليس بينهما حاجز حصين، إذ هو حرف لا يمكن فيه الحركة، وهو موضع يفر من الثقل فيه إلى الهزمة، فوجب الهمز لهذه العلة. وكذلك قِيَاعِلٍ من صَدَّتْ تقول فيه: صَيَّيْتُ بالهمز، وقَوَاعِلٍ من شَوَّيْتُ: شَوَايَا، لأن الهزمة عرضت في جمع، والجمع ثقل، وكونها عارضة تحسر على تغيير لضعفها من حال ما يثبت في الواحد والجمع، فلزمها أن تهمز وتقديرها: شَوَايَا، ثم يهمز فيصير شَوَايَا، ثم تفتح فتقلب الياء ألفاً، فيصير شَوَاكاً فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة من مخرج واحد، فتقلب إلى الياء وهو حرف مناسب بها، ولا يصلح الواو، لأنها الحرف الذي فرّوا منه في هذا الموضع»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٦.

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٦٨/٢ فهذا النص ترجمة لمعان أوردها سيبويه في مطلع هذا الباب.

(٣) يقال: دَجَّاجٌ بُيُضٌ، كما يقال: رجالٌ غُيَّرٌ، ومن خفف (فُعِّل) من بنات الياء قال: بُيُضٌ، وغيره. انظر الكتاب ٣٦٩/٢، وانظر المنصف ٣٤٠/١.

(٤) يقال: رَجُلٌ نَوْمٌ إذا كان كثير النوم، كما يقال: نَوْمَةٌ. انظر تهذيب اللغة ٥٢٠/١٥ (نوم)، وهناك معان أخر لهذا اللفظ.

(٥) انظر تهذيب اللغة ١٩٥/١٥ وما بعدها (مر).

قال سيبويه: فَوَاقَقْتُ، (يعني هذه الأسماء) الفعل كما تُوافق الفعل في باب يَغْزُو وَيَرْمِي^(١).
 قال أبو علي: يعني أنك إذا جعلت (فَعَلَ) من (غَزَوْتُ)، و(رَمَيْتُ) اسماً أعللته فقلت: هذا غَزَا، ورمًا، واعتلّ اعتلال (غَزَا) إذا أردت به الفعل نحو غَزَا، وإعلاله قلبك الواو التي هي لامه ألفاً^(٢).
 قال سيبويه: كما فَعَلَ ذلك بأدْوِرٍ وَخُونٍ^(٣).
 قال أبو علي: يقول: لو جاء (فَعَلَ) على الأصل كما جاء (رَوِيَ) للزم إعلاله كما لزم الإعلال في أدْوِرٍ وَخُونٍ لانضمام عينيهما^(٤).

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) قال أبو سعيد: «ما كان من الأسماء الثلاثية على وزن الفعل وعينه واو ياء اعتلت، كما فعل ذلك بالفعل وذلك في ثلاثة أبنية وهي: (فَعَلَ، وَقَعَلَ، وَقَعْلٌ) كقولهم: دَارٌ، وَيَابٌ، وَسَاقٌ، فهذا على (فَعَلَ)، وَرَجُلٌ خَافٍ، وَكَبْشٌ صَافٍ - إذا كان كثير الخوف، وكثير الصوف - وَرَجُلٌ مَالٌ إذا كان كثير المال، وَيَوْمٌ رَاحٌ إذا كان كثير الريح...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

(٣) الكتاب ٣٦٨/٢، وفي المخطوطة: «كما فعل ذلك بأدْوِرٍ وَخُونٍ» وهذا من قام قول سيبويه: «وأما فَعَلَ فلم يجيئوا به على الأصل كراهية للضمّة في الواو ولما عرفوا أنهم يصيرون إليه من الاعتلال من الاسكان والهمز كما فعلوا...».

(٤) نسر هذا القول أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لم يجيء على الأصل فَعَلَ كما جاء (رَوِيَ وَخُونٌ) استثقالاً للواو والضمّة، وقد علموا أنهم إذا ضموا الواو فجاءوا بها على الأصل لزمهم أن يجعلوها مثل أدْوِرٍ، فيهمزونها، أو يسكنونها مثل خُونٍ، وهو جمع خِوان، وكان حكمه أن يقال (خُونٌ)، كما يقال: حمارٌ وخُمُرٌ، وكتابٌ وكُتُبٌ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٦.

قال سيهويه: ولم يكن لأدؤر وقؤولٍ مثال من غير المعتل يسكن
فشبه به (١).

قال أبو علي: يقول: لم يكن لأفعل وقُعولٌ نظير من غير المعتل
يسكن نحو (كَبَدٍ)، ألا ترى أن العين من (أفلسٍ) لا تكون إلا بحركة أبدًا.
قال سيهويه: وأما فُعَلٌ في بنات الياء فبمنزلة غير المعتل، لأن
الياء بعدها الواو أخف عليهم (٢).

قال أبو علي: يقول: الياء إذا كانت بعدها الواو مثل يَوْمٌ وحَيودٍ
أخف من الواو (٣) إذا كان بعدها الواو، نحو قُؤولٍ، فكذلك الياء إذا كانت
[١٨٩/ب] بعدها الضمة أو معها كانت (٤) أخف من الواو ومعها
الضمة، فلذلك تُقَلَّبُ (فُعَلٌ) من الياء نحو (بُيُضٌ)، وحذفت نحو عُونٍ،
ويُؤن (٥).

(١) الكتاب ٣٦٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) يقول الرماني: «جمع (غَيُورٌ غَيَّرٌ، ودجاجٌ بَيُضٌ) على الأصل في بنات الياء لأن الياء
أخف من الواو، فلا يلزمونها الإعلال كما يلزم بنات الواو، فأما على مذهب من قال: رُسُلٌ،
فيقول: غَيَّرٌ، وبَيُضٌ، لتصح الياء في الجمع...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ٩٩.

(٤) في المخطوطة: (كان)

(٥) يقول أبوسعيد: «وأما فُعَلٌ من الياء فإنه لا تستثقل فيه الضمة؛ لأن الياء أخف من الواو،
وذلك: رَجُلٌ غَيُورٌ، وقَوْمٌ غَيَّرٌ، ودجاجةٌ بَيُوضٌ، ودجاجٌ بَيُضٌ، فإذا أجرته مجرى رُسُلٍ
وحُمُرٍ وخَفَّتْ قلت: قومٌ غَيَّرٌ، ودجاجٌ بَيُضٌ، لأن الياء قد سكنت وقبلها ضمة، فكسر
ما قبلها حتى تسلم الياء، كما قالوا في جمع أبيض: بَيُضٌ.» شرح السيرافي للكتاب،
ج ١١، ق ١٦.

قال سيهويه: ومن قال: رُسُلٌ فُخِفُوا، قال: (بِيضٌ وَغَيْرٌ) كما يقول بها في (فُعِلَ) من أُبَيِّضَ لأنها تصير فُعَلًا^(١).
قال أبو علي: يقول: إنها مخففة توافق (فُعِلَ) الذي هو جمع (أَفْعَلِ) فكما تبدل من الضمة كسرة في فُعِلَ أَفْعَلِ نحو بِيضٌ في (أُبَيِّضَ) لتصح الياء فيه ولا تتقلب واوًا لانضمام ما قبلها وسكونها، كذلك (فُعِلَ) في (فُعِلَ) المخففة من (فُعِلَ).

* * *

ومن باب تُقْلَبُ فيه الواو ياءً لا لياء قبلها ساكنة^(٢)

قال سيهويه: ألا ترى أن ذلك^(٣) دعاهم إلى أنهم لم يثقلوها^(٤) في (فُعَلَاتِ) إذا كان ما أصله التحريك يسكن^(٥).
قال أبو علي: يقول: يسكن نحو (فُعَلَاتِ) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفًا لوقوعها متحركة بين متحركين^(٦).

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) في المخطوطة: «أنك في...».

(٤) في الكتاب: (لا يستثقلونها) وما عند السيرافي يوافق ما جاء في التعليق.

(٥) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٦) فسر أبو سعيد قوله: (لم يثقلوها في فُعَلَاتِ) بقوله: «يعني أنهم في جمع جَوْزَةٍ ودَوَلَةٍ يقولون: جَوَزَاتٌ، ودَوَلَاتٌ، فبِسُكُونِهَا، وهم يحركون غيرها من الحروف الصحيحة، كقولهم: تَمَرَةٌ، وتَمَرَاتٌ، وضَرْبَةٌ وضَرْبَاتٌ، وإنما لم يحركوها لأنها من حروف العلة وقد =

قال سيهويه : وأما ما كان قد قلب في الواحد فإنه لا يثبت في الجمع^(١).

قال: يقول: قَلَبْتُ الألفَ الواوَ ياءً في (رِياضٍ وجِبَالٍ) ونحوه لشبهها بالياء وإن كانت ساكنة كما قلبت الياء من (يُوجَلُّ) الواو التي هي ياء، وإن كانت ساكنة، على القلب في (رِياضٍ وجِبَالٍ) أجود منه في (يَجَلُّ) لمكان الكسرة^(٢).

قال سيهويه: فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البديل ما قلب في الواحد^(٣).

== تسكن في مثل هذا الجمع الحروف الصحيحة كقول الشاعر:

فتستريح النفس من زفراتها

فإذا كان ما ليس فيه علة قد سكن، كان حرف العلة أولى بذلك.

وقال أبو سعيد: «وبعض النحويين يقول: العلة في تسكينهم الواو والياء في (فَعَلَات) كجَزَاةٍ وَيَبِيضَاتٍ أنهم لو حركوها فقالوا: (جَزَوَات، وَيَبِيضَات) كما قالوا: تَمَرَاتٌ وَضَرَبَاتٌ للزمهم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا: دَارٌ، وَنَابٌ...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٧.

(١) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٢) يقال: «سَوَّطٌ وَسِيَّاطٌ فتقلب الواو ياء لاجتماع ثلاثة أسباب:

بأنها واو قبلها كسرة، والإجراء على الواحد إذ الواو فيه ساكنة مبيطة، والاعتلال يشاكل الميت فيجب إجراؤه عليه، والضعف بمشاكلته الضعيف وهو الألف الزائدة، فاجتمعت ثلاثة أسباب: سكونها في الواحد، والكسرة التي قبلها، والألف الزائدة التي بعدها، وكذلك ثوبٌ وثِيَابٌ، وَرَوْضَةٌ وَرِياضٌ، فجرى (سيَّاطٌ) مجرى (جِبَالٍ) في الحكم وإن اختلفت العلة، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠.

(٣) الكتاب ٣٦٩/٢.

أي ألزموا بدل الياء من الواو في جميع^(١) ما أبدلت الياء من الواو في واحدة.

قال سيبيويه: وإذا قلت: فَعَلَّةٌ، فجمعت ما في واحده الواو، أثبت الواو كما قلت: فَعَلٌ فأثبت ذلك^(٢).

قال أبو علي: يقول: إذا جمعت اسماً على (فَعَلَّة) وقد صحت الواو في واحده صحت في (فَعَل)، فوافق (جَوَلًا) ونحوه من الآحاد التي صحت العين منها وليس بعد العين من (فَعَلَّة) ألف تقلب الواو ياء، كما كان في (السِّيَاطِ) نسقٌ أو (زَوْجٌ) وإن اتفقا في صحة الواو فيهما مفردين فقد اختلفا في الجمع وانقلاب العين فيه، لأنه ليس بعد العين في (فَعَلَّة) ألف، كما كان في (فَعَالِ)^(٣).

قال سيبيويه: وهذا ليس بمطرد يعني ثَبِيرَةٌ^(٤).

قال أبو علي: إنما قال: إن (ثَبِيرَةٌ) ليس بمطرد، لأنه لا ألف بعد العين منها، فتقلبها كما كان في (سِيَّاطِ).

وكان أبو بكر يقول: هو مقصور عندي من (فَعَالَةٍ) نحو ذِكَاةٍ وَحِجَارَةٍ، فقصر عنها، وقد ثبت انقلاب الواو منها ياء لوقوعها قبل الألف.

(١) في المخطوطة: (في جمع).

(٢) الكتاب ٣٦٩/٢.

(٣) القاعدة في مثل هذه الألفاظ أن ما كان واحده على (فَعَلٍ) وعين الفعل منه واو ساكنة ثم جمعته على (فَعَلَّة) صحت الواو كَعَوْدَةٍ وَعَوْدَةٍ، وَزَوْجٍ وَزَوْجَةٍ، وَكُوْزٍ وَكُوْزَةٍ، وربما شذَّ فقالوا: كُوْزٌ وَكُوْزَةٌ وَثَبِيرَةٌ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٦٩/٢.

وحكي عن أبي العباس أنه قال: قلبت الواو فيه ليُفرق بين ثور
الأقط وثور البقر^(١).

قال سيبويه: ولو جمعت الحَيَانَّة والحَيَاكَّة كما قلت: رِسَالَةٌ
وَرَسَائِلُ، لقلت: حَوَائِكُ وَحَوَائِنُ^(٢).

قال أبو علي: الواو في (حَوَائِكُ) إذا كان جمع (حَيَاكَّة) هي عين
الفعل [١٩٠/أ] من (فَعَائِلُ)، والهمزة مبدلة من أَلَف (فَعَالَةٌ)، وفي
حَوَائِكُ إذا كان جمع (حَيَاكَّة) هي الواو التي تبدل من أَلَف فاعل في مثل
(ضَوَّارِبُ)، والهمزة فيها بدل من الواو التي هي عين الفعل^(٣).
قال سيبويه: فكأنك تقول: عَاوَدَ فتقلبها واوًا^(٤).

(١) انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٠٠، وانظر المقتضب ٢٠١/١. قال أبو منصور:
يقال: مررت بـثِيْرَةٍ، لجماعة الثَّوَر، ويقال: هذه ثِيْرَةٌ مُثِيْرَةٌ، أي تشير الأرض، قال الله تعالى
في صفة بقرة بني إسرائيل «لا تشير الأرض ولا تسقى الحرث»، ٠٠٠ والثَّوْرُ: القطعة من
الأقط. تهذيب اللغة ١١١/١٥ (ثار)، وقد أوجبت الضرورة قلبها في (ثِيْرَةٍ) و(ثِيْرَان)
ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، قال الأعشى:
فَقَطَلُ يَأْكُلُ مِنْهَا، وَهِيَ رَاتِصَةٌ حَذَّ النَّهَارِ ثَرَاعِي ثِيْرَةً رُتْعَا
انظر ديوان الأعشى ١٠٦.

(٢) الكتاب ٣٧٠/٢.

(٣) أي أنه لا يقال في جمع الحَيَاكَّة: حَيَائِكُ، ولا في جمع الحَيَانَّة: حَيَائِنُ ٠٠٠ وإن كان الواحد
مكسورًا، لأن الحاء في (حيائك) قد انفتحت فردت الواو إلى أصلها، فليست مثل (دِيْمَةٌ
ودِيْمٌ) فالدال مكسورة وبعدها في الأصل واو، فتركت ياء كما إذا كانت العلة التي من
أجلها قلبت في الواحد ياء لانكسار ما قبلها، والكسرة موجودة في الجمع، وكانت الواو بعد
الفتحة أخف عليهم وبعدها الألف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٨.

(٤) الكتاب ٣٧٠/٢.

أي: فتقلب الياء التي انقلبت عن الواو في حِيَاكَةٍ وَخِيَانَةٍ.
 وقوله: فكأنك تقول عَاوَدَ، يشبه الفتحة في فاء (فُعَائِل) مثل
 قولك: (حَوَائِكَ) بالألف التي تكون قبل الواو في (عَاوَدَ) فكما صحّت
 الواو في (عَاوَدَ) وقبلها الألف، كذلك صحّت وقبلها الفتحة في الجمع وإن
 كانت معتلة في الواحد، لأن ماله اعتل فيه زائل عنه في الجمع.
 قال سيبويه: والحرف الذي قبل المعتل فيما ذكرت لك ساكن (١).
 أي في اسْتَفْعَلَ وأَفْعَلَ.

قال أبو علي: يريد أن الفاء في اسْتَفْعَلَ وأَفْعَلَ ساكن قبل الإعلال،
 وليس التاء في افْتَعَلَ كذلك، وكما سكنت الفاء في اسْتَفْعَلَ وأَفْعَلَ، كذلك
 سكنت في مصدريهما فألقيت حركة العين على الفاء الساكنة وحذفت
 العين من اسْتَفْعَالَ وافْعَالَ لالتقاء الساكنين ولم يكن ما قبل العين من
 افْتَعَالَ في احتواك ونحوه ساكنًا فتلقى عليه حركة المعتل، كما فُعِلَ في
 أَفْعَالَ ونحوه، فحركات العين ولم تحذف كما حذفت في افْعَالَ (٢).

قال سيبويه: ولا يفعلون هذا بالياء لأنها بعدها أخف عليهم (٣).

(١) الكتاب ٢/٣٧٠.

(٢) قال أبو سعيد: «مصدر (انْقَعَلَ) و(افْتَعَلَ) يلحقه من الاعتلال ما لحق قِيَامًا وَحِيَالًا،
 وذلك أن (انْقَادًا) وهو (انْقَعَلَ) و(اجْتَاَزًا)، (افْتَعَلَ) آخرهما وهو (قَادًا، وَتَارًا) بمنزلة (قَامَ
 وَحَالَ) فيقال: انقياد، واجتياز، كما يقال: قيام، وحيال، فأما اسم اختار واختير فمعتل،
 كما اعتل اسم قال وقيل، فاسم اختار مختار، وأصله: مختور، قلبت الواو ألفًا لحركتها
 وانفتاح ما قبلها، ولذلك اسم (اختير) أيضًا: (مختار) وأصله (مختور) ...» شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٧٠ بتصرف.

أي لاثهمز الياء إذا انضمت، لأن الواو بعدها أخف عليهم من الواو بعد الواو، فنحو غُيُور وعُيُون أخف من غُور^(١).

قال سيبويه: لطف الياء وشبهها بالالف، فكأنها بعد ألف^(٢).
أي الواو إذا كانت بعد الياء في (غُيُور) فكأنها بعد ألف نحو (عَاوَدَ) لأن الياء تشبه الألف، فصحت بعد الياء كما تصح بعد الألف.
قال سيبويه: شبهوها بقولهم: عَتِيٌّ في عَتُوٍّ، وجُثِيٌّ في جُثُوٍّ وعُصِيٌّ^(٣).

قال أبو علي: قلبت الواو في (صُومٍ) ياءً لقربها من الطرف، وانضمام ما قبلها^(٤)، كما أن عُصِيٌّ وعَتِيٌّ قلبت الواو إن فيه ياءين لذلك، فصِيْمٌ وإن لم يكن المعتل منه اللام فهو مشبه بالمعتل اللام، الدليل على ذلك كسر الفاء منه ككسرها في عُصِيٍّ، وأنها إذا بعدت من الطرف بحرفٍ آخر غير اللام لم تعلّ، فمن قال: صِيْمٌ لم يقل إلا صُومًا، ولم يقل الواو فيه ياء^(٥).

(١) يهملون مثل (أَدُوْر) لاجتماع الواو والضم، ولأن الضم هنا أخفى، ولا يهملون في مثل

(صِيْمٌ، وُصُومٌ، وُقِيْمٌ، وَقُومٌ وَنِيْمٌ وَنُومٌ) لما كانت الياء أخف عليهم.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٠، وهذه العبارة هي تمام العبارة السابقة.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٧٠، وقام النص: «... وعُصِيٌّ في عُصُوٍّ».

(٤) أي يقال: صِيْمٌ.

(٥) انظر مزيداً من التفصيل والتوضيح لهذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب،

ج ١١، ق ١٩٠.

قال سيهويه: وأما طَوِيلٌ وطَوَالٌ (فهو) بمنزلة جَاوَرَ وجَوَارٌ^(١).
يريد: إن الواو في الجمع صح كما صح في الواحد، كما أنه صح في
المصدر لصحته في الفعل^(٢).

قال سيهويه: جعلوه بالزيادة التي لحقته بمنزلة ما لا زيادة فيه^(٣).
قال أبو علي: يريد، أن (حَوَلَان، وَحَيْدَان) خرج بالزيادة التي لحقته
عن مشابهة الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هاتان الزيادتان كما خرج الحَوَلُ
لمخالفة بنائه بناء الفعل عن مشابهة الفعل فلم يعلأ كما أعلَ الفعل^(٤).
قال سيهويه: قالوا: مَشُوبٌ وَمَشِيبٌ^(٥).
قال أبو علي: إنما قيل مَشِيبٌ في مَشُوبٍ، فقلبت الواو فيه ياءً لأن
قربها من الطرف كقرب فُعَلٍ منه^(٦).

-
- (١) الكتاب ٣٧٠/٢، وما بين المعقوفين زيادة منه.
- (٢) يفسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنه لا يعتلّ جمع (طويل) لتحرك الواو في واحده، كما لا يعتل مصدر جاور لصحة فعله»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٩.
- (٣) الكتاب ٣٧٠/٢، وفيه: «بالزيادة حين...» مكان «بالزيادة التي...» هنا.
- (٤) قال أبو سعيد: «جعل سيهويه (فَعَلَاتًا وَقَعَلَى) إذا كانت عين الفعل واوًا أو ياءً بمنزلة ما لا يعتل وهو كلام العرب الشائع الكثير، وذلك أنهم جعلوه بهذه الزيادة خارجًا عن وزن الفعل، ولاحقًا بما لا يُعَلّ ولا يشبه الفعل كحَوَل، وغير وإن لم تكن الألف والنون في الجَوَلَان وألف التَّائِبِث في حَيْدَى وَصَوَرَى بمنزلة هاء التَّائِبِث، لأن ألف التَّائِبِث والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما، فيعتد بهما في جمعه، كقولك في جمع حُبَلَى: حَبَالَى، وفي جمع سِرْحَان: سِرَاحِين...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٠.
- (٥) الكتاب ٣٧٠/٢.
- (٦) أي أن قلب الواو ياء هنا شبيه بقلبه في (صَوَمٌ وَصَيْمٌ) على (فُعَل).

قال سيهويه : ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بها في المعتلّ
الأضعف على الأصل، إلى قوله وهو: [١٩٠/ب] ويتركان في المعتلّ
الأقوى^(١).

قال أبو علي: المعتل الأضعف المعتل اللام، والمعتل الأقوى المعتل
العين^(٢).

قال سيهويه: فتمت كما قالوا: عروا^(٣).
أي كما صححوا عروا، المعتل اللام كذلك صححوا قوتبا، المعتل
العين^(٤).

قال سيهويه : وقد قال بعضهم في فعّان (فعلّى) كما قالوا في
فعل ولا زيادة فيه^(٥).

(١) نص كلام سيهويه : «ومع هذا أنهم لم يكونوا ليحيثوا بهما في المعتل الأضعف على
الأصل، نحو: عَزَوَانٍ، وَتَزَوَانٍ، وَتَقَيَانٍ، ويتركان في المعتل الأقوى».

(٢) ناقش أبو سعيد هذه المسألة في ظل سابقها من هذا المعتل فقال: «لما رأينا فعّاناً إذا كانت
لام الفعل منه واءاً أو ياءً لا يعتل كقولك: التَزَوَانِ، وَغَزَوَانِ، وَتَقَيَانِ، ولام الفعل أولى
بالاعتلال من عينه، وجب ألا تُعَلَّ العين في هذا البناء إذ لم تُعَلَّ اللام التي هي أولى
بالإعلال منها». فإن قال قائل: لم لم تعل لام الفعل في مثل: تَزَوَانِ، وَتَقَيَانِ؛ قيل له: لو
أعللناها سكّناها، فاجتمع ساكنان ألف فعّان، واللام المعتلة؛ فيجب إسقاط أحدهما، فإذا
سقط يبقى (تَرَوَانِ، وَتَقَانِ) فيشبه فعّالاً». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٠.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

(٤) (فُعّالاً) يصح ولا يعتل، لأن صدره (فُعَل) لا يشبه وزن الفعل كَتَوَمُ وَتَوَمَ. انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٠.

(٥) الكتاب ٣٧١/٢، وما بين المعقوفين زيادة منه.

قال أبو علي: من قال: (دَارَكَ) أَعْلَهُ كَمَا أَعْلَى (دَارَى) ^(١)، ولم يخرج به بالزيادتين من شبه الفعل كما لم يخرجهما الهاء في نحو دَارَى، وعَانَى من شبهه، لأن الألف والنون قد توافقت الهاء فلا يعتد بهما كما لا يعتد بالهاء، تقول في تصغير زَعْفَرَان: زُعَيْفَرَان. ولو كان معتداً لم يجز هذا التصغير، فيصغرون ما كان فيه هذه الزيادة من نحو ما ذكرنا كما يصغر ما فيه الهاء وزاد على مثال فُعَيْعِل.

قال أبو العباس: يقول: إن المطرد في باب (دَارَانِ) الإعلال، ويعتل بما ذكرت من أن الزيادة غير معتد بها، فلم يخرج بها من شبه الفعل.

* * *

ومن باب ما تُقْلَبُ فيه الياءُ واواً ^(٢)

قال سيبويه: فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفاً ^(٣).

قال أبو علي: أجريت الطَوَيِّ مجرى الأسماء لأنها إنما تكون وصفاً مِنْ نحو أَطْيَبُ مِنْ كَذَا، فإذا لم يوصل مِنْ، شابهت الأسماء، ألا ترى أن (أَفْضَلَ) من قولك: (أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ) ينصرف في النكرة كما ينصرف (أَفْكَلًا) ولو كان مع حذف (مِنْ) منه وصفاً كما يكون إِيَّاه مع إثباته لم ينصرف في النكرة كما لا ينصرف في (أَحْمَرًا)، فشابه الاسم من هذه الجهة،

(١) (دَارَكَ): من دَارَ يَدُورُ، ومثلها: (حَادَرَ) من حَادَ يَحِيدُ، وقد جاء ذلك في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢، وفي المخطوطة: «... ما تقلب فيه الواو ياء» خطأ.

(٣) الكتاب ٣٧١/٢.

ودخل الألف واللام فلم يثبت معهما (من) ^(١).
 قال سيبويه: فإنما أرادوا أن تحول إذا كانت ثانية من علة ^(٢).
 أي: أي أن تحول الياء إذا كانت ثانية نحو الطوبى.
 وقوله: من علة، أي من أجل الضمة التي قبلها.
 وقوله: (فكان ذلك) ^(٢)، أي قلب الياء واواً في الطوبى، وتقوى
 وشروى ^(٣).

* * *

(١) يقول الرماني في هذه المسألة: «الذي يجوز في الياء التي تقلب واواً وهي عين إجراؤها على ذلك فيما اجتمع فيه سببان: أحدهما: الضم قبل الياء، والآخر: الفرق بين الاسم والصفة، مما يحتاج فيه إلى الفرق، وما عدا ذلك فيكسر لها ما قبلها إذا كانت عيناً، نحو: (بيض)، لأنه لا يحتاج في مثل هذا إلى الفرق، واعتل سيبويه بأن (الفعلى) لا يكون وصفاً في هذا الباب بغير ألف ولام... نحو (الأفضل، والفضلى)، وذكر ذلك ليبين أنه قد خرج بلزوم التعريف إلى حكم الاسم، لأن لزوم التعريف أصل في الاسم، وعارض في الصفة... فلما خرج (الفعلى) إلى حكم الاسم بلزوم التعريف وفيه معنى الصفة المحضة فعومل معاملة تؤذن بذلك، وجرى التخيير بلزوم التعريف، وجرى (فعلى) مما لا يلزمه التعريف على الأصل في الإعلال... فتقول: الطوبى، والكوسى، فتقلب الياء واواً للعلّة التي بيّنا...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٣. وانظر مزيداً من التفصيل في هذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

(٢) الكتاب ٣٧١/٢.

(٣) فسر أبو سعيد هذا بقوله: «القياس عند سيبويه أن يكون (فعلى) اسماً إذا كان ثانية ياء أن تسلم الياء لقربها من الطرف، ولم يجعل بألف التانيث فيقال: (الكيسى) (مفرداً: الأكيس، ومؤنثه: الكوسى)، وطيباً، ولكن العرب اختارت الواو، وقلب الياء إليها تعريضاً من قلب الواو ياء في مواضع كثيرة لأن دخول الياء على الواو أكثر من دخول الواو على الياء، وكذلك الكلام في شروى وتقوى في باب قلب الياء واواً»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢١.

ومن باب ما تُقلب الواو فيه ياءٌ

إذا كانت متحركة والياءُ قبلها ساكنة^(١)

قال سيهويه : فأصلها (فَعْلُولَة) ، وليس في غير المعتل فَيَعْلُولُ

مصدرًا^(٢) .

قال أبو علي : أصل قَيْدُودٍ قَيْدُودٍ ، كأنه (قَيْدُودٌ) ، فقلبت الواو التي هي عينٌ ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلها ، ثم حذفت العين وألزمت الحذف إذ استمر في نحو (سَيِّدٌ)^(٣) ، وهذا يدل على أنه قد يكون في بناء المعتل ما لا يكون في الصحيح .

فإن قيل : ماتنكر أن يكون (فَعْلُولَة) دون (فَيَعْلُولَة) ، وأن يكون هذا البناء جاء في المعتل وإن لم يجرى (فَعْلُولَة) في الصحيح كما جاء (سَيِّدٌ) [١٩١/أ] وإن لم يجرى في الصحيح أو جاء على (فَعْلُولَة) للزوم الهاء له ، فإن لم يجرى بغير الهاء على ذلك كما جاء (مَفْعَلَة) بالهاء ولم يجرى مَفْعَلٌ ؟ .

قيل : لو كان (فَعْلُولَة) لوجب أن يقال فيما كانت عينه واوًا كوثوثة قَوْدُودَة ، فكانت تظهر الواو دون الياء لأنها العين ، ولما أظهرت الياء

(١) الكتاب ٣٧١/٢ .

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢ .

(٣) (سَيِّدٌ) على (فَيَعْلُول) من سَادَ يَسُودُ ، وإنما جاز أن يكون على (فَيَعْلُول) من غير نظير له في الصحيح لأنه بمنزلة ما بني على مهمل في التصغير والجمع . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥ ، ق ١٠٤ .

علمنا أنها ليست بفعلولة^(١).

قال سيبويه: ولأنهم قالوا: هَيَّيَانُ وَتَيَّحَانُ لم يكسروا^(٢).

قال أبو علي: يقول: لو كان سَيِّدٌ، وَلَبُنٌ على فَيَعْلَ، لفتح العين المدغم فيها كما فتح العين من هَيَّيَانُ، وَتَيَّحَانُ، لأن هَيَّبَ وَتَيَّحَ من هَيَّيَانُ وَتَيَّحَانُ بمنزلة سَيِّدٌ، ولقيل: عَيْرٌ، ففتح عينات هذه الحروف يدل على أن سَيِّدًا ونحوه لو كان أصله الفتح [لَفُتِحَ]^(٣) كما فُتِحْنَ، إذ هُنَّ مثله في الزنة والإعلال ووقوع الزيادات قبل العين^(٤).

قال أبو علي: الدليل على أن المحذوف من (مَيَّتِ) العَيْنُ ظهور الياء، ولو كان ياء (فَيَعْلَ) المحذوف لقليل: مَاتَ دُونَ (مَيَّتِ)^(٥)، وإنما كان يلزم مَاتَ، لأنه إذا حذفت ياء (فَيَعْلَ) بقيت الواو التي هي عين متحركة، فلزم انقلابها ألفًا كما لزم انقلاب (خَافَ) لذلك وتعلم من بنات الواو في هذا أن المحذوف من بنات الياء نحو (لَبِنِ) العين أيضًا، كما تعلم من كينونة أن الياء في صيرورة ليست بالعين، وإنما كان حذف الواو التي هي عَيْنٌ أولى، لأنها المتكررة كما أن التخفيف وقع على الهمزة

(١) زنة (كينونة): فَيَعْلُو، وكذلك صَيَّرُو، وَفَيَّذُو ليس الأصل فيه (فَيَّذُو) ظهرت فيه

الواو لأنها ساكنة قبلها فتحة، وهو من قَادَ يَفُودُ، وليس في غير المعتل (فَيَّعْلُو) مصدرًا،

ولكنه مما اختص به المعتل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، والهيَّيَانُ: الذي يهاب كل شيء، والتَّيَّحَانُ: الذي يعترض في كل شيء.

قاله أبو سعيد، انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٢.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٤) انظر المسائل الحلبيات / ٣٤٣.

(٥) انظر المسائل الحلبيات / ١٧٢.

الثانية لتكررها^(١).

- قال سيبويه: لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل^(٢).
- يعني بالعدد الأقل (سيداً) إذا قيس بعدته عدة كَيْثُونَةٍ^(٣).
- قال سيبويه: ويلغى الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً^(٤).
- قال: يعني بالغاية نحو (اشْهَيْبَابٌ)، فإنه على غاية ما يكون عليه

(١) يومئذ أبو علي هنا إلى قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائِر) لاستثقالهم الياءات...» الكتاب ٣٧٢/٢، وهذا الأسلوب فاشر في التعليقة، فقد يكتفى بالتعليق على النص دون نقله.

(٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وهذه العبارة من تمام قول سيبويه: «وأما قولهم: مَيْتٌ وَهَيْنٌ وَلَيْنٌ فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من (هائِر) لاستثقالهم الياءات كذلك حذفوها في كَيْثُونَةٍ وَقَيْلُونَةٍ وَصَيْرُونَةٍ كما كانوا يحذفونها...».

(٣) (سَيْدٌ، وَمَيْتٌ) ليسا على (فِعْلٍ)، ولو كانا كذلك لوجب أن يقال فيهما (سيد، وميت) كما قالوا: (تَيْبَانٌ وَهَيْبَانٌ)، وقد ذكر سيبويه: أن قرأوا (سَيْدٌ) (فِعْلٌ) فيكسرون عين الفعل منه... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٢٢-٢٣. قال الرماني: «وقال بعض النحويين في سَيْدٍ، وصَيَّبَ إنه (فَعْلٌ) عُدل إلى (فِعْلٍ) فيحمله على نظير من الصحيح نحو (صَيَّرَ) و(صَيَّلَ)، وجعل وجه تسميته كـتَغْيِيرٍ (دَهْرِيٍّ، وَبَصْرِيٍّ، وَأَمْوِيٍّ) لإيذان بقوة التغيير في حروف العلة كقوة التغيير في النسب، وأبى ذلك التحليل وسيبويه لأنه مخالف للموجود الذي له نظير من (قَضَاةٍ وَرُمَاةٍ) بالحمل على الشذو... ومَيْتٌ وَهَيْنٌ وَزَنَةٌ فَعْلٌ، ويجوز فيه الأصل من التشكيل فتقول: مَيْتٌ، وَهَيْنٌ، وَلَيْنٌ، ولا يجوز في (قَيْدُونٍ، وَكَيْثُونَةٍ) التشكيل لكثرة الحروف»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٤. هذا والأصل في (سَيْدٌ) : سَيَرَدٌ، وعين الفعل منه واو ومن (مَيْتٌ)، ولأنهم استثقلوا الياءين والكسرة كان الحذف لازماً، وانظر المسائل المشكلة/٨٧، والتعليقة ١٦٩/٤.

(٤) الكتاب ٣٧٢/٢.

الاسم ذو الزوائد، والأصل كثرة، (وكنونة) أقل منه بحرف واحد^(١).
 قال سيبويه: وإنما أرادوا بهنّ مثل عَيْضُمُوزٍ^(٢).
 أي بكنونة ونحوها، لأن (عَيْضُمُوزاً) على (فَيْعُلُول) فالحق به من
 الثلاثي (كنونة) ونحوها^(٣).
 قال سيبويه: وأما (فَعِيلٌ) مثل (حَذِيمٍ)، فبمنزلة فَيْعَلٍ^(٤).
 قال أبو علي: يريد أنه مثله في باب الإدغام، لأنك تقلب الواو ياء
 لسكونها قبلها كما قلبته في (طِيّاً) مصدر طَوَيْتُ، (فَفَعِيلٌ) من القول
 بمنزلة (فَيْعَلٌ) منه^(٥).

-
- (١) الغاية في العدد سبعة أحرف مع الزيادة ومثل ذلك (أشهيباب)، وأما (عَيْضُمُوز،
 وكنونة) تنقص عن الغاية حرفاً فهي على ستة أحرف، فائزوها الحذف. انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٣.
- (٢) الكتاب ٣٧٢/٢، وعن العَيْضُمُوز. انظر التعليقة ٢٨٨/٤.
- (٣) انظر التعليق على المسألة السابقة.
- (٤) الكتاب ٣٧٢/٢.
- (٥) أي أنه يستوي لفظ (فَيْعَلٌ) و(فَعِيلٌ) مما عينه واو أو ياء إلا في كسر أوله فلو
 بنينا (فَعِيلًا) من (قَامَ) لوجب أن نقول: (قِيمٌ) والأصل (قِيَوْمٌ) فاجتمعت الواو والياء
 الأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً، ثم أدغمت الياء منها، (وَقَيْعَلٌ) من القول
 تقول فيه (قَيْلٌ)، فليس بينهما فرق إلا في كسر أوله وفتحده. انظر شرح السيرافي
 للكتاب، ج ١١، ق ٢٤.
- والْحَذِيمُ: صفة للسيف القاطع، من الحَذَمَ وهو القطع، ومنه قول عمر رضي الله عنه لمؤذنه:
 «إِذَا أَذْنَتْ فَتَرْسُلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْطِمِ» يعني الحَذَرُ في الإقامة وقطع التطويل. انظر تهذيب
 اللغة ٤٧٥/٤ (حَذَمَ).

قال سيبويه : (وَأَمَّا تَحَيَّرْتُ فَتَفَعَّلْتُ) ^(١) . الدليل على ذلك ظهور الياء مشددة، وإنما ظهرت في التضعيف، لأن ياء (تَفَعَّلَ) وقعت ساكنة قبل الواو التي هي عين، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، ولو كان (تَفَعَّلْتُ) لظهرت الواو مُضَعَّفَةً، كما تقول: تَقُولْتُ في تَفَعَّلْتُ من القول، فبهذا تعلم أنه تَفَعَّلَ دون تَفَعَّلَ.

وَأَمَّا التَّحَيَّرُ، إذا أردت مصدره فهو على تَفَعَّلَ وإن كان وزنه على الحقيقة تَفَعَّلَ، إلا أنه لو كان تَفَعَّلَ دون تَفَعَّلَ، لكان التَّحَوَّرُ، يقول الله تعالى: «أَوْ مَتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ» ^(٢) وزنه مُتَفَعَّلٌ ^(٣).

قال سيبويه: لأن الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فَهُمُ في الواو والياء أجدر ^(٤).

قال أبو علي: أي إذا لم يُدغموا (وَتَدَّه)، فيقولوا: وَدَّه [١٩١/ب] لتحرك المقارب الأول، فإن لا يدغموا الواو والياء إذا تحرك الأول منهما أجدر، لأن الواو والياء مخارجهما أبعد من مخارج التاء والذال، لأنهما من أطراف الثنا واللسان، والواو من الشفة، والياء من وسط اللسان ومخارجهما أبعد، وإذا تباعد المخرجان كان الإدغام فيه أشد امتناعاً.

(١) الكتاب ٣٧٢/٢.

(٢) سورة الأنفال، الآية ١٦.

(٣) قال أبو سعيد: «وإنما علمنا أن (تَحَيَّرْتُ) تَفَعَّلْتُ، لأنه لو كان (تَفَعَّلْتُ) لوجب أن يقال: (تَحَوَّرْتُ) إذ كان من (حاز يحوِّرُ) من الواو، ولكان المصدر (تَحَوَّرًا)»، انظر شرح السيرافي للكتاب ٢٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

قال سيبويه: ولم يجيزوا وْدَه^(١).

قال أبو علي: يريد في (يَفْعَل) من وَّد، لأن وَّدَ مثل وَعَدَ، فالفاء تنحذف في يَفْعَلُ، ولم تدغم التاء في الدال وإن تقاربا لتحرك التاء^(٢).

قال سيبويه: ومثل ذلك رُويَة ورُويَا^(٣)، الفصل.

قال أبو علي: الأصل في (رُويَا) الهمزة وإن حذفت، فكما لاتدغم الهمزة في الياء، كذلك لاتدغم هذه الواو، كما لم ترد الياء في (لَقَضَوْ)، وأنت تريد (لَقَضَوْ الرَّجُل)^(٤)، لأنه وإن أسكن فالضمة مرادة، كما أن الهمزة مرادة وإن خفف^(٥).

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «ولم يجيزوا يَدْ» خطأ.

(٢) قال أبوسعيد: وأول هذا الفصل بين من كلام سيبويه، فأما قوله: ولم يجيزوا وْدَه، فإنه يعني لم يجيزوا إدغام التاء في الدال في (وَدَّ) فعل ماض، فيقولون: (وَدَّه)؛ لأن الحركة تمنع من الإدغام، ولم يجيزوا (يَدْ) في (يَتَدَّ) لحركة الياء؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لجمعوا على الحرفين علتين:

إحداهما: حذف الواو وهي فاء الفعل كما حذفوها من (يَعِدُّ) و(يَزِنُّ) وما أشبهه. والأخرى: التسكين والإدغام، وجعل سيبويه اجتماع الياء والواو بمنزلة الحرفين المتقاربي المخرج، فما لم يدغم الحرفان المتقاربا المخرج نحو وَّدَ، وَيَتَدُّ، لم يدغم أيضاً الواو والياء إحداهما في الأخرى لتحرك الأولى منهما كما ذكره في صَبَّودٍ، وطَوِيلٍ... «انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٤».

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) انظر ص ١١، ٨٨ من هذا الجزء.

(٥) في مثل (رُويَة، ونُوي) إذا خففت الهمزة صارت واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، ثم لا تقلب ياء للياء التي قبلها، لأنها همزة قد خففت، فالنية فيها نية الهمزة. وإذا خففت الهمزة في (رُويَة) جاز قلبها ياءً فيقال: (رُويَة) وقد قالته العرب. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٥.

قال سيبويه: لأن الواو بدل من الألف فأرادوا أن يمدوا^(١).
أي: الواو في (سُوَيْر) كما قد الألف في (سَاير)، ولو أدغم لزال
مثال المد^(٢).

قال سيبويه: وألا يكون فُوَعِلَ وَتُفُوَعِلَ بمنزلة فُعَلَّ وَتُفَعَّلَ^(٣).
قال أبو علي: لو أدغمت تُسُوِيرَ فقلت: تُسِيرُ لالتبس تُفُوَعِلَ بِتُفَعَّلَ
كما كان يُلْبِسُ فُوَعِلَ نحو سُورٍ تُفَعَّلَ لو أدغمت.

قال سيبويه: فيصير بمنزلة حرفين يلتقيان في غير حروف المد^(٤).
قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الواو في الياء، أو الواو في الواو في
(سُوَيْر)، (وقوُول)، لزال عنهما بالإدغام المد، فخالف بعض الأفعال
بعضاً، لأن المد في الألف من (سَاير)، لا يجوز أن يزول لامتناع إدغامها.
ولو أدغم هذه الواو لزال بالإدغام عنها المد وصار بمنزلة الحروف التي لا مد
فيها. كالياء والتاء ونحوهما من الحروف الأمثال المتعربة من المد.
قال سيبويه: فلما كانت كذلك شُبِّهَتْ هذه الياء بواو رُوِيَةٍ، وواو
يُوَطِي^(٥).

قال أبو علي: يقول: شُبِّهَتْ الياء التي في (دِيَوَان) بالواو في (رُوِيَةٍ)

(١) الكتاب ٣٧٣/٢، وفي المخطوطة: «... فأرادوا أي يمدوا».

(٢) لو أدغم فقال: (سِير) لزال مثال المد في واو (سُوَيْر).

(٣) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٣/٢، وفيه: «... واو يُوَطِي»، والذي في شرح السيرافي: «... واو سُورِي».

مخففة همزتها، فلم تدغم الياء في الواو من (ديوان)^(١)، كما لم تدغم الواو في الياء من (رؤية)^(٢) لاجتماعهما في أنهما غير لازمتين، ألا ترى أن الياء من (ديوان) أصلها الواو وعنها انقلبت، كما أن أصل الواو في (رؤية) الهمزة وعنها خففت^(٣).

قال سيبويه: ولذلك قلت: قراريط^(٤).

أي لأن وزن (ديوان وقيراط) في الأصل فعال، قلت: قراريط فرددت التضعيف لما فصلت بينهما بحرف، ولو كان فيعلاً، ولم يكن فيعلاً، لوجب في تكسيه وتصغيره قراريط، ودواوين^(٥).

* * *

(١) أي لم يقل: (دوان).

(٢) فلم يقل: (رئية).

(٣) قال أبو سعيد: «شبهوا ياء (ديوان) إذ كانت لا تثبت وهي واو في الأصل هواو (رؤية) إذ كانت همزة في الأصل». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٤) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٥) قال الرماني: «تقول: ديوان فلا تقلب الواو لأن الياء عارضة، إذ أصله (دوان)، ويرجع في التصريف إلى الأصل، فتقول: دُوَيُونٌ، ودَوَاوِينٌ»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٦.

ومن بَابِ مَا يُكْسَرُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ

مَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ^(١)

قال سيبويه: ولما اعتلت ها هنا، فقلبت بعد حرف مَزِيدٍ في موضع

ألف فاعِلٍ^(٢).

يعني العين التي هي واو، واعتلالها انقلابها ياء^(٣).

قال سيبويه: وصار انقلابها ياءً نظير الهمزة في قَائِلٍ^(٤).

قال [١٩٢/أ] أبو علي: يقول صار انقلاب العين ياءً في (سَيِّد)

كانقلابها همزة في (قَائِل) لأنهما اتفقا [في أَتِيَّة]^(٥) الاعتلال وإن
اختلفا في كيفيته^(٦).

(١) الكتاب ٣٧٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٤/٢، وفي المخطوطة: (وكما) مكان (ولما)، ورواية السيرافي توافق ما جاء في الكتاب.

(٣) يُريد أنك تهمز عين الجمع من (فَيَعْلِرُ وَفَيَعْلِرُ) فتقول في (عَيْلِرُ): عَيَّائِلِرُ، وفي (خَيْرُ): خَيَّائِرُ، خيار لوقوعها بعد الألف.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) في المخطوطة: (إِيَّة)، وزدت حرف الجر قبلها ليستقيم المعنى. والأتى: هو كل جدول ماء، ويقال: أت لهذا الماء فيهمى له طريقه. ونقل عن العجاج: سَبِيلُ أَتِيٍّ مَدَّةُ أَتِيٍّ.

والناتئ: التهيؤ للقيام. والمراد في عبارة الفارسي أن انقلاب العين ياء في (سَيِّد) من الواو كانقلابها همزة في (قَائِل) فكل منهما أتى من إعلالٍ مشابه لإعلال الآخر، والمؤاتاة حسن المطاوعة، يقال: تَأَتَّى لِفُلَانٍ أَمْرُهُ، وقد أتاه الله تَأَتِيَةً. انظر تهذيب اللغة ٣٥١/١٤ - ٣٥٢ (أتى).

(٦) ناقش أبو سعيد هذه المسألة وعرضها بالتفصيل فقال: «إذا جمعت (سَيِّد) قلت: (سيَّيد)، وأصله (سَيَّارِد)، وإذا جمعت (عَيْتًا) أو (خَيْرًا) أو (عَيْلًا) قلت: (عَيَّائِنُ) و(خَيَّائِرُ)، و(عَيَّائِلُ)، والأصل: ياءان، لأنها من الخير، والعين، والعيلة، قال: وإنما همزت هذه =

قال سيبيويه: ولم يصلوا إلى الهمزة^(١).
 أي لم يصلوا إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء، وإنما تهمز
 الياء والواو عيناً ولاماً إذا كان قبلهما ألف^(٢).
 وقوله: فكانهم جمعوا شيئاً مهموزاً^(٣).
 أي إذا جمع (سَيِّد) الذي هو غير مهموز، فكانه جمع مهموز، لأنه
 نظير ما اعتل بالهمز وهو (قَائِل)، ألا تراهما اجتماعاً في باب الاعتلال
 وإن كانت العين من (قَائِل) انقلبت همزة والعين من (سَيِّد) انقلبت ياءً.
 قال سيبيويه: كما قالوا: صَيِّمٌ، فأجروها مجرى عُتَيٍّ^(٤).
 قال أبو علي: قلبت الواو الأخيرة من (صَيِّم) ياءً^(٥)، لقربها من
 الطرف، ولما انقلبت، انقلبت الواو الأولى أيضاً ياءً، لسكونها، كما أن
 الواو التي في نفس الطرف لما قلبت ياءً كنحو الواو من (عُتَوِّ) انقلبت
 الأولى لها أيضاً ياءً.

== الأشياء لأن الواحد منها قد اعتلّ، وصار بمنزلة الفاعل معتلاً، وذلك أن (سَيِّداً) و(خَيْرًا)
 (فَيَعْلُ)، فوقعت الياء منه في موضع ألف فاعل، كالف قائل وبائع. انظر شرح السيرافي
 للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(١) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٢) لم يهمزوا (سَيِّد) لأن الهمزة إنما تقع بعد الألف، لاستحالة إدغام الألف في ما بعدها وإذا
 جمع ما في واحده الألف همز، كقولك: في جمع (بائعة) و(قائلة): بوائع وقوائل، فلذلك إذا
 جمعت (سَيِّداً) و(عَيْلاً) فكانك جمعت (سائداً وعائلاً) إذ كانت الياء في موضع الألف وما
 بعدها معتل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٦.

(٣) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٤/٢.

(٥) أصل (صَيِّمٌ): صَوْمٌ، الواو مشددة.

قال أبو علي: في تصحيح الواو في (عَوَاوِر) ^(١) إنما صَحَّت الواو فيه وإن كانت (كَأَوَائِل) التي همزت فيه العَيْنُ، لأن الياء تلزم قَعَاعِيل جمع فُعَال مرادة فيها، محذوفة للضرورة، فكما أن تلك الياء التي تلزم همزة العين لبعدها عن الطرف، كذلك لا يلزم همزة إذا حذفت لضرورة الشعر، إذ هي ثابتة في الكلام، وعلى هذا لو جمعت (أَوَائِل) في الشعر فزدت فيها مضطراً ياءً لإشباع الكسرة كقوله:

... نَفَى الدَّرَاهِيم تَنْقَادُ الصِّيَارِيف ^(٢)

(١) إشارة إلى ما أنشده سيبويه في الباب دون نسبة وهو قول الشاعر من الرجز:

وَكَحْلُ الْعَيْتَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

وقد اختلفت المصادر في نسبته لقائله، فابن جني ينسبه للعجاج، انظر الخصائص ٣٢٩/٣، وليس في ديوانه، وينسبه العيني لجندل بن المثنى ٥٧١/٤، وانظر شرح التصريح ٣٩٩/٢، وشرح شواهد الشافية ٣٧٤/٤، انظر البيت في المنصف ٤٩/٢، وقال أبو عثمان: «ترك الهمز لأنه أراد (العَوَاوِر) ولكنه احتاج فحذف الياء، وترك الواو على حالها». وأنشده في موقع آخر وقال: إن (عَوَاوِر) جمعه (عَوَاوِر) ويقال فيه (عَوَاوِر) وأنشد البيت، المنصف ٥٠/٣. انظر مزيداً من مصادر هذا البيت في معجم شواهد النحو الشعرية/٧٢٤.

(٢) هذا عجز بيت من البسيط ونسبه سيبويه للفرزدق، وأنشده على زيادة الياء في (الصياريف) للضرورة، تشبيهاً لها بما جمع في الكلام على غير واحد. انظر الكتاب ١٠/١. وصدر البيت هو قوله:

تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ ...

وتنسبه كثير من المصادر للفرزدق، ولم أجده في ديوانه، وقد أنشده أبو سعيد في باب الضرورة، وقال: الوجه في الكلام «الدَّرَاهِم والصِّيَارِيف»، وإنما زاد الياء ها هنا لأن دخولها في الجمع في غير ضرورة على وجهين: انظر ما يحتمل الشعر من الضرورة ٨٠/، وبهامشه مزيد من المصادر التي أنشدت البيت.

لم تدع الهمز، وكنت قائلاً (أوائيل) كما لم تهمز لما حذفت الياء في
الضرورة وإن زدتها، وكذلك يقول الأخفش.

قال سيهويه: فجعلتها بمنزلة عَوِرْتُ فوافقتها^(١).

أي، وافقتُ (صَيِدْتُ) (عَوِرْتُ) في أن قيل: صَوَائِدٌ مثل عَوَائِرِ.

قال سيهويه: كما وافقت حَيِّتُ شَوَّيْتُ^(٢).

قال أبو علي: أي في أن قيل في (فَوَاعِلِ) من حَيِّتُ (حَوَايَا)، كما
وافقت حَيِّتُ (حَوَايَا)، كما قيل في فَوَاعِلِ من شَوَّيْتُ (شَوَايَا)، وإنما قيل
(حَوَايَا)، لأن الهمزة عَرَضَتْ في جمع لقرب الياء من الطرف فصار مثل
مَطَايِي^(٣)، ثم أبدل من الياء الألف كما في فُعَلٍ في (مَطَايَا) (وهَذَايَا)
فصار (حَوَايَا)، ثم أبدل من الهمزة الياء، فصار (حَوَايَا)^(٤).

قال سيهويه: كانت الياء أن تستثقلان^(٥).

قال أبو علي: ويقول: لو قيل: (حَوَايِي)^(٦) فلم تهمز الياء لكان في
الاستثقال (كقَوَاوِلِ) لو لم تهمز الواو.

* * *

(١) الكتاب ٣٧٤/٢ (٢) الكتاب ٣٧٤/٢ (٣) في المخطوطة: (مطاي).

(٤) قال أبو سعيد الرماني: «جمع فَوَاعِلِ من شَوَّيْتُ: شَوَايَا، لأن الهمزة تعرض في جمع،
والزائد وغير الزائد في التضعيف سواء؛ لأن العلة واحدة، وهي مضاعفة حرف العلة».
انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٧.

أما (الحَوَايَا) فهي الحفائر الملتوية التي يملؤها ماء السيل، فيبقى فيها دهرًا لأن الطين
أسفلها عَلِكٌ صلبٌ يمسك الماء، وأحدتها (حَوِيَّةٌ)، وقد تسميها العرب الأمعاء، تشبيهاً
بحوايا البطن، وقيل غير ذلك. انظر تهذيب اللغة ٢/٥، ٢٩٩، (حوى).

(٥) الكتاب ٣٧٤/٢ (٦) في المخطوطة (حَوَايَا).

ومن باب مايجري فيه بعض ماذكرنا

إذا كُسِرَ للجمع على الأصل^(١)

قال أبو علي: الفرق بين هذا الباب والذي قبله أن الواو والياء الواقعتين بعد ألف الجمع^(٢) لا تهمز بعدها عن الطرف بحرف اللين الذي بينهما وبين آخر الكلمة، فلا يهمز كما همز ما تضمن الباب الذي قبله من الياء والواو للقرب من الطرف نحو قَوَائِلَ وَكَوَائِلَ^(٣).

قال سيهويه: وإنما خالفت الحروف الأول هذه [١٩٢/أ] الحروف لأن كل شيء من الأول هُمَزَ على اعتلال فعله أو واحده^(٤).

قال أبو علي: يريد خالف (عَوَاوِرُ قَوْلًا) في باب الجمع فلم يهمز (فَاعُول) وإن همز (فَاعِل)، لأن نسبة (فاعول) من (فاعل) كنسبة (فُعَال) من (فُعِل)، لأن كل واحد منهما زائد على (فُعِل) و(فاعِل) بحرف لين رابع يبعد به الياء والواو في الجمع من الطرف.

* * *

(١) الكتاب ٢/٣٧٥.

(٢) أي في مثل: طَاوُوسٍ وَطَوَاوُيسٍ، وَتَاوُوسٍ وَتَوَاوُيسٍ، وَتَقُولُ: قِيَامٌ وَقِيُومٌ، وَدُبُورٌ وَدَبَاوِيرٌ، وَعَوَاوِرٌ وَعَوَاوِيرٌ، ولا تهمز شيئاً منه كما همز في الباب السابق (فُعَاعِل).

(٣) قال أبو سعيد: «دَوَاوِيرٌ وَعَوَاوِيرٌ خالفت (سَيَّائِدٌ، وَأَوَائِلٌ) وسائر ما تضمنه الباب الذي قبل هذا، وأن الذي يهمز لاجتماع الواوين أو الياءين أو الياء والواو إنما يُحْمَلُ على اعتلال واحده كسَيَّائِدٍ حَمَلًا على (سَيِّد) أو على اعتلال واحده كقَوَائِلَ حَمَلًا على (قَائِلَة) إذ كان قريباً من الطرف...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٧٥.

ومن بابِ فَعَلَ من فَوَعَلْتُ من قُلْتُ، وَقَبِلْتُ من بَعَثْتُ^(١)

قال سيبويه: كما وافق (فَاعَلْتُ) من هذا الباب غير المعتل، ولم يكن فيه إدغام^(٢).

أي إذا قلت فيه: فَوَعَلْتُ كقولك: بُوعِثْتُ، قَبِنَيْتُ^(٣) فِعْلَ المفعول لم تُدغم^(٤).

قال سيبويه: ولم يكن هذا بمنزلة العينين في حَوَلْتُ وَزَيَّلْتُ^(٥).
أي (قَبِلْتُ)، أي لم يدغم كما أدغم (فَعَلْتُ) من (فَعَلْتُ) نحو (قَوَّلْتُ)
من (قَوَّلْتُ)، لم يُقَلَّ في (فَعَلْتُ) من قَبِلْتُ: (قَبِلْتُ)، ولا في (فَوَعَلْتُ): قَوَّلْتُ.
قال سيبويه: فلما كانتا كذلك أجرينا مجرى الألف^(٦).

قال: ^(٧) لما جرت الواو والياء كالألف في أن يقع بعدهما ما ليس
من موضعهما كما يقع بعد الألف من (فَاعَلْتُ) من غير موضعه أجرينا
مجرى الألف في المد، وترك الإدغام إذا وقع بعدهما حرف مثلها مما
اعتلت.

(١) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٣) في المخطوطة: (بَنَيْتُ).

(٤) أطال أبو سعيد في شرح هذه المسألة وفصل، الأمر الذي يصعب معه نقل كلامه كله هنا، كما أن نقل بعضه ينقص الفائدة، فأثرت الإحالة إليه في شرح الكتاب، ج ١١، ق ٢٨.

(٥) الكتاب ٣٧٥/٢، وفيه: «ولم تجعل هذا...»

(٦) الكتاب ٣٧٥/٢.

(٧) القائل هو أبو علي نفسه.

بمنزلة العينين، إذ كانا حرفين مفترقين^(١).
لازمين، فيلزم إدغامهما، لأنها قد تقع ولا

الزيادة كذلك جرت ها هنا مجراها، لو لم
ما كان يُمدَّ (حِينَئِذٍ).

هـ واو فَوُعِلْتُ وألف أَفْعَالْتُ^(٣).

لا تلزم ولا يجب إدغامها.

: فيجريان في (فُعِلَ) مجرى غير المعتل^(٤).

مد وترك الإدغام.

سيبويه: كما أجريت الأول مجرى غير المعتل^(٥).

أي نحو: (فُوِعِلَ)، كقولك: (قُوُولٌ وَبُوعٌ)، أجريته مجرى (يُوطِرَ)

فمددت ولم تدغم كما يُمدَّ في الصحيح التي لا ياء بعدها^(٦).

(١) الكتاب ٣٧٥/٢، والحديث حول الواو والياء، وزيادتهما كما تزداد الألف.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقد ربط أبو علي تعليقه بنص الكتاب؛ فجاء مرهفًا بأنه من كلام

سيبويه.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٧٦/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٦) قال أبو سعيد: والياء التي وقعت قبلها الواو الزائدة قد يقع في موقعها حرف آخر فيمد، نحو

(اغْدُوذَنَ)، فإذا وقعت الياء لم تذهب المدّة، وإنما أدغم فيما سمي فاعله، لزوال المدّة. انظر

شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٢٩.

قال سيبويه: وذلك قولك: قد بُوعَ، وقُوِلَ، قلبت ياء (بُوع) واواً^(١).

يريد: الياء الأولى التي هي عين قبل ياء (فَعِيل)، ولم تُبدل من الضمة كسرة، إرادة لتصحيح الواو كما فَعَلْتَ ذلك في (بِيعَ) (وَبِضَ) ونحوه لأنه على أربعة أحرف^(٢)، ألا تراهم قالوا: عُوِطَ من تَعِيَّطِ الناقة؟ فلم تصح الياء، وقلبت واواً، وهذا نذكره في الباب الذي يلي هذا بعد^(٣).

قال سيبويه: فلا تقلب الواو ياء في (فُوِعِلَ) من (بِعْتُ) إذا كانت من (فِيْعَلْتُ) لأن أمرها كأمر (سُوِرْتُ)^(٤).
قال أبو علي: يقول: (فِيْعَلُ) بمنزلة (فَاعِلُ)، ألا ترى إذا بنيت (فِعْلَ) المفعول من (فَاعِلَ) في أن الواو غير لازمة، كما أنها في (فُوِعِلَ) من (فَاعِلَ) غير لازمة، وإذا لم يلزم لم يجب إدغامه.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) قال الرماني: «بناء (تَفْعِلَ) من القول والبيع: (تَقِيلَ) و(تَبِيعَ)، ولما لم يسم فاعله منه: تَقُولُ، وتُبِيعَ، فأما (تَفْعَلُ) منهما: فتَقُولُ، وتَبِيعَ، وفَعِلَ منهما: تَقُولُ، وتَبِيعَ، ونظير الأول: تَفْهِقُ، وتَفْوَهَقُ، ونظير الثاني: حَوَّلَ، وحَوَّلَ، وَزَيَّلَ وَزَيَّلَ... وفيما لم يسم فاعله: قُوِلَ وبُوعَ، وقُوِعِلَ من قُلْتُ وبِعْتُ: قُوِلَ، وبِيعَ، ولما لم يسم فاعله منهما: قُوِلَ، وبُوعَ، يصح الواو كما صحت في سُوِرَ...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٠٨.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢. وسوف يأتي بعد قليل.

(٤) الكتاب ٣٧٦/٢.

قال سيبويه: تقديرها: عُعْتُ [١٩٣/أ] من قولك: أأأ، وإن لم يتكلم به لما يجتمع فيه مما يستثقلون^(١).

قال أبو علي: يقول: هذه الحروف مثل (اليَوْم) ^(٢) في أنها لا يؤخذ منها (فِعْلٌ) ^(٣). كما لم يؤخذ منه، لأن كل واحد منهما لو اشتق الفعل منه لاجتمع حروف اعتلال قد تُكره وحدها حتى (تُعَلَّ) فتُسكَّن أو تُحذف، فلما كانت تستثقل مفردة لزم أن تُطرح مركبة ^(٤).

(١) الكتاب ٣٧٦/٢، مع اختلاف في ترتيب الكلام، (والأَمَّة) نوع من النبات.
(٢) يشير إلى قول سيبويه فيما جاء على (فِعْلٍ) لا يتكلم به من نحو الواو في أول، ووَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْلٌ بمنزلة (اليَوْم) كأنها على الترتيب من (وَلِئْتُ، ووَحْتُ، وأَوْتُ) وإن لم يتكلم بها.

(٣) ألمع سيبويه إلى أن التحليل يرى أن (اليَوْم) كأنه من (يُمْتُ) - وإن لم يستعمل في الكلام - وتساءل أبوسعيد عن الذي أحوجهما إلى رده إلى الأفعال، والأسماء أصول، والأفعال فروع، وأجاب بأن التحليل لم يرد أن (يَوْمًا) مأخوذة من (يُمْتُ)، وإنما أراد أنه لو بني من (يَوْمٍ) (فَعْلٌ) لقيل: (يُمْتُ) - وإن كان لا يبنى منه - ألا ترى أن سيبويه والتحليل قد أجازا أن يبنى الفعل من كل اسم يورده السائل، حتى لو قال: ابن لي من (عمرو) مثل (ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ)، قيل له: (عَمَرَ، يَعْمُرُ)، وإذا قيل: ابن لي من (جَعْفَرٍ) مثل (دَخَرَجَ، يُدَخِّرُ) لقيل: (جَعْفَرٌ، يُجَعِّفُ)، فلا يمنع بناء الأفعال من جميع الأسماء التي لها نظائر، فإذا قيل: ابن لي من (يَوْمٍ): (فَعْلٌ يَفْعَلُ) كان ممتنعاً، لأنه ليس في شيء من الأفعال ما عينه وفأوه من حرف العلة، وإنما يقع ذلك في الأسماء التي لا يُعَصَّرُ منها فِعْلٌ نحو: (وَيْحٌ، ووَيْسٌ، ووَيْلٌ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠، وانظر المقتضب ٢٢٢/٨.

(٤) يقول: إن الفِعْلَ لا يبنى من (أأأ) المشتقة من (يَوْمٍ)، لأن عين الفعل وأو، وفأوه ولامه همزتان، ولو بني من شيء من هذا فِعْلٌ لزمه ما يُستثقل مع الإعلال، فلو بني منه مثل (قَالَ، يقولُ) لوجب أن يقال: (يَاَمَ، يَيَّوَمُ)، وكذلك في (وَيْحٌ ووَيْسٌ) لو صيغ منها =

قال سيبويه: فإذا قلت: أَفْعَلْ، وَمُفْعَلْ، وَيُفْعَلْ؛ قلت: أَوْوِمٌ وَيُؤْوِمُ،
وَمُؤْوِمٌ، لأنَّ الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياءً أبداً^(١).

فإذا لم يلزم أن تكون بعدها ياء كان مثل ياء (فَيُعَلِّ) يلزمها المدَّة
ولا تدغم كما يدغم (بُويِعَ) لما لم يلزم واو (فُوعِلَ) من فَيُعَلِّتُ، وكانت قد
تكونُ ياءً في (فَيُعَلِّ) بهذا الذي يعني .

وقال أبو العباس: الخليل يقول: أَوْوِمٌ، وَيُؤْوِمُ، لأنَّ الواو منقلبة من
ياء، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة وإن كانت أصلية، لأنها منقلبة كما
انقلبت واو (سُويِرَ) من ألف (سَويِرَ)، فقد صارت نظيرتها في الانقلاب،
قالوا: وفي أَوْوِمٍ منقلبة عن ياء كما أنها في (سُويِرَ) وفُوعِلَ من فَيُعَلِّ من
(يُعَلِّتُ) منقلبة عن ياء وألف، فلما صارت هذه الواو موافقة لهذه المدات
التي لا تدغم لم تدغمها وإن خالفتها في باب الزيادة، والأصل (قَالَ).

== مثل (بَاعَ، يَبِيعُ) لقبيل فيها: (وَأَحَ، يُؤَيِّحُ)، والأصل: (وَيَحَ، يَوَيِّحُ)، فيجب حذف الواو
التي هي قاء الفعل، لدخولها في باب (وَعَدَ، يَعِدُ) كما يجب إعلال الياء التي هي عين
الفعل؛ لدخولها في باب (بَاعَ، يَبِيعُ) فيلحقه اعتلالان من جهتين . . . انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠، قال المبرد: «ولا يكون فِعْلٌ في مثل (أَلَاةٍ)؛ لأنها
حروف كلها معتل؛ لأنَّ الألف من حروف العلة»، المقتضب ٢٢٢/١.

وقال أبو سعيد: «وأما (أَلَاةٌ) فلوربني منه فِعْلٌ للزومه تغيير، لأنه يلزمه في الماضي (أَلَا)
(وفي المضارع): (يُؤْوِي) إن كانت ألفه منقلبة من واو، وإن كانت منقلبة من ياء قلت: (في
مضارعه): (يَتِييُ)، فإذا كان الفعل للمتكلم قلت: (أَوْتُ أو: أُيْتُ) وتقلب الهمزة التي هي
لام الفعل واو أو ياء لاجتماع الهمزتين لما سقط عين الفعل اجتمعت همزتان وهما قاء الفعل
ولامه، فيجتمع فيه إعلال بعد إعلال». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٠.

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢، وقوله: (أبداً) في آخر النص ليست في الكتاب، وليست في شرح
السيرافي.

والذي عليه النحويون غير الخليل في (أَفْعَل) منه (أَيِّم) ، لأنها أصلية ، فالإدغام لازم لها لأن المدّ ليس بأصل في الأصول فأما الخليل فيعتبر هذه الياء ياء (أَيَقَنْتُ) ، بحيث صحت في (أَيَقَنْتُ) صححه من (أَفْعَل) بين (اليوم) مدّة ولم يدغمها في العين^(١) .

قال سيبويه: فإذا كسّرت على الجمع هَمَزَتْ فَقُلْتُ: أَيَائِمٌ، لأنها اعتلت هاهنا كما اعتلت في (سَيِّد) ، والياء قد تُستثقل مع الواو، فكما أجريت (سَيِّد) مجرى فَوَعَلَ من (قُلْتُ)^(٢) .

قال أبو علي: أي في أن هَمَزَتْه فَقُلْتُ: (سَيَائِدُ) كما تقول في (فَوَعَلَ) (فَوَاعِلُ) ، فكما أجريت ما أدغم فيه حرف زائد مجرى ما أدغم فيه حرف أصلي في همزك إياه في التفسير لقربه من الطرف، واجتماع ياءين أو واوين، أو واو وياء، وأعني بالأصليين (أَيِّم) و(أَوَّل) والزائدين (سَيِّدٍ وَقَوْلٍ)^(٣) .

(١) المقتضب ٢٢٣/١ يتصرف ، وقد وسع أبو علي فكرة أبي العباس حول إجماع النحويين على خلاف الخليل في هذا الموضع .

(٢) الكتاب ٣٧٦/٢ .

(٣) انظر المقتضب ٢٢٠-٢٢٢ ، قال أبو سعيد: «إذا جمعت (أَيِّمًا) الذي هو (أَفْعَل) من (يَوْم) قلت: أَيَائِمٌ، فهَمَزْتَ لوقوع ألف الجمع بين ياء وواو، كما همزت في (سَيِّد) إذا جمعت قلت: سَيَائِدُ، وأصله (سَيَّادُ)» .

قال: فكما أجريت سَيِّدًا مجرى (فَوَعَلَ) من (قُلْتُ) ، كذلك يجري هذا مجرى (أَوَّل) (الكتاب ٣٧٦/٢) ، قال القاضي: يعني أن (فَوَعَلَ) من (قُلْتُ) لو جمعته يجري مجرى (أَوَّل) ، فسُئِلْتُ: فَوَاعِلُ، كما قلت: أَوَائِلُ، والأصل: أَوَائِلُ، وقَوَائِلُ، فلما جرى (فَوَعَلَ) مجرى (أَفْعَل) كذلك جرى (أَيِّم) وهو (أَفْعَل) مجرى (سَيِّد) وهو (فَيَعَلَ) لأن أصل (أَيِّم) ياء وواو، كما أن أصل (سَيِّد) كذلك» ، شرح السيرافي للكتاب، ج ١ ، ق ٣١ ، وانظر المنصف ٤٤/٢ - ٤٥ .

قال سيبويه: وأما أَفْعَوَعْلَتْ من (قُلْتُ)، فبمنزلة افْعَوَعْلَتْ من (سِرْتُ) في (فَعَلَّ) ^(١).

قال أبو علي: يعني أنه مثله في أن يبين ويمد فلا يدغم ^(٢).
قال سيبويه: وأتِمْتُ افْعَوَعْلَتْ منها كما تُتَمُّ فَاعَلْتُ وَتَفَاعَلْتُ لأنهم لو أسكنوا فيه حذف الألف ^(٣).

قال أبو علي: يقول: لو أسكنوا الواو التي بعد واو (افْعَوَعْلَ) في (اقْوَوَلْ)، والتي بعد الألف من (قَاوَلْتُ) سقطتا لالتقاء الساكنين أَلْف (فَاعَلْتُ) وعينها وواو (افْعَوَلْ) وعينها.

قال أبو الحسن: أقول: اقْوَيْلْتُ لثلاث واوات فإذا قلت: فَعَلَّ قلت: اقْوَوَلْ.

يقول: جمعت بين ثلاث واوات إحداها مضمومة لأن الثانية كالمدة كما فعلت ذلك في قَوُولْ.

قال أبو علي: [أ/١٩٣] يقول: لا أدغم الواو الوسطى في الثالثة ولا أقلب الثالثة ياءً، لأن الوسطى مدَّة، وغير لازمة كما أن الأول من (قَوُولْ) غير لازمة فلا أدغم.

(١) الكتاب ٣٧٦/٢.

(٢) يقول الرماني: (افْعَوَعْلَ) من (قُلْتُ): اقْوَوَلْ بالإتمام عند سيبويه، لأن إحدى الواوات مدغمة، تقوى بالإدغام حتى تتصرف بوجوه الإعراب في عَدْوٍ ونحوه. والأخفش يقول: (اقْوَيْلْ) لثلاث واوات في مثل هذه الصفة من (افْعَوَلْ) فإذا بني منه فعل ما لم يُسم فاعله قيل: اقْوَوَلْ على المذهبين جميعاً، لأن الواو الأخيرة تصير مدَّة؛ فصح كما تصح في (سَوَّيْر) «...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٠.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢.

ومن بَابِ تَقْلِبِ فِيهِ الْيَاءِ وَأَوَّاءُ^(١)

قال سيبويه : ولم تجعل هذه الأشياء بمنزلة (بَيْضٍ) ، و(قد بَيْعَ) حيث خرجت إلى مثالها هذا^(٢).

قال أبو علي: يقول: لم يبدل من الضمة في فاء (كُوُلِّ) ^(٣) لتصح الياء كما أبدل منها كسرة في فاء (فُعِلَ) لتصح الياء، وذلك في نحو (بَيْضٍ) . . . وقوله: حيث خرجت إلى مثالها هذا يعني (كُوُلِّ) ^(٤).
قال سيبويه: وكان الفعل ليس أصل يائه التحريك^(٥).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢، وفي المخطوطة: (. . . تَقْلِبِ فِيهِ الْوَاوِ يَاءً)، ورواية السيرافي والرماني توافق ما في الكتاب.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مع قليل من الاختلاف، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليقة.

(٣) في المخطوطة: (كُوُلِّ).

(٤) يقول أبرسعيد: «إذا بتينا من (الكيل) فَعَلَّلَ، أو فَعَلَّلَ، قلبت الياء وأوَّاء؛ لانضمام ما قبلها وما بعدها من الطرف، ولأن هذه الياء لا تكون في تصارييف هذا البناء إلا ساكنة، . . . ويشبه فَعَلَّلَ وفَعَلَّلَ من الكَيْلِ بَيْضًا، وَيَبْعَ، وذلك أن (بَيْضًا) جمع أبيض، والياء قريبة من الطرف، (وَيَبْعَ) أصله (فُعِلَ) بتحريك العين منه، وهو أيضًا قريب من الطرف، فلما كانت الياء في (فَعَلَّلَ) وهي عين الفعل لا تحرك في تصارييفه، أشبه ياء (بَيْطَرٌ) وأَيْقَنَ، فلما قلت فيما لم يُسمَّ فاعله، وفيما انضم أوكه، هُوَ طَرٌ، وأَوْقِنَ؛ وجب أن يقال: كُوُلِّ». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣١.

ويقول الرماني: «الذي يجوز في الياء التي تقلب وأوَّاء إجراؤها على ذلك بسكونها وانضمام ما قبلها وبعدها عن الطرف، ولا يجوز فيما قرب من الطرف إلا تغيير ما قبلها، نحو: (بَيْضٍ)؛ لما لم يكن بين أول الكلمة وآخرها إلا حرف واحد، وكان تغيير الحركة إلى الحركة أسهل من تغيير حرف إلى حرف لزم ذلك فيما قرب من الطرف . . .» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٠ - ١١١.

(٥) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: يقول: ليس أصل الاسم والفعل تحرك عينها، كما أنه إذا كان على ثلاثة نحو (بيع) فأصل عينه التحريك قبل الاعتلال.
قال سيبويه: والاسم يجري مجرى (موقن)^(١).
قال: يعني أنه لم تقلب من ضمة فائه كسرة، كما لم تقلب ضمة فاءات هذه الأشياء.

وأنشد سيبويه: (٢)

مُظَاهِرَةٌ نَبِيًّا عَتِيقًا وَعُوطُطًا فَقَدْ أَحْكَمًا خَلَقًا لَهَا مُتَبَايِنًا
وقال: العُوطُطُ فُعَلِّلُ^(٣).

(١) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٢) البيت من الطويل ولم ينسبه سيبويه، وأنشده على قلب الياء واوا في العُوطُط؛ لسكونها وانضمام ما قبلها كما انقلبت في (موقن)، وأصله من اليقين، الكتاب ٣٧٧/٢.
قال أبو سعيد: «العوطط الذي ذكره سيبويه من الياء، وهو اعتياط رحم الناقة، أو الأتان إذا كانت كذلك عائط. قال أبو ذؤيب:

فَرَمَى فَأَنْفَذَ مِنْ نَحْوِ عَائِطٍ سَهْمًا فَخَرَّ وَرِيشُهُ مُتَصَمِّعٌ

قال أبو عبيد: يجمع عائط: عَيْطٌ، وَعُوطٌ، فمن قال: عَيْطٌ فهو كما قال سيبويه وهي بمنزلة (بيض)، ومن قال: عُوطٌ جمعها من الواو بمنزلة سَوْدٌ، وحينئذ لا يكون لسيبويه حجة في عُوطُط في الاستشهاد على (كُولِلِر) من الكَيْل، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣١، وانظر الشاهد وشرحه في شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١١، وأنشده في المنصف ١٢/٢ دون نسبة وقال: قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها، وكانت في الأصل (عُوطُطًا، فقلبت الياء واوا... ولم نرهم قالوا: (عَيْطُطًا) ففتحوا العين لتصح الياء.
وانظره في المصدر نفسه ص ٤٢ مع تفسيرات وتعليقات أخرى، وانظر البيت في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٠٧/٢، ولسان العرب ٢٣٢/٩ (عيط).

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢.

قال أبو علي: وجه الاحتجاج في هذا الموضع بعوْط، أي قالوا: عوْط، فلم يقلبوا الضمة كسرة كما فُعِلَ في (بيض)، واستدل على أن هذه الواو منقلبة عن الياء بسماعهم تَعَيَّطَتْ، فالواو في (عوْط) منقلبة عن هذه الياء (١).

* * *

ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام (٢)

قال أبو علي: العين من (سَاء) واو، يدل على ذلك قوله: (يَسُوْءُ)، (ودَاءُ) العين فيسه منقلبة عن واو، يدل على ذلك قولهم: (أَدُوَاءُ) في الجمع، (وجاء)، عينه ياء، يدل عليها قولهم: (يَجِيءُ) (٣).
قال سيهويه: اعلم أن الياء والواو لا يُعلَّان واللام ياء أو واو (٤).
يعني أنهما لا يُعلَّان إذا كانا عينين، ومثال ما العين واللام فيه معتلَّان: يَجِيءُ، وَيَلْوِي، أَعْلُ اللام، ولم تعلَّ العين (٥).

(١) يقول أبو الفتح: «إنما سُمِعَ إبدال الضمة كسرة لتصح الياء في (يَبْضُرُ) جمع (أَبْيَضَ)، وما كان على وزنه من الجمع، فإذا زال ذلك البناء وجب إثبات الضمة، وقلب الياء واوًا، هذا من طريق القياس، وقد ورد السماح أيضًا بتقويته في قولهم: (عوْطَط) وهو من (تَعَيَّطَتْ) الثاقفة، وأصله: (عُيْطَطُ) فانقلبت الياء واوًا...»، انظر النصف ٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٧/٢ مختصرًا.

(٣) الأمثلة الواردة هنا كلها في مفتتح هذا الباب من الكتاب.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٢.

(٥) يقول الرماني: «لا يجوز إلا إعلال الحرف الذي هو أحق بالإعلال، وهو حرف المدّ واللين، مع أن الهمزة أقرب إلى الحرف الصحيح، لأنها تصح في مواضع لاتصح فيها حروف المدّ واللين، نحو: قرأ، وزأر، فهي أقرب إلى الحروف الصحاح، وليس لها ما يناسبها كمناسبة الأحرف الثلاثة بالمدّ واللين، ولا يجوز إعلال العين واللام لما في ذلك من الإجحاف والإخلال، إذ ==

قال سيبويه: ولم تكن لتجعل بَيْنَ بَيْنَ، من قبل أنهما في كلمة واحدة وأن التضعيف لا يفارقه^(١).

قال أبو علي: يقول: صار تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة لازماً كلزوم الأدغام في المثليين إذا اجتمعا في كلمة^(٢).

قال سيبويه: ولم يجعلوا هذا بمنزلة (خَطَايَا)، لأن الهمز لم يعرض في الجمع^(٣).

قال أبو علي: يقول: ما بعد الجيم من (جَاءَ) بمنزلة ما بعد الطاء من (خَطَايَا) لأن الهمزة في كلا الموضعين بعد الألف، وبعد الهمزة همزة إلا أن الفصل أن همزة (جَاءَ) لم تعترض في جمع، وهمزة (خَطَايَا) اعترضت في الجمع، أعني الأولى^(٤).

لو أعلت الهمزة على قياس إعلالها إذا اجتمعت مع همزة أخرى، لأدى ذلك إلى الإبدال ثم الحذف الذي يُخلّ بالكلمة، فلهذا لا يجوز أن يجمع على الكلمة إعلال العين واللام، ولكن تُعل العين لأنها أحق بذلك... فيجري (سَاءَ يَسُوْءُ) مجرى (قَالَ يَقُوْلُ)، و(جَاءَ يَجِيْءُ) مجرى (بَاعَ يَبِيْعُ)... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

(١) الكتاب ٣٧٧/٢ باختصار.

(٢) يقول أبو سعيد: وإنما أراد سيبويه بهذه المقدمة أن يبين أن الأفعال الثلاثية التي لاماتها همزات وعيناتها ألفات نحو ما ذكرنا من (شَاءَ، وَسَاءَ، وَجَاءَ) وما أشبه ذلك ليست من باب (حَوَى، وَأَحْيَا) وأن هذه الهمزات هي أصلية غير منقلبة من ياء ولا واو، وأن سبيل الهمزة في (جَاءَ يَجِيْءُ) كسبيل العين في (بَاعَ يَبِيْعُ) وسبيلها في (سَاءَ يَسُوْءُ) كسبيل اللام في (قَالَ يَقُوْلُ)، وأن اللام من الفعل صحيح والعين معتلة، فأعلت العين بأن قلبت ألفاً، وتركت اللام همزة كما كانت... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٢.

(٣) الكتاب ٣٧٧/٢ - ٣٧٨.

(٤) قال الرمانى: «... ولا يجوز أن يجري (جَاءَ) مجرى (خَطَايَا) وإن كانت الهمزة عارضة - لأنها عرضت في جمع»... انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١١٣. وقال =

قال سيهويه: [١٩٤/أ] واعلم أن ياء (قَعَائِل) أبدأ مهموزة^(١).
قال أبو علي: نحو جَيَاءٍ^(٢)، ولا تقلب الهمزة فيه، ولا الياء كما
فعلت ذلك بَخَطَايَا؛ لأنه واحد، فهو مثل جاء الذي هو أيضاً واحد، وكذلك
(قُعَاعِل)، تقول: جَيَاءٍ، فتقلب الياء الموزونة العين الثانية همزة لقربها من
الطرف، ومجيئها بعد ألف قبلها ياء، ولا تقلبها لأنها واحد كما قلت في
(خَطَايَا)، لأن (قُعَاعِل) واحدٌ (وخطَايَا) جمع^(٣).

أبو سعيد: «المرضي عند الخليل أن يكون (جَاءَ) وبابه قد طرد القلب فيه لطلب التخفيف،
وذلك أنا رأيتهم قد استقلوا هذه الهمزة المنقلبة من الياء والواو في (قَاتِل، وِائِع، وهَائِب)
وليس بعدها همزة حتى قدّموا وأخروا، فقالوا في (شَائِك: شَاكِي) وفي (لَاكُث: لَائِي)،
فلما أجروا عين الفعل إلى موضع لامه لثلاث تلمزمهم هذه الهمزة فيما لام فعله صحيح فراراً
وفعلوا ذلك بالصحيح فراراً من هذه الهمزة... فجاء وشَاءَ قد تقل عند الخليل عن
(قَاعِل) إلى (قَالِع)، وقوله: (فالتقت همزتان ولم تكن لتجعل بين بين من قبل أنهما في
كلمة واحدة) يعني أن (جَائِيَا) - وإن كان أصله همزتين - فلا يجوز تخفيف إحداها بأن
يجعلها بين بين وتحقيق الأخرى، كما جاز أن يجعلها بين بين في (قَاتِل وهَائِب)؛ لأن جعل
الهمزة بين بين يبقى أثر الهمزة فيها، لأن همزة بين بين هي التي بين الهمزة وبين الحرف الذي
منه حركتها، كأننا إذا جعلنا حركة همزة (قَاتِل) بين بين جعلناها بين الهمزة والياء لأنها
مكسورة والكسرة من الياء... قال: (ولم تجعل ههنا بمنزلة خطايا)، يعني أن (خَطَايَا)
الأصل فيه: (خَطَائِي) بهمزتين، كما أن (جَائِي) بهمزتين، غير أن همزة (خطايا) كانت
عرضت في جمع، وهمزة (جائي) لم تعرض في جمع... والجمع أثقل من الواحد. انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٣، وانظر المنصف ٨٦/٢ - ٨٧.

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) في المخطوطة: (جَيَاد) بالدال.

(٣) انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٣.

قال الرماني: «وأما فعائل من (جَثْتُ، وَسَوْتُ) فتقول فيه: (جَيَا، وَسَوَايَا)، لأن واحده
لا يخلو من أن يكون فَعِيلَةً أو فَعُولَةً، أو فَعَالَةً، أو فَعَالَةً، وأيهما كان فهذا جمعه
والهمزة عرضت له في جمع...»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٣.

قال سيهويه: لأنك أجريت واحدا مجرى الواحد من شَأَوْتُ^(١).

قال أبو علي: يقول: لا تقلب الياء ألفاً، والهمزة المنقلبة عن الياء ياء في الجمع، كما لا تقلبها في (قَوَاعِل) من (شَأَوْتُ)، لأن (جَاءَ) وإن كانت همزته منقلبة، فبمنزلة (شَاءَ) من (شَأَوْتُ) في أن همزتهما جميعاً ثابتتان في الواحد لم يعترضاً كما اعترضت همزة (قَوَاعِل) من (شَوَيْتُ) في الجمع، ولم يكن في الواحد، فقَوَاعِل من حيث لا تقلب منها ما ذكرنا، كما لا تقلب من (قَوَاعِل) من شَأَوْتُ لاتفاقهما في ثبات الهمزة في كل واحد منهما.

قال سيهويه: وأما فَعَائِل من جِئْتُ وسَوْتُ فكخطايا، تقول جَيَّايَا وسَوَّايَا^(٢).

قال أبو علي: لأن همزته تعرض همزة (مَطِيَّةٌ وَخَطِيَّةٌ) فيه، فهو خلاف (قَوَاعِل) من (جِئْتُ)، وهذه الياء التي بعد ألف الجمع في جَيَّايَا والياء المبدلة من الهمزة التي تبدل من ياء (فَعِيلَةٌ) أو ألف (فَعَالَةٌ) أو واو (فَعُولَةٌ)^(٣).

(١) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وفي المخطوطة بالشين في (سَوْتُ، وسوايا).

(٣) علل أبو سعيد هذا بقوله: «إن (فَعَائِلَ) إما أن تكون جمع (فَعِي) أو (فَعُول) أو (فَعَال) ونحو ذلك مما سكن حرف المد في واحده، ولحقته المدة، وإما أن تكون جمع (فَعِيل) نحو (عشير) وما أشبه ذلك، فإن كان جمع الأول فهو مهموز كما همز جمع سفينة وعجوز ورسالة، وإن كان من الثاني وقعت ألف الجمع بين ياءين أو ياء وواو، وهي بقرب الطرف فهمزت لذلك...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٣.

قال سيبويه: وهؤلاء كأنهم لم يقلبوا اللام في (جثت) حين قالوا:
فَاعِلٌ ولم يصلوا إلى حذفها^(١)، الفصل.

قال أبو علي: أي إلى حذف الهمزة المنقلبة عن العين التي هي ياء في
فَاعِل، (كراهية أن يلتقي الألف في (فَاعِل) والياء)^(٢).

يريد: الياء الساكنة المنقلبة عن الهمزة التي هي لام يقول لو حذف
الهمزة من (جاء) كما حذفت من (شاك) (ولاث) لالتقى ساكنان، وفي
(شاك) لا يلتقي ساكنان، لأن الكاف حرف صحيح فهذا الحذف في (شاك)
تقوية لقول غير الخليل، لأن حكم (جاء) على هذا كان يلزم أن تحذف
همزته المنقلبة عن العين كما حذفت في قولهم: (شاك)، إلا أن الحذف لم
يكن فيه كما جاز في (شاك) (ولاث) لما يلزم التقاء الساكنين^(٣).

قال سيبويه: فأما فُعَائِلٌ من جِثْتُ فُجِيَاءً^(٤).

(١) الكتاب ٣٧٨/٢ مختصراً، والضمير يومئذ إلى قوله: «وأكثر العرب يقول: لاث وشاك»
سلاحه، فهؤلاء حذفوا الهمزة...»

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢، وهذه الجملة من تمام ما سبقها.

(٣) قوله: (لاث وشاك سلاحه) قد أوردتهما سيبويه في الشعر.

فعلى الأولى قول العجاج:

لاث بها الأشاء والعُبريُّ

وعلى الثانية قول طريف بن تميم العنبري:

فَتَعَرَّقُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمُ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمُ

مستشهداً بهما على قلب (لاث وشاك) من (لاث وشاك) - انظر الكتاب وهامشه

٣٧٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: معنى قوله: وأما (فُعَائِلٌ) من (جِثْتُ) ومن (بِعْتُ) وكذلك سائر هذه الأبنية التي في هذا الباب، أي أنك تبنيه من الحروف التي هي أصول، كالفاء والعين واللام، ولا يريد إذا قال مثلاً فُعَائِلٌ من (جِثْتُ) أنك تبنيه من لفظ هذه الكلمة، ولكن من الكلم التي هذا البناء، وغيره مأخوذة منه^(١).

قال سيهويه: فهي كَمُفَاعِلٍ من شَأَوْتُ^(٢).

أي في لزوم الهمزة له، وأنها لم تعرض فيهما في جَمْعٍ.

قال: وإنما فعلت ذلك لالتقاء الهمزتين ولزومهما^(٣).

قال: يقول: تزيد على اللام التي هي همزة لاماً، فتلتقي همزتان

فتبدل [١٩٤/ب] الثانية بحسب حركة الأولى^(٤).

قال سيهويه: وأما فُعَاعِلٍ من جِثْتُ وسُوْتُ، فتقول: سَوَايَا

وَجَيَّيَا^(٥).

(١) أي أننا متى بنينا (فُعَائِلٌ) من (جِثْتُ) اجتمعت في آخره همزتان، فجعلت الأخيرة ياءً

كراهية لاجتماع الهمزتين، وذلك أن لام الفعل من (جِثْتُ) همزة، وفي (فُعَائِلٌ) همزة زائدة

بعد الألف، فتلتقي همزتان، فلا يجوز أن تقول: (جَيَّيَا)؛ لأن الهمزة لم تعرض في

الجمع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٤.

(٢) الكتاب ٣٧٨/٢ وفي المخطوطة: (فهي كَمُفَاعِلٍ).

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢.

(٤) فَعْلَلٌ من (جِثْتُ وَقَرَأْتُ): جَيَّيَا، وَقَرَأَيَا، فتجتمع همزتان، تقلب الثانية على حركة ما

قبلها، فتقلب ألفاً في (فَعْلَلٌ)، كما تقلب ياء في (فَعْلَلٌ). انظر شرح السيرافي

للكتاب، ج ١١، ق ٣٤.

(٥) الكتاب ٣٧٨/٢.

قال أبو علي: لأن الهمزة تعرض في الجمع كأنه جمع سُوءٍ، وجُيَاءٍ، ولو جمعت مثله من القول لهمزته فقلت: (قَوَائِلُ)، فاعترض الهمز في الجمع، وكذلك يعترض في جمع (سُوءٍ)، فإذا اعترض الهمز في الجمع صار عمله كعمل (خَطِئَتْ) سواء.

قال أبو علي: (جِيَاءٍ) على قول من يرى القلب كأنه إذا جمع (فُعَلٌ) الذي هو (جِيَاءٌ)، و(سُوءٌ) فقد جمع جِيَاءٌ وَسُوءٌ، لأنه لما بين العينين بآلف الجمع، أدى الأولى من العينين سلامة على ما كانت عليه، ثم قلب الأخرى وهي الثانية إلى موضع اللام، ونقل اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين التي هي الواو، فلم يلزم أن تجعل هذا الحرف الذي بعد ألف الجمع ياء مبدلة من همزة مبدلة من ياءٍ أو واو، لكنها همزة أصلية غير مبدلة من شيء، ألا ترى أنها لام الفعل، نقلت إلى موضع العين الثانية، فتقدير (جِيَاءٍ) جمع (جِيَاءٍ) على قول الخليل (فَعَالِعٍ) وتقديره على قول الآخرين (فَعَاعِلٍ) مقلوبة إلى (فَعَاعِلٍ).

قال سيبويه: فشبها بقوله: شَوَاعٍ، وإنما يريد شَوَائِعُ^(١).

قال: ^(٢) (شَوَائِعٍ) مقلوب عنها شَوَاعٍ^(٣).

قال سيبويه: فأجريت مجرى واو (شَاوَتْ)، وياء (تَأَيَّتُ) في فاعل^(٣).

(١) الكتاب ٣٧٩/٢ يريد: أنه في حال الجمع تجري مجرى (قَوَاعِلٍ) من شَوَيْتُ فتقول: (شَوَايَا) فتكون مثل (مَطَايَا) لأن الهمزة عرضت في الجمع وبعدها ياء، أو أن قلبها فتقول: (شَوَاعٍ) كما قلت: (جِيَاءٍ)، لأنهما همزتا الأصل.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) القلب هنا أن يقال: (شَوَاعٍ) وهو إنما يريد: (شَوَائِعٍ) وعندئذ ينبغي له أن يقول: (جِيَاءٍ وَسَوَاءٍ)؛ لأنهما همزتا الأصل التي تكون في الواحد، قال الشاعر:

قال: يعني في أن لم تقلب، لأنه (قَوَاعِل) وما كان على وزنه أَلْفَا
لم تقلب من همزته التي هي عين ياء كما لم يقلبها في (شَوَاءٍ وَقَوَاءٍ) ألا
ترى أنك لم تقلب في (جِيَاءٍ) ذَيْنِكَ، كما لم تقلبهما في (شَوَاءٍ) لاجتماع
الهمزتين في أنهما في الآحاد وغير معترضين في الجمع^(١).

قال سيبويه: والذين قالوا: (سَوَايَةً) حذفوا الهمزة^(٢).

قال أبو علي: وزن (سَوَايَةً) فَعَايَةً محذوفة اللام^(٣).

قال أبو علي: مَلَكٌ^(٣)، الهمزة فيه فاء الفعل لأنه من الأَلُوكِ،

وَكَأَنَّ أَوَّلَهَا كِمَابٌ مَّقَامِرٍ ضَرَبَتْ عَلَى شُرُنْ نُهْنٌ شَوَاعِي

يريد: فهن شوانع. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٥.

(١) انظر المقتضب ١٤٠/١ - ١٤١، ولهذا أمثلة كثيرة منها قوله:

لَقَدْ زَوَّدْتَنِي يَوْمَ قَوْ حَزَازَةٍ مَكَانَ الشَّجَا مَجْبُولٌ حَوْلَ التَّرَائِقِ

قالوا: أراد التراقي. وقول الآخر:

تَكَادُ أَوَالِيهَا تَفْرَى جَلُودَهَا وَيَكْتَحِلُ التَّالِي بِمُورٍ وَحَاصِبٍ

يريد: أوائلها.

قال أبو الفتح: «ومذهب من لم يقل بالقلب في (خَطَايَا) عندي أقوى من قول الخليل وذلك
أنه حكى عنهم: «غَفَرَ اللَّهُ لَهُ خَطَايَاهُ» بوزن (خَطَاعَةً).

وحكى أبو زيد: (دَرِيَّةٌ، وَدَرَاتِيٌّ - بوزن دَرَاعِيٌّ - وخطيئة وخطائي). انظر
المنصف ٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، ويقام المسألة قوله: «وسألت عن قوله: سَوَاتِيَّةٌ فقال: هي فَعَايَةُ
بمنزلة علانية، والذين قالوا... الخ».

(٣) حذف اللام هنا شبيه بحذف الهمزة في (هَارٍ، وَلَاثٍ)، فيقال فيه: مَالَكُهُ، وَمَلَاكُهُ، قال
علامة بن عبيد:

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِمَلَاكِ تَنَزَّلَ مِنْ جَوْ السَّمَاءِ يَصُوبُ

فهمز (مَلَاكِ) وهو واحد الملائكة، فالمَلَكُ مخفف الهمزة المحذوفة من (مَلَاكِ)، والمَلَكُ مشتق
من الأَلُوكة والمالكة، وهي الرسالة، لأن الملائكة رسل الله.

وقول لبيد:

وَعَلَامُ أَرْسَلْتَهُ أُمُّهُ بِاللُّوكِ . . . (١).

قال أبو جعفر الطبري: «الملائكة جمع ملاك، غير أن أحدهم بغير الهمزة أكثر وأشهر في كلام العرب منه بالهمز، وذلك أنهم يقولون في واحد: مَلَكٌ من الملائكة، فيحذفون الهمز منه، ويحركون اللام التي كانت مسكنة لو هُزِمَ الاسم . . . وربما جاء الواحد مهموزاً كما قال الشاعر:

فَلَسْتُ لِإِنْسِي وَلَكِنْ لِلْمَلَكِ تَحَدَّرَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ
وقد يقال في واحد: مَلَكٌ، فيكون مثل قولهم: جَبَدَ وَجَدَبَ، وَشَامَلَ وَشَمَالَ، وما أشبه ذلك من الحروف المقلوية.

(١) هذا بعض بيت من الرمل من قصيدة طويلة للبيد بن ربيعة، وهو بتمامه:

وَعَلَامُ أَرْسَلْتَهُ أُمُّهُ بِاللُّوكِ قَبْلَئِنَّا مَا سَأَلُ

وبعد:

أَوْ نَهَتْهُ فَأَتَاهُ رِزْقُهُ فَاشْتَرَى لَبْلَةً وَبِيعَ وَاحْتَمَلَ
انظر ديوانه / ١٧٨، فاللُّوكُ: الرسالة، وهي أيضاً المألكة (بضم اللام وفتحها)، قال سحيم:

أَلَكْنِي إِلَيْهَا عَمَرَكُ اللَّهَ يَا فُتَى بَأْيَةَ مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا
فقال: أَلَكْنِي: أي أهلكها عني رسالة، انظر ديوانه / ١٩ وهناك تجمد بيت لبيد.

وقال الخَصْفِي، عامر المحاربي:
مَنْ مَبْلَغُ سَعْدَ بْنِ نَعْمَانَ مَالِكًا وَسَعْدَ بْنِ ذُبْيَانَ الَّذِي قَدْ تَخْتَمَا
انظر المفصليات / ٣١٨، وقال ناهقة بني ذبيان:

أَلَكْنِي يَا عَيْنَيْنِ إِلَيْكَ قَوْلًا سَاهِدِيهِ، إِلَيْكَ إِلَيْكَ عَنِّي
انظر تفسير الطبري / ٤٤٦/١. وقال الأعشى:

وَإِنِّي لَا يَشْتَكِينِي إِلَّا لَوْ لَكَ، إِذَا كَانَ صَوْبُ السَّحَابِ الضَّرْبَا

قال: ومعناه لا أودَّ صاحب الرسالة بغير شيء. انظر المعاني الكبير / ٤١٠/١.

وانظر بيت الشاهد في تفسير الطبري / ٤٤٦/١، قال: فهذا من (أَلَكْتُ)، وانظر البيت والبيت الذي بعده في المعاني الكبير / ٤١٠/١، وأنشد البغدادي جملة من أبيات القصيدة التي ضمنها لبيد هذا البيت، انظر خزنة الأدب / ٦٩/١.

يدل على ذلك، إلا أن من قال (مَلَكٌ) فلم يقلبه حذف الهمزة التي هي فاء منهما حذفاً^(١)، ولو قلبها كما قلب (أَشْيَاءَ وَقِسِيَّ) ونحوهما، فجعل الفاء موضع العين ثم قال: (مَلَكٌ)^(٢) لم يحذف الهمزة حذفاً، لكن خففها فحذفها وألقى حركتها على الساكن الذي قبلها على شرط التخفيف في مثلها.

قال سيبويه: وكذلك أَشْيَاءُ وَأَشَاوَى^(٣).

قال: والواو في (أَشَاوَى) بدل من الياء التي هي عين الفعل وهو نادر عن القياس^(٤).

قال سيبويه: وكان أصلُ أَشْيَاءَ شَيْئَاءَ^(٥).

(١) أي لو قال: مَالِكٌ.

(٢) أي قال: مَلَأَ. وبعد التخفيف والحذف تصيح: (مَلَكٌ).

(٣) الكتاب ٣٧٩/٢.

(٤) قال الرماني: وزنة (أَشْيَاءَ) على مذهب الخليل لِقَاءُ، قلبت الهمزة التي هي لام الفعل والهمزة الزائدة للتأنيث وبينهما الألف، وأصله: (شَيْئَاءَ) على زنة فَعْلَاءَ، وهو اسم للجمع ليس على واحد، كقولهم: (طَرَقَاءَ) في الجمع، فلما كره اجتماع همزتين بينهما ألف نقلت الهمزة التي هي لام الفعل إلى موضع الفاء، وأدبت الزنة التي كانت لأصل الكلمة وهي زنة فَعْلَاءَ؛ فصار (أَشْيَاءَ) على هذه الصيغة.

وأما الأخفش فيذهب إلى أن زنتها (أَفْعَلَاءَ) على قياس (أَنْصِبَاءَ) فكان (أَشْيَاءَ) مجتمع همزتان بينهما ألف في التقدير كما اجتمعت في التقدير الأول، فتحذف الهمزة لثلاث مجتمع همزتان بينما ألف بإجماع من الخليل والأخفش، إلا أن الخليل غير ذلك بالقلب إلى موضع الفاء، والأخفش غير به بالحذف... انظر شرح الرماني، ج ٥، ق ١١٥، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٦، لمزيد من الشرح.

(٥) الكتاب ٣٧٩/٢.

قال أبو علي: يقول: لو لم تقلب (شِبَاءً) على وزن (فَعْلَاءَ) ^(١)، وهو واحد بمعنى الجميع كَرَهْطٍ وَتَقَرَّ، لأن (فَعْلَاءَ) ليس مما يكسر عليه الواحد.

* * *

ومن بَابٍ مَا كَانَتْ الْبَاءُ وَالْوَاوُ فِيهِ لَأَمَاتٍ ^(٢)
قال سيبويه: لأنهم جعلوا ما قبلهما معتلتين كاعتلالهما ^(٣).
قال أبو علي: يريد، جعلوا [١٩٥/أ] ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح، وذلك أن فَعَلَ من الصحيح يلزم مضارعه (يَفْعَلُ) وَيَفْعُلُ ^(٤)، ولا يلزم فَعَلَ المعتل اللام إلا يَفْعِلُ وَيَفْعُلُ ^(٥)، فقد تغير المعتل عما عليه الصحيح ^(٦).

(١) الناظر في تعليق أبي علي يظن أنه أضرب عن ذكر جواب (لو)، وإنما جوابه أصل عبارة سيبويه التي قدمها على التعليق، وهذا من خصائص أسلوبه في هذا الكتاب، طلباً للاختصار في التعاليق.

قال الرماني: «وجمع أشبَاءَ أَشَاوَى، كأنه جمع أَشَاوَةٌ، وإنما الأصل في التقدير: شَيْثَاءٌ، وكان الأصل أن تظهر الباء التي هي عين الفعل، إلا أنها جعلت واواً لتؤذن أن واحده مغير عن أصله، فجاء على مناسبة الواحد بالتغيير تظهر فيه، ونظيره قولهم: ابْتَهَ أَتْوَةٌ، وَجَيْتَه جِيَاوَةٌ، للإيدان مناسبة الواو للباء لأنها خلفتها في الموضع الذي لا يتوجه إلا على المناسبة» . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١١٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٣) الكتاب ٢/٣٨٠.

(٤) نحو (ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَتَصَرَ يَنْصُرُ).

(٥) نحو (رَمَى يَرْمِي، وَغَزَى يَغْزُو).

(٦) انظر توجيه مقدمة سيبويه لهذا الباب في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٣٧.

قال سيهويه : وذلك قولك : رَمَى يُرْمَى ، وَغَزَا يُغْزَى ، وَرَمَى وَمَغْزَى (١) .

قال أبو علي : انقلبت اللام في (غَزَا) أَلْفًا لأنها في موضع حركة، وما قبلها متحرك، ولم تقلب في (غَزَوْتُ) لأنها ليست في موضع حركة، كما لم تنقلب في (ثَوْبٍ) لما كانت ساكنة، وانقلبت في (بَابٍ) لما كانت في موضع حركة .

قال سيهويه: فلما كثرت (٢) هذه الأشياء عليها، وكانت الواو قد تغلب عليها لو ثبتت أبدلوها مكانها (٣) .

قال أبو علي: يقول: لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت طرفًا مضمومًا ما قبلها، لغلبت الياء عليها فقلبت ياء والضمة التي قبلها كسرة ألا ترى أنه لو لم تبدل من الواو في (أَدَلٍ) ياء قبل أن يضيفه المتكلم إلى نفسه للزم إبدالها مضافة، وكسر ضميتها، كما أنك لو أضفت (عشرين) مرفوعة (ومسلمين) لقلت: عِشْرِي، ومُسْلِمِي (٤) .

(١) الكتاب ٣٨١/٢، وفيه عطف بين الأفعال الماضية والمضارعة، وفي المخطوطة: (رَمَى، وَمَغْزَى) .

(٢) في المخطوطة : (كَلَّت) .

(٣) الكتاب ٣٨١/٢ .

(٤) يقول أبو سعيد: والاسم متى كان في آخره واو قبلها ضمة، وجب قلبها؛ لقولنا في (أَدَلٍ: أدلي)، وفي (أَحَقُّوْ: أحقي) وليس هو مثل الفعل كَيْفَزُوْ وَيَدْعُوْ، وذلك لأن الاسم يلحقه التنوين والنسبة وسائر ما ذكر؛ فيجب في بعضها تغيير إلى الياء، فأنثروا قلب الواو ياء في كل حال...»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٣٨ .

قال سيبويه: ومن ثم قالوا: مَغْزُوٌ كما ترى^(١).
 أي تصحح الواو لما سكن ما قبلها وإن كان قبل الساكن منها ضمة.
 قال سيبويه: فقال: إذا فعلت ذلك تركتها ياءً على حالها، لأنني
 إنما^(٢) خَفَفْتُ ما قد لزمته الياء^(٣).
 أي، خففت كلمة قد لزمته الياء، وعلى ذلك لحقتها التخفيف^(٤).
 قال سيبويه: ولو قالوا: غَزَوْ وشَقَوْ، لقالوا: لَقَضِيَ الرَّجُلُ^(٥).
 يقول: لو قيل: (غَزَوْ) فَرُدَّ الواو لتخفيف الكسرة لقليل: لَقَضِيَ
 الرَّجُلُ، فَرُدَّت الياء لتخفيف الضمة، ولا يردُّ واحد منهما كما لا يُردُّ في
 التشكيل، لأن الحركة متوالية، والياء يدل على ذلك^(٦) [أ/١٩٥].

-
- (١) الكتاب ٣٨١/٢.
 (٢) في المخطوطة: «لما».
 (٣) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا جواب الخليل لما طرحه عليه سيبويه حين قال: «وسألت عن قوله:
 غَزِي وشَقِي إذا خَفَفْتُ في لغة من قال: عَصَرَ، وعَلَّمَ، فقال: ...».
 (٤) يقول الرماني: «إذا خفف غَزِي وشَقِي قيل: غَزِي وشَقِي، لأن التخفيف عارض لا يُردُّ
 لأجله الحرف الذي أبدل إلى حرف غيره»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠. فلم تبدل
 الياء في غَزِي وشَقِي وأوَّ، ولكنها بقيت مع التخفيف على حالها.
 (٥) الكتاب ٣٨٢/٢، وقوله: (٠٠٠ الرجل) غير موجودة في الكتاب، ظاهرة عند أبي سعيد
 كما في التعليقة، وقد سبق عرض هذه المسألة، انظر ص ١١، ٥٩. من هذا الجزء.
 (٦) عندما يبدل حرف إما يكون البديل لعلته موجهه، وعندئذ يصير الحرف المبدل بمنزلة حرف من
 الكلمة، يثبت فيها وإن زالت العلة الموجهة للبديل ما لم تغير الكلمة عن معناها في نفسها،
 نحو قولنا: أُغْزِيْتُ، ودَانَيْتُ، فالأصل فيهما: أُغْزَوْتُ، ودَانَوْتُ، ولكن الواو تنقلب في
 المستقبل ياءً في قولك: تُغْزِي، ويُدَانِي، لانكسار ما قبلها، فجعلت في الماضي كذلك وإن
 لم يكن ما قبلها مكسوراً، لأي الماضي والاستقبال ليس باختلاف، ألا ترى أن المستقبل
 يصير ماضياً إذا أتى عليه زمان كونه... فإذا كان القلب الذي يجب في المستقبل =

- قال سيبيويه: لأنه^(١) أسكن العين، ولو كسرهما لحذف^(٢).
- قال: يقول: لو كسرهما لحذف اللام، لأنها لا تضم إذا كسر ما قبلها لكنها تسكن^(٣).
- قال سيبيويه: وتقول سَرُووا على الإسكان، وسَرُوا على إثبات الحركة^(٤).
- قال أبو علي: حركت اللام من (سَرُووا) بالضم لما سكن ما قبلها للتخفيف ولو لم تخفف لم تثبت كما أنه لو لم تخفف العين من (رَضِيُوا) لما ثبتت لامها^(٥).
- قال سيبيويه: تقول في (فُعِلْ) من (جِئْتُ) جُوءٌ، فإن خَفَفْتَ قلت: جِيءٌ^(٦).

= يجري في الماضي، والذي يجري في الماضي يلزم في المستقبل... والذي بين الفعل التام الحركات والفعل الذي خفف بعض حركاته للاستقبال أقرب، وذلك قولك: غَزِي، وشَقِي إذا خففناه قلنا: غَزِي وشَقِي، ولم ترد الواء التي انقلبت منها الياء كما تردّها في يَغْزِيَان ويَشْقِيَان، لأن غَزَى وشَقِي أولى أن يحمل على غَزِي وشَقِي من حمل يَغْزَى وشَقِي عليه إذا كان معناهما وزمانهما واحداً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٠ - ٤١.

- (١) في المخطوطة: (لأن).
- (٢) الكتاب ٣٨٢/٢، وهذا تمام قوله: «وسألته عن قول بعض العرب: رَضِيُوا، فقال: هي بمنزلة (غَزِي)؛ لأنه...».
- (٣) يقول الرماني: «بعض العرب يقول في رَضِيُوا لأن الذي يقول في الواحد: رَضِي. ويقول: سَرَوَ الرجل، وسَرَوَ الرجل، فعلى التخفيف يقول: (سَرُووا) في الجمع، وعلى التحريك: سَرُوا» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.
- (٤) الكتاب ٣٨٢/٢.
- (٥) انظر تفصيل هذه المسألة وتعليل وجوها في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.
- (٦) الكتاب ٣٨٢/٢، وقبله قوله: «وتقول في (فُعِلْ) من (جِئْتُ): جِيءٌ، فإن خَفَفْتَ...».

قال أبو علي: كان قياسه أن يكون (جَوْءٌ)، إلا أنه يبدل من الضمة كسرة لتصحّ الياء كما فعل في (بِيضٍ وَعَيْنٍ)، ولا يخصص بذلك الجمع دون الواحد، إنما يعتبر الياء على قول الأخفش (جَوْءٌ)، لأنه يخص بتصحيح الياء والبدل من الضمة كسرةً الجموعَ دون الآحاد^(١).

قال سيبويه: قال: (٢) فإن خففت الهمزة قلت: جِيٌّ، فضممت للتحريك (٣).

قال أبو علي: إذا خففت الهمزة، من (جِيٍّ)، حذفت، وألقي حركتها على الياء لسكونها، فإذا ألقى عليها حركة الهمزة تحركت، فإذا تحركت [ب/١٩٥] لم تنقلب واوًا إذا سكنت، ألا ترى أنك تقول: (مُوقِنٌ) فتقلب وتقول: (مُيَيَّنٌ) فتصحح، وإذا لم تنقلب الياء واوًا لم تبدل من الضمة كسرة، لأن تحرك الياء يمنعها أن تنقلب واوًا.

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلَلٍ) من (جِئْتُ): جَوْءٌ^(١).

(١) يشير السيرافي إلى أنه إذا دخلت الحركة بسبب حرف ثم زال الحرف زالت الحركة نحو قولك: دَجَاجَةٌ بِيَوْضٌ، ودَجَاجٌ بِيُضٌ، فإن خففنا فسكن الياء قلنا: دَجَاجٌ بِيُضٌ، فكسرنا الياء، فإذا حركنا الياء زالت الكسرة. ويرتب على ذلك أنه لو بُني من (جِئْتُ): (فُعْلَلٌ) لقليل: (جِيٍّ) على مذهب الخليل وسيبويه، ومتى خففنا الهمزة قلنا: (جِيٍّ)، كسرنا الجيم لتسلم الياء كما فعلنا في (بِيُضٌ) لسكون الياء، فإذا ألقينا حركة الهمزة على الياء تحركت الياء فعادت ضمة الجيم التي هي لها في الأصل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

(٢) القول للخليل، وهو مستخرج من قول سيبويه: (وسألت عن قول بعض العرب: (جِيٍّ) في مفتتح هذه المسائل، وقد أشار إلى مذهبه هذا أبو سعيد - كما أثبتناه آنفاً.

(٣) الكتاب ٣٨٢/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٢/٢، وفيه: (جَوْءٌ).

قال أبو علي: إذا بني (فُعَلِّل) من جِثْتُ فأوَّل بنائه (جُوؤُؤ)، ويلزم قلب الياء الثانية وأوًا، فيصير (جُوؤُؤ)، ثم يلزم قلب الضمة كسرة والواو ياء كما فُعِل في (أوَّل) فيصير (جُوؤ)، فإذا خففت الهمزة حذفت وألقيت حركتها على الساكن لسكون ما قبلها، وردت الياء التي هي عين، المنقلبة في التحقيق وأوًا لزوال العلة التي لها، انقلبت فيه وأوًا، وهي انضمام ما قبلها وسكونها^(١).

قال سيهويه: وليس ذا بمنزلة غُزَيٍّ^(٢).

قال: يقول: ليس الواو في (جُوؤ) كالياء في (غُزَيٍّ)، فيلزمه في تخفيف الهمزة، فتقول (جُوِي)، ولا يردّ الياء كما لم يردّ الواو في غُزَيٍّ^(٣).

(١) يقول الرماني: «على مذهب الأخفش تقول في (فُعَلِّل) من (جِثْتُ): جُوؤ، لأنه في الواحد، وبناء (فُعَلِّل) من (جِثْتُ): جُوؤ بإجتماع، لأن الضمة قد تباعدت من آخر الكلمة بهرفين فلم يُغَيَّر، وَغَيِّرَت العين، وتقول على تخفيف الهمز: جُوِي» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٠.

(٢) الكتاب ٣٨٢/٢ - ٣٨٣، وأول المسألة قوله: «وتقول في فُعَلِّل من (جِثْتُ): جُوِي، فإن خلفت قلت: جُوِي، تقلبها ياء للحركة، كما تقول في مُوَيِّن: مُيَيِّن في التحريك، وكما تقول في لَوِيَّة: لَوِيَّة، وليس...».

(٣) يقال: (مُوَيِّن): والأصل (مُيَيِّن) فتقلب الياء وأوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وإذا صفرت أو جمعت قلت: مُيَيِّن، ومَيَّاقِيْن لتحرك الياء، وتقول في تصغير (لَوِيَّة): لَوِيَّة، وذلك أن الأصل في (لَوِيَّة) لَوِيَّة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها، وكون الياء بعدها، فإذا صغرناها تحركت فعادت الواو، وليس شيء من ذلك بمنزلة (غُزَيٍّ)، لأن الواو إنما قلبت للكسرة كأنها من الياء ولزمتها الياء كما لزمت (أَغْزَيْتُ) بسبب (يَغْزِي) - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤١.

ومن باب ما يخرج على الأصل

إذا لم يكن حرف إعراب^(١)

قال أبو علي: (عِظَاءَة)^(٢) لم يصح اللام فيها، لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التأنيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة.

قال: (٣) فأما (إِدَاوَة) فصَحَّت اللام فيها، لأنها بنيت على التأنيث^(٤) ولم تكن (كِعِظَاءَة) الذي دخله التأنيث بعد التذكير، لكنها صِيغَتْ على التأنيث في أول حالها، ومثل ذلك ثَنَائِيَان^(٥)، بني على

(١) الكتاب ٣٨٣/٢.

(٢) يشير إلى قول سيبويه: «وسألت عن قولهم: صَلَاةٌ، وَعِبَاءَةٌ، وَعِظَاءَةٌ، فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صَلَاةٌ، وَعِظَاءَةٌ، وَعِبَاءَةٌ...»، الكتاب ٣٨٣/٢.

قال المبرد: «فأما من قال: عِظَاءَةٌ فَإِنَّمَا بَنَاهُ أَوَّلًا عَلَى التَّذْكِيرِ، ثُمَّ أَدْخَلَ التَّاءَ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنَ الْبِنَاءِ فَأَنشَأَهُ عَلَى تَذْكِيرِهِ...» المقتضب ١٩٠/١.

(٣) القول لأبي علي نفسه.

(٤) انظر المقتضب ١٤٠/١، قال المازني: «إِدَاوَةٌ: فِعَالَةٌ، كِرِسَالَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ: (رَسَائِلُ) هَمَزَتْ، فَكَانَ جَمْعُ (إِدَاوَةٍ) فِي الْأَصْلِ: أَدَاءٌ، ثُمَّ غُيِّرَتْ - عَلَى مَا ذَكَرْتَ لَكَ - فَأَهْدِلْتَ مِنْ هَمَزَتِهَا الْوَاوُ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي الْوَاحِدِ، فَأَرَادُوا أَنْ تَظْهَرَ فِي التَّكْسِيرِ، فَلَمْ يُمْكِنْهُمْ أَنْ يُظْهَرُوا الْوَاوَ الَّتِي كَانَتْ فِي الْوَاحِدِ ظَاهِرَةً، فَأَهْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي عَرَضَتْ فِي الْجَمْعِ وَآوًا، لِأَنَّ ذَلِكَ مَوْضِعٌ تَثَبَّتَ فِي مِثْلِهِ الْوَاوُ». قال أبو الفتح: «ليست الواو في (أَدَاوِي) هي الواو في (إِدَاوَةٍ)، وَإِنَّمَا الْوَاوُ فِي (إِدَاوِي) هَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ الَّتِي هِيَ هَدَلٌ مِنَ أَلْفٍ (إِدَاوَةٍ)، وَإِنَّمَا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْوَاوُ لَا مَآلاً لَهَا عَيْنًا...»، انظر المصنف ٦٣/٢ - ٦٤.

(٥) (الْثَنَائِيَانِ) مبني على لفظ التثنية، ومثله (مِثْرَوَانِ)، كما أن (إِدَاوَةٍ) مبني على لفظ التأنيث، و(عِظَاءَةٍ) بنيت على التأنيث بعد التذكير.

فثَنَائِيَانِ، ومِثْرَوَانِ لا يفرد لهما واحد، قال المبرد: لو كان مما يفرد له واحد لم يكن إلا (مِثْرِيَانِ) وكقولهم: عَقَلْتُهُ ثَنَائِيَيْنِ، ولو كان يفرد منه الواحد لم يكن إلا ثَنَائِيَيْنِ. انظر المقتضب ١٦٣/٢ - ١٦٤. ولم يهمزوا (ثنائيين) لأنهم لم يفردوا الواحد منه، فالياء =

التثنية، كما بني (إداوة) على التأنيث، لولا ذلك لهمزت، لأن هذه الياء لا تصح بعد الألف الزائدة وكذلك الواو، وكذلك (مِذْرَوَان) صحت الواو فيه للزوم الزيادة وأنه عليها بُني، ولو لا ذلك لانقلبت الواو ياءً، كما تنقلب في (مَغْرَبَان) لوقوعها رابعة^(١).

قال سيهويه: فحركوا، كما قالوا: رَمِيَا، وَغَزَوْا، وكرهوا الحذف مخافة الالتباس^(٢).

قال: إنما ذكر الحذف لأنه لو أعلّ اللام بالقلب من (رَمِيَا) ومن (النَّفْيَان) لاجتمع ساكنان، ولزم حذف الأول، فالتبس (فَعْلَان) بِفَعَال،

— أصل، كما أن الواو في (مِذْرَوَان) أصل، انظر الكتاب ٩٥/٢.

(١) قال أبو الفتح: «ليست الواو في (أداوى) هي الواو في (إداوة)، وإنما الواو في (أداوى) بدل من الهمزة التي هي بدل من ألف (إداوة)، وإنما يفعلون ذلك إذا كانت الواو لاماً لا عيناً... فأظهروا الواو هنا في (أداوى) ونحوها؛ ليعلموا أن اللام في (إداوة) وإن كانت رابعة فإنها صحيحة غير منقلبة». المنصف ٦٤/٢.

وقال أبو سعيد: «أما (النَّفْيَان) فهذه الياء وقعت بعد ألف، واتصل بها علامة التثنية فلم يجب قلبها همزة؛ لأن واحدها لا يفرد كما أن هاء (النهاية) لما اتصلت بالياء ووقع الإعراب عليها لم يجب قلبها همزة... يقال: عقلته بثنائين، ومثله مما لا يقلب للزوم علامة التثنية له قولهم: (مِذْرَوَان)، وهما طرفا الإلية، قال الشاعر:

أَحْوَكِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مِذْرَوِيهَا لَتَقْتَلِي، فما أنا ذا عَمَارٍ

ولا يستعمل في الكلام واحد المذروين، فلو استعمل واحد لقليل: مِذْرِي، فالألف تكون منقلبة من ياء، لأنها وقعت رابعة طرفاً في موضع تنقلب فيه الواو ياء... ولكن (مِذْرَوَان) لما اتصل بها علامة التثنية ولم تقع طرفاً صارت بمنزلة (فَمَحْلُوة) «...». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٢-٤٣، وانظر المنصف ٧١/٣.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢، وهي بمعنى تحريك مثل (النَّفْيَان، والنَّفْيَان).

وفعل الاثنين بفعل الواحد مثل (رَمَيَا) (١).

قال سيهويه: وقالوا: قَنِيةٌ للكسرة وبينهما حرف (٢).

قال أبو علي: مثل (قَنِيةٍ) قولهم: هو ابن عمِّه دُنِيًّا، وكان أبو إسحاق الزجاج يقول: هو مأخوذٌ من الدُّنُو (٣)، إلا أن الواو قلبت ياء للكسرة، وأنه اجتمع إلى سكون الحاجز أنه خفي (٤).

* * *

(١) قال الرماني: وأما الثَفَيَّان، والثَغَيَّان، والتَّزَوَّان، والكُرَوَّان، فيصح الواو في هذا والياء - وإن كانت في موضع حركة وقبلها فتحة - لأنه لا يمكن أن يخرج عنهما إلى أخف الحروف مع الألف الموجودة، فكان الأصل أحق بها، ولم يكن أيضًا كالصَّلَاة للزوم النون، فلم يقع في آخر الاسم في التقدير كما وقعت العبَّاءة والصَّلَاة، ونظيره: رَمَيَا، وَعَدَّوَا، والعِلَّةُ واحدة» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢١. قال أمروء القيس:

وَمَرُّ عَلَى الْقَنَانِ مِنْ ثَغْيَانِهِ فَأَنْزَلَ مِنْهُ الْعَصَمَ مِنْ كُلِّ مَنْزِلٍ

انظر، المنصف ٧١/٣، وعن الثَغَيَّان والكُرَوَّان، انظر، المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٢) الكتاب ٣٨٣/٢ - ٣٨٤، وقام الكلام: «...» والأصل قَنُوَّةٌ، فكيف إذا لم يكن بينهما شيء».

(٣) يقال للدُّنْيَا الدَّانية، أي القريبة، انظر المنصف ٧٥/٣.

(٤) يقولون: هذا قَنِيةٌ، وإنما هو في الأصل: (قَنُوَّةٌ)، فجعلوا الواو ياء لكسرة القاف، وبينهما النون الساكنة، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا جاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياءً للكسرة بينهما وبين الواو حرف ساكن، وجب أن تقلب ياءً متى وليت الكسرة ولم يكن بينهما حرف. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٣.

ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قُلبت الهمزة ياءً والياء ألفاً^(١)

أي أبدلت الياء من الياء التي هي لام الفعل، أو منقلبة عن الواو التي هي لام.

قال أبو علي: (مَطِيَّة)، حكمه مَطِيوَّة، إلا أن الواو قلبت ياءً لوقوع ياء ساكنة قبلها، فإذا جمع لزم أن تقلب ياء (فَعِيلَة) همزة، كما تقلب في (صحائف) فتصير (مَطَائِي)، فتجتمع همزة وياء، ثم تبدل من اللام ألفاً كما تبدل منه في (مَدَارِي)^(٢)، فتصير [أ/١٩٦] (مَطَايَا)، ثم تبدل من الهمزة الياء لاجتماع متجانسات، فيصير (مَطَايَا)، فهذا تقدير عمله وإن لم يسمع إلا هكذا^(٣).

قال سيبويه: والهمزة قد تُقلب وحدها، ويلزمها الإعلال^(٤).

(١) الكتاب ٣٨٤/٢.

(٢) في المخطوطة: (مَدَارَا).

(٣) انظر المنصف ٥٥/٢، قال الرماني: تقدير (مَطَايَا): مَطَائِي، تقلب الياء فيه ألفاً فيصير (مَطَايَا) فتجتمع ثلاثة أحرف متشابهة، فتقلب الهمزة إلى حرف مناسب لها بحسب حالها في الواحد، وهي الياء؛ فتصير (مَطَايَا)، والهمزة عرضت في جميع، وتنزيل التفسير فيه على أربعة أوجه: (مَطَائِي)، ثم (مَطَائِي) بالهمز، ثم (مَطَايَا)، ثم (مَطَايَا) - وإنما وجب الهمز لأن ياء (فَعِيلَة) مدَّة زائدة، والمد لا يحرك، فقلب إلى حرف مناسب يجوز أن يحرك، كما قلب في جمع (صحيفة) فقلب: صحائف، وأبدلت الياء ألفاً كما تبدل في (مَدَارِي) و(جَبَالِي)، وأبدلت الهمزة إلى حرف مناسب لها لثلاث تجمع ثلاثة أحرف متشابهة... «
شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥.

(٤) الكتاب ٣٨٤/٢، وفيه: «... الاعتلال».

قال: هذا مثل ذئبٍ ورأسٍ إذا خفت الهمزة فيهما^(١).
 قال سيبويه: وكما قالوا (حَبَالِي)^(٢)، ليكون آخره كآخر
 وليست بألف التانيث^(٣).
 يقول: ليست الألف الأخيرة من (حَبَالِي) للتانيث كما ك
 الواحد، لأن هذه العلامة لا تلحق الجمع إنما تلحق الأحاد^(٤).
 قال سيبويه: ولم يفعلوا هذا في جَاءٍ^(٥).
 قال أبو علي: يقول: لم تقلب الياء في (جاءِي) أَلَفًا ولا الهـ
 كما قلبتا في (مَطَايَا) ونحوه، لأن هذا القلب فُعِلَ في الجموع^(٦)

(١) أي إذا قلت فيهما: (ذئبٌ، ورأسٌ) من غير همز.

(٢) في المخطوطة: (حَبَالًا).

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٤) يقرر سيبويه هنا أن العرب تبدل الواو من الهمزة في مثل (حَدَاوِي)، لكنهم
 (إِدَاوَة، وَعِلَاوَة، وَهَرَاوَة) يقولون: (أَدَاوِي، وَعِلَاوِي، وَهَرَاوِي)، يلزمون الواو ها
 ألزموا الياء في (مَطَايَا) ونحوه، ثم فرق بين الألفات التي تلحق الأسماء هذه، فمنه
 للتانيث وهو اللاحق بالمفرد نحو (حَبَلِي) ومنها ما اجتلبت نتيجة الاعتلال
 (حَبَالِي) تمامًا كما هو حال الواو، فمنها ما هو أصل، ومنها ما اجتلب بفعل الاعلال
 قال الرماني: «الألف في (حَبَالِي) ليست ألف التانيث التي كانت في (حَبَلِي)
 منقلبة من ياء، وألف التانيث لا تنقلب من شيء، وإنما هي موضوعة للمعنى، وا
 (أَدَاوِي) ليست الواو التي كانت في (إِدَاوَة) لأنها منقلبة من الهمزة فهي في نية
 منه...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٥، وانظر مزيداً من التفصـ
 المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٤٤.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٦) يريد: (مُفَاعِل).

الآحاد، ولو أجريت الآحاد في ذلك مجرى المجموع لالتبس ما كان من باب (فَاعِلٍ) بباب (فَاعِلٍ) نحو (طَائِقًا)، وليس في الكلام على مثال (مَقَاعِلٍ)، فيلتبس الجمع^(١).

قال: كما أن صحائف ورَسَائِل نظيره مَطَايَا وأداوى^(٢).

قال: (٣) يقول: لأنه يجب أن يهمز (مَطَايَا)، و(أداوى) كما همز صحائف ورسائل.

قال سيهويه: فهمزتها بمنزلة همزة فَعَالٍ من حَيِّثُ؛ فتثبت همزته، ولا يُبدلُ منها شيء.

قال: (وإن جمعت قلت: مَطَاءٍ)^(٤) وغيره مما الهمزة في واحده ثابتة، قلت: مَطَاءٍ فصَحَّحَتِ الهمز في الجمع، ولم تبدل من الهمزة ياءً، ولا من الياء ألفًا كما فعلت ذلك في جمع (مَطِيَّةٍ) لأن الهمزة فيها إذا كان جمع (مَطَاءٍ) ونحوه، (ولم تعرض في الجمع)^(٥) إنما كانت ثابتة في الواحد.

(١) هذا التعليق مزيج من ألفاظ سيهويه وألفاظ أبي علي. قال أبو سعيد في شرح كلام سيهويه: «يعني أنهم لا يجعلون الألف بدلًا من الياء في قاضٍ ونحوه، لأنهم لو فعلوا ذلك فصَيَّرُوهُ (قاضيًا) لصار بمنزلة (ضَارِبٍ) نحو (جَارِيٍّ وقاضي زيدٍ عمرًا) إذا حاكمه، وليس كذلك (مَدَارًا) إذا قلبت ياءها ألفًا، لأنه ليس في الكلام (مَقَاعِلٍ)، فلا يقع». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٥.

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: «... وأداوا».

(٣) القائل: هو أبو علي نفسه.

(٤) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وهذه الجزئية تكملة لسابقتها، وقد تخللتها تعليقات أبي علي.

قال سيبيويه: (قَبَاعِلُ) من شَوَيْتُ وَحَيَّيْتُ بمنزلة (قَوَاعِلِ) (١).
 يقول: بمنزلته في أنك تبدل من العينين همزة، ثم تبدل من الهمزة
 ياء، ومن الياء التي هي لام أو منقلبة عن اللام ألفاً (٢).
 قال سيبيويه: وذلك لأنك تهمز سَيِّدًا، وَيَبَّعًا إذا جمعت (٣).
 قال: مثله بسَيِّدٍ لأنه مثله في أن قبل ألف الجمع ياء، وبعدها واو
 قريبة من الطرف، فيلزم همزها، كما لزم همز العين من (سَيِّدٍ) إذا جمع،
 فإذا عرض الهمز في الجمع وبعدها الياء عُمِلَ على ما تقدم (٤).
 قال سيبيويه: وقالوا: قُلُوَّةٌ وَقَلَاوَى (٥).
 قال أبو علي: (قُلُو) مثل (عَجُوزُ)، فإذا جمع وجب أن يبدل من واو
 (قُعُول) فيه همزة، كما يبدل من واو (عَجُوزُ)، فإذا أبدل منها الهمز لزم
 أن يقال (قَلَايِي)، ثم يلزم أن يقال: (قَلَايَا)؛ لاعتراض الهمز والياء
 بعدها، لكنه أبدل من الهمزة الواو دون الياء لثبات الواو في واحده، وكان
 هذا أجدر إذا أبدلت ما لا يثبت الواو في الواحد منه، كقولهم في هَدِيَّةٍ:

(١) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٢) يقول الرماني: «استوى (قَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ) و(حَيَّيْتُ) في الإعلال إذا كانت ألف الجمع
 إذا وقعت بين ياءين، فهي على منزلتها إذا وقعت بين واوين، وبناء (قَوَاعِلِ) من (شَوَيْتُ
 وَحَيَّيْتُ): شَوَاءٌ وَحَوَاءٌ. وكذلك (قُعَايِلِ) من (مَطُوتُ)، وَرَمَيْتُ: مَطَاءٌ وَرَمَاءٌ، ولا تقلب
 الياء فيه ألفًا، لأنه يلتبس بهاب حَبَارَى»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٢٦.

(٣) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (سَيِّدٌ، وَيَبَّعٌ) وكأنه أخرجهما على الحكاية.

(٤) (قَبَاعِلِ) من شَوَيْتُ، وَحَيَّيْتُ: شَيَّيَا، وَحَيَّيَا. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥،
 ق ١٢٦.

(٥) الكتاب ٣٨٥/٢، وفي المخطوطة: (قَلَاوَا).

هَذَاوَي (١).

قال سيبويه : أن له مثلاً مفتوحاً يلتبس به لو جعلته بمنزلة
(فَعَائِل) (٢).

قال (٣) : يقول : لو جعلت (فَعَائِل) و(فُواعِل) بمنزلة (فَعَائِل) في
إبدالك من همزته ياءً ومن كسرتة فتحة، ومن يائه ألفاً لالتبس (فَعَائِل)
نحو (جُبَارِي)، فلم ينفصل ألف التانيث من الألف التي تنقلب عن
اللام (٤).

* * *

ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء (٥) [١٩٦/أ]

قال سيبويه : وإنما أدخلت التاء على (غَزِيْتُ وَرَجِيْتُ) (٦).

قال أبو علي : يقول : دخلت التاء على فعل قد ثبت انقلاب الواو فيه
ياءً لعلته موجب له، ولم يجب رد الواو، لأن أصل هذا الفعل هو الذي
انقلبت الواو فيه ياءً، وهذا مطاوعه (٧).

(١) في المخطوطة : (هَذَاوَي).

(٢) الكتاب ٣٨٥/٢.

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) يقول أبو سعيد : « فرق سيبويه بين فُواعِل وفُواعِل فقال : إذا فتحناه وقلبنا الياء لا يلتبس
ببناء آخر، وفُواعِل متى قلبنا الياء ألفاً التبس بجُبَارِي وشُكَاعِي وما أشبه ذلك »، انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٥.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٧) السبب في قلب الواو ياءً في (غَزِيْتُ وَرَجِيْتُ) انقلابها في المستقبل إذا قلت : يغزي =

قال سيهويه: وقال: قَوَّقِيْتُ وضَوَّضِيْتُ، بمنزلة ضَعَضَعْتُ، ولكنهم أبدلوا الياء إذ كانت رابعة^(١).

قال: ^(٢) ومعنى رابعة أنه إنما قلبت ياءً للزوم الانقلاب لها في المضارع، لانكسار ما قبلها وسكونها.

قال أبو علي: يدل قولهم: (الحِيحَاءُ) ^(٣) علي أنه مصدر فَعَّلْتُ، ولو كان فَاعَلْتُ لقليل: الحِيحَاءُ مثل القِتَالِ، والحِيحَاءُ وزنه (فِعْلَالٌ).

قال أبو علي: كون (غَوَّغَاءَ) مثل (عَوْرَاءَ) ^(٤) أن المدة فيه للتأنيث كما أنها في (عَوْرَاءَ) له، إلا أن الفاء واللام في موضع واحد مثل (سَلَسَ) و(قَلَقَ)، وأما من صَرَفَ فالهمزة عنده منقلبة عن واوٍ كأنه (غَوَّغَاوُ)، ثم أبدل من اللام الهمزة، كما أبدل منها في (سَمَاءٍ) ونحوه.

قال سيهويه: وكذلك الصُّيُصِيَّةُ ^(٥).

قال أبو علي: أنزل الصُّيُصِيَّةَ بمنزلة (غَوَّغَاءٍ) فيمن صرف، لأنه مضاعف رباعي، كما أن (غَوَّغَاءَ) كذلك، إلا أن غَوَّغَاءَ فَعْلَالٌ، ووزن هذا

= ويرجي، لأن أصلهما: غَاَزَيْتُ وَرَجَيْتُ. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٦.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢، مع تقديم وتأخير في الأمثلة.

(٢) القائل: هو أبو علي رحمه الله.

(٣) انظر الكتاب ٣٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، (وغَوَّغَاءَ) عند سيهويه تؤنث فلا تصرف، فهي تشبه (عَوْرَاءَ)، وتذكر فتصرف فتكون مشبهة (القَمَمَاءَ)، وضوعفت الغين كما ضوعف القاف والميم من (القَمَمَاءَ).

(٥) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر تهذيب اللغة ٢٦٥/١٢ وما بعدها.

فَعِلَّةٌ^(١).

قال سيبويه: وأما قولهم: الفَيْقَاءُ، فالألف زائدة، لأنهم يقولون: (الفَيْفُ) في هذا المعنى^(٢).

قال أبو علي: يقول: فقد اشتقوا من (الفَيْقَا) ما سقطت فيه الألف، ولو كانت الألف منقلبة عن أصل، والكلمة مضاعفة مثل (القَمَقَام) لم تحذف الألف كما تحذف الميم من (قَمَقَام)، لكن الفَيْقَاءُ ثلاثي من باب (سَلَسَ وَقَلِقَ)، وألحق بالألف الرباعي، كما ألحق (أرطى) بالألف به^(٣).

قال سيبويه: وأما القَيْقَاءُ والزَيْزَاءُ فبمنزلة العِلْبَاءِ^(٤).

قال أبو علي: يريد، أن العين ليس من موضع اللام، كما أن العين في (عِلْبَاء) ليس من موضع اللام، وإنما لم يجز أن تكون من موضع اللام أنه لوجعل كذلك لصار مثل (القَلْقَال، والزَّلْزَال)، وفِعْلَال المضاعف لا يكون إلا

(١) الياءان في (صَيْصِيَّةٍ) أصليتان وهي على (فَعِلَّة)، مثل (سَمْسِمَة)، وقد جعلها سيبويه مثلها ومثل (شَوْشَاء)، كل ذلك من الرباعي المضعف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٨، والمنصف ١٧٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المنصف ١٧٩/٢.

(٣) الفَيْقَاءُ، والفَيْفُ: الأرض المقفرة، قال كثير:

أَنَادِيكَ مَاجِحُ الْحَجِيجِ وَكَبُرَتْ بَقِيَقًا غَزَالٌ رُقُقَةٌ وَأَهْلَتْ

وقال ذو الرمة - وقد حذف الألف :

والرُكْبُ تَعْلُو بِهِمْ صُهْبٌ يَمَانِيَّةٌ فَيْقًا عَلَيْهِ لَذِيلُ الرِّيحِ نَمْنِمٌ

انظر المنصف ١٨٠/٢.

قال أبو سعيد: «فَيْقَاءٌ هي فَعْلَاءٌ مثل عَلْقَاءَ وَأَرْطَاءَ، وليست بمنزلة شَوْشَاءٍ ودَوْدَاءٍ، وذلك أنهم يقولون: (فَيْفُ) ثم تزد عليه الألف»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٤٨.

(٤) الكتاب ٣٨٦/٢، وانظر النص في المنصف ١٨٠/٢.

مَصْدَرًا وليس (الْقِيَّاءُ وَالزِّيَّاءُ) مصدرين أعلا على أنهما (فِعْلَانِ) عينهما من موضع لاميها، فاللام في (قِيَّاءٍ) منقلبة عن واو، لانكسار ما قبلها وسكونها، ويدلك على ذلك قولهم: (قَوَّاقٍ)، فهذا دليل ثان على أن العين من (قِيَّاءٍ) ليس من موضع اللام، لأنه لو كان موضعه لكان (قِيَّاقٍ)، ولو لم يسمع هذا الدليل الثاني لعلمت أن هذه الياء منقلبة عن الواو إذ لم يجيء فِعْلَانِ مضاعفًا إلا مصدرًا، وليس هذان بمصدرين لكنهما كلمتان من بنات الثلاثة، فاؤهما من موضع لاميها والعين منهما واو، والهمزة فيهما منقلبة عن ياء، والياء فيهما للإلحاق (بِسِرْدَاحٍ)، ويدلك على أنها منقلبة عن ياءٍ ظهورها حيث ألحق بِسِرْدَاحٍ مَبْنِيَّةٌ على التأنيث في ذلك (دِرْحَايَةٍ)، فالهمزة هنا كالياء هناك [١٩٧/أ] إلا أنها انقلبت همزة فيهما، لأنهما مبتنيان على التذكير.

(١) قال أبو الفتح ابن جني: «اعلم أن (القِيَّاءَ وَالزِّيَّاءَ) لا يخلوان من أن يكونا (فِعْلَانِ) مثل (عَلِيَّاءٍ)، أو (فِعْلَانِ) مثل (قِيَّتَالٍ)، أو (فِعْلَانِ) مثل (قِرْطَاسٍ). فلا يجوز أن يكون (فِعْلَانِ) لتلا يجتمع الفاء والعين من موضع واحد، ولأنه ليس مصدرًا أيضًا فتحمله على (قِيَّتَالٍ)...

ويمتنع أيضًا أن يكون (فِعْلَانِ)، لأنك لا تجد (فِعْلَانِ) مضاعفًا إلا مصدرًا نحو: (الزَّوَالِ، وَالْقِلْقَالِ)، وإنما يكون في الأسماء غير مضاعف نحو: (قِرْطَاسٍ، وَجِرْهَاسٍ وَفِسْطَاطٍ). فإذا بطل أن يكون (فِعْلَانِ) أو (فِعْلَانِ) وجب أن يكون (فِعْلَانِ) بمنزلة (عَلِيَّاءٍ، وَجِرْهَاسٍ). وقول أبي عثمان: «لأنه ليس في الكلام (فِعْلَانِ) إلا مصدرًا» يريد: (فِعْلَانِ) المضعف ولو لم يُرد المضعف لكان خطأ منه، لوجودك أسماء كثيرة على (فِعْلَانِ)، انظر المُنْصَف ١٨٠/٢ - ١٨١.

قال أبو سعيد: «يعني أن زِيَّاءً وقِيَّاءً ليست من المضاعف، والحرف الذي انقلبت منه الهمزة زائدة، وهو إمَّا ياء وإمَّا واو، ووزنه فِعْلَاءٌ، كما أن (عَلِيَّاءٍ) وزنه فِعْلَاءٌ، ولو =

وقال سيبويه: وأما (المروزة)، فبمنزلة (الشجوة)، وهما بمنزلة (صمخ)، ولا تجعلهما على (عوثل)، لأن مثل (صمخ) أكثر^(١).
يقول: لا تجعل (مروزة) على (فعول)، ولكن أحمله على (فعول)، وأجاز فيما تقدم أن يكون قوطي فعلاً^(٢). وأجاز أبو عمرو أن يكون على الوزين جميعاً^(٣).

* * *

== كانت الهمزة منقلبة من حرف أصلي لكان وزنها (فعول)، وليس في الكلام فعلاً مضاعف مكرر لفظ الفاء والعين إلا مصدراً كقولك: زلزل زلزلاً، وقلقل قلقلًا...». انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٨.

(١) الكتاب ٣٨٦/٢.

(٢) انظر الكتاب ٣٨٦/٢، والمكان نفسه.

(٣) يقول الرماني: «زنة (المروزة) فعلة، وكذلك (الشجوة): فعول، بمنزلة (صمخ) ولا يجوز أن يحمل على (عوثل)، لأن باب (صمخ) أكثر، وكذلك (قوطي): فعول»، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٣٩.

وقال أبو سعيد: «إن شجوة يحتمل أن يكون (فعلاً) مثل (صمخ) فتكون الشين فاء الفعل، والجيم الأولى عينه، والواو لامه، ثم أعاد الجيم والواو اللتين هما عين ولام، وقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ويحتمل أن يكون (فعولاً) مثل (عوثل)، فتكون الواو الأولى زائدة، غير أن (فعلاً) أولى به، لأنه أكثر في الأبنية من (فعول) و(قوطي) مثل (شجوة)». شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٤٩.

ومن بَابِ التَّضْعِيفِ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ (١)

قال أبو علي: مصدر (فَعَّلْتُ) على ضَرَّتَيْنِ: على (تَفْعِيلٍ)، وعلى (تَفْعِلَةٍ)، والياء في (تَفْعِلَةٍ) التي للتأنيث عوضٌ من ياء (تَفْعِيلٍ) إلا أنه رُفِضَ (تَفْعِيلٍ) في مصدر (فَعَّلْتُ) من (حَيٍّ) لما كان يودي إليه من اجتماع ثلاث ياءات في آخر الكلمة واجتماعهن في الأواخر مُطْرَحٌ غير مستعمل، ألا ترى أنك لو صغرت (أُخَوِّ) على قول من قال: (أَسِيدُ) لحذفت الأخيرة التي هي لامٌ لذلك فقلت: (أُحَيُّ)، فاعلم (٢).

* * *

ومن بَابِ مَا جَاءَ عَلَى أَنْ فَعَّلْتُ مِنْهُ مِثْلَ بَعْتُ (٣)

قال أبو علي: أي أنه معتل بالعين، كما أن (بَعْتُ) معتل بالعين.
قال سيبويه: وإن كان لم يستعمل في الكلام (٤).
قال سيبويه: لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال إلى الاعتلال والالتباس (٥).

(١) الكتاب ٣٨٧/٢.

(٢) كان تعليق أبي علي هنا على مجمل الرأي في هذا الباب، ولم يُقنَد مسائله كما كان يفعل - غالبًا - في تعاليقه، وهذا الأسلوب ليس جديدًا في التعليقة.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٤) الكتاب ٣٨٨/٢، وهو بقية ألفاظ عنوان الباب.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

قال أبو علي: يقول: لأنه إذا قيل منه (يفعل) اعتلت العين واللام منه جميعاً كما مثله (١).

قال سيهويه: فكرهوا ذلك، كما كرهوا في التضعيف (٢).
يقول: إن المضاعف كره ضمة اللام فيه نحو غيره من المضاعف كيَعيًا، لأنه لم يقل فيه يَعي.

قال سيهويه: كرهوا هذا الاعتماد على الحرف (٣).

قال: (٤) ذهب إلى أن الحرف المدغم معتمد عليه.

قال سيهويه: فإن حذفته فقلت: (يَحِي)، أردكته علة لا تقع في كلامهم (٥).

يعني بالعلة، إعلال العين واللام، فقد حذفت العين وأسكنت اللام (٦).

(١) المثال الذي يرمي إليه أبو علي هو قول سيهويه: «فلو قلت: يفعل من حي ولم تحذف لقلت: يَحِي، فرفعت ما لا يدخله الرفع في كلامهم». الكتاب ٣٨٨/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٤) القول لأبي علي رحمه الله.

(٥) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٦) هذه النقول تكاد تكون متصلة في هذا الباب، ويكاد يكون جلها قد مرّ، ولذلك ترى أبا سعيد يلح إلى هذا فيقول: «قد بينا فيما تقدم أن حرفي علة إذا اجتمعا في آخر الفعل لم يجز اعتلالهما جميعاً، وإنما يُعمل أحدهما، والأولى بالاعتلال منهما الأخير، وهو لام الفعل دون عينه، كقولك: حَيّ، وشَوّ، وأخْبى، وأغسّى، وفي المستقبل: يَحِي، ويَشْوِي، ويُخْبِي، ويُغْشِي، جعلنا الحرف الأول بمنزلة حرف صحيح وأقررناه على لفظه في الماضي والمستقبل، ووفينا ما يستحقه من الحركات في مواضعها، ولحق الثاني القلب والتغيير، والسكون والحذف...» انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ٥١-٥٢. قال =

قال سيبويه : فمما جاء في الكلام على أن فعلة مثل (بعت) أي وغاية وآية^(١).

قال أبو علي: (آية) ونحوها مثل (حيي) في أن العين واللام حرفا اعتلال وكان يلزم أن يكون المعتل من (آية) اللام دون العين، كما أنه من (حيي وقوي) هي المعتلة دون العين، لكنها جاءت مخالفة لحيي فاعتلت عينها، فلما جاءت معتلة العين قال: كأن فعلة مثل (باع)، فإن لم يجرى الفعل كذلك لما كان يؤدي إليه من الاعتلال الخارج عن منهاج ما يكون عليه الكلام في المضارع.

قال أبو علي: والدليل على أن هذه الكلمات معتلة العين وقوع الألف في مواضع عيناتها، والألف لا تكون إلا منقلبة عن ياء أو واو^(٢).

= الرماني: «الذي يجوز في الياء المضاعفة في موضع العين واللام (فعلت) ولا يجوز (فعلت) لما يلزم من الإعلال بعد الإعلال، والإجماع بالكلمة، وذلك أنه كان يجب إعلال اللام في (حيي) على قياس (قضى)، ثم يجب التحويل في (فعلت) إلى (فعلت) كما يجب تحويل (بيعت) إلى (بيعت)، ثم يجب نقل الحركة كما نقلت في (بعت)، فرفض هذا لما يلزم من الإخلال بالكلمة على قياس النظائر، ولو أعلت العين دون اللام لامتنع من وجهين: أحدهما: العدول عن الأصل، فيما يجب فيه الإعلال إذا اجتمعا (حرفا علة)، والآخر: رفع ما لا يرفع في الفعل، كقولك: يحيى، ولو حذف لصار إلى الإجماع والإلباس بقولهم: يحيى، وبقي، فلهذا رفض (فعلت) منه، وجاز (فعلت) للسلامة من الإخلال والإجماع والخروج عن قياس النظائر...» انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢، وفي المخطوطة: (أئي، آية).

(٢) فسر الرماني هذا النص بقوله: «ومما جاء على إعلال العين على طريق الشذو: أي، وآية، والأصل المطرد في مثل هذا إعلال اللام، فلما جاء على الأصل كان (غاية، وأية، وأيسا) ولكنه جاء على الشذو للإيدان بقوة حظ العين في الإعلال على منزلة الفاء... ونظيره في الشذو: قود، وودع، وحول، إلا أن هذا للإيدان بحرف الأصل في الاسم، إذ الاسم =

قال سيبويه: ولم يشذ هذا في (فَعِلْتُ) لكثرة تصرف الفعل^(١).
 قال أبو علي: أي لم يجر شيء في الفعل على الأصل [١٩٧/ب]
 نحو خَوْفَ زَيْدٍ كما جاء في الاسم نحو (رَوْع، وَقَوْد).
 قال سيبويه: وقال غيره: إنما هي أَيْةٌ وأَيٌّ، (فَعَلْتُ) ولكنهم قلبوا
 الياء^(٢).

قال أبو علي: هذا القلب في (أَيْةٍ) على غير قول الخليل لالتقاء المثليين
 لا أن ما يوجب القلب مطردٌ موجودٌ فيه، ألا ترى أن العين ساكنة ليست في
 موضع حركة، فإذا لم تكن في موضع حركة لم يلزمها القلب، على أنه قد
 جاء حَاحَيْتُ في حَيْحَيْتُ. وطَائِي في طَيْئِي، إلا أنه (قيل):^(٣) أَيْةٌ، على
 أنه قلب لالتقاء المثليين فيه، كما قلب من (الحَيَّان) لأمه لذلك، ومن

أصل ... وبعض النحويين يذهب إلى أن الأصل: أَيْةٌ، وأَيٌّ، إلا أن الياء أبدلت الفاء كراهة
 للتضعيف في الياء على طريق الشذوذ، ونظيره في كراهة المضاعف قولهم: (الحَيَّان)؛
 أبدلوا الياء إلى الواو، ليختلف الحرفان، وكذلك: (ذَوَائِبُ)، والأصل: ذَاتِبٌ ... شرح
 الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٤٢.

وقال أبو سعيد: وقد جاءت أسماء شاذة اجتمع في آخرها حرفا علة، فأعلَّ الأول منهما وهو
 عين الفعل، وكان القياس أن يُعلَّ الثاني الذي هو لام الفعل، وهي الأسماء التي ذكرها فيها
 أن يقال: غَوَاةٌ أو غَيَّاةٌ، وأَوَا، أو أَيَّا، وذلك أن الألف من (غاية) إن كانت منقلبة من الياء
 فأصلها (غَيَّيةٌ) وإن كانت منقلبة من واو فأصلها (غَوِيَّةٌ)، فيجتمع حرفا علة، فالوجه ...
 أن يعلَّ الثاني ويصحح الأول، فإذا صححنا الأول وأعللنا الثاني وجب أن يقال: (غَيَّا) إن
 كان من الياء، و(غَوَى) إن كان من الواو، كما يقال: (حَيَّا، وَغَوَى، وَتَوَى) وما أشبهه
 ذلك ... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥١.

(١) الكتاب ٣٨٨/٢

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢

(٣) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(ذَوَائِب) همزته التي هي عين واو، - والدليل على أن أصل هذه الواو همزة قولك: (ذَوَائِبٌ) (١).

قال سيبويه: كما قالوا: الحَيَّان (٢).

قال أبو علي: الحَيَّانُ من حَيٍّ يَحْيَا، فاللام منه ياءٌ، إلا أنها قلبت واوًا لاجتماع الياءين.

وقال أبو علي: كان حكم (حَيَّان) أن يكون في مذهب أبي العباس (حَايَّان) لولا أن الاعتلال في هذا النحو يجب أن يكون في اللام دون العين، لأنه يذهب إلى أن المطرد في بابهِ (جَوَلَان) (٣)، وما كان في آخره هاتان الزيادتان الإعلال، لأنه يوافق الصدرُ منه بابًا وما أشبهه، فوجب عنده أن يعتل كما اعتلَّ (دَارَانُ وَهَامَان) (٤) و(جَيْرَان)، وتقول: خرج بالزيادتين عن شبه الفعل وبنائه ألا ترى أن (قَالَ) لا تلحقه هاتان

(١) يقول أبو سعيد: واعلم أن التحليل ومن ذهب مذهبه يقول: إن (آيَةً) وزنها (فَعْلَةٌ)، ولو قلبت عين الفعل منها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ٠٠٠ وذهب الذي حكى عنه سيبويه وهو أيضًا قول الفراء إلى أن وزنه (فَعْلَةٌ) وأنهم استثقلوا اجتماع ياءين، فقلبوا إحداهما ألفًا، ثم استشهد سيبويه على قلبهم أحد الحرفين إذا اجتمعا وهما من حروف العلة، فمن ذلك قلب إحدى الواوين إذا اجتمعا في أول الكلمة في جمع (واصلة) وتصغيرها: (أَوَاصِلٌ، وأَوِصْلَةٌ)، والأصل: (وَوَاصِلٌ) و(وَوِصْلَةٌ)، وقلبهم الواو في (حَيَّان)، والأصل (حَيَّيَّان) عنده، وكما قالوا: (ذَوَائِب)، والأصل: (ذَأَائِب) ذلك أنها جمع (ذَوَائِب)، فإذا جمعناها أدخلنا ألف الجمع بعد الهمزة، فوقعت ألف (ذَوَائِب) بعد ألف الجمع، فهمزت، كما نُفَعِل برسالة ورسائل ٠٠٠ انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٢.

(٢) الكتاب ٣٨٨/٢.

(٣) انظر شرح الشافية ١٠٧/٣.

(٤) في المسائل المشكلة ٢٣٣/ (داران وماهان).

الزياداتان، لأنه (فَعَلْتُ) ويجعل (ذاكران) ونحوه شاذاً .

وفي كلا القولين وجب أن تصح العين من (حَيَوَانٍ)، لاعتلال اللام بانقلابها واواً، وكان اللام أولى بالاعتلال من العين، لأن التغيير له ألزم، والتكرير به يقع (١).

قال سيبويه: ولا يكون الاعتلال في فَعَلْتُ (٢).

قال: يريد في فَعَلْتُ من (حَيَيْتُ)، أي لم يجرىء (حَيْتُ)، وإن كان (أَيَّةً) (وَاسْتَحْيَيْتُ) ونحوهما جاءت على أن الفعل منه معتل، كما لم يجرىء (فَعَلْتُ) من (الْقَوْدِ) ونحوه على (قَوْدْتُ)، وإن كان (قَوْدً) الذي هو الاسم جاء على تقدير أن (فَعَلْتُ) منه صحيح العين (٣).

قال سيبويه: كما رفضوا أن يكون من (يَوْمٍ: يُمْتُ) ، كراهية

(١) يقرر أبو علي أنه لم يجرىء العين ياءً واللام واواً في اسم ولا فعل، وأن واو حَيَوَة للاسم العلم وواو (حَيَوَان) مبدلتان. انظر المسائل الحلبيات ٩/، قال أبو عثمان: «قولهم: حَيَوَان فإنه جاء على ما لا يستعمل، ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو؛ فلذلك لم يشتقوا منه فعلاً، وعلى ذلك جاء (حَيَوَة) اسم رجل... وكان الخليل يقول: حَيَوَان، قلبوا فيه الياء واواً لثلاث يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان...»

قال أبو الفتح: القول في هذا ما قاله الخليل... انظر المتصف ٢/٢٨٥ - ٢٨٧.

كما يقرر أبو علي أن اللام من (الحَيَوَان) ياءً، لأنه من الحياة، وأن إبدالها واواً وقع كراهية لاجتماع المثلين، وأن هذا مذهب الخليل وسيبويه، انظر المسائل المشكلة/٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) الكتاب ٣٨٩/٢.

(٣) الاعتلال في (فَعَلْتُ) يعني امتناع (فَعَلْتُ) من الحياة شبيهة بامتناع (قَوْدْتُ) من القول، وإن يكن جاء مثل ذلك في الأسماء نحو (الصَيْدِ)، و(القَوْدِ)... انظر شرح الرمازي للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

لاجتماع ما يستثقلون في يَوْمٍ^(١).

قال سيبويه: لأن الواو تَحِيًا ولم تعتل في يَلْوِي كَيَجَل^(٢).

قال: لم تعتل الواو مع الياء في (يَلْوِي)، ولم تقلب ياء، كما اعتلت مع الياء في (يَوَجَل) فقلبت ياء^(٣).

قال سيبويه: فقلبت ياء كما قُلبت أولاً^(٤).

قال: يقول: قلبت الواو ياء في (يَوَجَل) ثانية كما قلبت أولاً في (رَيًا)^(٥).

* * *

(١) الكتاب ٢/٣٨٩ بتصرف، وما استغنوا به عن غيره قولهم: (تَرَكَ)، استغنوا به عن (وَدَعَ) و(وَدَرَ)، وقولهم: تَارِكٌ عن وَاذَرٍ، واستغنوا كذلك عن استعمال الفعل من لفظ (الحِيَوَان) باستعمال الفعل من (حَيِيَّت)، ومن المصادر استغنوا يَوَلُّو، وَيَتَرُ، وَيَتَسَرُّ، فلم يذكروا لها أفعالاً، كل ذلك كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون، ولاستغنائهم بالشيء عن الشيء حتى يكون المستغنى عنه مُسْقَطاً. انظر المنصف ٢/٢٨٦ - ٢٨٧، وانظر أيضاً المسائل المشككة/٩٠.

(٢) الكتاب ٢/٣٨٩.

(٣) استثقلوا الواو في (يَوَجَل) لكون الياء قبلها فقالوا: (يَيَجَل) - وإن لم تكن الياء التي قبلها لازمة - لأنك تقول: أَوَجَلٌ، وَيَوَجَلٌ، وَتَوَجَلٌ. والواو إذا كانت متحركة بعدها ياء لا يستثقل كما استثقلت الواو إذا كان قبلها ياء، وذلك أن قولنا (يَلْوِي) و(يَحْوِي) أخف من (يَوَجَلٌ، وَيَحْوِيٌّ)؛ وذلك لأن الياء أخف من الواو، والكسرة أخف من الضمة، فإذا ابتدأت بواو ثم جئت بعدها بكسرة أو ياء كان أخف من أن تبدأ بياء ثم تأتي بعدها بضمة أو واو، لأنك في (يَحْوِي، وَيَلْوِي) تنقل الأثقل إلى الأخف، وفي (يَحْوِي) تنقل الأخف إلى الأثقل. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٣.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٩، وهو يعني أن واو (يَيَجَل) أشبهت الواو الساكنة وبعدها الياء، فقلبت ياء.

(٥) يقول أبو سعيد: «شُبَّهت واو (يَوَجَل) حين قلبت بواو (لَوَيْتَهُ لَوِيَّة) حين قُلبت ياء فقالوا:»

ومن بَابِ التَّضْعِيفِ فِي {هَنَاتِ} الْوَاوِ^(١)

قال سيهويه: طرحوا هذا من الكلام مُبدلاً، وعلى الأصل^(٢).

قال أبو علي: لم يجيء مثل (وَعَيْتُ) وأصله (وَعَوْتُ) كما جاء مثل (قَوَيْتُ) وأصله (قَوَوْتُ)، فلم يجيء (وَعَيْتُ) مبدلاً، ولا (وَعَوْتُ) على الأصل [أ/١٩٨].

قال: حيث كان مثل (قَلِقَ وَسَلَسَ) أقل من مثل (رَدَدْتُ) وصِمِمْتُ^(٣).

قال: ^(٤) يقول: إن الذي ضوعف فاؤه ولامه أقل مما ضوعف عينه ولامه، فلما قلّ تضعيف الواو في باب المضاعف الأكثر وجب ألا يكون في باب المضاعف الأقل منه شيء ألبتة^(٥).

== (لَيْتُ)، إلا أن (لَوَيْتَ) الواو فيها (أول)، فقلبت الواو في (يوجل) وهي ثانية من الياء كما قلبت أولاً في (لَوَيْتَ). شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٤.

وقال الرماني: «قلبت الواو في (يَجْلَلُ) لثقلها بعد الياء، مع أنها مبنية ساكنة ومع أنها في موضع الفاء التي تقلب همزة، والياء مع الكسرة أقرب إلى الألف مع الفتحة من الواو مع الضمة لأنها على ثلاث مراتب، أولها: الفتحة والألف، ثم الكسرة والياء، ثم الضمة والواو، فهي على هذا التنزيل في الخفة». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٣.

(١) الكتاب ٣٨٩/٢، وما بين المعقوفين ساقطة من المخطوطة.

(٢) الكتاب ٣٩٠/٢، وهو يوصىء إلى أول الكلام حيث قال: إن الفاء لا تكون واواً، واللام واواً في حرف واحد، فليس في الكلام مثل (وَعَوْتُ) كرهوا ذلك كما كرهوا أن تكون العين واواً واللام واواً ثانية.

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢.

(٤) أي: أبو علي.

(٥) يقول أبوسعيد: «إن استثقالهم مثل (وَعَوْتُ) في الكلام كاستثقالهم (قَوَوْتُ)، بل هو أشد، وذلك أننا رأينا في الحروف الصحيحة ما كان عين الفعل ولامه من جنس واحد أكثر مما ==

قال سيبويه: وإن شئت أخفيت كما تخفي أن يُخَيِّي^(١).

قال أبو علي: الإخفاء حال بين الحركة والسكون، والتحريك عليها أغلب، لأنها تعد متحركاً في وزن الشعر، وقد يناسب السكون أيضاً، لأنه إذا وقع حرف بعده حرف مثله بين ساكنين لم يخف، لا يجوز الإخفاء في مثل (ارْدُدْ)^(٢).

قال سيبويه: كما قلت قد حِي فيه وأحِي فيه^(٣).

قال أبو علي: أدغمت اللام الأولى من (أرْمُوِي) للزوم الحركة الثانية وإذا ألزمت الحركة الحرف المضاعف جاز الإدغام والبيان كقولك «حَيَّي عَنْ بَيِّنَةٍ» و(حَيَّي عَنْ بَيِّنَةٍ)^(٤)، فاللام من (أرْمُوِي) بمنزلة اللام من (حَيَّي) للزوم الحركة إياها^(٥).

== فاؤه ولامه من جنس واحد ، فالذي فاؤه ولامه من جنس واحد قوله: قَلِقَ، وسَلِسَ ، وَجَرَجَ الخاتم في اليد [إذا قلق] وهو أقل في الكلام من باب (رَدَدْتُ، وَجَرَرْتُ) لأنه كثير، فإذا كان (قَوَّوْتُ) غير موجود في الكلام ، فَوَعَوْتُ أحق بأن لا يوجد إذا كان (رَدَدْتُ) أوسع من باب (قَلَقْتُ) ، و(قَوَّوْتُ) من باب (رَدَدْتُ) و(عَوَّوْتُ) من باب (قَلَقْتُ) . شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ٥٥ .

(١) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذه الجزئية متعلقة بالإخفاء في (أفعللت) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (أَحْيَيْتُ) في الإدغام والبيان والخفاء هي متحركة، وهو ما بدأ سيبويه الحديث عنه.

(٢) يقول الرماني: «بناء أفعللت من (رَمَيْتُ)؛ (أرْمَيْتُ) على قياس: (أَحْيَيْتُ) في إظهار الياءين ، ويجوز فيه الإخفاء لاجتماع المثليين ٠٠٠ » ، انظر شرح الرماني للكتاب ، ج٥، ق ١٤٦ .

(٣) الكتاب ٣٩٠/٢، وهذا في البناء للمفعول.

(٤) سورة الأنفال ، الآية ٤٣ .

(٥) يقول الرماني: «بناء ما لم يسم فاعله من (ارماييت): (أرْمُوِي) في هذا المكان بمنزلة (أَحْيِي) فيه، ويجوز الإظهار فتقول: أرْمُوِي، بمنزلة (أَحْيِي)، وإنما جاز الإدغام لأن ==

- قال سيبويه: ولا تقلب الواو ياءً، لأنها كواو سُورٍ^(١).
- قال: وتقول: (قد ارمَـيَوا) كما تقول: قد اُحْيَوا^(٢).
- قال أبو علي: (ارمَـيَوا) أصل وزنه (افْعَالُوا)، إلا أن اللام الثانية حذفت لما كان يلزم تحريكها بالضم، لأنها تسكن حيث تنكسر فيه أو تنضم، فإذا سكتت وجب حذفها لالتقاء الساكنين^(٣).
- قال: والمصدر ارمِـيَاءَ وارمِـيَاءَ، واخِـيَاءَ^(٤).
- قال أبو علي: ارمِـيَاءَ، واخِـيَاءَ مثل اشْهَبَابٍ، وأرمِـيَاءَ مثل أشْهَبَابٍ^(٥).
- قال سيبويه: وذلك قول العرب: قد اُخَاوَتِ الشَّاةُ، واُخَاوَتِ^(٦).

== الحركة لازمة، وجاز الإظهار على قياس مضارعه في ذلك إذا قلت: يُعْيَاي، وُرمَـيَ، وتقول في الجمع: ارمَـيَوا، فتحذف الألف من (ارمَـيَا) لالتقاء الساكنين كما تحذفها من (اخِـيَ) إذا قلت: اُحْيَوا لالتقاء الساكنين. وبناء ما لم يسم فاعله من (ارمِـيَتُ): قد ارمُوى. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٢٧.

- (١) الكتاب ٣٩٠/٢.
- (٢) الكتاب ٣٩٠/٢.
- (٣) يقال في الجمع: ارمَـيَوا يحذف الألف من (ارمَـيَا) لالتقاء الساكنين كما تحذف من (اخِـيَا) إذا قلت: (اُحْيَوا) لالتقاء الساكنين. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.
- (٤) الكتاب ٣٩٠/٢.
- (٥) وزن المصدر هنا (افْعِيلَال)، فإذا قلت: ارمِـيَاءَ، فالياء الأولى من الياء المشددة ياء (افْعِيلَال)، وهي بدل من ألف (ارمَـيَا)، والياء الثانية هي ياء (ارمَـيَا)، والألف التي بعد الياء هي الألف التي زيدت في المصدر، والهمزة بدل من ألف (ارمَـيَا) الأخيرة، وكذلك اخِـيَاءَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٧.
- (٦) في المخطوطة: بالجيم المعجمة فيهما.

قالوا: فالواو بمنزلة واو غَزَوْتُ^(١).

قال أبو علي: قوله: فالواو بمنزلة واو (غَزَوْتُ)، أي الواو التي هي اللام الأولى من (افْعَالَتْ) تصحّ كما في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) إذا قلت: (اغْزَاوَيْتُ)، فأمّا اللام الثانية التي هي واو من (افْعَالَتْ) من الحوّة، فإنها تنقلب ياء، كما تنقلب اللام الثانية التي هي واو ياء في (افْعَالَتْ) من (غَزَوْتُ) حين قلت: (اغْزَاوَيْتُ)^(٢).

قال سيبويه: والمصدر (أَحْوِيَاءٌ) لأن الياء تقلبها^(٣).

قال أبو العباس: الأجود (أَحْوِيَاءٌ)، وأن تصح الواو في المصدر كما صحّت في الفعل، حكاه أبو زيد الأنصاري^(٤).

(١) الكتاب ٣٩١/٢، والفكرة حول (افْعَالَتْ) من الواوين، وأنها بمنزلة (غَزَوْتُ).

(٢) بين أبو سعيد رحمه الله جواز اجتماع الواوين في (أَحْوِيَاءٌ)، وهو على وزن (أَحْمَرٍ) الذي أصله: (أَحْمَرِيَّ)، فإذا بنيت من الحوّة مثل (أَحْمَارٍ) وأصله (أَحْمَارِيَّ) يجب أن يقال: (أَحْوَارِيَّ) فتقع واو طرفاً وقبلها فتحة، فتتقلب ألفاً فتصير (أَحْوَارِيَّ) و(أَحْوَارِيَّتُ) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٨.

والحوّة نبتٌ واحدته: حَوْتَةٌ، المرعى الأحمى الذي قد اسودّ من القدم والعتق، ويكون معناه أيضاً: (أخرج المرعى أحمى) أي أخضر فجعله غُثَاءً بعد خضرته، والأحمى معناه الأسود من الخضر، كما قال: «مُدْهَامَتَانِ» انظر تهذيب اللغة ٢٦٣/٥ - ٣٦٤ (حوى).

قال الرماني: «بناء افْعَالَتْ من الحوّة: أَحْوَارِيَّتُ، وأَحْوَارَتِ الشاة، والمصدر منه: أَحْوِيَاءٌ». وقال بعض النحويين: الأجود: أَحْوِيَاءٌ، لأن الياء متقلبة من ألف زائدة في (أَحْوَارِيَّتُ) كما تنقلب في (سُوَيْرٍ). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٧.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، وقام عبارته: «... تقلبها كما قلّبت واو أيام».

(٤) انظر المختضب ١٤٩/٨، ١٧٧، وانظر المنصف ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

قال سيبويه: وتقول في (فُعِلَ) من شَوَيْتَ: (شَيَّ) (١).
 قال أبو علي: (شَيَّ) بمنزلة ما بعد الفاء من (عُصِيَ) ونحوه (٢).
 قال سيبويه: ألا ترى أنها لو كانت في قافية مع (عُمِيَ) جاز (٣).
 قال أبو علي: لو كانت (شَيَّ) في قافية مع (عُمِيَ) جاز، لأنه لا مَدَّ فيه، كما [١٩٨/ب] أنه لا مَدَّ في الميم من (عُمِيَ) (٤).
 قال سيبويه: ولم يجعلوها كَتَاءَ (عُتِيَ) وصاد (عُصِيَ) (٥).
 قال أبو علي: يقول: لم يجعلوا الفاء من (فُعِلَ) من (شَوَيْتَ) كالعين من (عُصِيَ)، و(دَلِّي) كما ألزم صاد (عُصِيَ)، وذلك أن صاد (عُصِيَ) أصله الضم، كما أن أصل (فُعِلَ) من (شَوَيْتَ وَحَيَّيْتُ) الضم، فجاز في الفاء الذي أصله الضم أن يُضم ويكسر ولم يجز في العين الذي أصله الضم إذا وليها الياء أن يضم لشبهه بلام (أَدَلَّ)، لأن الساكن في

(١) الكتاب ٣٩١/٢.

(٢) قال أبو عثمان المازني: «تقول في (فُعِلَ) من شَوَيْتَ: شَيَّ، وإن شئت كسرت فقلت: شَيَّ. وكان أصلها: (شَيَّ) فقلبت الواو ياء، وأدغمتها في الياء التي بعدها... ويرى ابن جني أن أصل هذه المسألة من شَوَيْتَ: شَوَيْ، فقلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء، ثم أدغمت الياء في الياء فصار (شَيَّ). وإنما صار الكسر أكثر لأجل الياء الساكنة. انظر المنصف ٢٢٦/٢.

ويرى أبو سعيد أن (فُعِلًا) متى كانت العين منه واوًا، واللام ياءً قلبت الواو ياءً وكسرت فاء الفعل لتسلم الياء، وأدغمت. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٣) الكتاب ٣٩١/٢، والإشارة إلى (فُعِلَ) من (أَحْيَيْتَ).

(٤) متى كانت العين واوًا واللام ياءً في (فُعِلَ) فإن الواو تقلب ياءً، وتكسر فاء الفعل لتسلم الياء، وتدغم. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٥) الكتاب ٣٩١/٢، وهذا الكلام من صلة سابقة.

باب المحاجزة ليس كالمتحرك، فكان آخر الاسم من (عُصِيٍّ) واوً، وقبلها ضمة فلزم إبدال الضمة الكسرة^(١).

قال سيهويه: ومثل ذلك من قولهم: رِيًّا، وريَّةً، الفصل^(٢).
قال أبو علي: الأصل (رُؤْيَا)، ثم يخفف الهمز، فيصير (رُؤْيَا)، ثم تدغم الواو في الياء تشبيهاً بالواو الأصلي فيصير (رِيًّا)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل من (لِيٍّ)، فيصير (رِيًّا)، فكسر الراء في (رِيًّا) أردأ من ضمها، لأنه يجعلها أقعد في باب ما أصل عينه الياء، وليس أصله الياء إنما هي همزة محققة^(٣).

قال سيهويه: كما أنهم إذا قالوا: لم يكن الرجل، فكانت في موضع تحرك لم تحذف^(٤).

(١) بناء (فَعَلُّ) من (شَوَيْتَ): (شِيٍّ، وشِيٍّ) بقلب الواو ياء؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة، وتكسر الشين لثقل الخروج من الضم إلى الكسر، ويجوز (شِيٍّ) لأن الحرف المشدد قد صار بمنزلة الحرف الصحيح. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨، المنصف ٢/٢٢٦.

وقد بين أبو سعيد الفرق بين جواز ضم فاء (فَعَلُّ) من (شَوَيْتَ) وعدم جوازه في التاء من (عُتِيٍّ) وصاد (عُصِيٍّ) بأن كسر التاء من (عُتِيٍّ) والصاد من (عُصِيٍّ) لا يوقع لبساً بين بناءين؛ لأن (عُتِيًّا، وعُصِيًّا) فَعُول، فإذا كسرنا التاء والصاد لم يوهم بناء آخر بكسره وإذا كسرنا الشين من (شِيٍّ) الذي هو (فَعَلُّ) جاز أن يتوهم أنه (فَعَلُّ)، فيقع لبس بين بناءين. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٥٩.

(٢) الكتاب ٢/٣٩١، وهذا من تمام قوله: وقالوا: قَرْنُ الْوَيِّ، وقُرُونُ لِيٍّ.

(٣) يقول الرماني: «يجوز في رُؤْيَا بعد تخفيف الهمز ثلاثة أوجه: (رُؤْيَا، ورُؤْيَا، ورِيًّا)، أما (رُؤْيَا) فلأن الواو انقلبت عن الهمزة، والهمزة في النية؛ لأن التخفيف عارض. وأما (رِيًّا) فلأنها قد صارت إلى الواو الخالصة، وأما (رِيًّا) فلثقل الخروج من الضم إلى الياء الساكنة كم يثقل الخروج من الضم إلى الكسر». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٨.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٢.

قال أبو علي : إنما تحذف النون من (يَكُنْ) في مثل (لَمْ يَكْ) بشابهة الياء والواو في السكون وغير ذلك ، فكما تحذف الياء والواو الساكنتان في الجزم والوقف ، كذلك حذفت هذه النون ، وإذا تحركت بعدَ شَبَّهَها من الياء والواو^(١).

* * *

ومن بابِ مَا قِيَسَ من الْمُعْتَلِّ

من بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ^(٢)

قال سيبويه : فإنما أمرها كأمر (رَحَى) في الإضافة^(٣).

أي ، في أنه يبدل من الأولى واوٌ كما يبدل من لام (رَحَى) في النسب فيقال : رَحَوِيٌّ.

قال سيبويه : لأنك تقلب الواو ياءً ، فيصير إلى مثل حال (فَعَلِيلٍ)^(٤).

(١) يعلل أبو الفتح شبه النون في (يَكُنْ) بحرف المد واللين إذا وقع آخرًا بقوله : «ويدل على أن النون أشبهت حروف اللين - لسكونها - حتى حذفت كما حذفتُ ، أنها إذا تحركت لم تحذف ؛ لأن الحركة قد أخرجتها من شبه حروف اللين ، وذلك قولهم : لم يَكُنِ الرجلُ منطلقًا ، ولا يجوز : لم يَكْ الرجلُ ، لتحرك النون . انظر المنصف ٢/٢٢٨ .

(٢) الكتاب ٣٩٢/٢ باختصار .

(٣) الكتاب ٣٩٢/٢ ، وفي المخطوطة : (أمرها) ، وهو يشير إلى مثال : حَصِيصَةٍ من رَمِيَتْ ، إذ يقال : رَمِيَتْ ، كما قيل : رَحَوِيَّةٌ ، وانظر المنصف ٢/٢٧٤ .

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢ .

قال أبو علي: أصل مثال (حَلَكُوكِ) ^(١) من رَمَيْتُ رَمِيَّوِي، ثم تُدْغِمُ واو (فَعْلُولٍ) في لامه الثانية فيصير (رَمِيَّيْ)، ثم تبدل من الضمة كسرة، كما تبدل منها في (مَرَمِيْ) فيصير (رَمِيَّيْ)، ويوافق مثال (صَمَكِيْكَ) الذي هو على (فَعْلِيلِ) ^(٢).

قال سيهويه: فألزم هذا التغيير، كما ألزم مثل مَحْنِيَّةٍ ^(٣).

قال أبو علي: يقول: إذا أبدل الواو التي هي عينٌ ياءً في (ثِيْرَةٍ) ونحوها لا في انكسار ما قبلها، لزم إلزام الواو التي هي لام القلب إذا انكسر ما قبلها، لأن اللام أَدْخُلُ في الإعلال من العين ^(٤).

(١) هو من (الحَلَكِ)، وعن الليث: اسْحَنَكْ الليل إذا اشهد سواده وظلمته، وقال غيره: احْلَنَكْ مثله. انظر تهذيب اللغة ٣٣٧/٥ (خماسي الحاء).

(٢) انظر المنصف ٢٧٤/٢ - ٢٧٥.

(٣) الكتاب ٣٩٣/٢، والموازنة هنا بفَعْلُولٍ من (غَزَوْتُ) إذ يقال عند الإضافة: غَزَوِيْ، وأصلها: (غَزَوُ) فاجتمعت فيها ثلاث واوات مع الضمتين، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّة) بالتضعيف.

(٤) يقول الرماني: «بناء فَعْلُولٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيْ قلب الواو المشددة: لاجتماع ثلاث واوات، في الأولى ضمة، وقياس ذلك إلزام (مَحْنِيَّة) البدل لما كان يجوز في (ثِيْرَةٍ) و(سِيَّاطٍ) وهي في موضع العين، ثم صارت في موضع اللام لزمها الإعلال، فلذلك لما جاز في الواوين مثل: (مِعْزَى وَمَسْنِيَّة)، ثم اجتمعت ثلاث واوات في إحداها ضمة لزمها الإعلال»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٤٩.

قال أبو سعيد: «وإذا قلنا: (غَزَوُ) اجتمعت ثلاث واوات، وقد رأيناها يستقلون واوين فيقبلونهما يامين في مثل (عُتَيٍّ، وَمَعْدِيٍّ)، وأصلهما (عُتَوٌ، وَمَعْدَوٌ)؛ فلما جاز قلب الواوين استحقاقاً لزم القلب في ثلاث واوات، ولم يجز إقرارها. وقوله: «فألزم هذا التغيير كما ألزم نحو مَحْنِيَّة البدل إذ غُيِّرَتْ في ثِيْرَةٍ وسيطاً ونحوهما» يعني فألزم (غَزَوُ) التفسير إذ كان أثقل من (عُتَوٌ وَمَعْدَوٌ)، وقد غَيَّرُوا (عُتَوٌ، وَمَعْدَوٌ) كما ألزموا (مَحْنِيَّة) التغيير، والأصل: (مَحْنَوٌ) أثقل من (ثِيْرَةٍ وسيطاً)؛ وذلك أن أصلهما: =

قال سيهويه: إلا أن تقول: مَشَقِيْ فيمن قال: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ^(١).
 قال أبو علي: يقول: من قال: (مَسْنِيَّةٌ) فقلب الواو ياءً، {قال}^(٢)
 إنما فعلت ذلك لوقوع الواو طرفًا، وأن ما قبلها ضمة، وليس بينهما إلا
 حرف ساكن، فلأن الضمة وكَبِت الواو، فلزم قلبها في (أذَلِ)^(٣).
 قال سيهويه: تُغَيَّر ما غَيِّرَتْ من (فُعْلُولِ) من غَزَوْتُ^(٤) [أ/١٩٩]
 قال أبو علي: تجتمع في (فُعْلُولِ) من قَوَيْتُ أربع واواتٍ الأولى عين
 والثانية اللام الأولى من (فُعْلُولِ) والثالثة واو (فُعْلُولِ)، والرابعة لامها
 الثانية، فلزم قلب الأخيرة ياء كما لزم قلبها في (مَفْعُولِ) من (قَوَيْتُ)، فإذا
 لزم قلبها لزم قلب واو (فُعْلُولِ) ياء لسكونها فيصير (قَوِيٌّ)، ثم تبدل من
 الضمة كسرة.

== (ثورة، وسُواط) لأنهما جمع (ثَوْر، وسوط) والواو منهما في موضع لام الفعل، ولام الفعل
 أثقل من عينه وأولى بالعلة، فلما قلبوا في (ثيرة) و(سباط) الواو ياءً لانكسار ما قبلها،
 كان (محنة) أولى ذلك. - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٣.
 (١) الكتاب ٣٩٣/٢، وفي المخطوطة: (مَشَقِيْ) بفتح الشين، و(قَمَنْ) مكان (فيمن). - عن
 الفراء: يقال: سناها الغيثُ يسئوها، فهي مسنوءة ومَسْنِيَّةٌ، يعني سقاها. انظر تهذيب اللغة
 ٧٧/١٣ (باب السين والنون)، وفي الكتاب ٣٨٢/٢، وقالوا: «يسئوها المطر، وهي أرض
 مسنية...» قال المبرد: قالوا: أرضٌ مَسْنِيَّةٌ، وإنما الوجه مسنوءة. انظر المقتضب ١٨٩/١.

(٢) زيادة يقتضيهما السياق.
 (٣) يقول أبو سعيد: الأصل (مَقْوُوْ) [في المفعول من قويت حين قالوا: هذا مكانٌ مَقْوِيٌّ]
 والعلة في قلبها كالعلة في قلب (فُعْلُولِ) من (غَزَوْتُ)، وذلك لأنهم يقلبون في (مَشَقِيْ)،
 وأرضٌ مَسْنُوَّةٌ، فيقولون: مَشَقِيْ، وأرضٌ مَسْنِيَّةٌ، فلما جاز القلب في (مَشَقُوْ، ومسنوءة)
 ولم تجتمع ثلاث واوات لزم القلب في (مَقْوُوْ) إذ اجتمعت ثلاث واوات فيه. انظر شرح
 السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٣؛ وانظر المنصف ٢٧٧/٢.
 (٤) الكتاب ٣٩٣/٢، والحديث حول صياغة (فُعْلُولِ) من (قَوَيْتُ) وأنها: (قَوِيٌّ).

قال سيبويه : وتقول في (فُعْلُول) من شَوَيْتُ وطَوَيْتُ : شَوَيْتُ^(١) وطَوَيْتُ^(١).

قال أبو علي: إذا بنيت من شَوَيْتُ (فُعْلُول)، وجب أولاً أن تقول: (شَوَيْتُ)، ثم يجب أن تقلب الواو الأولى ياءً، وتدغمها في الياء التي هي اللام فيصير (شَوَيْتُ)، ثم تفعل بالواو والياء الأخيرتين من القلب والإدغام ما فعلت بالأوكيين، فيصير (شَوَيْتُ)، ثم تبدل من الضمة التي هي لام (فُعْلُول) كسرة، لوقوعها قبل ياء ساكنة كما قلبتها كسرة في (مَرَمِي) فتصير (شَوَيْتُ)، فيوافق (لَيْتُ) إذا أضفت إليها في أنه تجتمع أربع ياءات، الثانية منهن مكسورة، فحركت العين بالفتح كما حركتها من (لَيْتُ) - بالإضافة فقلت: (شَوَيْتُ) كما قلت: (لَوَيْتُ)، وأبدلت من الياء التي هي اللام الأولى من (فُعْلُول) من (طَوَيْتُ) واواً، كما أبدلتها منها في (لَيْتُ) مضافاً إليها.

قال سيبويه : وكذلك (فَيْعُول) من (طَوَيْتُ) إلى قوله : وذلك قولك: طَوَيْتُ^(٢).

قال أبو علي: حركت ياء (فَيْعُول) بالفتح كما حركت الياء الأولى من (حَيْتُ) بالفتح حين قلت: (حَيَوَيْتُ)^(٣).

(١) الكتاب ٣٩٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٣/٢، والعبارة كاملة هي قوله: وكذلك فَيْعُول من (طَوَيْتُ)، لأن حذوها وقد قلبت الواوين (طَوَيْتُ)، فقد اجتمع فيها مثل ما اجتمع في (فُعْلُول)، وذلك قولك: (طَوَيْتُ).

(٣) يريد: عند النسب إلى (حَيْتُ) يقال: حَيَوَيْتُ، فتجتمع أربع ياءات، فتحرك الأولى منهن لتقلب الثانية ألفاً فيكون تقديرها: (حَيَايَا) ثم تبدل الألف واواً فتصير (حَيَوَايَا) =

قال سيبويه : يقال في فُعْلُولٍ : (طِيِي) فيمن قال : لِي ، وطِيِي فيمن قال : لِي^(١) .

قال أبو علي : لما أدغم العين في اللام وانقلب ياء زال المد بالإدغام ، فجاز أن تضم الفاء من (لِي) ، وإن لم يجرز أن تضم في (بيضر) .
فأما وجه قول من كسر فقال : (لِي) : فلأن بعد الفاء ياء ساكنة ، فكسر الفاء منه كما كسره من (بيضر) وطِي من (طِي) بمنزلة (لِي) ، فيجوز فيه ما يجوز فيه من كسر الفاء وضمه^(٢) .

قال سيبويه : وإئما منعهم أن تعتل الواو وتسكن في مثل (قَوِيْتُ) ما وصفت لك في (حَيِيْتُ)^(٣) .

قال :^(٤) يعني ما ذكره في باب (حَيِيْتُ) من أنه لو أُعِلَّ العين في (حَيِي) للزم أن يقول : حِيْتُ [و]^(٥) في المضارع (يَحِي) ، فيلتبس بيباب

== بمنزلة (رَحِي) انظر المنصف ٢/٢٧٩ .

(١) الكتاب ٢/٣٩٣ .

(٢) فَيُعُول من (طَوِيْتُ) : طِيُوِي ، فتقلب الواو الأولى ياء لتحركها وسكون الياء قبلها ، وتنقلب الواو الثانية لسكونها وتحركت الياء بعدها ، فيصير (طِي) ، فيلزم فيه ما لزم في النسبة إلى (حَيِي) و(لِي) ، وذلك أنا نحرك الياء الأولى الساكنة ، ونردها إلى أصلها ، وأصلها ياء ؛ لأنها ياء (فَيُعُول) ، فيصير (طِيُوِي) . قال أبو سعيد : « من العرب من يجري النسب إلى (حَيِي) و(أُمِيَّة) على القياس ، فيجمع بين أربع ياءات ، ويتحمل ذلك مع ثقله للوزن القياس ، ولا فرق في اللفظ بين أربع ياءات وأُمِيَّة ، وطِيِي ، وشِيِي ، وأما الشين والطاء فإن شئت تركتهما على ضمتهما في الأصل كما تركت الضمة في (لِي) جمع (أَلَوِي) وإن شئت كسرتهما » . شرح السيرافي للكتاب ، ج ١ ، ق ٦٤ .

(٣) الكتاب ٢/٣٩٣ .

(٤) القول لأبي علي نفسه . (٥) زيادة يقتضيها السياق .

(يَعِي) مع ما يلحق من الإجحاف، وكذلك لو أعل العَيْنُ من (قَوِيْتُ)
لوجب أن تلقى حركتها على الفاء وتحذف كما فُعِلَ ذلك في (خِفْتُ)
فصار (قِيْتُ) .

قال سيهويه: لأن هذا الضَرْبَ لا يُدْغَمُ في (رَدَدْتُ) ^(١) .
قال أبو علي: أي في باب (رَدَدْتُ) بني منه اسم على مثال (فَعَلٍ) ،
لأن مثال (فَعَلٍ) لا يدغم نحو (طَلَلٍ وَشَرَّرٍ وَمَدَدٍ) .
قال سيهويه: وَمَنْ قال: «حَيِّي عَنْ بَيْتَةٍ» ^(٢) ، قال: قَوُوكُنْ ^(٣) .
قال أبو العباس: (قَوُوكُنْ) غلط ، ينبغي إن لم يُدْغَمُ أن يقول:
(قَوِيَانْ) فيكسر الأولى ويقلب [١٩٩/ب] الثانية ياءً ، لأنه لا يجتمع
واوان في إحداها ضمة والأخرى متحركة ، وهذا قول أبي عمر ^(٤) وجميع

(١) الكتاب ٣٩٤/٢ ، وهو يوميء إلى أن (حَيَّيْتُ) الواو الأولى منها كواو (عَوِيْرَ) ، وقويت
الواو الآخرة ، فصارت بمنزلة غير المعتل ، فلم يستثقلوها مفتوحتين كما قالوا: لَوِيِيْ ،
وأخوِيِيْ دون إدغام .

(٢) الآية ٤٣/ ، من سورة الأنفال ، قرأها عاصم في رواية أبي بكر ، ونافع بيامين: الأولى
مكسورة ، والثانية مفتوحة وروى ذلك أيضًا عن ابن كثير ، ورواية حفص عن عاصم (حَيَّيْ)
بياء واحدة مشددة . انظر السبعة في القراءات ٣٠٦/ - ٣٠٧ . قال أبو منصور: من
أظهرهما (البيايين) فهو أتم وأفصح ، وكان الخليل وسيهويه يجيزان الإدغام والإظهار إذا
كانت الحركة في الثاني لازمة . انظر معاني القراءات ٤٤٠/١ - ٤٤١ ، وانظر معاني القرآن
للغراء ٤١١/١ - ٤١٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٤٦/٢ - ٥٤٧ .

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢ .

(٤) في المخطوطة: «أبي عمرو» وإنما هو «... قول أبي عمر الجرمي» ، انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج ١١ ، ق ٦٦ .

أهل العلم^(١).

قال سيبويه: فصارت الأولى على الأصل^(٢).

قال أبو علي: فصارت على الأصل أي صارت الياء التي هي العين من (حَيَوَانٍ) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي الياء الثانية بانقلابها واوًا، كما صارت اللام التي هي العين من (مُمْلِيٍّ)^(٣) على الأصل لما اعتلت اللام التي هي لام بانقلابها ياءً، وقد كانت العين أعلت بحذف الحركة منه للإدغام قبل إعلال اللام في قولك: (مُمْلٍ) فاعلم^(٤).

قال سيبويه: ولا تُدْغِمُ فِي قَوَيْتُ، تقول: قَوَيَانُ، لأنك تقلب اللام ياءً^(٥).

(١) انظر النص في الأصول في النحو ٣/٣٧٠ والنصف ٢/٢٨٢. قال ابن جني: والوجه عندي إدغامه ليسلم من ظهور الواوين، إحداهما مضمومة، فإذا قال: (قَوَيَانُ) التبس (فَعْلَانُ بِفَعْلَانِ)، فمن هنا قوي الإدغام . . . انظر النصف ٢/٢٨٢.

(٢) الكتاب ٢/٣٩٤.

(٣) إشارة إلى قول سيبويه بعد العبارة السابقة: . . . كما صارت اللام الأولى في (مُمْلٍ) ونحوه على الأصل حين أبدلت الياء من آخره.

(٤) أي أن (مُمْلِيًّا) أصله (مُمْلَلٌ)، ولكنهم كرهوا التضعيف في قولك: (أَمَلْتُ)، فأبدلوا اللام ياءً، كما قالوا: تَطَنَيْتُ، والأصل: تَطَنَنْتُ، وغيروا الحرف الثاني دون الأول، كما غيروا الحرف الثاني في (حَيَوَانٍ) حين صيروه واوًا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ١١٦، ق ٦٦. ويشبه المازني تسكين الياء في (حَيَوَانٍ) بالسكون في (لَقَضَوُ الرُّجُلَ)، والإسكان ليس بأصل، وقد بين ابن جني الجامع بين اللفظين لتحقيق الشبه. انظر النصف ٢/٢٨٣.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٤، والإشارة إلى بناء (فَعْلَانٍ) من (حَيَيْتُ) وجواز الإدغام فيه فيقال: (حَيَانُ)، ولا يدغم في (قَوَيْتُ)، وأصل (حَيَانٍ) المدغمة: (حَيَيَانُ) مظهره.

قال أبو علي: (قَوِيَّانٌ) قد أعلت فيه اللام بقلبها ياءً، فلا تعلل العين منه، ولا تدغمه في اللام^(١).

قال سيهويه: ولا تُقلب الواو ياءً، لأنك لا تلزم الإسكان^(٢).

قال أبو علي: يقول: لا تقلب الواو من (قَوِيَّان) ياءً، لأنك وإن أسكنته فأنت تنوي به الحركة.

قال سيهويه: ومن قال: رِيَّةٌ في رُوِيَّةٍ قلبها فقال: قَيَّانٌ^(٣).

قال أبو علي: الذي يقول: (رِيَّة) في (رُوِيَّة) فقد حذف الهمزة وأبدل منها واواً، ثم شبه الواو المبدلة من الهمزة بالواو الأصلي فقلبها ياءً لكي يدغمها في الياء كما يفعل ذلك بما ليس بمتحرك في الأصل، وذلك في (قَيَّان) ونحوه^(٤).

قال سيهويه: وتقول في (فَيْعِلَان) من (حَبِيتُ وَقَوَيْتُ وَشَوَيْتُ):

(١) (فَيْعِلَان) من (قَوَيْتُ)، قَوِيَّانٌ، ومن أسكن للتخفيف قال: قَوِيَّانٌ. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥١.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وفي المخطوطة: (فَذَلِكَ قَيَّانٌ)، وفي السيرافي مثل ما في الكتاب.

(٤) قال أبو سعيد: ويعني أن الذي يقول: (قَوِيَّان) تخفيفاً من (قَوِيَّان) لا يقلب الواو ياءً لسكونها وتحريك الياء بعدها، لأن أصلها (قويان)، والواو المتحركة مكسورة، فكان الذي يقول: (قويان) مخففاً ينوي للواو كسرة تمنع من قلبها ياءً، ومثل ذلك قولهم: (رُوِيَّة) في من خفف الهمزة لا يقلب الواو ياءً لأنه ينوي الهمزة المخففة، والهمزة لو كانت حاضرة ما جاز قلبها ياءً، وكذلك إذا كانت متوينة، وأما من قال في (رُوِيَّة): (رِيَّة) فإعني اللفظ فإنه يقول: (قَيَّان) في (قَوِيَّان)؛ لأنه اجتمع واو وياء الأولى منهما ساكن - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

حَيَّانٌ وَشَيَّانٌ وَقَيَّانٌ^(١).

قال أبو علي: (شَيَّانٌ) ها هنا أصله (شَيَّوَيَّانٌ)، ثم تقلب الواو التي هي عينُ ياءٍ، وتدغم ياء (قَيَّعِلَان) فيه، فيصير (شَيَّيَّان)، ثم تحذف التي هي لام لاجتماع ثلاث ياءات، كما تحذف من (عِطَاءٍ وَأَحْوَى) إذا صغر على (أَسِيد) الياء الثالثة كذلك، وإنما حذفت الثالثة في (قَيَّعِلَان)، لأنه وإن لم يكن آخر الاسم، فهو بمنزلة ألف النصب، وتاء التأنيث في مثل (عُطِيًّا وَسُوِّيَّة) تحذف مع الألف والنون كما تحذفه معهما لاجتماعهن في أنهن زوائد، وأن ما قبلهن مفتوح، وأن آخر الاسم والذي هو اللام هو الثالثة التي يجب حذفها^(٢).

قال سيبويه: لم تعدْ إن كانت كالألف النصب والهاء، لأنهما يُخرجان الياء في فاعِل ونحوه^(٣).

(١) الكتاب ٣٩٤/٢، زاد أبو عثمان على النص قوله: تحذف الياء التي هي آخر الياءات، ولم تعدْ هذه الألف أن تكون كهاء التأنيث وألف النصب. انظر المصنف ٢٨٣/٢ - ٢٨٤.

(٢) قال أبو سعيد: وأصل (قَيَّعِلَان) من (حَيَّيْتُ): (حَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (شَوَّيْتُ): (شَيَّوَيَّان)، ويقلب الواو ياءً فيصير: (شَيَّيَّان) بثلاث ياءات، ومن (قَوَّيْتُ): (قَيَّوَيَّان)، فتقلب الواو الأخيرة ياءً؛ لانكسار ما قبلها مع اجتماع الواوين، وتقلب الواو الأولى؛ لأن ما قبلها ياء ساكنة فيجتمع فيه أيضاً ثلاث ياءات، ويصير: (قَيَّيَّان)، فتسقط منهن الياء الأخيرة فيصير: (حَيَّان، وشَيَّان، وقَيَّان). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢، وقام عبارة سيبويه بعد السابقة قوله: «... لأنك تحذف ياءً هنا كما تحذفها في (قَيَّعِل)، وكما كنت حاذفها في (أَقْبَعِلَان) نحو التصغير في (أَشْبِيرِيَّان) تقول: (أَشْبِيَّان)، لو كانت اسماً، فهم يكرهون هاهنا ما يكرهون في تصغير (شَاوِيَّة، وراوِيَّة) في قولهم: (رَأَيْتُ شَوِيَّةً)؛ لأنها لم تعدْ...».

قال أبو علي: الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ، وتتحرك قبلهما في مثل (قَاضِيَةٍ وَقَاضِيًا) ونحوه، كما يخرجها الألف والنون في مثل (رَبِّمَيَّانَ، وَأَشْيَثَانِ) ونحوهما مما هو على (فَبَيْعِلَانِ وَأَقْبَيْعِلَانِ) ونحو ذلك^(١).

قال سيبويه: وجعلتها في الاسم بمنزلتها في (سَرَوْ) في أن صحَّحتها، كما صحَّحتها في (سَرَوْ)^(٢).

قال سيبويه: وتقول في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إذا لم تكن مؤنثةً [أ/٢٠٠] على فُعْلٍ^(٣).

قال أبو علي: يقول: إذا لم يكن تأنيثه بعد التذكير، ولكن إذا كان أول صيغته للتأنيث^(٤).

(١) فسر هذا أبو سعيد بقوله: «يعني أنك إذا صغرت (شَاوِيَةً) وهي (فَاعِلَةٌ) فتصغيرها (فُؤَيْعِلَةٌ) مثل (ضَاوِيَةٍ) وضُؤَيْعِلَةٌ، فتصير: (شُؤَيْعِلَةٌ) ويجمع واو ياء، والأولى منهما ساكن، فتصير الواو الثانية ياء، فصارت: (شُؤَيْعِلَةٌ)، فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت إحداها، فصارت (شُؤَيْعِلَةٌ)، فهي بمنزلة (فَبَيْعِلَانِ)، وسائر ما ذكرنا مما حذفت منه ياء لاجتماع ثلاث ياءات»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧.

(٢) الكتاب ٣٩٤/٢ يتصرف، وقد ضمنها أبو علي تعليقه، والحديث حول (مَفْعَلَةٌ) من (رَمَيْتُ) إذ يقال فيها: (مَرْمُوءَةٌ)، لأنه يقال في الفعل: (رَمَوْا الرجلَ)، فيصير بمنزلة (سَرَوْ). قال أبو سعيد: «إنما جاز أن تثبت هذه الواو في الاسم (مَرْمُوءَةٌ) لأن الإعراب وقع على الهاء (أعني هاء التأنيث)، وهاء التأنيث قد أوجبت فتحة هذه الواو، فصارت بمنزلة (تَرْمُوءَةٌ، وَمَحْمُوءَةٌ)، وتقلب الياء واوًا لاتضمام ما قبلها». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٧. ويرى المازني أن (مَرْمُوءَةٌ) في حال ما إذا بنى المثال على التأنيث، أما إذا بنى على التذكير فيقال فيه: (مَرْمِيَّةٌ). انظر المنصف ٢٨٨/٢.

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢.

(٤) يجوز في (فُعْلَةٌ) من (رَمَيْتُ) وجهان:

قال سيهويه : ألا ترى أن الواحدة (خُطْوَةٌ) ، فهذا بمنزلة (فُعْلَةٌ) وليس لها مذكر^(١) .

قال أبو علي: يقول: (خُطُواتٌ) بمنزلة (فُعْلَةٌ) ، مصوغة في أوّل حالها على التانيث، ولا مذكر لها ، ألا ترى أنك لا تقول فيه (خُطُوٌ) ، ولا تنفصل من الألف والتاء كما تنفصل (قَمَحْدُوَةٌ) من علامة التانيث، فلذلك ثبتت الواو فيها وقبلها ضمة كما ثبتت في (قَمَحْدُوَةٌ)^(٢) .

قال سيهويه: فإنّ قياس ذلك في كُليّة كُلوّات^(٣) .

قال أبو علي: إنّما لزم أن يقال: (كُلوّاتٌ) ، لأنه يحرك العين بالضمّ كما يحركها في (ظَلَمَات) ، فإذا ضمها انقلبت الياء وأوّل للضمة^(٤) .

== (رَمُوَةٌ) و(رَمِيَةٌ) ، فرَمُوَةٌ على بناء الاسم على التانيث، ورَمِيَةٌ على التذكير، وكذلك (فُعْلَةٌ) من (غَزَوْتُ) يجوز فيه (غَزَوَةٌ، وَغَزِيَةٌ) ، ونظير ذلك (عَطَاَةٌ) على التذكير، و(عَطَاِيَةٌ) على التانيث، ودليله (خُطُواتٌ) ؛ لأنه مبني على التانيث في الجمع، إذ كان الضم إنّما يكون في الجمع خاصة، ولو كان في الواحد لجاز التصحيح والقلب. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢ .

(١) الكتاب ٣٩٤/٢ .

(٢) (فُعْلَةٌ) تجمع على (فُعْلَاتٍ، وَفُعْلَاتٍ) ، فخُطْوَةٌ تجمع على (خُطُواتٍ، أو خُطُواتٍ) ، فعند التسكين لا شيء يدعو إلى تغيير الواو منه، لأنها واو قبلها حرف ساكن، وإذا سكن ما قبل الواو صحت. قال أبوسعيد: «أما من قال: (خُطُواتٍ) فلنائل أن يقول: هَلْأَ قلبوا الواو فيها ياء لأنها وقعت طرفًا وقبلها ضمة، والألف والتاء علامة الجمع، فالجواب في ذلك أن يقال: إنّ الإعراب إنّما وقع على التاء دون الواو، ولم يوجد هذا الواو قطّ طرفًا وقبلها ضمة، وذلك لأن الضمة إنّما حدثت في الجمع، فلمّا كانت كذلك صارت بمنزلة (عَبَاوَةٍ، وَنَهَايَةٍ) في سلامة الياء والواو منهما إذ وقع الإعراب على الهاء». شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٦٨ .

(٣) الكتاب ٣٩٤/٢ . يريد: من قال: (خُطُواتٌ) بالثقل، فإنّ قياسه في كُليّة: (كُلوّاتٌ) .

(٤) يقول الرماني: «جمع (كُليّةٍ) على قياس (خُطُواتٍ) ، يوجب قلب الياء وأوّل عن ذلك =

قال سيبويه: كما خففوا (فُعِلْ) من باب (بُؤِنِ) (١).

قال أبو علي: يقول: خففت (فُعَلَاتُ) من الياء كما خففت (فُعُلْ) من نحو (بُؤَانُ وَيُؤِنُ)، إذ كان التخفيف يجوز في كل واحد منهما قبل الإعلال، وذلك (ظَلَمَاتُ وَرُسُلٌ)، وهذا الجمع أعني ما كان على محرك العين (٢).

قال سيبويه: فإذا خالفت الحركة فكأنهما حرفان من موضعين متقاربين (٣).

قال أبو علي: إي إذا خالفت الحركة الحرف، فوقعت الكسرة مع الواو، والضمّة مع الياء، لزم أن تبدل الحرف بحسب الحركة، إن كان واوًا وقبلها كسرة قلبت ياءً، وإن كانت ياءً وقبلها ضمة لزم أن تقلب واوًا، وإن لم تقلب كان مستثقلًا، كما أن المتقاربين إذا اجتمعا وسكن الأول منهما لزم الإدغام فيهما وإلا استثقل، ألا ترى أنه يُتجشّم في مصدر (وَدَدْتُ):

== إلى لزوم التخفيف في قولهم: (كَلَيَاتُ) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، وانظر المنصف ٢/٢٩١ - ٢٩٣.

(١) الكتاب ٢/٣٩٤، وفيه: (... خَفَّفُوا فُعَلًا...).

(٢) أي تخفيف (كَلَيَاتُ) نظير قولهم: (بُؤَانُ، وَيُؤِنُ) و(بُؤَانُ وَخُونُ) لما كانوا يخففون في الصحيح في مثل (رُسُلٌ وَرُسُلٌ، وَعَضُدٌ وَعَضُدٌ) ألزمو المعتل التخفيف فرارًا من الثقل. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وهذا يعني أن إلزامهم تخفيف (كَلَيَاتُ) شبيه بإلزامهم تخفيف (بُؤِنِ)، وذلك أن (بُؤِنِ) جمع (بُؤَانُ) وبابه (فُعِلْ) في الصحيح، ويجوز فيه التخفيف كقولهم في جمع (حِمَارٌ: حُمُرٌ) وفي (كِتَابٌ: كُتُبٌ)، ويجوز فيهما: (حُمُرٌ وَكُتُبٌ) فإذا جمعنا (بُؤَانًا) قلنا (بُؤِنُ) بتسكين الواو كما قلنا (كُتُبٌ، وَحُمُرٌ)، ولا يجوز فيها (بُؤِنُ) استثقالاً للضمة على الواو. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٥.

(وَتَدًا)؛ فيستعمل (تَدَةً)؛ كراهية لاجتماع المتقاربين، وما يلزم فيهما من الإدغام المؤدي إلى الالتباس أو الاستثقال إن لم يدغم، فكَذلك سبيل الضمة مع الياء، والكسرة مع الواو في (جِرْوَةٌ وَمُدْيَةٌ) إذا جمعتا بالياء (١).

قال سيهويه: وَقُعْلَلَةٌ من (رَمَيْتُ) بمنزلة فُعْلُوَةٍ، وتفسيرها تفسيرها (٢).

قال أبو علي: أي تقول فيه: (رُمِيوَةٌ) إن بنيته على التأنيث، (ورُمِيَّةٌ) إن بنيته على التذكير (٣).

قال سيهويه: وتقول في مثل (مَلَكُوتٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوْتُ)، ومن (غَزَوْتُ: غَزَوْتُ) (٤).

(١) يقرر أبو سعيد أن التشكيل في (حُطْرَةٌ وَحُطْرَاتٌ، وَمُدْيَةٌ وَمُدْيَاتٌ) يستخف، لأن الضمة في (حُطْرَاتٍ) من جنس الواو، والكسرة في (مُدْيَاتٍ) من جنس الياء، فاللسان بهما يعمل من جهة واحدة، وإذا كانت (جِرْوَةٌ) لم يُقَلَّ (جِرْوَاتٍ)؛ لأن الكسرة مع الواو كأنهما من موضعين متقاربين، والواو والياء بمنزلة حرفين متقاربين - وإن كانا من مخرجين متباعدين - لما يجمعهما من شركة المد واللين وغير ذلك، ومثله بالتاء والدال من (وَتَدٍ) لأنهما متقاربان. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفيه قوله: (رُمِيوَةٌ) زيادة بعد قوله (فُعْلُوَةٌ)، ولم يشبها السيرافي ولا الرماني في شرحهما، كما لم تظهر في التعليقة.

(٣) أي أن بناء (فُعْلَلَةٌ) من (رَمَيْتُ): (رُمِيوَةٌ) بمنزلة (فُعْلُوَةٌ)، لأن الزائد والأصلي في هذا سواء إذ العلة قد جمعتهما سواء وهي وقوع الضمة قبل الياء التي في موضع حركة، والإعراب على غيرها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢، والأصل في (رُمِيوَةٌ: رُمِيَّةٌ)، فقلبت الياء الأخيرة وأوَّ للضمة التي قبلها، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٤) الكتاب ٣٩٥/٢.

قال أبو علي: أصل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) كما أن أصل (فَعَلُوا: رَمَبُوا)، وَيَفْعَلُونَ: يَغْزَوُونَ)، فحذفت الياء والواو اللذين هما لآمان من مثال (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) لما لزم تحريكهما بالضم، كما حذفتهما من (فَعَلُوا وَتَفْعَلُونَ) لما لزم تحريكهما به، (قَرَمَوْتُ) من الفعل (فَعَوْتُ)، وإنما جعلت (فَعَلْتُ) من (رَمَيْتُ) بمنزلة (فَعَلُوا وَيَفْعَلُونَ) كما جعلت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا) للآثنين لما لزم تحريكه بالضم حذفت كحذفك في (فَعَلُوا)، كما أنه لما لزم تحريكه بالفتح أثبت لإثباتك إياها في (فَعَلَا) فقلت: (رَمَيَان)، كما قلت: (رَمِيَّيَا)، وكما أجريت (فَعَلَان) بمنزلة (فَعَلَا)، كذلك أجريت فَعَلِيلُ [٢٠٠/ب] بمنزلة (فَعَلِي)، فقلبت اللام واواً كما قلبتها في (فَعَلِي)، فقلت في مثل (حَمَصِيصٍ): (رَمَوِي)، كما قلت في النسب إلى (رَحَى: رَحَوِي)، وليست هذه الكلمة في نسخة أبي العباس^(١).

قال سيهويه: ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة^(٢).

(١) يقول الرماني: «بناء مثل (مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ: رَمَوْتُ، وَغَزَوْتُ) والأصل رَمَيْتُ وَغَزَوْتُ) إلا أن لام الفعل في موضع حركة وقبلها فتحة فتقلب ألفاً على قياسها في كل موضع تقع فيه على هذه الصفة، ثم تحذف الألف لالتقاء الساكنين، يحذف ألف رَمَى وَيُرَمَى في قولك: رَمَوُا وَيُرَمَوْنَ». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢. وعلل السيرافي مجيء هذا البناء بمنزلة الجمع لأنك تقول في جمع (غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ: غَزَوُا وَرَمَوُا) والأصل: غَزَوُوا وَرَمَبُوا، وأنه لشغل الضم عليهما جعلاً بمنزلة (فَعَلُوا). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٦٩.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وهو يشير إلى قولهم: (رَحَوِي) في النسب إلى (رَحَى).

قال أبو علي: لو حذفوا اللام من (فَعْلَان) لالتبس (فَعْلَانُ بِفَعْلَانٍ) لأنه كان يلزم أن يقال في (فَعْلَانُ وَفَعْلَانُ) جميعاً (وَفَعْلَانُ) أيضاً: (رَمَانُ) فتفتح العين في جميع ذلك، لوقوعها قبل ألف (فَعْلَانُ)، فهذا الذي يعني، ويبعد أن تريد بذلك في (عَمَّ عَمَوِيَّ) كما تقول في (رَحَوِيَّ)، فإنما الذي كان يقع فيه اللبس (فَعْلَانُ) (١).

قال سيهويه: ولو كان الأمر كذلك لم تقل في أفعولة: أدعوة (٢). أي، لو قلت في فوعلة: غوزية، لأنك تقول: غوزيت في الفعل، لقلت في أفعولة: أدعية، لأنك تقول: أدعيت فتقلبها في الفعل ياء، فليست تجري هذه الأشياء على الفعل فتعلها عليه، إنما تشتقها من المصدر، ولا تتعرض فيها للفعل (٣).

(١) بين الرماني أن بناء (فَعْلَانٍ) من (رَمَيْتَ): (وَمَيَّانَ)، تحرك الياء قبل الألف؛ لئلا يلتبس بناء (فَعْلَانُ) ببناء (فَعَالٍ)، كما تقول في (رَمَى): (رَمَيَّا)، فتحرك الياء لئلا يلتبس فعل الواحد بفعل الاثنين، وكما قالوا في رَحَى: رَحَوِيَّ، لأن ترك الفتحة أدل على أصل الكلمة في (رَحَى). انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٢.

قال أبو سعيد: «قالوا: رَحَوِيَّ، ولم يحذفوا، لأنهم لو حذفوا (التبيين)، ... لو حذفوا الألف من (رَحَى) في النسبة لاجتماع الساكنين، وهما: ألف (رَحَى) والياء الأولى من يائي النسبة لكسروا الحاء فقالوا: (رَحِيَّ) كما قالوا في النسبة إلى (قَبْعَثَرِيَّ، وَمَعْلَى): (قَبْعَثَرِيَّ، وَمَعْلَى) لالتبس (رَحِيَّ) ببيدي، و(دَمِيَّ) لو نسبت إلى (يَدٍ، وَدَمٍ، وَرَحَى) عين الفعل فيها مفتوحة وهي الحاء، وليست كذلك في (يَدٍ، وَدَمٍ)، لأن عين الفعل من (يَدٍ، وَدَمٍ) يلحقها الكسر». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٠.

(٢) الكتاب ٣٩٥/٢، وفي المخطوطة: (... أدعوة) بالحاء المهمل، وما في السيرافي يوافق رواية الكتاب والحديث يتعلق ببناء (فَوَعْلَةٍ) من (غَزَوْتُ).

(٣) تناول الرماني هذه الجزئية بالبيان التالي: «بناء (فَوَعْلَةٍ) من (غَزَوْتُ): (غَزَوْتُ)؛ لأن الأصل فيه الإدغام، وكذلك بناء (أَفْعَلَةٍ): (أَغَزَوْتُ)، وبناء (فَعْلَةٍ): (غَزَوْتُ)، ومثل هذا»

قال سيبويه : ولكنك إنما تحييء بهذه الأشياء التي ليست على
الأفعال المزيدة على الأصل ، لا على الأفعال التي تكون فيها الزيادة^(١) .
قال أبو علي : يقول : لاتعلّ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل
وإن استوت زيادتها مع الفعل بزيادته ، فأنت وإن أعللت (أدعيت) فلا
تعلّ (أدعوة) ، لأن (إدعوة) غير مأخوذة من (أدعيت) ولا جارية عليها ،
فيلزم إعلالها لاعتلاله ، كما يلزم اعتلال (قائم) ليقوم ، إنما تؤخذ هذه
الأسماء التي هي نحو (أدعو) التي هي (الغزو والدعوة) ونحوه ، فكما لا
تعلّ الواو في المصدر ، كذلك لاتعل هذه .
قال سيبويه : ولكنها على الأصل كما كانت (مغزو) ونحوه على
الأصل^(٢) .

أي ، لا يعتل كما لم يعتل (مغزو) ونحوه .
قال سيبويه : وتقول في نحو (كوالل) من رميت روميًا^(٣) .
قال أبو علي : أصله : (رومي وغوزو) ، إلا أن اللامين الآخرتين
تنقلبان ألفين ، كما تنقلبان من (رخی وعصا) ، فتسقطان مع التنوين

== تصح الواو فيه رابعة فصاعداً في الاسم ، ولا يصح في الفعل من نحو : غوزيت ، وأغزيت ،
واستغزيت ، لأنها تصير في الفعل إلى (يُفعل) بالكسرة قبلها ، ثم تجري تصاريف الفعل
على ما لزمته العلة كأنه من بنات اليا ، ودليله قولهم : (أدعوة) . شرح الرماني للكتاب ،
ج ٥ ، ق ١٥٣ .

(١) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) الكتاب ٣٩٦/٢ .

لالتقاء الساكنين^(١).

قال سيبويه : ولو قالوا : (فَعُلُّ) من (صُمْتُ)، لم يقولوا : صِيْمٌ
كما قالوا: صِيْمٌ^(٢).

قال: ^(٣) يقول: لا تُثقل الواو ياءً إذا انفتح ما قبلها كما تُثقل إذا
انضم ما^(٤) قبلها، فعلى هذا تقول في (فِعُولٌ): (غَزَوُوْ)، فلا تقلبها ياءً
كما تقلبها في (عُتِيٌّ) ونحوه؛ ألا ترى أنك تقول في (فَعُلُّ) من الصوم:
(صَوْمٌ)، ولا تقلبها ياءً لانفتاح ما قبلها، كما تقلبها ياءً في (صِيْمٌ)
لانضمام ما قبلها؟^(٥).

قال سيبويه: وَكَعِثُولٌ من قَوِيْتُ: قِيُوْ، وكان الأصل قِيُوْ^(٦).

(١) يقول أبو سعيد: «اعلم أن (كَوَاكِلًا) وزنه (فَوَعَلَلٌ)، الواو زائدة، وإحدى اللامين، فالحزمة
أصلية، فإذا بنينا مثله من (رَمَيْتُ) فأصله أن تقول: (رَوَمَيْيُّ) وقلبت الياء الثانية ألفًا
لانفتاح ما قبلها، ومن (غَزَوْتُ): (غَزَوُوْ)، وقلبت الواو الثانية ألفًا لانفتاح ما قبلها، ومن
(قَوِيْتُ): قَوُوْ، وذلك لأن عين الفعل منه ولامه واوان؛ لأنه من (القَوُ) فالواو الأولى واو
(فَوَعَلَلٌ) الزائدة، والواو المشددة في قولك: (فَوَعَلَلٌ) لانفتاح ما قبلها، ويجب على قياس
قول الأخفش في (فَوَعَلَلٌ) من (قَوِيْتُ): (قَوِيَّا)؛ لاجتماع ثلاث واوات...» انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧١.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (....) ولم يقولوا: ... «بزيادة الواو».

(٣) القائل هو أبو علي نفسه.

(٤) في المخطوطة: (بما) خطأ.

(٥) يقول الرماني: «لا يجوز في (فَعُلُّ) من (صُمْتُ) إلا (صَوْمٌ) ولا يجوز على (صِيْمٌ)، لأن
قبلها فتحة». انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣. قال أبو سعيد: «قد فصلوا بين
الواو إذا انضم ما قبلها وإذا انفتح ما قبلها، فقالوا: في (صِيْمٌ: صَوْمٌ)، ولم يقولوا: في
(صَوْمٌ: صِيْمٌ)، ولا في سَوْدٌ: سِيْدٌ». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧١.

(٦) الكتاب ٣٩٦/٢.

قال أبو علي: (قَيَّوْ) أصله (قَيَّوْ)؛ لأنه من القوة، ولكنك قلبت
الواو الأولى ياءً، لانكسار ما قبلها، فصارت (قَيَّوْ) ^(١) [أ/٢٠١] ثم
عمل بها ما ذكر سيبويه.

قال سيبويه: فأجر أولَ (وَعَيْتُ) على أولِ (وَعَدْتُ)، وآخره على
آخر رَمَيْتُ ^(٢).

قال أبو علي: مثال ذلك أنك لو بنيت من (وَعَيْتُ) مثال (فَعْلُولِ)
لقلت: (وُعَيْي)، كما أنك لو بنيت من (رَمَيْتُ) مثال (فَعْلُولِ) لقلت:
(رُمَيْي)، وإن شئت قلت: (أُعَيْي)، فأبدلت الفاء همزة لانضمامها، كما
تبدلها من (أَعِدُ)، فقد أجريت آخره كآخر (رَمَيْتُ)، وأوله كأول (وَعَدْتُ)،
وعلى هذا الطريق سائر ما تبني من المسائل ^(٣).

قال سيبويه: كما أن أَوَيْتُ كَقَوَيْتُ وشَوَيْتُ ^(٤).

(١) أي أن الواو بعد الياء قلبت لسكون الياء قبلها وتحركها، وذلك لنلا تجتمع أربع واوات، انظر
شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٣.

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) فسر هذا أبو سعيد بقوله: ويعني أن (وَعَيْتُ) ونحوه فيه الاعتلال من موضعين: أحدهما:
فاء الفعل، والآخر: لامه. فغاؤه واو، حكمها كحكم واو (وَعَدْتُ) تعتل في المستقبل
وتسقط، لقولك: (يَعِدُ) و(يَزِنُ)، وفي المصدر لقولك: (عِدَّة)، و(زِنَّة)، وكذلك من
(وَعَيْتُ) و(وشَيْتُ) لقولك: (يَعِي)، و(يَشِي)، (شَيْبَة) و(وَدَيْتُهُ، أَدِيهِ، دِيَّة)، وآخر
(وَعَيْتُ) وهو لامه تعتل كما تعتل ياء (وَمَيْتُ) في انقلابها ألفاً في الماضي وسكونها في
المستقبل في الرفع، وسقوطها في الجزم، كقولك: رَمَى، يَرْمِي، ولم يَرَمْ، ومثله: وَعَى،
يَعِي، ولم يَعْ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٢.

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢.

أي في أنك إذا بنيت من كل واحدة من (وَأَيْتُ) و(أَوَيْتُ) أجريتهما
مجرى (غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ) (١).

قال سيبويه : وتقول في فَعْلِيَّةٍ من غَزَوْتُ: غَزَوِيَّةٌ ، ومن رَمَيْتُ
رَمِيَّةً ، تخفي وتحقق (٢).

أي ، الياء الأولى من (رَمِيَّةٍ) ، إن شئت أخفيتها ، وإن شئت
بقيتها (٣).

قال سيبويه: وإن كانت على غير تذكير كأُخْيِيَّةٍ ، ولكن كَقُعْدُدٍ (٤).
قال أبو علي: تجري (رَمِيَّةٌ) مجرى الصحيح في أن لاتدغمه ، وإن
اجتمع فيه مثلان ، فكما لا يُدغم (قُعْدُدٌ) ونحوه مما كان ملحقا كذلك
لا يُدغم هذا ، وإن بنيت (رَمِيَّةً) على التانيث في أول حاله كما بنيت
(أُخْيِيَّةً) عليه لم تدغمه كما أدغمت (أُخْيِيَّةً) حين قلت: (أُخِيَّةً) ، لأن
(أُخْيِيَّةً) ليس بملحق ، وهذا ملحق (٥).

(١) بمعنى أن الهمزة في (وَأَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح ، كما أنها من (أَوَيْتُ) بمنزلة حرف صحيح ،
كعين (عويت) ، وشين (شويت) . انظر شرح السيراني للكتاب ، ج ١١ ، ق ٧٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٣) يريد: إما أن تخفيها ، وإما أن تحققها .

(٤) الكتاب ٣٩٦/٢ .

(٥) أي أن بناء (فَعْلِيَّةٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمِيَّةٍ) لاتدغم لأنها ملحقة بضفدعة ، وليست بمنزلة
(أُخْيِيَّةٍ) ، لأن لزوم الحركة في (أُخْيِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار ، على قياس «وَيَحْيَى من
حَيٍّ عن بيئته» بالإظهار والإدغام ، وفي (أُخْيِيَّةٍ) يجوز الإدغام والإظهار ، وليس كذلك
الإلحاق؛ لأنه يوجب ما يوجب في الحرف الصحيح من نحو (مَهْدَدٍ ، وَمَعْدَدٍ) . انظر شرح
الرماني للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٥٤ .

قال سيبويه: فهي ها هنا بمنزلة مَحْنِيَّة^(١).

قال أبو علي: يقول: الواو في (غَزَوْ) يلزم انقلابها ياءً لانكسار ما قبلها وأنها لام، كما يلزم انقلابها في (مَحْنِيَّة) لذلك، انقلبت الواو إذا انكسر ما قبلها في المعتل الأقوى ياءً، وذلك نحو (ثِيْرَة) و(حِيَاضٍ)، ولو بَنَيْتَ من (غَزَوْتُ) مِثْل (طُثْبٍ) لقلت: (غُزُ)، فصار مِثْل (فَعِلٍ) في انقلاب الواو ياءً للكسرة قبلها، والكسرة في (فُعِل) من الضمة كما أبدل في (أَدَل) ونحوه^(٢).

* * *

ومن بَابِ تَكْسِيرِ بَعْضِ مَا ذَكَرْنَا عَلَى الْجَمْعِ^(٣)

قال سيبويه: ويجري الآخر على الأصل، لأن ما قبله ساكن وليس بألف^(٤).

قال أبو علي: يريد بالآخر الياء الثانية أو الواو الثانية، المدغم فيها، يقول: لا يعتلأن لأن ما قبلهما ساكن وليس بألف يعتل ما يقع بعدها طرفاً

(١) الكتاب ٣٩٦/٢، وفي المخطوطة: (مَحْنِيَّة)، وما رواه الرماني يوافق ما جاء في نسخة بولاق للكتاب والحديث عن بناء (فَعِلٍ) من (غَزَوْتُ)، وإلزامها البدل وقبلها الضمة.

(٢) يقول الرماني: (فَعِلٍ) من غَزَوْتُ: (غُزٍ) على قياس (مَحْنِيَّة)، والإعلال له أوجب من (مَحْنِيَّة)، لأن الواو التي قبلها كسرة لام في موضع حرف الإعراب، وهي في محنية في غير موضع حرف الإعراب. شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٥.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وقامه: «... الجمع الذي هو على مثال مَقَاعِلٍ وَمَقَاعِيلٍ».

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو يعني جمْعَك (فَعِلٌ) من (رَمَيْ، وَهَبَيْ) فيقال فيه: (وَمَائِي) و(هَبَائِي) لأنها بمنزلة غير المعتل مثل (مَعَدٍ، وَجَبَنٍ)، وأن الألف في الجمع لا يغير الذي يليها، لأن بعدها حرفاً لازماً، وأن الآخر يجري على الأصل...

كما تعتل الياء والواو إذ وقعتا طرفين بعد ألف في نحو (سَقَاءُ) ^(١).

قال سيبويه: كما أُجريت فَعْلِيلَةٌ مجرى فَعْلِيَّةٍ ^(٢).

قال أبو علي: يقول: أُجريت (فَعَالِيلٌ) مجرى (فَعْلِيٍّ) في أن أبدلت من يائه الأولى همزة، كما أبدلتها من لام (رَأَيْتُ)، كما أُجريت (فَعْلِيلَةٌ) مُجْرَى (فَعْلِيَّةٍ) في أن أبدلت من لامه الأولى التي هي ياءٌ وَاوًا فقلت في مثل (فَعْلِيلَةٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَوِيَّةٌ)، كما أبدلت من لام (رَحَى) في النسب وَاوًا حين قلت: (رَحَوِيٌّ).

قال سيبويه: حتى حذفوا أحدهما، فقالوا أَثَافٌ وَمَعَاطٍ ^(٣).

[٢٠١/ب].

قال: كان قياسه أَثَافِيٌّ، وَمَعَاطِيٌّ فحذفت إحدى الياءين ^(٤).

(١) يقول أبو سعيد: «ألف الجمع الذي تقع ثلاثة في ما كان واحده على أربعة أحرف حكمها في الأصل أن يكسر الحرف الذي بعدها متحركًا كان الحرف الذي بعدها في الواحد أو ساكنًا. فالمتحرك قولهم: دَرَهُمْ وَدَرَاهِمُ، وَزَبْرَحَ وَزَبَارِحُ، وَجَلَجُلٌ وَجَلَالِجُلٌ، والساكن نحو: سَبَطَرٌ وَسَبَاطَرٌ، وَقَمَطَرٌ وَقَمَاطَرٌ، وإذا كان الساكن الذي في الواحد قد أُدْغِمَ أيضًا في الجمع كقولك: (مَعَدٌ، وَمَعَادٍ، وَمِدَقٌ وَمِدَاقٌ)، فلما كان (هَبِيٌّ وَهَمِيٌّ) قد جعل في الواحد كَجَبْنٍ وَمِدَقٍ جعل في الجمع كذلك... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٤، وقد اعتل لذلك وقلب أوجه الاعتلال وبسط الجواب مما يصعب نقله جملة هنا.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو مقارنة (فَعَالِيلٌ) من (رَمَيْتُ) حيث يقال فيه: (رَمَاتِي) والأصل فيه (رَمَائِيٌّ)، سواء مثل ما قبل في (رَايَةٍ وَآيَةٍ): (رَأَيْتُ، وَأَتَيْتُ).

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، وهو تمام قول سيبويه: «وقد كرهوا الياءين وليستا تليان الألف حتى

«...»

(٤) يقول أبو سعيد: «احتج [سيبويه] لتغيير الياء الأولى في (رَمَائِيٍّ) فقال: وقد كرهت العرب اجتماع ياءين في (أَثَافِيٍّ، وَمَعَاطِيٍّ) فحذفوا، فقالوا: أَثَافٌ وَمَعَاطٍ، فإذا كرهوا ياءين فهم لثلاث ياءات أكرهوا واشدَّ استثقالاً، ولا سيما إذا كانت ثلاث ياءات بعدها ألف: =

قال سيبويه: ولو قال إنسان: أَحَذِفُ في جميع هذا^(١).
 أي في جميع ما تجتمع فيه ثلاث ياءات ياءٌ لكان قولاً^(٢).
 قال سيبويه: إذ كانوا يحذفون في نحو أثافٍ، حيث كرهوا
 الياءين^(٣).

أي إحدى الياءات، وجب أن تكون المحذوفة هي الياء الوسطى
 ليكون ما يبقى على مثال (مَقَاعِلٍ وَقَعَالِلٍ)، ولا تحذف الثالثة، فيكون
 ما يبقى على مثال (قُعَالِيٍّ أَوْ مَقَاعِيٍّ)، ولا يكون جمعاً لواحد المَكْسُرِ
 فإذا لزم حذف الياء قال في (قُعَالِلٍ) من (رَمَيْتُ): (رَمَائِي) ولا يلزمه
 إذا ألزمه حذف إحدى الياءات أن تبدلها همزة ولا واواً لزوال شبهه (بَرَائِي)
 لحذفك إحدى الياءات.

قال سيبويه: وذلك (رَاوِيٍّ في رَايَةٍ) لم يحذفوا فيجربها عليها^(٤).

== لأن الياء بعد الألف أولى بالإعلال، ألا ترى أن الياء إذا وقعت بعد ألف طرفاً قلبت همزة،
 كقولك: (رِدَاءٌ وَسِقَاءٌ)، وأصله: (رِدَائِي، وَسِقَائِي)، ولو كان الحرف الذي قبل الياء غير
 الألف وهو ساكن والياء طرف لصحّت ولم تعتل ولم تفسر كقولك: (ظَهِيٍّ، وَهَدِيٍّ) وما
 أشبه ذلك. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٥؛ وانظر النكت في تفسير كتاب
 سيبويه ١٢٣٠/٢.

(١) الكتاب ٣٩٧/٢.

(٢) أي لو حذف إحدى الياءات الثلاثة في (رَمَائِيٍّ، وَرَائِيٍّ) فقال: (رَمَائِيٍّ، وَرَائِيٍّ) لكان قولاً
 قوياً.

(٣) الكتاب ٣٩٧/٢، باختصار في الأمثلة وهي قوله: (نحو أثافٍ، وأواقٍ، ومِعْطَاءٍ
 وَمَقَاطٍ).

(٤) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: (رَوِيٍّ) مكان (رَاوِيٍّ).

قال أبو علي: فيجريها عليها، أي تبدل من الياء الواو في (فَعَالِيل) فتقول: (رَمَائِي)، كما أبدلتها في (رَاوِي)، فتجري ما بعد الهمز من (رَمَائِي) مجرى ما بعد الراء من (رَاوِي) في أنك تهمز كما تهمز هناك، وتبدل من الياء الواو كما تبدلها منها هناك^(١).

قال سيهويه: فمن ذلك في الجمع (مَعَايَا) ومَذَارِي ومَكَاكِي^(٢). قال أبو علي: مَكَاكِي: أصله مَكَاكِيك، لأنه جمع مَكُوك^(٣)، فأبدلت من الكاف التي هي لام ياء^(٤)، كما أبدلت من الهاء في (دُهُودَة)^(٥) للتضعيف ياءً، فقليل: (دُهُدِيَة)، ثم أدغم الياء من (فَعَالِيل) في الياء المبدلة من الكاف، فصار (مَكَاكِي)، هذا مما غيروا ولم يحذف، فكذلك يُغَيَّر (فَعَالِيل) من (رَمِيَتْ) ولا يحذف.

* * *

(١) يقول أبو سعيد: «إن من غير الياء الأولى في (رَمَائِي)، فجعلها همزة أو واوًا ولم يحذفها، فقد حملة على أشياء من كلام العرب لحقها تغير ولم يلحقها حذف، فمن ذلك (مَعَايَا) جمع مَعِي، وكان الوجه أن يقال: (مَعَائِي)، فقلبوا الياء ألفًا ولم يحذفوها، وكذلك: (مَذَارِي)، أصلها: (مَذَارٍ) جمع (مَذَرَى) ...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٦، والنص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٣٠/٢ - ١٢٣١، وانظر المتع في التصريف ٥٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٣٩٧/٢، وفي المخطوطة: «... مَعَايَا ومَكَاوِي ومَكَاكِي» وما في شرح السيرافي يوافق ما في الكتاب.

(٣) المَكُوك: طاسٌ يشرب فيه، وأصل الكلمة: (مَكَاكِيك) ولكنهم استثقلوا ثلاث كافات فقلبوا الأخيرة ياءً.

(٤) حكاه أبو زيد، انظر المتع في التصريف ٣٧٧/١.

(٥) دُهُودَة الجمل: ما يدرجه، ودُهُدِيَتْ الحجر إذا درجته، وأصله (دُهُدَهْت)، قال =

ومن باب التضعيف^(١)

قال سيبويه : فإن قيل : ما بالهم قالوا في (فعل) : (ردد) فأدغموه على الأصل^(٢) .

قال أبو علي : يقول : إن الأفعال المضاعفة خالفت الصحيحة في مثل (ردّ، وشمّ، وردّ) ونحو ذلك، فلم لم يخالف (فعل) الصحيح كما خالف سائر المضاعف نظائره^(٣) .

قال : فإنهم لو أسكنوا صاروا إلى مثل ذلك إذا قالوا : (ردد)^(٤) . قال أبو علي : إنما كان يلزم أن يقال : (ردد) لأن العين الثانية كانت تسكن فتدغم في اللام، وتلقى حركتها التي هي الفتحة على العين الأولى

== أبو النجم :

كَأَنَّ صَوْتَ جَرَعِهَا الْمُسْتَعْجِلِ
جَنْدَلٌ ، دَهْدَيْتُهَا بِجَنْدَلٍ

انظر المتع في التصريف ٣٧٩/١ .

(١) الكتاب ٣٩٧/٢ .

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢ ، وهذا سؤال طرحه سيبويه ، وأجاب عنه ، وستروي الفقرة التالية جواب سيبويه نفسه على السؤال ، والضمير هنا يعود إلى أهل الحجاز وبني تميم الذين روى سيبويه اتفاقهم واختلافهم في مجال التضعيف مما لم يتناوله من قبل .

(٣) يقول أبو سعيد : « (ردد) على (فعل) ونحو : (كسر) وقطع) ولم يغير منه شيء كما غير من (رد) : حيث أدغموا عين الفعل في لامه ، والأصل : (ردد) ، وإنما لم يغيروا (ردد) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه كما فعل ذلك به (رد) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها ، وقالوا : (ردد) » . انظر شرح السيرافي للكتاب ، ج ١١ ، ق ٧٨ .

(٤) الكتاب ٣٩٨/٢ ، وفيه : (فلأنهم لو أسكنوا . . .)

فبصير (رَدَدَ)، ويحدث تضعيف كما كان (رَدَدَ) (١).

قال سيبويه: وليست بمنزلة (أَفْعَلْ) و (اسْتَفْعَلْ) ونحو ذلك (٢).

قال أبو علي: ومع (فَعْلَ وَأَفْعَلَ)، فقال: لا يجوز أن يدغم (فَعْلَ) كما أدغم (أَفْعَلَ واستَفْعَلَ)، لأنَّ (فَعْلَ) لو أدغم فقليل (رَدَدَ) لتحرك فيه ما لا يتحرك في اسم ولا فعل وهو العين الأولى من (فَعْلَ وَأَفْعَلَ) إذا أدغما، ونحوهما يُحْرَكُ فيه ما لا يستنكر تحركه في اسم ولا فعل، وهو فاء الفعل، ألا ترى أنه قد يتحرك في (رَدَّ) و (رَادَّ) ونحوهما من الاسم والفعل (٣).

(١) فسر أبو سعيد هذه الجزئية بأن (رَدَدَ) هو على (فَعْلَ) نحو (كَسَرَ وَقَطَعَ) ولم يغير منه شيء كما غير من (رَدَّ) حيث أدغموا عين الفعل في لامه، والأصل (رَدَدَ)، وإنما لم يغيروا (رَدَدَ) لأنهم لو أدغموا عينه في لامه، كما فعل ذلك به (رَدَّ) لألقوا حركة الدال التي قبل اللام على الدال الثانية التي قبلها، وقالوا: (رَدَدَ)، ولو فعلوا ذلك لم يغيروا من جمع بين ثلاث دالات وتحريك ثنتين منها، فلم يغيروا شيئاً من ذلك، إذ كان التغيير لا يخرجهم إلى حال هي أخف من الأصل، ومع ذلك فإن الدال الأولى هي عين فعل مدغمة في مثلها، وإذا اجتمعت عينان فالأولى منهما أبداً ساكنة في الاسم والفعل، فكروها إدغام العين الثانية في اللام؛ لثلاث تتحرك العين الأولى فيخرج عن منهاج كلام العرب، إذ كانت العينان لاجتماعهما إلا والأولى منهما ساكنة أبداً». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٨.

(٢) الكتاب ٣٩٨/٢، وقام قوله: «...» لأن الفاء تحرك وبعدها العين، ولا تحرك العين وبعدها العين أبداً».

(٣) يقول أبو سعيد في تفسير هذا القول: «إن (رَدَدَ) الذي لا يغير منه شيء لا يشبه (أَفْعَلَ)؛ وذلك أن (أَفْعَلَ) إذا كانت عينه ولامه من جنس واحد، أُلقيت حركة العين على الفاء، فأدغمت العين في اللام، وذلك قولك: (أَجَلُّ، وأَرَدُّ، وأَقَرُّ) وأصله: (أَجَلَلَّ، وأَرَدَدَ، وأَقَرَّرَ)، فأُلقيت حركة العين على الفاء، وكذلك (اسْتَفْعَلَ) نحو (اسْتَعَدَّ، واستَمَدَّ)، أصله: (اسْتَمَدَدَ، واستَعَدَدَ) فأُلقيت حركة الدال الأولى وهي عين الفعل على فاء الفعل، ولم يُفعل ذلك بِفَعْلَ الذي (رَدَدَ) نحوه للعلّة التي ذكرناها من أن العينين إذا اجتمعتا لا تحرك الأولى منهما أبداً، وفاء الفعل قد تتحرك إذا كان بعدها عين كقولك: ذَهَبَ، =

- قال سيبويه: إن كان يكون ذلك اللفظ فعلاً أو كان على مثال الفعل أو على غير واحد [٢٠٢/أ] من هذين^(١).
- قال أبو علي: هذا نحو (مُدُقٍ)، فإنه ليس بفعل ولا اسم على مثال الفعل^(٢).
- قال سيبويه: واحتملت ذلك الألف لأنها مدة^(٣).

== ويُقوّم وما أشبه ذلك. - شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٩.

(١) الكتاب ٣٩٨/٢، والقول بتمامه هو قوله: «واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فإنه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف إن كان ... ولا يكون فعلاً أو كان على غير واحد من هذين».

(٢) جاء تفسير مارواه أبو علي عند أبي سعيد على النحو التالي: «يعني (أَجَلٌ) و(أَدَلٌ) تقول: هذا أَجَلٌ من هذا، فتدغم، ولفظ (أَجَلٌ) قد يكون فعلاً كقولك: أَجَلٌ زيدٌ عمراً، وقوله: (سيبويه): «إن كان على مثال الفعل» يعني ما كان من المصادر التي في أوائلها ميمتان، حركاتها كحركات حروف المضارعة نحو: (مَرَدٌ) و(مَقَرٌ) وما أشبه ذلك؛ لأن (مَرَدٌ) على وزن (يَعَضُّ) و(مَقَرٌ) على وزن (يَقَرُّ)، غير أن الزائد من (يَعَضُّ، وَيَقَرُّ) ياء، ومن (مَقَرٌ، وَمَرَدٌ) ميم، وكذلك (مُسْتَعِدٌ، وَمُسَدٌ) وما كان مثله يدخل فيما كان على مثال الفعل؛ لأن (مُسْتَعِدٌ، وَمُسَدٌ) يجري على (يَسْتَعِدُّ، وَيُسَدُّ)، ويكون على مثاله، إلا أن أول الاسم ميمٌ مضمومة، وأول الفعل غير الميم.

وقوله (سيبويه): «أو على غير واحد من هذين» يعني ما كان على غير لفظ الفعل كالدَّ، وأظن، وعلى غير مثاله (كَمَرَدٌ، وَمَمَدٌ)، وهو نحو (مُدُقٍ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٧٩؛ وانظر النص بتفسيره في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٢/٢ - ١٢٣٣.

(٣) الكتاب ٣٩٨/٢، وفيه: «لأنها حرف مدة، وهو يتحدث عن حركة الحرف الذي قبل المسكن، فإن كان متحركاً ترك على حركته، نحو (مُرْتَدٌ) الذي أصله (مُرْتَدِدٌ)، وإذا كان قبل المسكن ألف لم تُغيّر الألف نحو (رَادٌ، وَمَادٌ، والجادة).

قال: ^(١) يقول : إن الألف صارت بمنزلة المتحرك ، لوقوع الساكن بعدها ^(٢) .

قال سيبويه: هذه الدال الأولى في (رأد) لا تفارقها الآخرة فما، يستثقلون لازم للحرف ^(٣) .

قال أبو علي: أي التقاء المثلين في (رأد) لازم، وليس (كَيَضْرِبَانِي) الذي لا يلزم المثلين فيه ^(٤) .

قال سيبويه: ولا يكون اعتلال إذا فُصل ^(٥) .

(١) القائل هو أبو علي نفسه .

(٢) أي أن أصل (رأد؛ رآد، ومَاد؛ مَادَد، والجَادَّة؛ الجَادَّة) وقد جاز إدغامها، والجمع بين ساكنين وفيها ألف المد، فيكون مدّها عوضاً من الحركة، ولا يجمع بين ساكنين، إلا أن يكون الساكن الأول من حروف المدّ واللين، والساكن الثاني مدغمًا في مثله نحو (ضَالَة، ورَادَة) وما أشبه ذلك - انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٧٩ .

(٣) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٤) احتج سيبويه لترك إدغام إحدى النونين في الأخرى في (يَضْرِبَانِي) فقال بأن هذه النون الأولى قد تفارقها الآخرة، لكن الدال الأولى التي في (رأد) لا تفارقها الآخرة، وذلك أن النون الأولى في (يَضْرِبَانِي) يجوز أن تتصل بغير المتكلم؛ فلا تجتمع فيه نونان لغير المتكلم كقولك: (يَضْرِبَانِكَ) و(يَضْرِبَانِ زَيْدًا) ، فإذا كانت النون الثانية غير لازمة لم يجب إدغام الأولى، لأن الأولى قد تثبت فيها الحركة لفظًا قبل مجيء الثانية فلا تبطل هذه الحركة لمجيء الثانية، وقد يجوز إدغامها - وإن كان إدغامها غير واجب - كقولك: (يَضْرِبَانِي) وفي الجمع: (يَضْرِبُونِي) ، قال الله عز وجل: «قُلْ أَتَعْبُدُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي» .

أما قوله: «فما يستثقلون لازم للحرف» يعني أن الذين يستثقلونه من اجتماع الحرفين من جنس واحد لازم (لرأد، وقاد)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ص ٨٠ .

(٥) الكتاب ٣٩٩/٢، وقام عبارته: «إذا فصل بين الحرفين، وذلك نحو: (الإمداد، والمقداد)» .

أي، إذا فُصِلَ المثلان بشيء لم يكن إدغام^(١).
 قال سيهويه : وكذلك (رَجُلٌ خَافُ) ، وكذلك (فَعُلُ) ، أجري هذا
 مجرى الثلاثة من باب (قُلْتُ) على الفعل^(٢).
 قال أبو علي: أي أجري الاسم الثلاثي المضاعف الموافق لبناء الفعل
 مجرى الثلاثي المعتل بالياء والواو في أن أَعْلَ منه ما كان على وَزْنٍ من
 أوزان الأفعال غير باب (طَلَّلَ) ، كما أَعْلَ ماوافق بناء الفعل من الثلاثي
 المعتل بالياء والواو^(٣).

قال سيهويه: ولم يفرقوا [بين] هذا والفعل^(٤).
 أي لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبناء الفعل وعدته ثلاثة أحرف وبين
 الفعل بتصحيح الاسم وإعلال الفعل، كما فُرِّقَ بين ما زادَ على الثلاثة من
 الاسم والفعل نحو (أَقُولُ، وَأَقَالَ)^(٥).

قال سيهويه : ولم يَفْعَلُوا ذلك في (فَعُلِ) ، لأنه لم يخرج على
 الأصل^(٦). فيلزم أن يخرج في التضعيف على الأصل ، فيصح كما صح

(١) أي كما إذا فصل بين الدالين بالالف كما في (مِنَادٍ، وَمِقْدَادٍ) أو فصل الواو بين الرائين كما
 في (سُرُورٍ) فهذا الفصل يبطل الإدغام، ويصح المثلين.

(٢) الكتاب ٣٩٩/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «رَجُلٌ خَافَ أصله: (خَوِفَ) ولكنه أَعْلَ كما أدغم (صَبَّ، وَطِبَّ) استوى
 الاسم والفعل في (خَافَ، وَطِبَّ)» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٤) الكتاب ٣٩٩/٢، وما بين المعقوفتين زيادة، وقد سقطت من المخطوطة.

(٥) أي أن (فَعُلَا) اسماً وفعلًا يعتل، وكذلك (فَعُلُ وَفَعِلُ) من باب ما عينه واو أو ياء. وأما
 (أَفْعَلُ) فيعتل الفعل فيه ويصح الاسم، فالفعل قولك: (أَقَامَ، وَأَبَانَ) والاسم: (هذا أَقَوْمٌ
 من هذا، وأَبَيِّنُ منه) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨١.

(٦) الكتاب ٣٩٩/٢.

فيه (فَعَلُّ) لما صَحَّ (في باب قلتُ) (فَعَلُّ) على الأصل نحو قَوَدٍ وَخَوْنَةٍ .
قال سيبويه: مِنْ ذَلِكَ (تُنْيُ) ، فالزموها التخفيف^(١) .

قال أبو علي: (تُنْيُ) على (فَعِيلٍ) ، ولو جمع على (فَعُلٍ) ، فكان
يجب أن يقال: (تُنُوْ) ، ثم يلزم أن تبدل فيقال: (تُنْ) كما فَعِلَ (بأدَلٍ) ،
فاقتصر على التخفيف ففعل: (تُنْيُ) إذ قد يخفف في المصحح^(٢) .

* * *

ومن باب مَاشَدًا مِنَ الْمُضَاعَفِ^(٣)

قال سيبويه: فلما أن صار ، - يعني: أَحْسَ - في موضع قد
يحركون فيه [اللام]^(٤) من رَدَدْتُ . أي في مثل (رَدَّ) أثبتوا الأولى ، أي

(١) الكتاب ٣٩٩/٢ .

(٢) قال أبو سعيد: «أي أن (تُنْيًا) جمع (تُنْيُ) ، وهو على (فَعِيلٍ) ، و(فَعِيلٌ) يكون على
(فَعُلٍ) نحو (رَغِيْفٍ) و(رَغْفٍ) ، و(نَشِيْلٍ) و(نَشْلٍ) ، ويجوز في (رَغْفٍ) و(نَشْلٍ) : (رَغْفٌ
وَنَشْلٌ) ، فلذلك يجب على هذا القياس أن يقال : (تُنْيُ) و(تُنْيُ) ، فلو تكلموا به على
قياس (رَغِيْفٍ) و(رَغْفٍ) - على الثقيل - لقالوا : (تُنُوْ) ، فقللوا الياء واولاً لانضمام ما
قبلها ، ولو قالوا ذلك لزمهم قلب الواو ياءً ، وكسر ما قبلها ، كما قالوا في (أَدَلٍ) ، فلما
كان يلزمهم ذلك عدلوا إلى التخفيف ، فقالوا: (تُنْيُ) ، انظر شرح السيرافي للكتاب ،
ج ١١ ، ق ٨٢ .

قال أبو نصر: «وقع في حاشية الكتاب عن المبرد: وإنما قالوا (تُنْيُ) فأسكنوا ، ولم
يحركوا ، لأنهم لو حركوا ذهب الإعراب فصار (تُنْيُ) فلما سكنت النون عرّيت الياء ، ولزم
السكون لذلك فلم يجرز لك غيره » . انظر شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) الكتاب ٤٠٠/٢ باختصار .

(٤) ما بين المعرفتين ساقطة من المخطوطة .

السين الأولى من . (أَحَسُّ)، فـقـيـل: لـمَ أَحَسُّ، لـأنـه صـار بـمـنـزلة تـحـريـك الإعراب. أي صارت الحركة ولم أَحَسُّ المحركة لالتقاء الساكنين بمنزلة تحريك الإعراب^(١).

قال سيهويه: إذا أدركَ نحو (يَقُولُ وَيَبِيعُ)^(٢).

قال أبو علي: جعل وجه التشبيه بين (لم أَحَسُّ) و(يقولُ ويبيعُ) أن اللام لما تحركت من (يَقُولُ) ثبتت العين ولم تحذف، كذلك لما تحركت من (لمَ أَحَسُّ) ثبتت العين ولم تحذف كما تحذف حيث تسكن اللام^(٣).

قال سيهويه: فأجروها في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ)^(٤).

قال أبو علي: يقول: لم تلحق حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ) كما لم تُلْقِها عليه في (فَعِلَ)، فقال: (ظَلْتُ) كما قال: (ظَلُّ)، وترك الفاء مفتوحاً في الموضعين، كما قال: (لَسْتُ)، ثم قال: (لَيْسَ)، فأجراه في (فَعِلْتُ) مجراها في (فَعِلَ) حين لم [٢٠٢/ب] تلقى على الفاء حركة العين، لأن (لَيْسَ) أصله (فَعِلَ)، إلا أنه أسكن كما يُسَكَّن نحو (صَبَدَ) (بَعِيرُ)، فيقال: (صَبَدَ)^(٥).

(١) الكتاب ٢/٤٠٠، وقد مزج أبو علي تعليقاته بنص الكتاب.

(٢) الكتاب ٢/٤٠٠، وهذه العبارة من قام سابقها.

(٣) انظر المقتضب ١/٢٤٥.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن (لَيْسَ) لما خالفت الأفعال المعتلة بأن لم تقلب ياؤها ألفاً، كما قيل: (هَاجَ، وَهَابَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال الصحيحة في أن لم تكسر ياؤها، كما قيل: (عَلِمَ، وَعَمِلَ، وَصَبَدَ) وما أشبهه، وخالفت الأفعال في أن لم يُجعل لها مستقبل ولا مصدر ولا اسم فاعل، كذلك خالفت الأفعال في حذف الياء منها، وترك الفاء حركتها على =

قال سيهويه : وذلك قولك : قَدَرْدَ ، وَهْدُ ، وَرَحَبْتُ بلادك ،
وِظَلْتُ^(١) .

قال أبو علي: ليس في (رَحَبْتُ) شاهد، ولكنه حكى الكلمتين، لأنه
يتكلم بهما معاً^(٢) .

قال سيهويه: ولم يفعلوا ذلك في (فَعِلَ) نحو (عَضُّ وَصَبُّ)
كراهية الالتباس^(٣) .

== اللام . شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٣ .

وكان أبو سعيد قد تحدث عن الشاذ، والكلام به على الأصل عربي الذي أشار إليه سيهويه
في نحو قولك: «أَحْسَنْتُ، وَمِسْتُ، وَظَلْتُ» فقال: «وليس كل شاذ تتكلم العرب بأصله،
لأنهم قالوا: (استحوذ عليهم الشيطان) وهو شاذ، والقياس أن يقال: استَحَاذَ والعرب
لا تتكلم به، وكذلك: (دَيْتَار، وَقَيْرَاط) والأصل: (دَيْتَار، وَقِرَاط) ولا يُتكلم به» . انظر
الموضع نفسه، انظر المسائل الحلييات / ١٣٩ - ١٤٠ .

(١) الكتاب ٤٠٠ / ٢، وهذا القول من قام قوله: «واعلم أن لغة للعرب مطردة، تجري فيها
(فَعِلَ) من (رَدَدْتُ) مجرى (فَعِلَ) من (قُلْتُ)، وذلك قولهم ٤٠٠ .

(٢) عند البناء للمفعول تلقى كسرة العين على فاء الفعل في باب (هاج، وقال)، فيقال: (يَبِيعُ،
وَقِيلَ) ومن العرب من يجعل باب المضاعف كذلك فيقول فيما لم يسم فاعله: (رَدَّ، وَصَدَّ)
وأصله: (رُدَدَ، وَصُدِّدَ) فتلقى كسرة الدال فيهما على الفاء، فيقال (رَدَّ، وَصَدَّ)، ولا يكون
ذلك فيما سمي فاعله نحو (عَضُّ) وأصله (عَضَضَ)، فلا تلقى كسرة الضاد الأولى على
فاء الفعل، فرقاً بين ما سمي فاعله، وبين ما لم يسم فاعله . . . وأجود الكلام وأكثره في
باب (رَدَّ) الضم، وفي (قِيلَ، وَيَبِيعُ) الكسر، لأن الفعل المحتل الثاني يتخفى أوله في
الثلاثي إذا كان الفعل للمتكلم أو المخاطب أو جماعة النساء كقولك: (قَامَ وَخَافَ) القاف
والحاء مفتوحتان . . . انظر تفصيل هذه المسألة في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١ .

ق ٨٤ - ٨٥ .

(٣) الكتاب ٤٠٠ / ٢ .

قال أبو علي: أي لم يلقوا حركة العين على الفاء فيه للفعل المبني للفاعل في باب المضاعف، وألقت على الفاء فيه للفعل المبني للمفعول. وقوله: كراهيه الالتباس، يعني التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) ^(١) في المضاعف لو قيل في الفعل المبني ^(٢) لم يتخلص ذا من ذا.

قال سيهويه: كما كُره الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب بَعَثَ ^(٣).

قال أبو علي: يقول: كُره التباس (فَعِلَ بِفَعْلٍ) في باب المضاعف، كما كُره التباسها في باب (قَالَ وَبَاعَ)، فألقى حركة العين على الفاء من الفعل المبني للمفعول دون الفعل المبني للفاعل كما فَعِلَ ذلك في باب (قَالَ وَبَاعَ) حين قالوا في (فَعِلَ) منه (بِيعَ)، فألقت على الفاء حركة العين في الفعل المبني للفاعل، ولم يُحرَّك الفاء بحركة العين التي هي الكسرة، لأن (بَاعَ) (فَعِلَ) منقولة إلى (فَعِلَ) كراهية أن يلتبس (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

قال سيهويه: لا يغير الإدغام المتحرك كما لا يغيره في (فَعِلَ وَفَعِلَ) ^(٤).

قال أبو علي: يقول: يُفَعِّلُ بالتاء في (فَعِلَ) ما يُفَعِّلُ بها في (فَعِلْتُ)، لأنك تقول في فَعَلْتُ: (بَعَثُ)، فتلقى الحركة على الفاء، كما

(١) في المخطوطة: (فَعِلَ بِفَعْلٍ).

(٢) أي المبني للمفعول.

(٣) الكتاب ٢/٤٠٠. وهذه العبارة تمام لسابقتها.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠، وقبله قوله: «واعلم أن (رُدَّ) هو الأجود الأكثر...».

تقول (بِيعَ) فتلقبها عليها، ولا يحسنُ ذلك في (فُعِلَ) من المضاعف كما لم تكن في (فَعَلْتُ) منه، ألا ترى أنك تقول في (فَعَلْتُ) منه (رَدَدْتُ)، فلا تلقى حركة العين على الفاء كما تلقبها عليها في باب (بِعْتُ)، فكما^(١) لم تلقها عليها في نحو (رَدَدْتُ)، كذلك لا تلقبها عليها في (رُدُّ).

قال سيبويه : فكرهوا هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فُعِلَ) من (رَدَدْتُ) وقُلْتُ^(٢).

قال أبو علي: كرهوا ألا يميلوا (تَغَزَيْنَ) ونحوه، وقد ذهب ضمة وواو إذ أمالوا (قِيلَ)، فقالوا: (قِيلَ)، وإنما ذهب ضمة واحدة، فإذا أميل ما ذهب منه ضمة واحدة إرادةً لتبيين الذهاب، كان إمالة ما ذهب منه ضمة وواو أولى^(٣).

* * *

(١) في المخطوطة : (فكلما).

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) جاء في الكتاب ٤٠٠/٢ قوله: «وأما (تَغَزَيْنَ) ونحوها فلا إشمام لازم لها ولنحوها، لأنه ليس من كلامهم أن تُقلب الواو في (يَفْعَلُ) من (غَزَوْتُ) ياءً في (تَفْعَلُ) وأخواتها، وإنما صُيِّرَتْ فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم (رُدُّ) وقِيلَ) فكرهوا ترك الاشمام مع الضمة والواو، إذ ذهبا وهما يشبان في الكلام، فكرهوا هذا الإجحاف . . . الخ الباب».

ومن بَابِ مَا شَدَّ فَأَبْدَلَهُ مَكَانَ اللَّامِ الْيَاءِ لِكِرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ^(١)

قال سيبويه: كما أن التاء في (أَسْتَتُوا) مبدلة من الياء^(٢).

أي مبدلة من الياء التي هي مبدلة من الواو التي هي لام الفعل من (أَسْتَتَى)^(٣).

قال سيبويه: وزعم أبو الخطاب^(٤) أنهم يقولون: هَنَانَانٍ، يريدون: هَنَيْنَيْنِ^(٥).

قال أبو علي: زعم المازني أنه لا يعرف (هَنَانَيْنِ)، ولا رأى من يعرفه [٣. ٢/١].^(٦)

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢.

(٣) يقول أبو سعيد: «أصل (أَسْتَتُوا) من السَّتَةِ، وهو القحط، ومعناه: أصابهم القحط، وأصل (سَتَةٍ) سَتَوَةٌ، في من قال: (سنوات) فإذا بنوا منها (أَفْعَلٌ) وجب أن يقال: (أَسْتَتْنَا)، والأصل (أَسْتَتْنَا)، فقلبت الواو ياءً كما يقال: (أَغْرَزْنَا، وأَدْتَتْنَا) وهو من (الْفَزْوِ والدُّثْرِ)». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٥، وانظر تهذيب اللغة ٧٦/٦ - ٧٧ (باب السين والتون)، ١٣/١٢٧ - ٢٩ (سنة).

(٤) هو الأخفش الكبير، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه يونس بن حبيب، ولم يُعرف تاريخ وفاته، انظر مراتب النحويين ٤٦، طبقات النحويين واللغويين ٤٠، إنهاء الرواة ١٥٧/٢ - ١٥٨.

(٥) الكتاب ٤٠١/٢.

(٦) يرى أبو سعيد أن في رواية أبي الخطاب ملهين: الأول: أن يقال: إن سيبويه أراد أن (هَنَانَيْنِ) وإن كان بمعنى (هَتَيْنِ) فهو لفظ على حياله، ليس بمشتق من (هَنٍ)، كما أن (كِلَا) ليس بأخوة من لفظ (كُلٌّ)، والمذهب الآخر: أن (هَنًا) لام الفعل منه واو، =

ومن بَابِ تَضْعِيفِ اللَّامِ فِي غَيْرِ

مَا عَيْنُهُ وَلَا مُمُّهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ^(١)

- قال سيبويه: لأن (مَعَدًا) بُني على السكون، وليس أصله الحركة^(٢).
قال: يقول: ليس أصل الدال الأولى من (مَعَدًا) الحركة، ولو كان
ذلك لأظهر التضعيف كظهوره في (جَلَبَبًا) ونحوه^(٣).
قال سيبويه: وإنما (مَعَدًا) بمنزلة (خَدَبًا)^(٤).
يعني أن اللام فيهما مضاعف لغير الإلحاق^(٥).

= ويجمع (هَتَاتَات)، ولام الفعل من (هَتَاتَانِ) نون، فصار كأنه في الواحد (هَتَنًا) وأبدلت النون الثانية واوًا، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٦، انظر النص نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٦/٢.

(١) الكتاب ٤٠١/٢.

(٢) الكتاب ٤٠١/٢، وفي المخطوطة (مَعَدًا).

(٣) يقول أبو سعيد: «الثلاثي قد يزداد في آخره حرف من جنس لاه، ثم ينقسم ذلك قسمين: أحدهما: ملحق بالرباعي، والآخر: غير ملحق به. فأما الملحق به فهو الذي يصير بالزيادة على بنية الرباعي الأصلي وكيفية حركاته ونظمها ونظم سكوتها، غير مغيرٍ منه شيء، وذلك قولك: قَرَدَدٌ، وَمَهْدَدٌ، وفي الفعل: جَلَبَبٌ، وَشَمَلَلٌ، وَرَمَدَدٌ، وَخَدَبٌ، وَهَقَبٌ، فأما قَرَدَدٌ فملحق به (جَعْفَرٌ)، وَجَلَبَبٌ وَشَمَلَلٌ ملحق بِدَخَرَجٍ... وَخَدَبٌ ملحق بِقَمَطَرٍ، وهذه الأشياء على كيفية حركات ما ألحق به غير مغيرٍ منها شيء».

وأما الذي في آخره حرف من جنس لاه وليس ملحق، فهو ما لم يكن له نظير من الرباعي الأصلي على كيفية نظم حركاته، وذلك قولك: مَعَدٌ، وَجَبَبٌ... الميم في (مَعَدًا) أصلية؛ لأنهم قالوا: تَمَعَدَدَ الرَّجُلُ. وإنما قلنا: إنهما ليسا بملحقين، لأنه ليس في الرباعي الأصلي شيء على كيفية حركاتهما ونظمهما. وقد أدار حوارًا في هذه المسألة لو لا مخافة الإطالة لكان جديرًا بالإثبات هنا. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ٨٦.

(٤) الكتاب ٤٠١/٢.

(٥) أي «أن (مَعَدًا) ليس أصله (مَعَدَدًا)، على مثال (جَعْفَرٍ)، كما أن (خَدَبًا) لا يقال =

قال سيهويه : فلما كانتا كذلك، أُجريتَا مجرى ما لم يُلحق بناءً
ببناء غيره فيما عينه ولامه من موضع واحد^(١).

قال أبو علي: يقول: لما كان (افْعَلْتُ وَاَفْعَالْتُ) لانظير لهما في
الرباعي أُجريتَا مجرى (رَدَّ) ونحوه فأدغما كما أدغم (رَدُّ واستَعَدَّ) ونحوه
فيما عينه من موضع لامة ولم يُلحق برباعي، فيلزم إظهار التضعيف فيه
(فاحمَرُ) - وإن كان المكرر فيه اللام - بمنزلة (رَدُّ واستَعَدَّ) في أنه لغير
الإلحاق^(٢).

قال سيهويه: وإنما لحقت شيئاً يعتلُّ وهو على أصله^(٣).
يعني: إنما لحقت (عَدَّ) من (استَعَدَّ) وهو على أصله في الاعتلال
بعد لحاق الزيادة.

* * *

== فيه: أصله: (خَذَبُ) ثم أُلقيت فتحة الباء الأولى على الدال، ثم أدغمت، بل ثبتت الباء
الأولى على السكون، والدال على الفتحة، كما فعل ذلك (يَمْعَدُ، وَخَذَبُ) ملحوق بقمطر.
انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٦، وانظر النص منقولاً في كتاب النكت في
تفسير كتاب سيهويه ١٢٣٦/٢ - ١٢٣٧.

(١) الكتاب ٤٠٢/٢، وأصل كلامه قوله: «وَأَمَّا احْمَرَّتُ، وَاشْهَابَيْتُ، فليس لهما نظير في باب
الأربعة، ألا ترى أنه ليس في الكلام (احْرَجَنْتُ) ولا (احْرَاجَنْتُ) فيكون ملحوقاً. بهذه
الزيادة، فلما كانتا كذلك... الخ».

(٢) أي أن (احْمَرَّتُ وَاشْهَابَيْتُ) غير ملحقين بشيء، وأن الإدغام يكون فيهما، فيقال: (احْمَرَّ،
وَاشْهَابُ) والأصل: (احْمَرَّ، وَاشْهَابُ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٧ - ٨٨.

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢.

ومن بابِ مَا قَيْسَ مِنَ الْمُضَاعَفِ

الَّذِي عِيْنُهُ وَلَامُهُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ^(١)

قال سيبويه : وتقولُ في (فَعْلُول) من (رَدَدْتُ) : (رَدَدُوْذُ) ،

(وَفَعْلِيلُ) : (رَدَدِيْدُ) كما فعلت ذلك (بِفَعْلَانٍ) .

قال أبو علي : لأن المصدر من (رَدَدُوْذُ) و(رَدَدِيْدُ) بمنزلة (طَلَّلُ) ، فكما

صَحَّحْتَهُ من (فَعْلَان) صححته من هذا^(٢) .

قال سيبويه : لأنها من (غَزَوْتُ) لَا تَسْكُنُ^(٣) .

قال أبو علي : يعني أن حروف العلة في المعتل اللام لا تسكن ،

وتصحح في مثل (قَطْوَانٍ وَنَزَوَانٍ) ، فإذا صُحِّح في المعتل الأضعف وجب

أن يُصَحِّح في المعتل الأقوى ، وإن كان موافقاً لبناء الفعل ، ألا ترى أن

(جَوَلَان) و(دَوَرَان) قد صُحِّحا وإن كان^(٤) موافقاً لبناء الفعل ، ولا ينبغي

أن يكون ذلك على مذهب أبي العباس إلا (فَعْلَان) ، يقول في فَعْلَان من

قُلْتُ : (قَالَان) ، لأنه يرى أن (جَوَلَان) ونحو شاذ ، وأن الزيادتين في آخره لا

تخرج الاسم من شبه الفعل ، لأنهما غير معتدَّ بهما ، ألا ترى أنك تقول في

تحقير (زَعْفَرَان : زُعَيْفِرَان) ، ولو اعتدَّ بهما لم يَجُزْ هذا التصغير لخروجه

(١) الكتاب ٤٠٢/٢ .

(٢) (فَعْلُولُ) من (رَدَدْتُ) يكون على (رَدَدُوْذُ) بالإظهار ، لأنه ملحق بـ(رَزَزُونِ) ، وأما

(فَعْلِيلُ) منه فهو : (رَدَدِيْدُ) بالإظهار ليكون على بناء (حَمَصِيصٍ) . انظر شرح الرمانى

للكتاب ، ج ٥ ، ق ١٥٦ .

(٣) الكتاب ٤٠٢/٢ ، وحديثه عن (فَعْلَان) من (قُلْتُ) الذي يقال فيه (قَوْلَان) كما فُعِلَ ذلك

بِفَعْلَانٍ ، لأنها من (غَزَوْتُ) .

(٤) يعني بناؤهما .

بهما من الأمثلة الثلاثة^(١).

قال سيبويه: لا تجعل ذلك بمنزلة المضاعف^(٢).

أي لا تعله ، كما لو بنيت من المضاعف (فَعْلَان) لقلت : (رَدَّان)
فأعللت كما تعلَّ (رَجُلٌ ضَفُّ الحَال) ، إذا أردت به اسم الفاعل من

(١) يقول أبو سعيد: «قالت العرب في كل شيء على (فَعْلَان) وعين الفعل منه واو، أو ياء،
بتصحيح عين الفعل، فقالوا: الجَوْلَان والرَّوْعَان، والهِيمَان، والحَبِيبَان، وهو مشبه،
والفَعْلَان منه والفَعْلَان في التصحيح كالْفَعْلَان، كما كن في الإعلال قبل دخول الألف
والنون بمنزلة واحدة...»

وفي قولك: «النَّزَوَان، والكُرَوَان، والنُّقْيَان، والغُلْيَان، فتصح، وذلك أنهم لو أعلوها قلبوها
ألفاً فأسقطوها لاجتماع الساكنين، ... وصحَّحوا الواو والياء عينين بزيادة أضعف من
زيادة الألف والنون، وهي ألف التانيث، فقالوا: (صوري، وحيدى) وقد خالف أبو العباس
المبرد، فزعم أن القياس أن يقال: (قَالَانْ)، وألزم سيبويه المناقضة حيث لم يعتد بالألف
والنون في (رَدَّدَانْ)، واعتدَّ بهما في (قَوْلَانْ)، واحتج بأن العرب قالت: رَاان، وداران،
وماهان، وهامان، وليس له في ذلك حجة، وقد ذكرنا الحجة لسيبويه فيما مضى. وأما
الأسماء التي ذكرها، فهامان وماهان أعجميان، وأما (راان) فاسم رجل من طيء يعرف
ابنه بجابر بن راان، وداران اسم، ويجوز أن يكون أصلهما أعجمياً... ولا يطرد لهما
قياس كقياس (جَوْلَانْ)، و(رَوْعَانْ)، و(هِيمَانْ) المطرد في المصادر... انظر شرح
السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٨٩. وقد مرَّ شيء من هذا في الكتاب ٣٧٠/٢، وانظر رأي
المبرد في المقتضب ٢٦٠/١.

قال الرماني: «الدليل على أن أصل الإعلال للفعل أنه الذي تلحقه الزيادات للمعاني لحاقاً
لازماً فيجتمع فيه ثقل الزيادة وثقل حرف العلة، وليس كذلك الاسم، ولو وجب الإعلال
لحرف العلة فقط كما يجب بالتقاء المثليين لم يجز مثل (وَقِيَّتْ) لأنه حرف علة ثقيل وفيه
أثقل الحركات... يجب الإعلال للفعل في الأصل بأمر هو أخص من هذا على ما بيننا،
ويوضح ذلك قولك: الجَوْلَان، والنُّقْيَان، فلولا الزيادة التي باعدت بين الشبه لجرى مجرى
(باب، ودار، ورعى، وفتى)، انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٦.

(٢) الكتاب ٤٠٢/٢، والإشارة إلى أن (فَعْلَان) من القول يقال فيه (قَوْلَان).

الضعف على (فعل).

قال سيبويه: لأنه يوافقوه وهو على ثلاثة ثم يصير على الأصل بالزيادة^(١).

أي، يصير^(٢) بالألف والنون مخالفاً لنحو (خاف) وقال اللذين هما (فعل) و(فعل) فلا يلزم إعلاله كما لزم إعلالهما، لأن مشابهتهما بناء الفعل بالزيادتين اللاحقتيهما مرتفعة عنهما.

قال سيبويه: [٢٠٣/ب] ويقوي (رودد) ونحوه قولهم: ألتدّد^(٣). قال أبو علي: يريد، أن المثلين في (رودد) أصليان فبيّننا ولم يدغما كما يبيّن نحو (جلبب) الذي أحد المثلين فيه زائد، وإنما لاشتغال الإلحاق عليهما وأنه لو أدغم لزال ماله قصد من الإلحاق، ألا ترى أنك لو أدغمت مثل (رودد) لخالفت به زنة (جعفر)، فصار ذلك خلاف القصد، ويقويه (ألتدّد)^(٤)، لأن المثلين فيه أصليان وقد بيّننا مع ذلك لما أريد إلحاقه (بفرزدق)، وكذلك (رودد) تبين فيه المثلين وإن كانا من (رددت) كما

(١) الكتاب ٢/٤٠٢.

(٢) أي أن (فعلان) يجري مجرى (فعلان) من باب، فتجري (قولان) مجرى (جولان، ونقيان).

(٣) الكتاب ٢/٤٠٣، وفي المخطوطة: (رودد) بتنوين الضم.

(٤) (ألتدّد) من اللدّ شدة الخصام، كما بين أبو علي، وهو الأكّد، وهذا وصف على (أفنعل)، والدلالة على أن الهمزة زائدة أن النون ثالثة ساكنة، والنون إذا كانت ثالثة ساكنة حكم بزيادتها لكثرة كونها زائدة في هذا الموضع نحو (عققل، وجعقل، وعقنع)، انظر المسائل الحلبات ٣٧٦-٣٧٧. والاسم من (أفنعل) نحو (النجع) وهو عود البخور. انظر المتع في التصريف ١/٩٤-٩٥، وانظر المقتضب ١/٢٠٢، ٢٤٤.

بَيِّنْتُهُمَا مِنْ (أَلْتَدَدِ) وَإِنْ كَانَا مِنْ (الْدَدِ) (١).

قال سيبويه : وليست آخرًا بعد ألف إلا وهي تُخرج بناءً إلى بناء (٢).

قال: اللاحقة آخرًا بعد ألف نحو (عَطْشَانِ، وَإِنْسَانِ)، وليست هذه للإلحاق، وقد تكون هذه النون أخيرة بعد ألف للإلحاق نحو (سِرْحَانِ) فأما إذا كانت النون بخلاف هذه الصورة فإنها للإلحاق (٣).

قال سيبويه : فإن قلت : أقول جَلَبَبٌ ورَوَدَدٌ ، لأن إحدى اللامين زائدة (٤).

قال أبو علي: يقول: إن قلت: (جَلَبَبٌ) فأبين المثليين ولا أدغم لأن إحدى اللامين زائدة لا لأنه للإلحاق، فليس هذا الاعتلال صحيحًا، لأنك قد

(١) قال الرماني: «قولهم: (أَلْتَدَدِ) دليل على أن الأصلي والزائد للإلحاق يجري مجرى واحد في الملحق، وعلّة ذلك مساواة الملحق بما ألحق به في الزنة، فَاَلْتَدَدُ بمنزلة عَفَنْجَعٍ - وإن كانت الجيم في هذا زائدة للإلحاق - وليست كذلك في (أَلْتَدَدِ)، والنون يغلب عليها موضعان: أحدهما: الزيادة للإلحاق، والآخر: مصاحبة الألف في آخر الكلام، وإنما وجب لها ذلك لأنها حرف صحيح حسن في المسموع بالغنة التي فيها». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٣٩/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢. وهو يؤول إلى النون في مثل (أَلْتَدَدِ).

(٣) يفسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «النون إذا لم تكن مع الألف في آخر الكلمة كعَطْشَانِ، وَقَرْيَانِ، وَغَلِيَانِ، وما أشبه ذلك، فلا تكاد تزداد إلا للإلحاق بناءً، وإلحاقها بناءً كغير جداً، منها: (رَعَشَنُ) ملحق بالنون بجَعْفَرٍ، و(خَلْفَنَةُ، وَعِرْضَنَةُ) ملحقتان بهِذْمَلَةٌ وَجَحْنَقَلٌ . . وَعَنْسَلٌ وَعَنْبَرٌ ملحقتان بالنون بجعفر، والذي ليس ملحق قليل، كقولهم: كَتَبْتُ، وَفَرَّقْتُ، وَفَرَّجَسَ ونحوه، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٠.

(٤) الكتاب ٤٠٣/٢، وفيه: (رَوَدَدٌ).

تدغم ما أحدهما زيادة كما أدغم الأصليين وقد لا تدغم الأصليين في نحو (أَلْتَدَدُ)، فإنما العبرة في ترك الإدغام الإلحاق لا الزيادة والأصل^(١). قال سيبويه: وكرهوا في عَفَنَجٍ مثلما كرهوا في أَلْتَدَدِ^(٢). قال أبو علي: أي فلم يدغما لما كان للإلحاق، فإن كان أحد المثلين زائداً كما لم يدغم فيما المثلان فيه أصليتان^(٣). قال سيبويه: وإن قلت: إنما ألحقها بالواو^(٤). أي، وإن قلت: ألحقت (رَوَدَدُ) بالواو لا باللام، كما ألحقت (جَلَبِبُ)^(٥) باللام، وإذا لم ألحقها باللام أدغمت، لأن اللام ليست بزائدة كما كانت في (جَلَبِبُ) زائدة. ومن قولني، أي لا أدغم إذا كانت إحدى اللامين زائدة، فأما إذا كانتا أصليين أدغمت (وَرَدَدُ)؛ لأنهما^(٦) أصليتان، فالجواب على ما كان في الكتاب.

* * *

-
- (١) يقول الرماني: «وَقَوَّعَلُ مِنْ (رَدَدَتُ) رَوَدَدُ، بِالْإِظْهَارِ كَالْإِظْهَارِ فِي (جَلَبِبُ)؛ لِأَنَّهُ مُلْحَقٌ، كَمَا وَجِبَ فِي (أَلْتَدَدِ) مَا يَجِبُ فِي (عَفَنَجِ)» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٥٧.
- (٢) الكتاب ٤٠٣/٢ وفي المخطوطة: (عَفَنَجِ) بضم العين، و (مثل ما).
- (٣) انظر ما نقلناه عن الرماني آنفاً.
- (٤) في الكتاب ٤٠٣/٢، وهو من تمام العبارة السابقة.
- (٥) في المخطوطة: (جَلَبِبُ).
- (٦) في المخطوطة: (لَا مُهْمَا).

ومن بَابِ مَا شَدَّ مَنْ الْمُعْتَلَّ عَلَى الْأَصْلِ^(١)

قال سيبويه : واعلم أن الشيء قد يقل في كلامهم وقد يتكلمون بمثله من المعتل^(٢).

قال أبو علي : هذا نحو تركهم استعمال الفعل من (القوة) ونحوه على (فَعَلْتُ) لثلاً يلزمهم أن يجمعوا بين واوين في (قَوَوْتُ)، ونحو قلبهم العين من (آبَةٍ)، لثلاً يلزمهم تصحيح عينها، والجمع بين الواوين والياء بين فيهما، وهم قد يجمعون في غير ذا بين الياءات في نحو (رَمِيَّ، وَأَحْيَ) وبين الواوين في (أَخَوَوْتُ الشَّاةَ)، وإنما جمع بينهما في بعض وترك الجمع في بعض كراهة أن يكثر في كلامهم ما يستثقلون^(٣) [١/٢٠٤].

قال سيبويه : فما قلُّ فَعَلُّ^(٤).

(١) الكتاب ٤٠٣/٢.

(٢) الكتاب ٤٠٣/٢ - ٤٠٤، وفي المخطوطة: (٠٠٠ قد يتكلمون ٠٠٠) من غير وأو العطف، ومثل ذلك في شرح السيرافي أيضاً.

(٣) قال أبو سعيد في تفسير هذا القول: «يريد: أنه قل في الكلام (فَعَلُّ) الملحق بالثلاثي نحو (عَوَّطَ)، و(فَرَّدَ)، وكذلك (فَعَلُّ) الملحق (بِثْنَيْنِ) نحو (قَعَّدَ) وإن كانوا يستعملون كثيراً نحو: (ارْدَّدَ، وِرْدَّدَ) من المضاعف، وقد أطرخوا أصلاً من كلامهم (فَعَالِلِ) نحو: (ضَرَّابٍ)، و(فَعَلُّ) نحو: (ضَرْبٍ)؛ وذلك كله كراهية كثرة ما يستثقلون - وإن كانوا قد يستعملون مثله في الثقل وأثقل منه - لأنه لا يستنكر أن يعدل الإنسان عند استثقال الشيء إلى ما هو أخف منه، وأن يصبر على ما يثقل عليه ويستعمله، وأراد سيبويه بما ذكره وما يذكره في الباب تسهيل أمر الشاذ في أحرف لم يتجاوزها، كما يستعملون ما يثقل في شيء ويلزمونه ويدعون في شيء آخر استثقالاً...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢، وانظر النص في كتاب النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٤٠/٢ - ١٣٤١.

(٤) الكتاب ٤٠٤/٢.

قال أبو علي: فَعَلَّلُ نحو: عُوْطَطُ، وَقَعَّلُ نحو: قُعْدُدُ.
يقول: قلَّ هذا في كلامهم (كتردَّدًا) ونحوه وماتصرف منه مع أنه
أثقل من (عُوْطَطُ) لاجتماع ثلاث دالات فيه.
قال أبو علي: قال سيبويه: وتقول: أَخَوَوِي^(١).

قال أبو علي: (الْحُوَّةُ) مثل الحُمرة^(٢)، فإذا بنيت منه فعلاً على وزن
(احمَرَرْتُ) قلت: (أخَوَوَيْتُ)، وكأن الأصل (أخَوَوَوْتُ)، لأنك تزيد على
اللام لاماً مثله كما زدت على اللام من الحُمرة لاماً مثله، إلا أنك قلبت
الواو ياءً كما قلبته من (أَغَزَيْتُ) ونحوه ولو لم تقلبه ياءً للزم أن تقول في
المضارع (يَخَوُو) مثل (يَحْمَرُ)، فتُحَرِّك الواو التي هي لام (يُفَعِّلُ)
بالضمة، وهذه اللام لا تتحرك بها فقلبت ياءً.

قال سيبويه: وإن كانوا يكرهون المعتلين بينهما حرف والمعتلين وإن
اختلفا^(٣).

قال أبو علي: مثال المعتلين بينهما حرف نحو جمع (سَيْدُ)، يُكْرَهُ فيه
(سَيَاوِدُ)، وإن اختلف فيه حرفا العلة وفصل بينهما حتى تقلب الواو همزة
ليختلفا، وأما قوله: والمعتلين وإن اختلفا، فإنه نحو (رَوَيْتَا) في مصدر
(رَوَيْتُ)، تقلب الواو ياءً فيقال: (رَيْتَا)^(٤).

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفي المخطوطة: (أخَوَوَا).

(٢) انظر تهذيب اللغة ٢٩٣/٥ (حوى) قال ذو الرمة:

لمياء في شفتيها حُرَّة لَعَسُ وفي اللثات وفي أثقابها شَنَبُ

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢.

(٤) فسر أبو سعيد هذه المسألة بالآتي: قال: «يريد: أن (حَيَّيَ وَأَخَوَوِي) أثقل من (وَعَوْتُ،
وَحَبَّوْتُ)، لأن في (أَخَوَوِي) واوين متوالين، فهما أثقل من (وَعَوْتُ)؛ لأن الواوين =

- قال سيبويه: ومن ثم تركوا من المعتل ما نظيره في غيره^(١).
 قال أبو علي: هو نحو ترك البناء من (قُلْتُ) على (افْعَوْعَلْ)، وقد جاء نظيره من غير المعتل نحو (اغْدُوذَنْ)، و(اعْرَوْرَى)^(٢).
 قال سيبويه: يجيء الاسم على ما اطرَحَ من الفعل^(٣).
 قال أبو علي: هو نحو (قَوْدٍ)، و(روِعَ)، جاء كأن فعله (قَوْدَتْ)، ونحو (وَيْلٍ)، لأن فعله (وَلَتْ)، ولم يجيء في الأفعال شيء من ذلك^(٤).

* * *

== بينهما حاجز، و(حَيَّيْتُ) أثقل من (حَيَّرْتُ)؛ لأن في (حَيَّيْتُ) ياءين متوالين، وهما من جنس واحد، فهي أثقل من الياء والواو في (حيوت) ثم قال: «فهذا أثقل» يعني (حَيَّيْتُ)، و(أَحْوَرَى)، وإن كانوا يكرهون (وَعَوْتُ) و(حَيَّرْتُ) ٠٠٠، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢.

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «٠٠٠ ما جاء نظيره ٠٠٠» ورواية السيرافي كرواية أبي علي هنا.

(٢) تركوا من المعتل ما نظيره في غيره أشياء كثيرة منها أن (فَعِيلًا) من الصحيح، ويجمع نعتًا على (فُعَلَاءَ)، كقولك: (كَرِيمٌ وَكُرَمَاءُ) و(ظَرِيفٌ وَظُرَقَاءُ)، و(رَجِيمٌ وَرُحَمَاءُ) يجمعون من المعتل على (أَفْعَلَاءَ) نحو (قَوِيٌّ وَأَقْوِيَاءُ) و(صَفِيٌّ وَأَصْفِيَاءُ)، ولا يجمعون على (فُعَلَاءَ)، ومنها ما يُعَلُّ من الأفعال المعتلة ونظائرها من الصحيح على غير منهاجها ٠٠٠، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٢-٩٣.

(٣) الكتاب ٤٠٤/٢، وفيه: «٠٠٠ على ما قد اطرَحَ ٠٠٠».

(٤) ومن الأمثلة الأخرى لما يجيء من الأسماء على ما طرح من الأفعال نحو: (وَيْعَ، وَآءَ، وَآيَةَ، كما أنه قد يجيء من المعتل على أصله نحو: اسْتَحْوَذَ، وَأَغْيَلَتِ المرأةُ وَأَعُوَزَ الشيءُ، والْحَوْنَةُ، والْحَوَكَةُ، والقَوْدُ، ثم ما جاء على غير أصله نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَأَقَامَ، وَأَبَانَ. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ٩٣.

ومن بَابِ الإِدْغَامِ^(١)

قال سيبويه : فإذا أردت إجراء الحروف، فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين والمدّ، أو بما فيها منها^(٢).

قال أبو علي: يعني إذا قلت: بين بين، إن شئت وصلت السين بالسين بما في الحروف، حروف اللين وهو الحركة، وإن شئت قلت: سَاسًا، أو سُوُسُو، أو سِي سِي.

وقوله: منها، أي من حروف اللين، يعني الحركة^(٣).

* * *

(١) الكتاب ٤٠٤/٢، وباب الادغام عند سيبويه يعني باب عدد الحروف العربية ومخارجها ومهموسها ومجهورها، وأحوال مجهورها ومهموسها، واختلافها.

(٢) الكتاب ٤٠٥/٢.

(٣) فسر إبر نصر هذه المسألة بقوله: «يعني بقوله: (فإذا أردت إجراء الحروف): فإذا أردت تحويلها بإحدى الحركات الثلاث - الرفع والنصب والخفض - رفعت صوتك بحروف المدّ واللين، فقلت: (قا)، أو (في) أو (قوا)، فلا بدّ من حروف اللين؛ لأن الحرف المتحرك لا ينفرد، كما لا ينفرد بالساكن، فإذا أردت أن تلفظ بالحرف المتحرك ألحقته أحد حروف اللين بعده، وإذا أردت أن تلفظ بالساكن أدخلت همزة محركة بالكسر، فقلت إذا أردت اللفظ بالدال من (قد)، والباء من (اضرب) ونحوهما: (إد)، و(إب).
وقوله: (أو بما فيها منها)، يعني بإحدى الحركات، فإذا كان كذلك لم يكن بدّ من كلام بعده كقولك: (كم، ومن) ونحو هذا». شرح عيون كتاب سيبويه ٣١٥-٣١٦.

ومن بَابِ الإِدْغَامِ فِي الْحَرْقَيْنِ الَّذِينَ تَضَعُ لِسَانَكَ لَهُمَا^(١)

قال سيبويه: وقد بينا أمرهما إذا كانا في كلمة لا يفترقان^(٢).
يعني أنه بين ذلك في باب التضعيف، وفي الباب المترجم بمضاعف
الفعل^(٣).

قال سيبويه: وذلك نحو (يَد دَاوُدَ)، لأنه قصد أن يقع المتحرك بين
ساكنين واعتدالاً منه^(٤).

قال أبو علي: يعني بالمتحرك الواقع بين ساكنين الدالّ الثانية،
والساكنان الدالّ الأولى والألف من (دَاوُدَ)^(٥).

(١) الكتاب ٤٠٧/٢ باختصار.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢، وفي المخطوطة: (كان) مكان (كانا) هنا، وفي الكتاب: (من) مكان
(في) هنا.

(٣) الذي مضى من ذكر الإِدْغَامِ وهو المشار إليه هنا هو إدغام الحرف في نظيره، فإذا كانا من
كلمة واحدة مثل (مَدَّ، يَمُدُّ، وَرَدَّ، يَرُدُّ، وَاحْمَرَّ، يَحْمَرُّ) فالأصل فيها: (رَدَدَّ، يَرُدُّدُّ، وَمَدَّدَّ
يَمُدُّدُّ، وَاحْمَرَّرَ يَحْمَرَّرُ)، والذي سيذكر بعد ذلك في هذا الباب إدغام الحرفين من جنس واحد
في كلمتين، وهذا النوع على ضربين:

الأول: أن يكون الأول ساكناً والثاني متحركاً، وليس من حروف المدّ واللين، وهو واجب.
والثاني: أن يكونا متحركين، وإدغامهما غير واجب، والمتكلم مخير فيه إن شاء أدغم،
وإن شاء أظهر. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٢، وانظر مزيداً من التفصيل
في الأصول في النحو ٤٠٥/٣، شرح الشافية ٢٣٥/٣.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) يحسن الإدغام في مثل (يَد دَاوُدَ)، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٦٣ حين يكون
الحرف المدغم بعد متحرك، ويجيء بعد الحرف المدغم فيه حرف ساكن، فهو القصد والاعتدال
أن يقع المتحرك بين ساكنين كما في هذا المثال. انظر تفصيل ما يحسن فيه الإدغام وما =

قال سيهويه: لم يجر أن يكون قبل المحذوف إذا حُذِفَ [الآخر] إلا حَرْفٌ مَدٌّ^(١).

قال: (٢) يعني بالمحذوف نحو السَّبَب إذا حذِفَ من عروض الطويل فصار [٢٠٤/ب] فَعُولُنْ لم يجر أن يكون قبل الفاء فيه إلا حرف مَدٌّ^(٣).

قال أبو علي: احتجاجة بما ذكره من العروض، أن حرف المدِّ بمنزلة المتحرك لأنه يفصل الساكن غير الممدود بالمدِّ الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضاً من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت.

قال سيهويه: وحَسُنَ أن يبيِّن فيما ذكرنا من نحو "جَعَلَ لَكَ"^(٤).

= لا يحسن في المثليين إن كانا في كلمتين في الأصول في النحو ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥٠/٢ - ٦٥١.

(١) الكتاب ٤٠٧/٢، وما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوطة، ولم يثبتها السيرافي.

(٢) هو أبو علي نفسه.

(٣) يقول أبو سعيد: وإذا حذِفَ الجزء الأخير من البيت حرف متحرك، أو وزنه متحرك لزم الرَدَف عوضاً من المحذوف، ولم يحسن ألا يكون مردوفاً، والرَدَف: ألف، أو واو، أو ياء قبل حرف الروي، وذلك في الضرب الثالث من الطويل كقول الشاعر:

فإن تَسألوني بالنساء فإنني بِصيرُ بأدواءِ النساءِ طيبُ

فلو قال شاعر: بصير بأدواء النساء (وطب) لم يحسن - وإن كان وزنه وزن (طبيب) - وذلك أن طبيباً (فَعُولُن) وهو الجزء الثامن من الضرب الثالث، وأصله (مفاعيلن) فحذفت اللام والتون، فبقي (مفاعي)؛ فنقل إلى (فمعلول)، ولزمه الرَدَف عوضاً. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٤.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

قال أبو علي: يقول: لما جاز البيان في (جَعَلَ لَكَ) ونحوه مع تحريك ما قبل الحرف الذي يدغم، لم يجر في الحرف الذي قد يدغم إذا سكن ما قبله إلا البيان^(١).

قال سيبويه: فلو أنهم كانوا يُحرِّكون لحذفوا الألف^(٢).

أي ألف الوصل من (ابن)، يقول: لو أدغم النون الأولى في النون الثانية لتحركت الياء، فسقطت ألف الوصل، وكان يلزم فيمن قال: (قَتَلُوا) (سُمُوْسَى)، ومن قال: قَتَلُوا لزمه في الرفع (سُمُوْسَى)^(٣).

قال سيبويه: كما لم يَقَوْ على ألا يجوز البيان فيما ذكرت لك^(٤).

[لم]^(٥) يَقَوَ الإدغام في نحو (قَوْمُ مُوسَى)، و(ابنُ نُوح) على تحريك الساكن، كما لم يَقَوْ على منع إجازة البيان فيما تقدم من المنفصلين

(١) حسن الإدغام في مثل (يد داوُد) لأنه تعديل أن يقع متحرك بين ساكنين، وليس بأحسن فيما لم تتوال فيه الحركات كما توالى في (جَعَلَ لَكَ)، فقلوه: (جَعَلَ لَكَ) لا يجري مجرى (اخْمَرًا) فيلزم فيه (جَعَلَ لَكَ) كما يلزم (اخْمَرًا)؛ وذلك للفرق بين المثليين إذا كانا من كلمتين، وبينما إذا كانا من كلمة واحدة، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٥، وانظر الأصول في النحو ٤١١/٣، وانظر الشافية ٢٣٦/٣.

(٢) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٣) يقول الرمانى: «لا يجوز الإدغام في قولك: (ابنُ نُوح) و(اسمُ مُوسَى) على ثقل الحركة تثقل في (قَتَلُوا، وخطبًا) لأنه منفصل؛ لا يلزم الأول أن يكون بعده، فلا تثقل الحركة فيه إلى ما قبلها من الساكن، ولو فعلت لقل: (سُمُوْسَى) في الرفع، و(سُمُوْسَى) إذا جررت بقي، وكذلك (على سُمُوْسَى)، وهذا لا يجوز»، انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٦٤، وانظر التكملة / ٢٧٤.

(٤) الكتاب ٤٠٧/٢.

(٥) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

المتحرك ما قبل الأول منهما نحو (جَعَلَ لَكَ).
 قال سيبويه: ولكنك إن شئت قلت: (قَرَادِدُ)، فأخفيت كما قالوا:
 (مُتَعَفِّفٌ) فأخفي (١).
 قال: (٢) تقول: (مُتَعَفِّفٌ فِفٌ)، فإذا أدغمت قلت: (مُتَعَفِّفٌ) ولا
 يكون في هذا إدغام، وقد ذكرنا العلة (٣).
 أي العلة في أنه لا يجوز أن يدغم الملحق (٤).
 قال سيبويه: وتقول: (هَذَا ثَوْبٌ بَكْرٍ)، البيان في هذا أحسن منه
 في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه (٥) الفصل.
 قال أبو علي: حركة ما قبل الألف من الألف لأنها فتحة، وحركة ما
 قبل الواو والياء لا يكون منهما إذا انفتح نحو: (جَيْبٌ بَكْرٍ، وَثَوْبٌ
 بَكْرٍ) (٦).

-
- (١) الكتاب ٤٠٨/٢، وفيه: «... مُتَعَفِّفٌ فَيْخِي».
- (٢) القائل هو أبو علي نفسه.
- (٣) ما بين القوسين الأخيرين من الكتاب ٤٠٨/٢، وقد ضمته أبو علي رحمه الله تعليقه.
- (٤) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «(مُتَعَفِّفٌ) وبابه (مُتَعَلِّلٌ) لا يقع فيه إدغام بغير لفظ بنيته»
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.
- (٥) الكتاب ٤٠٨/٢.
- (٦) «الواو في (ثَوْبٌ) لاتشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليس منها، وكذلك (جَيْبٌ بَكْرٍ)،
 والإدغام في هذا جائز - وإن لم يكونا بمنزلة الألف، وإنما يكونان بمنزلة الألف إذا كان قبل
 الواو ضمة، وقبل الياء كسرة، فالإدغام في (ثوب بكر) في المنفصل مثل (أَصِيمٌ) في
 المتصل ... انظر الأصول في النحو ٤١١/٣، المتع في التصريف ٦٥١/٢.
 قال أبو سعيد: «يستحسن الإدغام في قولك: (هذا كَوْبٌ بَكْرٍ، وَثَيْبٌ بَكْرٍ)، كما يستحسن
 (المالُ لك) ولم يكن (ثوب بكر وجيب بكر) كذلك، واحتج سيبويه بأن المفتوح =

قال سيهويه : ألا ترى أنك تقول : (اخشوا وأقداً) فتدغم، -
و(اخشي يأسراً) فتجريد مجرى غير الياء^(١).

قال أبو علي: يريد، لو كان في الياء والواو إذا لم تكن حركة ما قبلهما منهما من اللين ما يكون فيهما إذا كانت حركة ما قبلهما منهما لم يجز الإدغام في نحو: (اخشوا وأقداً)، لكن لما جاز الإدغام عُلِمَ أنه لا يكون فيهما من اللين مثل ما يكون إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، ولا يجوز أن تدغم نحو (يغزو وأقداً)، و(يرمي يأسراً) لمكان اللين فيه، وإن جاز الإدغام في نحو (اخشوا وأقداً)^(٢).

قال سيهويه: فلا بد فيه من حرف لين للرّدْف^(٣).

قال أبو علي: يقول: لا يجوز وقوع حرف اللين في القوافي المحذوفة في الرّدْف إذا لم تكن حركة ما قبله منه، لأنه لا يكون فيه من المد ما يكون إذا جانسته الحركة، ف(لبيب)^(٤) لو انفتح الياء الأولى، لم يجز وقوعه في هذه القافية.

== ما قبله من الواوات والياءات ليس كالمضموم ما قبله من الواوت، والمكسور ما قبله من الياءات، بأنك تقول: (اخشوا وأقداً) فتدغم واو (اخشوا) في واو (واقداً)، وكذلك تدغم ياء (اخشي) في يا (ياسر)، وذلك لنقصان المد من أجل الفتحة، قال تعالى: «تولوا واستغنى الله» بإدغام الواو من (تولوا) في واو (واستغنى الله) للفتحة... «شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٥.

(١) الكتاب ٤٠٨/٢ باختصار وتصرف.

(٢) انظر الإحالة السابقة.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢.

(٤) إشارة إلى البيت الذي أنشده سيهويه من الطويل دون نسبة وهو قوله:

وما كل ذي لب يؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب =

قال سيبويه : وذلك قولك : ظَلَمُوا واقْدًا [أ/٢٠٥] واطْلَمِي يَاسِرًا، وَيَغْزُوا واقْدًا^(١).

قال أبو علي: اللزوم في الأول يعتبر كأن الواو في (ظَلَمُوا) حرف مدّ غير لازم، لأنك تقول: (ظَلَمًا) كما أنه في (قُول) غير لازم ولو اعتبر ترك الإدغام في (ظَلَمُوا واقْدًا)، فقليل: إنما لم يدغم لأنه ممدود وحركة ما قبله منه لم تصح لوجودنا للممدود المدغم في مث
لكن العلة في ترك إدغام (ظلموا واقداً) و(ارمي
اللزوم المدّ، ألا ترى أن (قُولًا) لم يُدغم لاجتماع المد
وكذلك (ارمي يَاسِرًا) لم يدغم لأنه ممدود، ولأنه ليس
قال سيبويه : أرادوا أن يكون (ظَلَمُوا) على ربه (ظلموا واقداً)،
و(قَضَى يَاسِرًا)^(٣).

حيث وقعت الياء ساكنة وقبلها كسرة لما فيها من المدّ موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن ولذلك لزم حرف الروي وكانت ردّةً له لا يجوز في موضعها إلا الواو إذ كانت في المدّ بمنزلتها. انظر الكتاب ٤٠٩/٢، والبيت لأبي الأسود الدؤلي، انظر ديوانه/ ٩٩، وقد أنشده أبو علي في الباب على أن حرف المدّ أنشد عوضاً من حذف الحرف المتحرك في الشعر، وأن الحركة لا تسد هذا المسدّ، انظر التكملة/ ٢٧٥، وانظر شرح السباني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٦، وشرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٤ - ١٦٥.

(١) الكتاب ٤٠٩/٢، وفيه: (وَيَغْزُوا واقْدًا).

(٢) هذه المسألة تتناول الإدغام في المنفصلين عما كان قبل حرف الإدغام منهما حرف مدّ والإدغام في هذا القسم جائز؛ لأن المدّ الذي فيه عوضٌ من الحركة، فيصير بمنزلة ما كان الحرف الذي قبله متحركاً. انظر التكملة/ ٢٧٥، وانظر الأصول في النحو ٤١٢/٣، وهناك مزيد من التفصيل في هذه المسألة تجده في شرح الشافية ٢٣٧/٣ - ٢٣٨.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، وفي المخطوطة: (على أنه ...). مكان (على زنة) خطأ.

قال: يقول: ليست الواو في (ظلمُوا وأقْدأ) والياء في (قاضي ياسراً) بلازم، لأنك تقول: (ظلموا وأقْدأ) و(قضى ياسراً)^(١).
قال سيبويه: كما لم يَقْوَا المنفصلان على أن تحرك السين في (اسمُ موسى)^(٢).

قال سيبويه: فيصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان^(٣).
قال أبو علي: يقول: لو أدغمت الهمزتين كما تدغم غيرهما من المثليين، للزمك أن تجمع بينهما محقتين، كما تجمع بين اللامين من (فعلٌ لبيدٌ)، فلما لم يجوز أن تجمع بينهما لم يجوز أن يدغما^(٤).

(١) الضابط في هذه المسألة أنه إذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة، فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها سواء، هذا ما أثبتته سيبويه وضرب الأمثلة عليه، والعللة - كما يبينها أبو سعيد - أن الواو إذا انضم ما قبلها وسكنت فقد تكامل مدتها باجتماع الضمة والواو، وكذلك الياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها، فقد تكامل مدتها باجتماع الكسرة والياء، كاجتماع الفتحة التي قبل الألف والألف فقد حصلت المدّة في الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها...

وحملوا (يقضي ياسراً) على (قضى ياسراً)، لأن الياء في (يقضي) هي الألف في (قضى ياسراً)، كما أن الواو الأولى في (قُروِل) هي الألف في (قارُول)، وكذا الواو في (ظلموا) يجري مجرى الألف في (ظلمنا) واقعة مرقعها، وتالية لها في ترتيب عدة الاثني والجماعة... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٢) الكتاب ٤٠٩/٢، ويعني هنا أن الواو الثانية في (قُروِل) لم تقو على الأولى فتدغم الأولى فيها. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٧.

(٣) الكتاب ٤٠٩/٢، والإشارة إلى ما بدأه سيبويه من أنه ليس في الهمزتين إدغام في مثل قولك: (قرأ أبوك)، و(أقرى أباك)، فلا يجوز أن تقول: (قرأ أبوك) فتحققهما.

(٤) الذي عليه النحاة في التقاء الهمزتين هو تليين أحدهما وتحقيقهما، وأنه متى لُين أحدهما فقد خرجت عن جنس الهمز، فلا يجوز إدغامهما في الأخرى، لأنه لا يدغم الشيء في =

قال سيبويه: وذلك قولهم: يَقْتُلُونَ، فقد قَتَلُوا^(١).

قال أبو علي: (قَتَلُوا) أدغم التاء الأولى في الثانية بعد أن أسكنها فاجتمع ساكنان القاف والتاء، فحرك القاف بالكسر كما تحرك (قُم) الليل^(٢) فسقطت همزة الوصل لتحرك الساكن كما اجتلبت لتسكين المتحرك في (ازْيَنْتَ)^(٣)، والتحرك الذي اجتلبت له السكون هي التاء من (تَزْيَنْتَ)، فإنه لما كانت التاء قريبة المخرج من مخرج الزاي أدغمت [و]^(٤) اجتلبت ألف الوصل^(٥).

== ما ليس من جنسه... انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٠٨. وستقف على اختلاف العلماء في التحقيق والإدغام، والوجه المحتملة في هذه المسألة.

(١) الكتاب ٢/ ٤١، وقامه: «... وكسروا القاف لأنهما التقيا، فشبهت بقولهم: (رُدْ) يافتي».

(٢) سورة المزمل، الآية ٢/.

(٣) سورة يونس، الآية ٢٤/.

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٥) قال الرماني: «تقول: (اقتتلوا، ويقتتلون) ويجوز فيه الإدغام، فتقول: (قَتَلُوا) و(قَتَلُوا)، فالأول على نقل الحركة، والثاني على التحريك لالتقاء الساكنين، وكذلك: (يَقْتُلُونَ، ويقتتلون)، ولا يلزم في هذا الإدغام كما يلزم في (أَحْمَرٌ؛ لأن تاء (أفتمل) يصلح أن يقع بعدها سائر حروف المعجم، فهي تشبه انفصل من هذا الوجه، وتشبه المتصل من جهة أنها في كلمة واحدة، فلذلك جاز فيها الوجهان» . شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦.

وقال السيراني: «لفظ الإدغام في الفعل الماضي فإنه يقال فيه: (قَتَلْ) بفتح القاف، و(قَتَلْ) بكسرها، فأما من قال: (قَتَلْ) بالفتح فإنه كأنه [قال]: (اقتتلْ) فالقى فتحة التاء الأولى على القاف، فانفتحت القاف، فأسقط ألف الوصل، وأدغمت التاء، وأما من كسر فإنه لما سكن التاء اجتمع ساكنان: التاء والقاف، فكسرت لاجتماع الساكنين، ثم أسقطت ألف الوصل لتحرك القاف».

قال سيبويه : وجاز في قاف (اقتتلوا) الوجهان ، (أي الكسر والفتح) ولم يكن بمنزلة عَضٍّ^(١) .

قال أبو علي: يقول: لم يكن بمنزلة (عَضٍّ) في تحريك الفاء التي كانت ساكنة في الأمر من (العَضِّ) في الأصل لا تحرك إلا بالفتح، وكذلك الفاء من (فِرٍّ)، وليست مثل (اقتتلوا) الذي جازت فيه الحركتان في التقاء الساكنين الكسر والفتح، فقالوا: (قَتَلُوا، وَقَتَلُوا)^(٢) .

قال سيبويه: وهي قراءة لأهل مكة كما قالوا: (رُدُّ يَأْتِي) فضموا لضمة الراء^(٣) .

أي الراء في (مُرْدُفَيْنِ)^(٤) .

== وأما المستقبل فيقال: (يَقْتُل) بفتح الياء والقاف، و(يَقْتُلُ) بفتح الياء وكسر القاف، و(يَقْتُلُ) بكسر الياء والقاف، وذكر عن بعضهم وجه رابع وهو تسكين القاف مع الإدغام ويجمع بين ساكنين . . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٠٨ .

(١) الكتاب ٤١٠/٢، والتفسير المبين بقوله (أي) من أبي علي .

(٢) من قوله تعالى: «وَقَتَلُوا تَقْتِيلًا»، سورة الأحزاب، الآية/٦١، وانظر التكملة / ٢٧٤ .

(٣) الكتاب ٤١٠/٢ .

(٤) هذه القراءة في الشواذ، يقول أبو الفتح: (مُرْدُفَيْنِ) قراءة رجل من أهل مكة، زعم الخليل أنه سمعه يقرأ (مُرْدُفَيْنِ)، واختلفت الرواية عن الخليل في هذا الحرف فقال بعضهم: (مُرْدُفَيْنِ) وقال آخر: (مُرْدُفَيْنِ) . قال أبو الفتح: أصله (مُرْدُفَيْنِ) مُقْتَلَيْنِ من الرُدْف، فآثر إدغام التاء في الدال، فأسكنها وأدغمها في الدال، فلما التقى ساكنان وهما الراء والدال حرك الراء لالتقاء الساكنين، فتارة ضمها إتياعاً لضمة الميم، وأخرى كسرها إتياعاً لكسرة الدال، المحتسب ٢٧٣/١، وانظر مختصر في شواذ القرآن/ ٤٩ .

وقال أبو علي: «وزعموا أن قوماً من العرب قالوا: (مُرْدُفَيْنِ)، أرادوا: (مُرْدُفَيْنِ)، فأدغموا وأتبعوا الراء التي كانت تلقى عليها حركة ما بعدها، أو تحرك لالتقاء الساكنين حركة الميم، فقياس هؤلاء أن يقولوا (مُقْتَلَيْنِ) . انظر التكملة / ٢٧٤ .

قال سيبويه: فهذه الراء أقرب^(١).

قال أبو علي: إنما كان أقرب لأن بين الراء والدال الثانية من (رُدْ يَاهَذَا) حرفًا ساكنًا، وليس بين الراء والميم من (مُرْدُفَيْن) حرف ساكن^(٢).
قال سيبويه: فلما كانت كذلك قُرِيتْ، كما قلت: (الجَوَارُ) حين قلت: (جَاوَرْتُ)^(٣).

قال أبو علي: [٢٠٥/ب] يقول: ثُبِتَ أَلْفُ الْوَصْلِ فِي قَوْلِهِ: (الْحَمْرُ)^(٤)، وَإِنْ تَحْرُكُ مَا بَعْدَهُ لِثَبَاتِهَا فِي نَحْوِ: (أَقَالَ اللَّهُ)، كَمَا صَحَّتِ الْوَاوُ فِي (الْجَوَارِ)، حِينَ ثُبِتَتْ فِي (جَاوَرْتُ)، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَنَقَّلَ فِي نَحْوِ (سَيَّاطُ)، فَكَذَلِكَ تَثْبِتُ الْأَلْفُ فِي (الْحَمْرِ)، وَإِنْ سَقَطَتْ فِي نَحْوِ: (سَلْ)^(٥).

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

(٢) قراءة (مُرْدُفَيْن) كما يراها سيبويه لإتباع الراء الضمة التي قبلها، وشبهه أبو سعيد هذا الإتباع مثل إتباع الدال ضمة الراء في قولك: (رُدْ)، و(لَمْ يَرُدْ)، ومثله (جَرَّ، وَلَمْ يَجْرُ)، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٠٩، وانظر شرح عيون سيبويه/٣١٧.

(٣) الكتاب ٢/٤١٠.

(٤) قوله: (الْحَمْرُ) إشارة إلى قوله سيبويه: «لِإِنْ قِيلَ: فَمَا بِالْهَمْ قَالُوا: (الْحَمْرُ) فَيَمْنُ حَذَفَ هَمْزَةُ (أَحْمَرًا)»، الكتاب ٢/٤١٠.

(٥) هذه المواضع المحصورة في تعليق أبي علي وردت في الكتاب كما يلي: «ومثل ذهاب الألف في هذا ذهابها في قولك: (سَلْ) حيث حركت السين، فإن قيل: فَمَا بِالْهَمْ قَالُوا: (الْحَمْرُ) فَيَمْنُ حَذَفَ هَمْزَةُ (أَحْمَرًا)، فَلَمْ يَحْذَفُوا الْأَلْفَ لِمَا حَرَكُوا اللَّامَ؛ فَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ قَدْ ضَارَعَتْ الْأَلْفَ الْمَقْطُوعَةَ نَحْوِ (أَحْمَرًا)؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا ابْتَدَأْتَ فَتَحْتَ، وَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ ثَبِتَتْ، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ قُرِيتْ ... أَلْخَ». الكتاب ٢/٤١٠.

قال الرماني في تفسير هذه المسألة: «ولا يجوز إثبات أَلْفِ الْوَصْلِ إِذَا تَحْرُكُ مَا بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مَفْتُوحَةً فِي مِثْلِ قَوْلِهِمْ: (الْحَمْرُ)؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ أَلْفُ الْوَصْلِ الْمَفْتُوحَةِ تُشَبِّهَ أَلْفَ =

قال سيبويه : وأما (رُدَّ دَاوُدَ) فبمنزلة (اسمُ موسى) ، لأنهما منفصلان وإنما التقيا في الإسكان^(١).

قال أبو علي: يريد: التقى المثان، وما قبل الحرف الأول بساكن وهو الدال الأولى من (رُدَّ) فلا يجوز (رُدَّ دَاوُدَ) كما لم يجز في (قومُ موسى) لأنهما منفصلان^(٢).

* * *

ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة^(٣)

قال سيبويه : ولا تدغم الياء وإن كانت قبلها فتحة ولا الواو وإن كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة^(٤).

== القطع من جهة ثباتها في الاستفهام من قولك: «أَلَذَّكَرَيْنَ حَرَّمَ»، و«أَلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ» لأن هذه المدة تدل على الفرق بين الاستفهام والخبر، إذ لو حذفت ألف الوصل لالتبس الاستفهام بالخبر، فهي تثبت مدة ألف الاستفهام في الوصل، وتثبت في قولهم: «إِي هَا اللَّهُ ذَا»، و«يَاللَّهُ اغْفِرْ لِي» ليس شيء من ألفات الوصل سوى هذه المفتوحة تثبت مع تحريك ما بعدها، أو قبلها، فلذلك جاز (الْحَمْرُ)، ولم يجز في (قَتَلُوا، اقْتَلُوا) بثبوت ألف الوصل. - انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٦، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٣/٢.

(١) الكتاب ٤١١/٢، وقام العبارة: «...» وإنما يدغمان إذا تحرك ما قبلها.
(٢) يعلل أبو سعيد لهذه المسألة بقوله: «يعني لو أدغمنا الدال الثانية من (رُدَّ) في دال (دَاوُدَ) لوجب أن تحرك الدال وتغير كما لو أدغمنا الميم (يريد الميم في قوم موسى) لوجب تحريك السين من (اسم) [أي من اسم موسى]»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٠، والتوجيه نفسه في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٥٤/٢.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وقام عنوان الباب: «... المتقاربة التي هي من مخرج واحد، والحروف المتقاربة مخارجها».

(٤) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: «... وإن كان قبلها».

قال أبو علي: إنما قال في كل واحدٍ من الواو والياء لاتدغم إذا كان قبلها فتحة، لأنه إذا كان قبل كل واحد منهما من الحركة ما هو من جنسه كان أبعد له من الإدغام.

قال سيبويه: لأنهما يُخرجان ما فيه لين ومد إلى ما ليس فيه مد ولا لين^(١).

يقول: لو أدغمت الياء في الجيم لكنت قد أزلت عنه المد واللين^(٢).

قال سيبويه: فلم تقو المقاربة عليها لما ذكرنا لك^(٣).

يقول: مثل (صُدُودٍ، وَعَمِيدٍ)، لا يجوز معهما^(٤) إذا كانا قبل حرف الروي غيرهما من السواكن، كما أن (الغَنَائِيَا) لا يجوز معها غيرها من السواكن^(٥).

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) انظر التكملة / ٢٧٦، المقتضب ٢١١/١.

(٣) الكتاب ٤١١/٢، وفي المخطوطة: (المتقاربة)، وهذا اللفظ موجود في الكتاب في نص قبل هذا بقليل.

(٤) يريد الواو والياء حرفي المد واللين.

(٥) انظر المقتضب ٢١٠/١، والمعنى أن الياء مع الجيم والواو مع الياء التي من مخرجها في تباين الكيفية والحكم كالألف من الحروف المتقاربة لما فيهما من اللين، وإن لم تبلغ منزلة الألف، فإذا كانت الواو ساكنة والياء في موضع ردف لم يجز في مكانها غيرها، كقول الشاعر:

يا قوم مالي وأها ذؤيب
كنت أتوته من غيب
يُشِيمُ عَطْفِي وَيَبِزُّ قُوِي
كأنني أرثبته برئيب

فالياء في (ذؤيب، وغيب) والواو في (ثوب) ردف، ولو قال: (أتوته من غرب) لم ==

قال سيبويه: وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة فهو أبعد للإدغام^(١).

قال أبو علي: امتناعهما من أن يدغمًا فيما قاربهما إذا جانستهما الحركة التي قبلهما، يقوِّي ترك الإدغام فيهما وما قبلهما مفتوح لأنهما إذا انفتح ما قبلهما فهما الحرفان اللذان إذا انضم ما قبل أحدهما أو انكسر امتنع فيهما الإدغام^(٢).

قال سيبويه: وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرقي غنة^(٣).

قال أبو علي: أي جعلوا الميم إذا وقعت قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب فاءً للإدغام، كما تركت الميم المبدلة من التون قبلها ميمًا ولم تدغم في الياء، وإنما لم تدغم النون لاجتماعهما في الغنة^(٤).

== يجوز أن يكون بيتٌ مردفًا وبيتٌ غير مُردف. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٣.
(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) يقول أبو سعيد في تفسير هذه المسألة: وذكر سيبويه أولاً أنه لا يجوز إدغام الياء المفتوح ما قبلها في الجيم، والواو المفتوح ما قبلها في الميم، ثم قال: وإذا كان ما قبل الواو مضمومًا وما قبل الياء مكسورًا كان أبعد لأدغامها في الميم والجيم ومثلها: (يَظْلِمُوا مَا مَلَكَ، وَاظْلَمِي جَابِرًا) انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٤، وانظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٦٨.

(٣) الكتاب ٤١٢/٢، وقد سبق هذه العبارة قول سيبويه: «الميم لاتدغم في الياء، وذلك قولك: (أَكْرِمْ بِهِ)، لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: (الْعَنْتَرُ، وَمَنْ يَدَا لَكَ)، فلما وقع مع الياء الحرف الذي يغرون إليه من النون لم يغيروه».

(٤) يذكر الرمانى وغيره الحروف التي لاتدغم في المقاربة، وتدغم المقاربة فيها، ويصفونها بأنها أفضل منها بزيادة الصوت، وهي التي يخل بها الإدغام بإذهاب زيادة الصوت، ويحصرونها في خمسة حروف هي (الميم، والفاء، والشين، والراء، والضاد)، قال الرمانى: «فالميم ==

قال سيبويه: وهي تَفَشَّى بأن معها غيرها، فكروها بأن يُجحفوا بها^(١).

أي لو أدغمت الراء^(٢) في اللام أو في النون لقلبت إلى إحداهما، فذهب التكرير ونقص الصوت.

قال سيبويه: ويقوي هذا - أي أن الزائد لا يدغم في الناقص - أن الطاء وهي مُطَبَّقة لا تُجعل مع التاء تاءً خالصة، لأنها أفضل منها بالإطباق^(٣).

قال أبو علي: لا تدغم الطاء في التاء، قولك

== لاتدغم في مقاربتها من الباء، وتدغم الباء فيها، وإنما لم تدغم، فضيلتهما بالغنة، وأنه يفر إليها من النون بالمشكلة في (العنَّبر) وشبهه، فلا يجوز أن يفر منهما في هذا الموضع الذي يفر إليها فيه، فصارت بمنزلة النون في أنها لاتدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في النون، وأنها ليست من مخرجها، إذ النون طرف اللسان والباء من الشفتين، فكذا سبيل الميم في أنها لاتدغم في الباء لاجتماع سببين: الغنة التي في الميم، وأنه يفر إليها من النون مع الباء، فاستويا في الحكم بامتناع الإدغام، وكانت علة كل واحد منهما نظير علة الأخرى، فلا يجوز الإدغام في (أكرم يدركاً) - لما بيَّنا - . انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(١) الكتاب ٤١٢/٢ مع اختلاف يسير، وهذا تابع لقول سيبويه: «والراء لاتدغم في اللام ولا في النون لأنها مكررة، وهي تَفَشَّى...».

قال الرمانى: «ولاتدغم الراء في المقاربة من اللام والنون للتكرير الذي فيها، فلا يجوز: (اختر ليكتة)، و(اختر نقلاً) إلا بالإظهار، ويجوز: (هل رأيت) و(من رأيت) بالإدغام لتقارب الحرفين من غير إخلال». شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٦٩.

(٢) في المخطوطة: (الواو).

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

أدغمت أبقيت الإطباق لثلا يذهب من الصوت شيء^(١).
 قال سيبويه : لأن {ما} كان أقرب إلى حروف الفم [أ/٢٠٦]
 كان أقوى على الإدغام^(٢).
 أي على أن يدغم فيها، فالهاء التي هي أقرب لاتدغم في الهاء
 التي هي أبعد^(٣).
 قال أبو علي في إنشاد سيبويه: (٤)
 وَمَسْحِيَّ مَرْعُقَابٍ كَاسِرٍ
 قال : من أثبت في مثل (عليه فاعلم) ياء أثبتته في (مَسْحِيَّ)،
 ومن لم يثبت لم يثبت.

(١) يقول أبو سعيد: «... لاختار إدغام الطاء في التاء، لأن الطاء مطبقة؛ فيكره ذهاب
 إطباقها بإدغامها في التاء، وكذلك كان أبو عمرو يقرأ «بَسَطْتُ إِلَيَّ يَدَكَ»، «وَقَالَ أَحَطْتُ
 بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ» و«فَرَطْتُ فِي جَنِّبِ اللَّهِ»، ونحوه، تدغم الطاء في التاء ويبقى منها صوت؛
 لثلا يُخل بحرف الإطباق...»، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١١٤ - ١١٥.

(٢) الكتاب ٤١٢/٢ وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقبله قوله: «ولاتدغم الهاء في الهاء، كما
 لاتدغم الفاء في الفاء».

(٣) لما كانت الهاء التي هي أقرب إلى حروف الفم لاتدغم في الهاء التي هي أبعد، فكذلك الهاء
 في الفاء للسبب نفسه، وقد مثل سيبويه لذلك بقوله: (أَمَذَحْ هَلَالًا) فالبيان أحسن من
 الإدغام، قال أبو سعيد: «فإن أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاءً لأن الأقرب إلى الفم
 لا يدغم في الذي قبله، فأبدلت مكانها أشبه الحرفين بها لكي لا يكون الإدغام في الذي فوقه،
 ولكن الذي من مخرجه». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج١١، ق ١١٥. وانظر أيضًا
 الأصول في النحو ٤١٤/٣.

(٤) أنشده سيبويه على ما أدغمت العرب فيه الهاء في الهاء، وقبله:

كَأَنَّهَا بَعْدَ كَلَالِ الرَّاجِرِ

وهو من الرجز، ولم ينسبه لثقات، وبين القصد من الشاهد حيث قال: «يريدون: =

قال أبو الحسن : لا يجوز الإدغام في (مَسْحِه)، ولكن الإخفاء

جائز.

== وَمَسْحِه. فأخفى الهاء عند الحاء. انظر الكتاب ٤١٣/٢، وخالفه المبرد في هذه المسألة محتجاً بأن السين في (مَسْحِه) ساكنة فكيف تسكن الحاء بعدها وقال: هذا من الخطأ الفاحش، ولكن الإخفاء حسن. وردّ عليه ابن ولاد ذلك بأنه إنما جاز التقاء الساكنين في هذا البيت على ضعفه لأنه لا يلزم الإدغام، وذكر لذلك وجهين من الاحتجاج، انظر الانتصار، ٣٣٠ وفيه (ومسحهم) مكان (ومسحِه)، وروى أبو سعيد هذا الرجز وفيه: (ومسحِه. . .) وقال: «أما إدغام الهاء في الحاء إذا كانت قبلها بأن يقلبها حاءً، أو إدغام الحاء فيها إذا كانت بعد الحاء بأن تقلب حاءً فصحيح قد ذكرناه، وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهُوٌ وغلط، لأن الإدغام لا يصح في البيت من أجل اجتماع الساكنين، لأن السين ساكنة، والحرف الأول من المدغم وهو الحاء الأولى بعد السين ساكن أيضاً، ولا يدغم حرف بعد ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المدّ واللين نحو (دَابَّةٌ، وأصْبُمُ، وتُمُوذُ الثوبُ)، ويبطله أن الإدغام فيه يكسر البيت، ويبطله أيضاً أنه قال: «وما أدغم العرب الهاء فيه في الحاء» وليس الأمر كذلك؛ لأن الحاء قبل الهاء في الكلمة فكيف يدغم الثاني في الأول؟» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٦. وأنشد هذا البيت الرماني دون نسبة وقال بعدم جواز الإدغام فيه من ثلاثة وجوه: أحدها: أنه ينكسر الشعر لو أدغم، والثاني: أن الذي قبل الأول ساكن ليس بحرف مدّ ولين، فهو يمنع من الإدغام. والثالث: أن الحاء لا تدغم في الهاء، وقد توهم بعض الناس أن الهاء أدغمت في الحاء كقول سيهويه: «وما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء. . .»، وهذا غلط ممن ظنّه على سيهويه لما بيّنا من الإدغام لا يجوز هاهنا أصلاً فلما امتنع صاروا إلى الإخفاء، فكانه قال: وما قالوا في إدغام الهاء مع الحاء بالإخفاء الذي يقرب من الإدغام هذا البيت الذي أنشده. وقد أفصح بذلك الأخفش فقال: لا يجوز فيه الإدغام ألبتة، ويجوز الإخفاء. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٠، وانظر أيضاً النكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٥٦/٢ - ١٢٥٧، وانظر أيضاً المحتسب ٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٥٨/١، ولابن جني في هذا كلام لطيف في الكتابين.

قال أبو علي: ذهب أبو الحسن إلى أن الذي قبل المدغم الساكن ساكن ليس بحرف مدٍّ، وهذا ليس في الكلام نظيره^(١).

قال سيبويه: فأجريت مجرى الميم مع الباء^(٢).

قال أبو علي: أجريت الحاء مع العين مجرى الباء مع الميم في أن أدغم العين في الحاء ولم تدغم الحاء في العين، كما أدغم الباء في الميم، ولم تدغم الميم في الباء^(٣).

قال سيبويه: فجعلتها بمنزلة الهاء^(٤).

قال أبو علي: يقول: جعلت العين بمنزلة الهاء في أن لم تدغم الحاء فيها في نحو (امدَحْ عَرَقَةً)، كما لم تدغم الحاء في الهاء في (امدَحْ هَلَالًا). وأدغمت العين في الحاء فيها في نحو (اقطعْ حُمَلًا)، كما أدغمت الهاء في الحاء بعد قلبه حاءً في نحو (اجبِهْ حُمَلًا).

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢، وقيله قوله: ولم تدغم الحاء في العين في قولك: (امدَحْ عَرَقَةً)؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها والرخاوة مع قرب المخرجين، - فأجريت . . . » انظر الأصول في النحو ٤١٥/٣، وانظر التكملة/٢٧٧.

(٣) أرجع الرماني عدم جواز إدغام الحاء في العين لاجتماع أسباب منها: الاختلاف بالهمس، والجهر، والشدة، والرخاوة، ومنها أيضاً أنهم يفرون إلى الحاء من العين إذا اجتمعت العين والهاء، وهي مع ذلك المخرج الثاني من حروف الحلق، فلم يجوز إدغام الحاء في العين إذا قلت: (امدَحْ عَرَقَةً) ولكن يجوز قلب العين إلى الحاء ثم الإدغام، وهذا القلب إنما هو لطلب التعديل . . . فتقول: (امدَحْ عَرَقَةً) كما قلت: (اجبِهْ عَنَبَةً) في (اجبِهْ عَنَبَةً) فقلبت الحرفين جميعاً إلى الحاء. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧١.

(٤) الكتاب ٤١٣/٢، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

- قال سيهويه: كما جعلت الميم بمنزلة النون مع الباء^(١).
 أي في أن لم تدغم في الباء كما تدغم النون^(٢).
 قال سيهويه: وقد خالفت الحاء في الهمس والرخاوة^(٣).
 يقول: الغين وإن كانت رخوة، فليست تبلغ رخاوة الحاء.
 قال سيهويه: ويدل ذلك على حسن البيان عزتها في باب رَدَدَتْ^(٤).
 قال أبو علي: أي لا يكاد يجيء (كَعَفَتْ) إلا قليلاً^(٥).

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «لو كانت الحاء تدغم في العين لكانوا لا يقلبون الهاء حاءً. بل كانوا يدغمونها في العين، كما أن الميم لو كانت تدغم في الباء ما كانت تقلب النون ميماً مع الباء في قولك: (عَنْبَرٌ، وَشَنْبَاءٌ)، بل كانوا يدغمونها في الباء فيقولون: (عَنْبَرٌ، وَشَنْبَاءٌ)، فأجريت العين مع الحاء مجرى الميم مع الباء، فجعلتها بمنزلة الهاء، يريد: قلبت من الهاء حاءً إذا كانت الهاء مع العين، كما جعلت الميم بمنزلة النون في (عَنْبَرٌ، وَشَنْبَاءٌ)». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٦.

(٣) الكتاب ٤١٣/٢، وقام العبارة: «الغين مع الحاء البيان أحسن، والإدغام حسن، ... والحاء مع الغين البيان أحسن، لأن الغين مجهورة وهما من حروف الحلق ...»، وانظر الأصول في النحو ٣١٥/٣، التكملة ٢٧٧.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢.

(٥) يقول أبو سعيد: «إن التقاء الغينين أقل من التقاء الحاءين ألا ترى أن ماعين فعله ولامه خاء قد جاء منه حروف جماعة نحو (رَحُّ العجين) و(زَحٌّ في قَفَاةٍ) إذا دفع، و(زَحُّها يَزُحُّها) إذا نكحها، و(شَحُّ البول) إذا أخرجه قليلاً قليلاً، و(المَخُّ، والفَخُّ، والصَّخُّ) الصياح، ولا أعلم غينين التقتا عيناً ولاماً، وقد تكون الغينان عيناً ولاماً وبينهما حاجز، قالوا: (ضَغِيْفَةٌ من يَمَلُّ ومن عَشْبٍ) إذا كانت الروضة ناضرة متخيلة، و(الزَّغِيْفَةُ) لبن يحقن حتى يشتد حمضه، فقله التقاء الغينين في باب (رددت) توجب حسن البيان إذا كانت خاء بعدها غين؛ لأننا لو لم نبين وأدغمنا الحاء في الغين لالتقت غينان». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٧.

قال سيبويه: فشُبِّهَتْ بالخاء مع الغين كما شُبِّهَ أقربُ مخارجِ الحلق إلى اللسان^(١).

قال أبو علي: يعني الخاء والغين شُبِّهَ^(٢) بحروف اللسان في أن أخفي النون معهما، فكذلك شبه أقرب مخارج الفم إلى الحلق بحروف الحلق، فصار البيان فيه أحسن كما أنه في حروف الحلق أحسن.

قال سيبويه: فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان^(٣)؛ لأنها تصير لامًا خالصة إذا أدغمت بلا غنة ولا يكون لها في الخياشيم حظ، وإذا أدغمت بغنة لم تزل عنها الغنة والحظ الذي لها من الخيشوم، وهو أحسن لأن هذه النون لا مخرج لها من الفم.

قال سيبويه: لأن صوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب^(٤). كما للنون فيها، فإذا أدغمت النون في اللام تذهب الغنة لأنه لا غنة في اللام، فهما لا يتفقان فيها^(٥).

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) هكذا بالإفراد، يريد: شبه كل منهما.

(٣) الكتاب ٤١٤/٢، وقد أتبع أبو علي كلام سيبويه بتعليقاته دونما فصل.

(٤) الكتاب ٤١٤/٢، وقد علق أبو علي على هذه المسألة دون فصل - كما فعل في سابقتها. وفي الكتاب: (لأن الصوت...) معرفة بالآلف واللام.

(٥) الحديث في هذه الفقرة وسابقتها يدور حول إدغام النون مع الراء، وإدغامها في اللام بغنة تارة وبغير غنة، قال الرماني: «حكم النون مع سائر حروف الفم الإخفاء، ومخرج النون معهن من الخياشيم، وإنما وجب للنون الإخفاء مع هذه الحروف من حروف الفم لأنها على حال وسط بين حالين لم تتباعد عنها كتباعدها من حروف الحلق، فيجب الإظهار، ولم تقاربه تقاربًا شديدًا كتقاربها من الأحرف الخمسة فيجب الإدغام وحصلت معهن على مقارنة هي وسط بين الحالين، فلم يصلح فيها الإظهار ولا الإدغام ووجدوا لها مخرجًا من الخياشيم =

قال سيبويه : وتُقلبُ النون مع الباء ميمًا لأنها من موضع تعتلُّ فيه النون (١).

يقول: الباء من موضع تعتل فيه النون، أي من الشفة والنون تعتل في الشفة مع الميم فتقلب ميمًا نحو (مِنْ مَطَرٍ).

وقال أبو علي أيضًا: يقول: اعتلت النون مع الباء، لأن الباء من موضع تعتل فيه النون وهو الشفَّةُ، واعتلالها في ذلك الموضع نحو قلبك إيَّاهَا مع الميم ميمًا في نحو (مِنْ [ب/٢٠٦] مَطَرٍ)، فكما اعتلت مع الميم، كذلك اعتلت مع ماهو من مخرجه وهو الباء، كما أنه لما اعتلت النون مع اللام في نحو (مَنْ لَكَ) فقلبت لامًا، كذلك أعلت فيما قرب من اللام وهو الراء فقلبت: (مَنْ رَأْسُهُ)، فأدغمت في الراء لقربها من اللام.

قال سيبويه : فكرهوا أن يكون مكانها أشبه الحروف من موضع الواو بالنون (٢).

== يخف إخراجها منه على نحو الخفة بالإدغام، لأن اللسان يرتفع رفعة واحدة للحرف في المدغم، وفي النون التي تخرج من الخياشيم، لأنه ليس عمل إلا في الحرف الذي بعدها، فالإخفاء فيها كالإدغام في رفع اللسان مرة واحدة، وليس كذلك الإخفاء في غيرها من الحروف . . . انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٣. انظر كذلك الأصول في النحو ٤١٦/٣، التكملة/٢٧٨.

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا بعد قوله: «وتدغم النون مع الواو بقنة وبلاغنة، لأنها من مخرج ما أدغمت فيه النون، وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجافى عنه الشفتان، والميم كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فكرهوا . . .»

قال أبو علي: أشبه الحروف من موضع الواو بالنون هو الميم^(١).

قال سيبويه: وليس مثلها في اللين والتجافي والمد^(٢).

أي ليس الميم مثل الواو في اللين والتجافي فتبدل من النون قبل الواو والميم، كما كان الميم في (شَنَاء) كالباء في الشدة وإلزام الشفتين، فأدغم النون في الواو ولم يبدل ميمًا، فأما مع الباء فإنها أبدلت ميمًا ولم تدغم في الباء لموافقة الحرف الحرف في الشدة وإلزام الشفتين.

قال سيبويه: لأنه ليس مُخْرَجَ [لَبَس] من طرف اللسان أقرب إلى مُخْرَجِ الرَّاءِ من الياء^(٣).

قال أبو علي: يقول: كما أدغم في الراء وفي اللام لقرب مخارجهما كذلك أدغمت في الياء لقرب الياء مما أدغمت فيه النون وهو الراء واللام

(١) تدغم النون في خمسة أحرف يجمعهن قولك: (وَبَرَمَلٌ)، فإذا أدغمت فيها تحولت من جنسها، وصار مخرجها من مخرجها، فإذا أدغمت في النون صار مخرجها من الفم، لأن الحرفين إذا أدغم أحدهما في الآخر لم يجر أن يختلف مخرجاهما، فلما كان مخرج النون المتحركة من الفم، وجب أن تكون الساكنة المدغمة فيها من الفم، لأنها لو كانت من الخيشوم اختلف المخرجان، وإذا أدغمت النون في (الراء واللام والواو والياء) فإنها تدغم بغنة وغير غنة، فإذا أدغمت بغنة فلائها تصير من جنس هذه الحروف، فتكون مع الراء راءً، ومع اللام لامًا، ومع الواو واوًا، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليس لها غنة، وأما إذا أدغمت بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الألف.

والغنة: صوت من الخيشوم يتبع الحرف وإن كان خرج الحرف من الفم، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١١٨، وانظر الأصول في النحر ٤١٧/٣.

(٢) الكتاب ٤١٤/٢، وهذا النص من مقام سابقه.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، والكلمة بين المقوفتين ساقطة من طبعة بولاق، ثابتة عند أبي علي وأبي سعيد.

كما أعلنت مع الباء في (شَتَبَاء) لما أدغمت في الميم التي هي من مُخرج الباء (١).

قال سيبويه: فلما وصلوا إلى أن يكون لها مُخْرَجٌ من غير الفم، فإنْ أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة (٢).

قال أبو علي: يقول: لو جعلوها من الفم دون الخيشوم مع هذه الحروف التي من الفم لاستعملوا ألسنتهم مرتين لما كان يلزم من الإدغام، فلما جعلت من الخيشوم استعملت الألسنة مرة واحدة إذ لم يدغم ولم يجتمع مثلاً.

قال أبو علي: النون مع سائر الحروف ثلاث رُتب: (٣) تدغم مع اللام

(١) يقول أبوسعيد: «جعل سيبويه إدغام النون في الياء حملاً على إدغامها في الواو، لأن الياء والواو كأنهما من مخرج واحد - وإن تباعد مخرجاها - لما بينهما من الاجتماع في المذَّ واللين... وأنه ليس بعد حروف طرف اللسان كالطاء وأختيها والظاء وأختيها أقرب إلى الياء من الراء، والنون من مخرج الراء، ويدغمون النون فيها؛ ليريك ملازمة النون للياء بهذه الضروب من التعلق لتصحيح إدغامها في الياء...» انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٠، انظر مزيداً من التفصيل في الأصول في النحو ٤١٧/٣ - ٤١٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... كان أخف...».

(٣) بين أبوسعيد أن النون تخفى إذا كانت ساكنة قبل خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي (القاف، والكاف، والجيم، والشين، والضاد، والصاد، والسين، والزاي، والطاء، والدال، والتاء، والظاء، والذال، والتاء، والفاء). وأن من الناس من يخفيها قبل الفين والحاء. وإنما أخفاها عند هذه الحروف لأنها حروف الفم وللنون مخرج من الفم؛ فصارت هذه الحروف ملازمة للنون باشتراكهن في الفم....

قال: وإنما ساع هذا في حروف الفم دون حروف الخلق لقرب مدخل الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الخلق... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢١، وقد تقارب لفظ الأصول مع لفظ الكتاب في هذه المسألة. انظر الأصول في النحو ٤١٧/٣، التكملة/٢٧٩.

والراء لقرب المخرج، وتدغم في الميم لاشتراكهما في الغنة، وتعلّ مع الباء لموافقة ما أدغم فيه من المخرج وكذلك في الواو، وتدغم أيضاً في الياء، لأنها تدغم في الواو فكأنها من مخرجها. فالنون إنما أعلت مع هذه الحروف سوى اللام والراء بواسطة الميم، فهذه رتبة لها، والثانية من رتبها: أنها تخفى مع حروف الغم فلا تدغم ولا تبين، لكن لها معها حالة بين البيان والإدغام، لأنها لم تقرب منهن قريبا من الحروف الموافقة لها في المخرج، والموافقة له في الصوت نحو الميم ولم تبعد عنها بُعد الحلقية، فصارت لها معهن كذلك منزلة بين المنزلتين، والثالثة من رتبها: أنها تبين مع حروف الحلق بيانا شديداً، لأنها لا توافقها في المخرج ولا تقرب منها كما قرئت منها حروف الغم، فلما بُعدت عنها غاية البعد بيّنت معها، فأما إخفاؤها مع العين والحاء فلقرّبا من القاف.

قال سيبويه: وكان أصل الإدغام كثرة الحروف للغم^(١).

قال: يقول: كثرت حروف الغم^(٢)، فوجب الإدغام [أ/٢٠٧].

قال سيبويه: وهي مع الراء واللام والياء والواو إذا أدغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم^(٣).

قال أبو علي: النون إذا أدغمت في الحروف التي تدغم فيها، فليس مخرجها من الغم، لكنه من حيث الحروف التي تدغم، وإذا بيّنت ولم تخف

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفيه: «... الإدغام وكثرة...».

(٢) في المخطوطة: (وجب) من غير الراء، والقول لأبي علي رحمه الله.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢.

كانت أيضاً من الفم، فإذا سكنت مع حروف الفم، وأخفيت فهي من الخياشيم.

قال سيبويه: ولم نسمعهم قالوا في التحرك (حين سليمان) فأسكنوا النون مع هذه الحروف التي مخرجها معها من الخياشيم^(١).

قال أبو علي: يقول: لم يجعل مخرج النون من الخياشيم متحركة مع حروف الفم كما جعل مخرجها منها ساكنة مع حروف الفم^(٢).

قال سيبويه: ولم تقرب قرب هذه الستة^(٣)؛ التي قلبت النون وهي الراء واللام والميم والياء.

قال سيبويه: فلم يحتمل عندهم حرف^(٤)، الفصل.

(١) الكتاب ٤١٥/٢، وفي شرح السيرافي: (خَتَنَ سُلَيْمَان)، ورواية الرمانى توافق ما في

الكتاب والتعليق، وفي المتع ٧٠٠/٢: (خَتَنَ سُلَيْمَان) كما قالوا: (خَتَنَ موسى).

(٢) يقول أبو سعيد: «يعني إذا تحركت النون قبل السين وأخواتها وسائر الحروف التي تُخْفَى قبلها النون وتخرج من الخيشوم لم تسكن كما تسكن النون المتحركة قبل الحروف التي تدغم فيها للإدغام، من قبل أنها لا تحرك حتى تصير من مخرج الذي بعدها، وترتيب لفظ سيبويه: (ولم نسمعهم قالوا: (خَتَنَ سُلَيْمَان)، كأنه قال: ولم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي تُخْفَى النون معها، نحو السين والقاف والكاف وسائر حروف الفم سوى ما يدغم فيه». شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٢، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٠/٢.

(٣) الكتاب ٤١٥/٢، وقد أتبع أبو علي نص الكتاب بتعليقه دون فصل، والمراد بالستة في كلام سيبويه حروف الخلق، وقد نوه سيبويه أن النون لا تدغم في حروف الخلق ألبتة، انظر الأصول في النحر ٤١٨/٣، التكملة/ ٢٧٩

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يحتمل النون وليس حرف من مخرجه غيره أن يدغم في أكثر من ستة أحرف للمقاربة^(١).

قال سبويه: وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بيّنةً، والواو والياء بمنزلتها مع حروف الخلق^(٢).

قال أبو علي: ترتيب هذا الكلام أن يقال: ويكون النون إذا كانت ساكنة وكانت من نفس الحرف بيّنةً مع الميم والواو والياء. وقوله: بمنزلتها مع حروف الخلق؛ أي في البيان^(٣).

قال سبويه: وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس^(٤)،
الفصل.

قال أبو علي: يقول: لو أدغمت النون في الواو ونحوها متصلة كما تدغم فيها منفصلة لالتبس (قَنَوَاءُ بِقَوَاءَ) التي هي من (القَوَاءُ)^(٥)، وكذلك

(١) يفسر أبو سعيد هذه العبارة بقوله: «يريد: لم تحتمل النون وهي حرف ليس من مخرجه غيره قلبها قبل حرف سوى هذه الأحرف الستة، وليس غير هذه الحروف مثلها». شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢.

(٣) بين أبو علي أن للنون أربع أحوال هي: الإدغام، والإخفاء، والقلب، والبيان، ومثل للمحرف التي تصاحبها في كل حالة من هذه الحالات. انظر التكملة ٢٧٨.

(٤) الكتاب ٤١٥/٢.

(٥) يقال: حَبْلٌ قَوٌّ، وَوَقْرٌ قَوٌّ، كلاهما مختلف القَوِّ، وأقْوَى الحبل والوقر: جعل بعض قوَاه أغلظ من بعض، ومنه الإقواء في الشعر، وهو من عيويه حين ينقص الحرف من الفاصلة (أي من عروض البيت). انظر لسان العرب ٢٠٧/١٥ (قوا).

سائر هذه الكلمات بالمضاعف^(١).

قال أبو علي: {قال} سيبويه: فصار هذا بمنزلة المنفصل في قولك:
(من مُثْلِكَ)^(٢).

قال أبو علي: يقول: إنه بمنزلة المنفصل في جواز الإدغام فيه كما جاز
في المنفصل ولم يمتنع الإدغام كما امتنع من (قَنُوء) لأنه لا يلتبس
بالمضاعف كما كان يلتبس به (قَنُوء)^(٣).

(١) يقول الرماني: «النون تقلب لستة أحرف؛ لقرنها منها القرب الشديد، ولا تقلب لغيرها،
فخمسة منها تَقْلَبُ وتدغم فيما بعدها، وواحد تَقْلَبُ فيه ولا تدغم وهو في (العَنْبَر) ونحوه
والنون الساكنة التي من نفس الحرف في الكلمة الواحدة تظهر مع الميم والياء والواو لئلا
يلتبس بالمضاعف فتقول: (شَاءَ زَنْمَاءُ، وَغَنَمُ زَنْمُ، وَقَنْوَاءُ، وَقَنْيَاءُ، وَمَنْيَاءُ، وَكَنْيَاءُ)، فتظهر
مع هذه الأحرف الثلاثة - لما بيننا - ولا يلزم أن تظهر في (شَنْبَاء) كما لزم أن تظهر في
(قَنْوَاء) من قبل أنه لا التباس في هذا...» شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٧٤، وانظر
مزبداً من التفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢، الأصول في النحو
٤١٨/٣ - ٤١٩، والتكملة/٢٧٨.

(٢) الكتاب ٤١٥/٢، وما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها المقام، وعبرة الكتاب هي قوله:
«وسمعت الخليل يقول في (انْقَعَلَ) من (وَجِلَتْ): (إِوَجَلَّ) كما قالوا: (إِمَحَى) لأنها نون
زيدت في مثال لاتضاعف فيه الواو، فصار هذا...».

(٣) إذا لم يقع لبس أدغمت النون وذلك في شيئين:
أحدهما: أن تكون الكلمتان منفصلتين، فيعلم بالانفصال حروف كل واحدة من حروف
الأخرى كقولك: (مِنْ مَالِكَ، وَمَنْ رَأَيْدُ، وَمَنْ يَأْسِرُ).
والآخر: أن تكون الكلمة يعلم من بنيتها أن فيها نوناً مدغمة، كقولك: (أَمَحَى) وهو
انْقَعَلَ لأننا إن لم نجعلها (انْقَعَلَ) وجعلنا المشددة أصلية صارت (انْقَعَلَ)، وليس في الكلام
(انْقَعَلَ)، وكذلك لو بيننا من (وَجِلَّ) انْقَعَلَ قلنا: (إِوَجَلَّ) ومن (يَسَرَ) إِسَرَ فادغمنا
لزال اللبس، فصار ما يزول فيه اللبس من كلمة واحدة بمنزلة كلمتين. انظر شرح السيرافي
للكتاب، ج ١١، ق ١٢٢-١٢٣، النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤١٩/٢.

قال سيبويه: والنون ليست كذلك، لأن فيها غنة فتلتبس بما ليس فيه الغنة^(١).

قال أبو علي: كأن قائلًا قال: هلا بين النون قبل الباء في (شَمَبَاء) و(العَمْبَر) كما بُيِّنَتْ قبل الواو في (قَنَوَاء)، لأن النون التي هي عين لا تتبين من الميم كما لم تكن تتبين لو أدغم ف قيل: (قَوَاء) من المضاعف الذي عينه واو، ولم يتفصل منه، فقال: جاز ألا تُبين النون في (شَمَبَاء)، ولم يجز ألا يُبين في (قَنَوَاء)، لأن (شَمَبَاء) يُعلم أن الميم فيه بدل من النون إذ ليس في الكلام ميم ساكنة أصلية قبل ياء، فليس فيه مثل (عَنْبٍ) ولا نحوه، وفيه مثل (قَوٌ وَكِيٌّ وَمِيٌّ)، فإذا أدغم في هذه المواضع التبس، ولا يلتبس في (العَمْبَر) لما ذكرنا.

قال: وإنما احتمل ذلك في الواو والياء والميم^(٢).

أي إظهار النون معهن في (كُنَيْة، وَقَنَوَاء، وَزَنْم)^(٣).

قال سيبويه: وليس حرف من الحروف التي تكون النون معها من الخياشيم^(٤) [٢٠٧/ب] هي حروف الفم نحو القاف والجيم، أي لا تدغم النون في شيء من هذه الحروف كما أن النون لم تدغم فيهن، ولو أدغمت

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) بين سيبويه أن العلة في الإظهار هي بعد المخارج، فاحتمل بيان النون مع هذه الحروف في كلمة واحدة كالأمثلة التي أوردها أبو علي هنا.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢، وقام كلامه: «... الخياشيم يُدغم في النون، لأن النون لم تدغم فيهن حتى يكون صوتها من الفم وتُقلب حرفًا بمنزلة الذي بعدها».

النون فيهن، لصار صوتها من الفم دون الخيشوم، ولقلبت حرفًا فمويًا، فجعلت بمنزلة ما كان يكون بعدها من هذه الحروف التي كانت تدغم فيها لو أدغمت (١).

قال سيهويه: لأنه قد امتنع أن يُدغم في النون ما أدغمت فيه (٢).
قال أبو علي: لم يدغم في النون الميم ولا الياء ولا الواو ولا الباء ولا الراء وقد أدغمت هي في هذه الحروف، فكذلك كُره أن تُدغم اللام فيها وإن أدغمت هي في اللام (٣).

قال سيهويه: وكذلك لم يدغموها فيما تَقَاوَتَ مُخْرَجُهُ عنها، ولم

(١) يقول أبوسعيد: «أعلم أنهم جعلوا الإدغام في النون ضمنيًا لتغييرها، وخروجها مرة من الفم، ومرة من الخيشوم، فصار ذلك طريقًا لإدغامها في ما بُعد من مخرجها، وقلبها إلى غيرها من غير إدغام كتحو قلبها في (عَنْبَرٍ، وَمَنْ يَلَهُ) فلم يدغموا فيها شيئًا من الحروف التي معها من الخيشوم لبعدهن منها، ولأن النون لم تدغم فيهن لبعدها منهن»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٣، وانظر النص نفسه في التكت في تفسير كتاب سيهويه ١٢٦٢/٢، وشرح عيون سيهويه/ ٣٢٠.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢.

(٣) يفسر أبو سعيد هذا بقوله: «يريد: أن النون إذا كانت لا يدغم فيها ما تدغم هي فيه فما لا تدغم هي فيه أبعد من أن يُدغم فيها، وأما إدغام اللام فيها فلأن اللام حرف وقع التعريف به مع الألف فأدغمت لكثرتها في حروف كثيرة حتى أدغمت فيما بعد من مخرجها وهو الضاد والشين فكان إدغامها في النون وهو من مخرجها أولى، فلما أدغمت اللام في النون في حال التعريف جاز إدغامها فيها في غير التعريف، والبيان أحسن لضعف النون عن الإدغام فيها، ولأن النون قد أدغمت في أحرف لم يدغم فيها شيء منهن، فكانهم يستوحشون من الإدغام فيها لمخرجها عن نظائرها»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٢٤.

يُوافقها إلا في الغنة^(١).

قال أبو علي: لما أن لم تدغم الميم في الباء وهي مثلها في أنها من مُخرجها وموافق لها في الشدة وإلزام الشفتين فيها الضم، لم يدغموها في النون وإن كانت النون قد أدغمت فيها إذ كانت النون قد تفاوت مخرجها عن الميم، فلم يوافق الميم إلا في الغنة، فإذا لم تدغم الميم فيما وافقها من جهتين وهو الباء، كان أخرى ألا يدغم فيما لم يوافقها إلا من جهة واحدة، أعني الغنة، وهو النون والجهتان اللتان وافقت الميم فيهما الباء الشدة والمخرج.

قال سيبويه: وهي مع الطاء والدال والتاء والصاد والزاي والسين جائزة^(٢).

يعني أن إدغام اللام في هذه الحروف جائز وليس حسن إدغامها فيها كحسن إدغامها في الراء^(٣).

قال سيبويه: لأن اللام لم تسفل إلى أطراف الأسنان^(٤).

(١) الكتاب ٤١٦/٢.

(٢) الكتاب ٤١٦/٢ - ٤١٧.

(٣) قال أبو سعيد في شرح هذه المسألة: «أراد: وإدغام اللام في هذه الحروف الستة جائز، وهي تلي الراء في حسن إدغام اللام فيها إذا لم يكن لام التعريف، وليس جواز الإدغام فيها ككثرتها مع الراء، لأن الراء من مخرجها وفيها انحراف مثل ما فيها، وهذه الحروف تراخين عنها، ومخرجها من الثنايا، وليس فيهن انحراف كما فيها وفي الراء...» شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٤ - ١٢٥.

(٤) الكتاب ٤١٧/٢، وفيه: «... إلى أطراف اللسان» وهو خطأ، ورواية السيرافي توافق ما جاء في التعليق.

قال أبو علي : لم تَسفل اللام إلى أطراف الأسنان ، كما لم تسفل
الطاء .

فلما اجتمعن في أن لم يسفلن حسن إدغام اللام فيها^(١) .
قال سيبويه : ولكنه يجوز إدغام اللام فيهما لما ذكرت لك من
اتصال مخرجها^(٢) .
أي ، من اتصال مخرجهما بطرف اللسان ، وحيث يقرب منه مخرج
اللام .

* * *

(١) يقول أبو سعيد : «مُخرج اللام إذا اعتبرت ذلك في الوقف عليها على اعتدال إخراجها من طرف اللسان ملصقاً بما فوق أصول إحدى الرباعيتين وإحدى الثنيتين العاليتين غير نازلة إلى الثنايا والرباعيات، ولو تكلف إنسان إخراجها نازلاً إلى نفس الثنايا والرباعيات، أو منحرفاً إلى الناب أمكن، والطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العلى، والطاء والتاء والذال من طرف اللسان وأطراف الثنايا، فعلم أن اللام أقرب إلى الطاء وأختيها لأنهن اشتركن في أن لم ينزلن إلى أطراف الثنايا، والذي جوز الإدغام اشتراكها في طرف اللسان، وهذا الذي ذكره سيبويه من تقوية إدغام اللام في الطاء وأختيها على إدغامها في الطاء وأختيها . . . » شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٥، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٦٣/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٧/٢، والحديث عن إدغام اللام في الضاد والشين، وأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان، ومخرج الشين من وسطه، فضعف إدغامها فيهما .

ومن بَابِ الإِدْغَامِ فِي حُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ وَالْقُنَايَا^(١)
قال سيهويه : وهو يَثْقُلُ التَّكَلُّمُ بِهِ لَشِدَّتِهِنَّ ، وللزوم اللسان
موضعهن لا يَتَجَافَى عَنْهُ^(٢) .

قال أبوعلی: الميم من الشديدة التي يجرى معه الصوت، والباء لا
يجرى معه الصوت، فلذلك كان البيان في (اصْحَبَ مَطْرًا) أحسن، وكان
الإدغام في الدال والتاء ونحوهما أحسن، لأن تلك الحروف لا تختلف في
الشدة كما اختلف الميم والباء فيها .

قال سيهويه: ولو أمسكت أنفك لرأيتها بمنزلة ما قبلها^(٣) .
قال أبوعلی: إذا ضارعت الميمُ النونَ لم يحسن إدغام الباء، كما لا
يجوز إدغام الباء في النون .

وقوله : ولو أمسكت بأنفك لرأيتها، أي رأيت الميم في (اصْحَبَ
مَطْرًا) بمنزلة الباء^(٤) .

قال سيهويه: وذلك قولك : (احْبِسْ صَائِرًا ، وأَوْجِزْ صَائِرًا) والنزاي

(١) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٢) الكتاب ٤١٨/٢ .

(٣) الكتاب ٤١٨/٢ ، وفيه : «ولو أمسكت بأنفك . . .» .

(٤) هذه وسيلة للاختبار وتحسن الأصوات عند القاء، وعلى الرغم من بدائيتها إلا أنهم
استطاعوا أن يتذوقوا اللغة ويحددوا مخارج أصواتها، وفي هذه العملية تظهر الغنة في
الميم ومكانها الخيشوم فصارت بمنزلة ما تجافى عن موضعه وجرى فيه الصوت، وقد ضارعت
الميم النون بالغنة، والنون لاتدغم فيها، فحسن ذلك الإظهار والبيان، على أن الباء شديدة
والميم بين الشديدة والرخوة . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٢٦ .

والسين بمنزلة الدال والتاء^(١).

أي في أن كل واحدة من الزاي والسين تدغم في صاحبتهما [أ/٢٠٨]
كما أدغم كل واحدة من التاء والدال في صاحبتهما^(٢).
قال سيهويه : وإن شئت أذهبت الإطباق، وإذهابه مع التاء كإذهابه
من الطاء في التاء^(٣).

قال أبوعللي: يريد: إن إدغام الطاء في التاء وإذهاب الإطباق فيه
أقبح من إدغامها في الدال، وإذهاب الإطباق منه مع الدال لأن التاء ليس
مثل الظاء في الجهر، كما أن الطاء ليس مثل التاء في الجهر^(٤).
قال سيهويه: والبيان فيهن أمثل منه في الصاد والسين والزاي^(٥).

(١) الكتاب ٤١٨/٢، وفيه: «... احبصأرك، وأوجصأرك...» بالإدغام.

(٢) تدغم السين في الصاد فتصير صاداً نحو (أخس صأرك) تصبح: (احبصأرك). كما تدغم الزاي في الصاد فتصير صاداً أيضاً نحو: (أوجز صأرك) التي تصبح في النطق: (أوجصأرك) كما أن السين تدغم في الزاي في نحو (أخس زردة) فتكون (أخيزردة)، وكذلك الزاي في السين في نحو: (رز سكمة) لتصبح: (رُسكمة). انظر الأصول في النحو ٤٢٤/٣، وانظر التكملة/٢٧٩.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وفيه: «... كإذهابه من الطاء مع التاء».

(٤) للطاء مع الدال نحو: (احفظ ذلك) تكرر: (احفظ ذلك) مدغمة دون إطباق.

والدال مع الطاء في نحو: (خُل ظالمًا) فتصبح (خَطالمًا).

والتاء مع الظاء في نحو: (أبعث ظالمًا) فتكون مدغمة نحو: (أبعطالمًا).

والدال مع التاء في نحو: (خُذ ثابِتًا) لتدغم فتصبح: (خُثابِتًا).

والتاء مع الدال في نحو: (أبعث ذلك) فتدغم لتصبح: (أبعذك).

انظر الأصول في النحو ٤٢٥/٣، التكملة/٢٧٩، المتع في التصريف ٧٠٤/٢.

(٥) الكتاب ٤١٩/٢، يريد البيان في الدال مع التاء، وأن منزلة كل منهما مع صاحبه كمنزلة الدال والتاء.

قال أبو علي: إنما صار ترك الإدغام في الرخوة أمثل من تركه في الشديدة، لأن الرخوة يجري الصوت فيها فيصير بجريان الصوت وامتداده بين الحرفين فصلًا مًا، والشديد لا يجري فيه الصوت فيكون فصلًا بينهما .
قال سيبويه : وهن من حيز واحد والذي بينهما من الثنيتين يسير^(١).

قال أبو علي: الذي بين الظاء وأختيها، والصاد وأختيها ، من أن مخرج الظاء أشد نزولاً إلى أطراف الثنيتين قليل^(٢).
قال سيبويه : والبيان فيها أمثل ، لأنها أبعد من الصاد وأختيها^(٣).

أي : الطاء وأختها أبعد من الصاد وأختيها من الطاء والطاء والذال، ومعنى ذلك أن البيان في الظاء والطاء والذال مع الصاد والسين

(١) الكتاب ٤١٩/٢، والمسألة حول حروف (الطاء والطاء والذال) وأنتهن أخوات.

(٢) يقول أبو سعيد: «يريد: إن الظاء والذال والطاء أبعد من الصاد وأختيها من الطاء والذال والطاء، فلذلك كان بيان الطاء وأختيها عند الصاد وأختيها أمثل من بيان الطاء وأختيها عند الصاد وأختيها».

فإن قال قائل: كيف صارت الظاء وأختها أبعد من الصاد وأختيها من الطاء وأختيها؟ قيل له: قد ذكرنا أن الطاء وأختيها والصاد وأختيها تنطبق الأسنان على اللسان عند النطق بهن، ولا يخرج اللسان عن الأسنان، فقد اشتركن في ذلك، والطاء والذال والطاء يخرج اللسان عن الأسنان فيهن خاصة، فقد باينهن، وصارت الطاء وأختها أقرب من الصاد وأختيها، ومع ذلك فإن البيان تقويه رخاوة الظاء وأختيها»، شرح السيراني للكتاب، ج١١، ق ١٢٧.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢، وهو يتحدث عن إدغام الذال في الزاي نحو (مُدَّ زمان) حيث قال فيها: (مَزَّمان)، وإدغام الذال في السين نحو (مُدَّ ساعة) حيث يقال فيها (مُسَّاعة).

والزاي، أحسن من البيان في الطاء والتاء والدال مع الصاد والسين والزاي، لأن الطاء وأختيها، أبعد من الصاد وأختيها، والطاء وأختها أقرب إليهن من الطاء وأختيها إليهن.

قال سيبويه: وحجته قولهم ثلاثٌ دراهم^(١).

قال أبو علي: لا يجوز أن تدغم التاء في (ثلاثة دراهم) في الدال، والذي منع من ذلك^(٢). وهو أن هذه التاء إذا أسكنت انقلبت هاء، وإذا انقلبت هاء فليس يجوز إدغامها حتى تسكن لأن الحرف المدغم لا يكون إلا ساكناً، وإذا أسكنت انقلبت هاء وإذا انقلبت هاء لم يجر إدغامها في الدال لبعدها المخرجين.

قال سيبويه: تدغم التاء من ثلاثة في الهاء إذا صارت تاء، و(ثلاثٌ أفلس) فأدغموها^(٣).

أي أدغمت التاء من (ثلاثة) في تاء التأنيث وجاز ذلك. وإن كان ما قبله ساكناً لأنه بمنزلة (دأبئة)^(٤).

(١) الكتاب ٤١٩/٢، وفي المخطوطة: (ثلاثة دراهم)، وانظر الأصول في النحو ٤٢٦/٣.

(٢) ما بين المعرفتين زيادة يقتضيها المعنى.

(٣) الكتاب ٤١٩/٢ - ٤٢٠، وهذه العبارة من تمام سابقتها.

(٤) الألف في (ثلاثة) في مقام الألف من (دأبئة) في السكون والوظيفة، قال أبو سعيد: وأما إدغام (ثلاثة دراهم)، (ثلاثٌ دراهم) فلأن الهاء من ثلاثة تنقلب تاء في الدرج وتسكن في الإدغام في الدال من (دراهم)، «شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٢٧».

قال سيبويه: حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان^(١).
يعني بقوله ما اللام فوقه من الأسنان الطاء وأختيها .
قال سيبويه: وإنه ليس فيها إطباق ولا ما ذكرت لك في الضاد^(٢).
أي من أنها لا تحجاف عن موضع الطاء تحجافي الشين عنه .
قال سيبويه: إذ كانا يدغمان منفصلين فكرهوا هذا الإجحاف^(٣).
يعني بالإجحاف ما ينقص من الصوت في إدغام المجهور في
المهموس لو لم يبدل من مكان الباء حرف مجهور^(٤).
قال سيبويه : وإنما منعهم من أن يقولوا : (مُذَكَّرٌ) كما قالوا
مُزْدَكْنٌ^(٥)، الفصل .

-
- (١) الكتاب ٤٢٠/٢، وهذا بعد قوله: «وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد، لأنها اتصلت
بمخرج اللام، وتطأطأت عن اللام حتى...» .
- (٢) الكتاب ٤٢٠/٢ - ٤٢١، وقبله قوله: «وتدغم الطاء والذال والتاء فيها، لأنهم قد أنزلوها
منزلة الضاد، وذلك قوله: (أَحْفَشْتَبَاءٌ، وَأَبْعَشْتَبَاءٌ، وَخُشْتَبَاءٌ) والبيان عربي جيد (قوله:
أحفظ شنباء، وأبعث شنباء، وخُشْتَبَاءٌ) وهو أجود منه في الضاد لبعد المخرجين، وأنه ليس
...» ، انظر الأصول في النحو ٤٢٧/٣ .
- (٣) الكتاب ٤٢٢/٢، والضمير يعود هنا على الذال والتاء، إذ كان يبدل الذال من مكان التاء
لأنه أشبه الحروف بها وإذا كانا في كلمة واحدة لزم الأبيتناء .
- (٤) الإجحاف الذي كرهوه: إدغام الذال في التاء إن لم يجعل مكان التاء دال، لأن التاء إذا
جعلت دالاً فالذال مجهورة مثل الذال، والقياس (مُذَكَّرٌ) في مثل قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ
مُذَكَّرٍ» . ويجوز فيه (مُذَكَّرٌ) بالذال، وإنما منعهم أن يقولوه بالذال كما قالوا: (مُزْدَكْنٌ) لأن
كل واحد منهما قد يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يميزوا في الحرف الواحد إلا
الإدغام، والزاي لا تدغم في الدال على حال، فلم يشبهوها بها . انظر شرح السبرافي
للكتاب، ج ١١، ق ١٣١ .
- (٥) الكتاب ٤٢٢/٢ ، (وَمُذَكَّرٌ) هنا هي التي في قوله تعالى: «فَهَلْ مِنْ مُذَكَّرٍ» .

قال أبو العباس: أبو عمر يقول: (مُذَكِّرٌ) وهو القياس الجيد البالغ^(١).
 قال أبو علي: ليس هذا برداً على سيبويه، لأنه قال: وإنما منعهم أن
 يقولوا: (مُذَكِّرٌ)، أي لم [٢٠٨/ب] يقولوه فيسمع منهم. والجرمي
 يجيزه قياساً، وقد يجيز القياس أشياء لا تستعمل، كإجازته في ماضي
 (يَذُدُّ: وَذَدَّ) وهو مع ذلك غير مسموع^(٢).
 قال: ولم تكن في السمع كالضاد^(٣).
 قال أبو علي: الصاد أندى في السمع من الضاد، فلذلك لم يجز

== الآية/١٥ من سورة القمر، وقد تكررت في السورة في أكثر من موضع.
 (١) «مُذَكِّرٌ» بالذال المعجمة في الجميع مما ذكر في هذه السورة، قرأها ابن مسعود، وعيسى
 وقتادة، وابن عباس، عن أبي عمرو. انظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب
 البديع/١٤٨. قال الفراء: «المعنى: مُذَكِّرٌ، وإذا قلت: (مُفْتَعِلٌ) فيما أوله ذال، صارت
 الذال وتاء الافتعال دالاً مشددة وبعض بني أسد يقولون: مُذَكِّرٌ، فيغلّبون الذال فتصير ذالاً
 مشددة...». انظر معاني القرآن ١٠٧/٣، قال الرماني: ولا يجوز عند سيبويه (مُذَكِّرٌ)
 بالإظهار، ويجوز عند أبي عمرو، وأبي العباس (مُذَكِّرٌ) على قياس (مُظَلِّمٌ)، ووجه
 قول سيبويه أنه لما تقاربا قريباً شديداً وكانا من الحروف التي لا إطباق فيها ولا استعمال قوي
 الإدغام لكثرة الحروف التي هما منها، كما يقوى الإدغام في حروف طرف اللسان لكثرتها،
 ولا يقوى في حروف الخلق لقلتها، ولقول أبي عمرو وجه صحيح في قياسه على النظير،
 إلا أن الإدغام أخف وأولى، وبه جاء القرآن في «هل من مُذَكِّرٍ»، شرح الرماني للكتاب،
 ج ٥، ق ١٨١.

(٢) هذا من الألفاظ التي استفنت العرب بمضارعها عن ماضيها، واكتفت بماضٍ بمعناه، فاكتفت
 بـ(تَرَكَ) عن (وَدَعَ وَوَدَرَ)، وقد مر ذلك.

(٣) الكتاب ٤٢٢/٢، وهذا حول (مُضْطَجِعٌ)، قال سيبويه: «إن شئت قلت: (مُضْجِعٌ)، وقد
 قال بعضهم: (مُطْجِعٌ) حيث كانت مطبقة.

إدغام الصاد في الطاء وجاز إدغام الضاد فيها^(١).

قال سيهويه: ولا يدغمونها في الطاء في الانفصال^(٢).

قال أبو علي: الانفصال نحو: (اقْرِضْ طَالِبًا)، وكذا لام غير المعرفة لا تدغم في الانفصال في نحو (هَلْ طَلَبْتَ)، وإذا أدغم في قولك: (الطَّالِب) ^(٣).

قال سيهويه: لأنهما في الانفصال أثقل من جميع ما ذكرنا^(٤).

قال أبو علي: يقول: إظهارهما والبيان فيهما منفصلين أثقل منه في سائر الحروف، فلذلك كان القلب والإدغام أحسن.

قال أبو علي: لأنهما جميعًا شديدان لا يجري الصوت فيهما جريه في الرخوة فيكون جريان الصوت فيهما كالفصل بينهما.

قال سيهويه: وذلك قولك: اطْعَنُوا^(٥).

(١) قول بعض العرب في (مُضْطَجِع): (مُطْجِع) شاذ لا يقاس عليه، أما وجه جوازه فلشدة التقارب بالإطباق والاستعلاء، وأنه موضع يقوى فيه التغيير بقلب الحرف للحرف، وفي كلمة واحدة، فاغتنروا ذلك على شذذه لهذه العلة. انظر شرح الرمانى للكتاب، ج ٥، ق ١٨١، وانظر التكملة / ٢٧٩.

(٢) الكتاب ٤٢٢/٢، يريد: لا يدغمون الضاد في الطاء في الانفصال.

(٣) انظر المقتضب ٢١٤/١.

(٤) الكتاب ٤٢٢/٢، والمسألة تماثل الطاء مع التاء، وأنه يجدر أن تقلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء فتخل بالحرف، ولا يدغمون الطاء في التاء لأنهم يريدون الإبقاء على الإطباق، لأنه يذهب في الانفصال. انظر التكملة / ٢٨٠، وانظر الأصول في النحو ٤٢٢/٣ - ٤٢٣، والمتع في التصريف ٧٠٦/٢.

(٥) الكتاب ٣٢٢/٢.

قال أبو علي: يقول: لم يُدغموا الطاء في التاء في الاتصال، لأنهم إذا أدغموا الطاء لم يلتزموا إبقاء الإطباق لأنه يذهب به في مثال: (انقُطْ توماً)، فيقال: (انقُتْ توماً)، وقد يبقى فيقال: لو أدغم الطاء في التاء في الاتصال ولم يقلب طاءً، لكان جديراً أن يلزمه ذهاب الإطباق في الاتصال كما لزمه في الانفصال، للزوم الإدغام إياه لاتصاله^(١).

قال سيبويه: واعلم أن ترك البيان هنا أقوى منه في المنفصلين لأنه مضارع^(٢).

قال أبو علي: يقول: فَعَلْتُ نحو (حَبَطُ)، الإدغام فيه أحسن منه في (انقُطْ توماً)، لأن التاء في (فَعَلْتُ) تشابه تاء (اَفْتَعَلَ) في أنهما من كلمة واحدة، والفاعل من الفعل قد يكون بمنزلة بعض حروفه في نحو (يَضْرِبَانِ)، جاء الإعراب بعد اسم الفاعلين. كما يجيء في المعربات بعد أواخرها، فالتاء التي في (فَعَلْتُ) كأنها على هذا التأويل من نفس الكلمة^(٣).

(١) يقول أبو سعيد: «يريد: أن الطاء إذا كان بعدها تاء الافتعال قلبت التاء طاءً، وقلها طاءً مع الطاء أجدر من سائر ما ذكر قبلها معه طاءً، وقوله: «لأنهما في الانفصال أثقل» يريد: أن التقاءهما في الانفصال ثقل، فإذا التقتا في كلمة ازدادت ثقلاً، ... ولم يدغموا الطاء في التاء لأنهم لم يريدوا ألا يبقى الإطباق ... وقالوا: (اطْعَنُوا) ولم يقولوا: (اَفْعَنُوا) والأصل: (اطْعَنُوا)». انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١، ق ١٣١.

(٢) الكتاب ٤٢٣/٢، وقد جاء بعدها نص مفسر لمراذه من هذا القول، ولعله من زيادات الأخفش وهو قوله: «يعني ما يُبنى مع الكلمة في نحو (اَفْتَعَلَ)، فأن تقول (احْطُتْ تلكَ، وحُذُتْ تلكَ، وابْعَثْ تلكَ) فتبني أحسن من (حَفِطْتُ، وأَخْلَتْتُ، وبَعَثْتُ) - وإن كان هذا حسناً عربياً»، وقد ورد هذا النص عند السيرافي ناقصاً صدره.

(٣) فسر أبو سعيد هذه المسألة بقوله: «إدغام ما قبل التاء في التاء أقوى مثل =

قال سيبويه : لأنَّ أصل الإدغام أن يُسَكَّنَ الأوَّلُ ويُحرَّكَ الثاني مُدْغَمًا فيه، وكذلك يلزم أن يقلب الأوَّل إلى لفظ الثاني، ولو قلب الثاني إلى لفظ الأوَّل لأسكن الثاني، كما أنه لو قلب الأوَّل إلى لفظ الثاني أسكن الأوَّل وحرك الثاني، وتحريك الأوَّل وتسكين الثاني عكس ما عليه حكم الإدغام^(١).

قال أبو علي: نحو (رَدَدْتُ ورَدَدْتُ)، لأن اللام من (رَدَدْتُ) تتحرك في هذه المواضع، فإن لا تُدْغَم في الطاء من (اسْتَطَعْتُ) ونحوه مما لا يتحرك أبدًا أولى^(٢).

قال سيبويه : ودعاهم سُكُونُ الآخر في المثليْن أن يَبَيِّنَ أهل الحجاز^(٣).

أي، فلما سكن الآخر لم يدغم فيه، لأنه إنما يدغم في المتحرك^(٤).

— (احْظُ ثَلَاثًا) و(خُذْ ثَلَاثًا)، وإذا كانت التاء متحركة وبعدها هذه الحروف ساكنة لم يكن إدغام، لأن أصل الإدغام أن يكون الأوَّل ساكنًا...، انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٢.

- (١) الكتاب ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ بتصرف، وقد مزج أبو علي تعليقاته بكلام سيبويه.
- (٢) انظر الكتاب ٤٢٤/٢ فالأمثلة هنا ولفظ سيبويه لا يحتاج إلى بيان، وانظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٢.
- (٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وقامه: «... بين أهل الحجاز في الجزم، فقالوا: ارْدُدْ، ولا تَرْدُدْ، وهي اللغة العربية القديمة الجيدة، ولكن بني تميم أدغموا».
- (٤) قال أبو سعيد: «أن من منع سكون الثاني من الإدغام أن أهل الحجاز يبيّنون في الجزم في الحرفين المثليْن وإن كان سكون الثاني من الجزم ليس يلزم كما يلزم السكون فاء استفعال لأن المجزوم يجوز أن يبطل جزمه، ويرفع وينصب، وتدركه التثنية والجمع والنون الخفيفة، والألف واللام وألف الوصل، فيحول لهن... وما بين أهل الحجاز وبني تميم من اختلاف —

قال سيهويه : لأنه يدركها التثنية والنون الخفيفة والثقيلة والألف واللام^(١).

قال أبو علي: [٢٠٩/أ] إدراك الألف لها كقولك: (ارْدُدِ البابَ)، وإدراك النون^(٢) لها كقولك: (أرْدُدَا) يافتى.

قال سيهويه: ومع ذلك أن بعدها حرفاً أصله السكون^(٣).

قال أبو علي: نحو اسْتَطَارَ، واستَطَوَّرَ^(٤).

قال سيهويه: أن لا يحملوا على الحرف في أصله أكثر من هذا^(٥).

قال أبو علي: أي فلو أدغموا مع هذا الإعلال لقد كانوا جمعوا عليه

== اللغة وذكر (ارْدُدَ) في الجزم، لأن حكمه كحكمه في اللفظ، فبنو تميم يدغمون، فيقولون: (رُدْ، ولا تَرُدْ)، ولا يجعلونه كَرَدَدَتْ؛ لأن (رُدْ، ولا تَرُدْ) تدركها التثنية والجمع والنون الثقيلة والخفيفة والألف واللام في قولك: (ارْدُدِ الرَّجُلَ، ولا تَرْدُدِ الْفُلَامَ)، وألف الوصل في قولك: (ارْدُدِ ابْنَكَ، ولا تَرْدُدِ ابْنَتَكَ)، وَرَدَدْتُ لا يدركه من ذلك شيء، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٣، وانظر شرح الشافية ٢٤٠/٣ - ٢٤١.

(١) الكتاب ٤٢٤/٢.

(٢) يريد: نون التوكيد الخفيفة والثقيلة.

(٣) الكتاب ٤٢٤/٢، وهو يرمي إلى التاء في مثال (اسْتَفْعَلْ)، فإنها لا تدغم، كراهية تحريك السين التي لا تكون إلا ساكنة في نحو (اسْتَدَارَ، واستَطَارَ واستَضَاءَ).

(٤) الحرف الذي أصله السكون هو الذي يجيء بعد التاء في (اسْتَفْعَلْ)، فمثلاً: (اسْتَطَارَ) أصله (استَطَوَّر) بسكون الطاء، و(اسْتَضَاءَ) أصله: استَضَوَّأَ بسكون الضاد، وإنما حرك ذلك الساكن لعله أدركته - كما قال سيهويه - قال أبو سعيد: «التاء في اسْتَدَارَ، واستَطَالٌ لا تدغم في الدال والطاء، وإن كانتا متحركتين، لأنه كان قد منع من إدغامها في الطاء في (استَطَعَمَ) بسكون الطاء، فكان قائلاً قال: الطاء في (استَطَال) قد تحركت فهلاً أدغمت التاء في الطاء، فيقول له: لو أدغمت التاء في الطاء لألغيت حركتها على السين، وهذه السين لم تكن قطعاً إلا ساكنة. » انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٣.

(٥) الكتاب ٢٤٢/٢، والكلام موصول بالإدغام في (اسْتَفْعَلْ) السابق.

إعلايين .

قال سيبويه: قد اجتمع فيه الأمران^(١) .

يعني سكون ما قبل التاء في الاستفعال، وإعلال العين بعده .

قال سيبويه: وأما اختصموا واقتتلوا فليستا كذلك^(٢) .

قال أبو علي: يقول: ليس القاف من (اقتتلوا) كالسين من

(استفعلوا) فيمتنع تحريك القاف منه للإدغام، كما امتنع تحريك السين

من (استفعلوا) لأن القاف والحاء^(٣) منهما [و]^(٤) أن أصلهما الحركة .

قال سيبويه: لأنهما حرفان وقعا متحركين، والتحرك أصلهما،

كما أن التحرك الأصل في ممد^(٥)، الفصل .

قال أبو علي: يقول: القاف من (اقتتلوا) أصله التحرك، كما أن الميم

من (ممد) أصله التحرك فيغير هذا البناء، لأنك تصرّفه فتقول: (ماد،

ومد وممد) متحركة، فهذه الفاء أصلها الحركة، فلذلك جاز الإدغام بعدها،

والقاء حركة المدغم عليها، ولم يجر ذلك في (استطار) وبابه، لأن الساكن

الذي قبل التاء لاحظ له في الحركة ولم يحرك له في موضع ألبته .

(١) الكتاب ٤٢٤/٢ .

(٢) الكتاب ٤٢٤/٢ .

(٣) القاف في (اقتتلوا)، والحاء في (اختصموا) .

(٤) زيادة الواو هنا يقتضيها المعنى .

(٥) الكتاب ٤٢٤/٢ - ٤٢٥، وفي المخطوطة: «لأنه حرفان وقعا...»، وفي الكتاب: «...» .

كما أن التحريك الأصل...» .

قال سيهويه : وقد حذفوها والكسرة بعدها^(١) في (يَعِدُ) ، فإذا وقعت الكسرة عليها نفسها في مثل (يَوَدُّ) كان الحذف أولى .

قال سيهويه : وكرهوا (وَطَدًا وَوَتَدًا) ، لما فيه من الاستثقال^(٢) .

قال أبو العباس : يعني تقارب مخارج الحروف وتبيينها ، وسكون الحرف الأول من المتقاربين^(٣) .

قال سيهويه : وتقول في المصدر : (أَزِينَا)^(٤) .

قال أبو علي : في (تَزِينَتْ) ، ومصدره وما تصرف منه ، المتقارب في المتقارب ، وتدع الباقي على ما كان عليه قبل الإدغام^(٥) .

قال سيهويه : وقوله عز وجل «وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ»^(٦) وكانت الثانية أولى بالحذف^(٧) .

قال أبو علي : إنما حذفت الثانية من «تَذَكَّرُونَ»^(٨) ، و«تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ»^(٩) . لأنها هي التي تعتل في الماضي بالإسكان ، والإدغام

(١) الكتاب ٤٢٥/٢ ، وقد أتبع أبو علي تعليقاته كلام سيهويه دوماً فصل بينهما .

(٢) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٣) المتقاربان هنا : التاء والدال . وكذلك التاء والطاء اللذين قد يكون في موضعهما الحرف الذي هو مثل ما بعده نحو (وَدِدْتُ) ونحوه .

(٤) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٥) قوله : (أَزِينَتْ) إنما هو (تَزِينَتْ) والمصدر : (أَزِينَا) ، ومثله : (تَفَاقَلْ) : (إِفْاقَلْ) والمصدر : (إِفْاقَلَا) .

(٦) سورة آل عمران ، الآية / ١٤٣ .

(٧) الكتاب ٤٢٥/٢ .

(٨) من سورة الأنعام ، الآية / ١٥٢ ، وغيرها .

(٩) سورة القدر ، الآية / ٤ .

والحذف إلى المعتل المغير أسرع لأنه تغيير.

ومما يجب له حذف الثاني دون الأول إنما هي التي تعتل في الماضي بما ذكرنا من السكون والإدغام في نحو (تَدَارَأُ)^(١)، والمضارع ينتظم حروف بناء الماضي، وكذلك يجب أن ينتظم المضارع هذه التاء المعتلة في الماضي المدغمة، فيعتل أيضاً في المضارع بالحذف، كما أعلّ في الماضي بالإدغام: ومما يوجب أيضاً أن تكون هي المحذوفة، أن التكرير بها وقع كما وجب التخفيف في الهمزة الثانية [٢٠٩/ب] لتكررها في نحو آدَمَ، فكذا يجب الحذف في الثانية لتكررها.

وأيضاً فإن الأولى التي هي حرف المضارعة لا يجب حذفها لأنها إذا حذفت فقد لا يبقى ما يدل عليها، لأنها حرف واحد، والثانية إذا حذفت بقي من الكلمة غيرها، فمن هذه الجهات وجب حذف الثانية دون الأولى^(٢).

(١) تَدَارَأُ: يَتَدَارَأُ، وفي سورة البقرة قال سبحانه: «فَادَارَأْتُمْ فِيهَا»، الآية/٧٢.

(٢) يقول أبو سعيد: «اعلم أن ما كان على (تَفَاعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) فلحقته تاء أخرى للمخاطب أو للمؤنثة الغائبة جاز حذف إحداها، فأما سيبويه والبصريون فيقولون: المحذوفة الثانية، وذلك قولك: (يَازِيدُ لَا تَكَلِّمْ فِي هَذَا وَلَا تَفَاعَلْ عَنْهُ) وتقديره: لَا تَتَكَلَّمْ فِيهِ، وَلَا تَتَفَاعَلْ عَنْهُ، كذلك: (هَذَا تَكَلِّمْ فِي هَذَا، وَزَيْتَبُ تَفَاعَلْ عَنْهُ) قال الله عز وجل: «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ»، وتقديره: تَنَزَّلُ، وكذلك التقدير (تَتَمَنُّونَ) في «كُنْتُمْ تَمَنُّونَ»، وكذلك «لَا تَوَلَّوْا عَنْهُ» أصله (تَوَلَّوْا عَنْهُ). إنما حذفوا إحداها استخفافاً؛ لأن لفظة واحدة، فإن انضمت الأولى لم يجز حذف إحداها، فلو قلت: (تُحَمِّلُ، وَتُتَنَازِعُ) على ما لم يسم فاعله، لم يجز حذف أحدهما، لاختلاف الحركتين، ولأنه يقع لِسُ بَيْن (تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ). وقال بعض الكوفيين: التاء المحذوفة هي الأولى، وقال بعضهم: يجوز أن تكون المحذوفة هي الأولى، ويجوز أن تكون الثانية. وذكر احتجاج سيبويه لحذف الثانية. انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٥.

قال سيبويه: وإن شئت قلت في (تَذَكُّرُونَ) ونحوها (تَذَكُّرُونَ)^(١).
قال أبو علي: يقول: يجوز أن تحذف التاء الثانية من (تَذَكُّرُونَ)، وإن وقعت قبل حرف مقارب له يجوز إدغامها فيه كما جاز إدغامها إذا وقعت قبل الكاف ونحوه مما لا يجوز أن يدغم فيه لبعد المخرجين^(٢)، لأن التاء الواقعة قبل المقارب هي التاء التي جاز حذفها إذا وقعت قبل غير المقارب، فكما جاز حذفها معه، كذلك يجوز حذفها مع المقارب.

قال سيبويه: لأنه حذف منها حرف قبل ذلك وهو التاء، وكرهوا أن يحذفوا آخر،^(٣) الفصل.

قال أبو علي: يقول: لما حذفت التاء من «تَذَكُّرُونَ»، اجتمع متقاربان كما كانا اجتماعاً في «تَكَلَّمُونَ» فكان المتوهم قد يتوهم بأن حذف أحد المتقاربين من «تَذَكُّرُونَ» بعد حذف الثانية جائز كما جاز في «تَكَلَّمُونَ»^(٤). فقال: لا يجوز اعتلال هذا، واعتل بما ذكر.

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قال الرماني: «قد جاء القرآن بالأمرين جميعاً، فقال جل وعز: «تَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ» و«تَنَزَّلُ عَلَى جُنُودِهِمْ» عن المضاجع، فهذا على الأصل، وقال جل ثناؤه: «تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ» و«لَقَدْ كُنْتُمْ تَمَتِّتُونَ الْمَوْتَ» فهذا على الحذف، والمحذوف التاء الثانية لأنها هي التي تعتل في «فَادَارَأْتُمْ» و«أَزَيَّتَتْ» وتدغم في «تَذَكُّرُونَ» . . . ولا يجوز الحذف في «تَذَكُّرُونَ» للإجماع الذي يقع بالكلمة فيما يجوز فيه الأصل؛ إذ قد حذف منه التاء، فلا تحذف التاء الأخرى، ولا يجوز حذف الـ «ذال» في «تَذَكُّرُونَ» لأنه حرف أصلي يخل حذفه بالكلمة، وسبيل المؤنث في «تَذَكُّرِينَ» سبيل المذكر». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٥.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢، وقبيله: «ولا يجوز حذف واحدة منهما يعني من التاء والـ «ذال» في «تَذَكُّرُونَ».

(٤) وصف سيبويه هذا بأنه قراءة أهل الكوفة، وانظر السبعة في القراءات ٢٧٢.

قال سيبويه: ولم يَرَوْا ذَلِكَ محتملاً إذ كان البيان عربياً^(١).
قال أبو علي: لم تحذف الحرف الأول من «تَذَكَّرُونَ» ولم تُدغم في الثاني أيضاً، ولا يحذف الدال لما ذكره من الإلباس وغيره مما يؤدي إليه، إذ كان البيان وترك الإدغام في هذه الحروف المتقاربة في المواضع التي لا يؤدي الحذف فيها إلى مثل ذلك حسناً.

قال سيبويه: وأما (الدُّكْرُ) جمع (ذِكْرَةٍ) مثل كسرة وكِسَرٍ، فأبدلت الدال دالاً^(٢) غير أن أوجب قبلها ما أوجبه في (مُذَكِّرٍ) قلبها ذالاً من وقوعها قبل تاء الافتعال، وإبدال التاء حرفاً من مخرجها أشبه الحروف بالذال وليس في (ذِكْرٍ) شيء من ذلك، إنما أبدلت دالاً كما يبدل الحرف من مقاربه (كبنات بَخْرٍ، وبنات مَخْرٍ)^(٣)، و(إِيَّاكَ

(١) الكتاب ٤٢٦/٢، لما كان لا يجوز حذف واحدة من التاء والذال في (تَذَكَّرُونَ) كراهة الالتباس، وأنه حذف حرف جاء لمعنى المخاطبة والتأنيث، كذلك لم يجر حذف الدال وهي من نفس الحرف، لأن ذلك يفسد الحرف ويخل به . . وهذا معنى لفظ سيبويه . .

(٢) الدال في قوله: (الدُّكْرُ)، وقد شددت لدخول لام التعريف عليها، والقلب فيها شبيه بالقلب في (مُذَكِّرٍ)، إلا أن سيبويه وصف هذا الموضع بالشذوذ، وشبهه بالقلط. انظر الكتاب ٤٢٦/٢. قال ابن عصفور: «وأبدلت أيضاً (الدال) من تاء (افتعل) إذا كانت الفاء ذالاً، من غير إدغام، فقالوا: (اذدكر)، و(مُذَكِّرٍ)، حكى أبو عمرو: وقال أبو حكاك:

تَنْحِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مَقْضِيًّا وَالْهَرَمَ تُذَرِيهِ اذْدِرَاءً عَجَبًا

يريد: (اذتراء)، وهو (افتعال) من (ذَرَأَ يَذْرِيه)، فأما (ادكر) فإبدال إدغام. انظر المتع في التصريف ٣٥٧/١ - ٣٥٨، وانظر شرح المفصل ١٠/١٥٠.

(٣) (بنات بَخْرٍ، وبنات مَخْرٍ) سحائب يأتين قبْل الصيف، بيض منتصبات في السماء، قال طرفة: كبنات المَخْرِ يَمَازُنَ كَمَا أَتَبَتِ الصَّيْفُ عَسَالِيحَ الْخَضِرِ
وإنما جعلت الباء الأصل، لأن (البَخْرَ) مشتق من البخار، لأن السحاب إنما ينشأ عن بخار البحر، فأبدلت الميم من الباء. انظر المتع في التصريف ٣٩٢/١ - ٣٩٣. =

وهيّاك^(١) وما أشبه ذلك، وشددت الدال^(٢) لإدغامهم لام التعريف فيها .

* * *

ومن بابِ الحرفِ الذي يُضَارِعُ به حَرْفٌ مِنْ مَوْضِعِهِ^(٣)

قال سيبويه: فلم تُدْغَمْ في التاء لخالها التي ذكرت لك^(٤).

قال أبو علي: الحال التي ذكرها أن الصاد من حروف الصّفير، فلا

تدغم فيما لم يكن فيه صفير لحدوث النقص في الصوت^(٥).

== نقل ابن عصفور عن أبي علي هذا الرأي، وبين أن الذي سهل لهم إبدال الذال في (ذَكَرَ) دالاً قلبهم لها في (ادْكَرَ) و(مَدْكَرَ) وأنه قد ألف فيها القلب، واستشهد بقول ابن مقبل: يَأْلَيْتَ لِي سَلَوَةٌ، تُشَقُّى النَّفْسُ بِهَا مِنْ بَعْضِ مَا يَعْتَرِي قَلْبِي مِنَ الدَّكَرِ
انظر المتع في التصريف ٣٥٨/١ - ٣٥٩.

(١) أي أبدلت الهاء من الهمزة. انظر الإبدال ٥٦٩/٢، والمتع في التصريف ٣٩٨/١.

(٢) في قوله (الدَّكَرُ)، وأما (مَدْكَرُ) فأصلها (مَدْذَكِرُ) كما مر.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) المضارعة التي يشير إليها سيبويه هي أن تجعل الصاد بين الصاد وبين الزاي الذي هو من موضعه، وشرطه أن تسكن الصاد بعدها دال، كقولك: مصدر، وأصدر، والتصدير، وليس يلزمك أن تجعل الصاد الساكنة التي بعدها الدال بين الصاد والزاي، بل لك في ذلك ثلاثة أوجه:

- إن شئت جعلتها صاداً خالصة لأنها الأصل.

- وإن شئت جعلتها بين الصاد والزاي.

- وإن شئت جعلتها زائياً خالصة.

وجواز قلبها زائياً خالصة أو قلبها حرفاً بين الصاد والزاي؛ لأن الصاد مهموسة رخوة مطبقة، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة. . . انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

قال سيبويه: ولم تُبدل، لأنها ليست بمنزلة اصْطَبَر^(١).
 قال أبو علي: يقول: ليس بمنزلة (اصْطَبَر) في أن لا يُقلب الحرف
 الثاني إلى لفظ الأول، ويدغم فيه الأول فيقال: (اصْبَر)^(٢).
 قال سيبويه: وهي الزاي، لأنها مجهورة [٢١٠/أ] غير مطبقة^(٣).
 قال أبو علي: أبدل من الصاد لتقريبها من الدال حرف من مخرج
 الصاد أشبه الحروف من مخرجها بالدال وهو الزاي لموافقتها في الجهر.
 قال سيبويه: كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا^(٤).
 قال أبو علي: مما يكره إذهاب الإطباق فيه نحو (اضْطَبْ دَلَامًا)^(٥).
 قال سيبويه: إذا لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسروا على إبدال
 الدال^(٦).

(١) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٢) قولك: (اصْطَبَر)، أصله: اصْتَبَر، فلم تدغم الصاد في تاء (اصْتَبَر)، بل قلبت طاءً، وكذلك لا تدغم الصاد في الدال من (يَصْدُر)، ولم تدغم الدال فيها، لأنها عين الكلمة... انظر شرح ذلك بالتفصيل في شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦.

(٣) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٦/٢.

(٥) مؤدى كلام سيبويه في هذه العبارة أن الدال لم تدغم فيها الصاد، لأن الدال من نفس الحروف والصاد قبلها، فكروا أن يجعلوا الآخر تابعاً للأول، بل جعلوا الأول تابعاً للثاني، وأما المثال الذي رواه أبو علي مما يكره إذهاب الإطباق فيه فعلى أن حرف الطاء وقع قبل الدال في كلمتين، كما أنهم لم يبدلوا الدال - كما أبدلوا التاء التي قبلها صاداً - في مثل (اصْتَبَر) طاءً حين قالوا: (اصْطَبَر). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٦ - ١٣٧.

(٦) الكتاب ٤٢٦/٢.

قال أبو علي: أي على إبدالهِ صاداً كما أبدل في (مُصْبِر) التاء صاداً أو لم تبدل الدال طاءً كما أبدل في (مُصْطَبِر) التاء طاءً لاختلاف الحرفين في الزيادة والأصل^(١).

قال سيهويه: وربما ضارعوا بها وهي بعيدة نحو (مَصَادِرٍ، والصُّرَاطِ) لأن الطاء كالدال^(٢).

قال أبو علي: لما كانت الطاء في الجهر كالدال، ضورع بالصاد معها الزاي بجهرها كما ضورع بها مع الدال الزاي لذلك^(٣).

(١) انظر التكملة / ٢٨٠، قال الرماني: «أما الدال فلا يجوز إدغامها في الصاد لمثل هذه العلة

(عدم جواز ادغام التاء في الصاد من اقْتَعَلَ من الصبر) مع أنها حرف أصلي فلم يذهبها

الإدغام وهي في موضع الثاني، ولم يجوز أن تبادل طاءاً، قال: «...»

أصلية فإثباتها أحق بها، فعدل عن ذلك إلى قياس آخر.

الأول في الثاني، ويغير الأول للثاني، ... انظر شرح الرب

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢، والضمير في قوله: بها يعود على الصاد

وصدقت - قريبة من الدال - أو نحو مَصَادِرٍ والصُّرَاطِ - بعيدة عن

(٣) قال أبو سعيد: وإذا تحركت الصاد والدال حركة، والحركة بعد الحرف، انتحرن في التمديد،

فصار بين الصاد والدال حاجز، وصار ما بينهما من التناثر والتثؤ أخف، لأنه إنما يتناثر وينثر

عند بالاجتماع فأجازوا فيه أضعف الأمرين، وهو أن ينحى بالصاد نحو الزاي، وذلك مستمر

في كل صاد متحركة بعدها دال، ولا يجوز قلبها زايًا خالصة إلا فيما سمع من العرب، وإذا

فصل بين الصاد والدال بأكثر من حركة لم يلزم جواز جعلها بين الصاد والزاي، والمضارعة

بالصاد والزاي ولم يستمر ذلك، ولم يُقَلَّ إلا فيما سمع نحو: (مَصَادِرٍ، والصُّرَاطِ) لأن الطاء

كدالدال، وقد قلبوها زايًا في الصراط، وذلك غير مُطَرَّد في جميع الصادات التي يبعد ما

بينها وبين الطاء، والمضارعة بالصاد الزاي ها هنا حين بعدت من الدال كقولهم: صَوِّقْ،

ومَصَالِبُ، فأبدلوا صاداً كما أبدلوا حين لم تكن بينهما شيء في (سَقَّتْ) ونحوها،

... انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٣٧.

قال سيهويه: لم يكن المضارع هنا الوجه^(١).
 قال أبو علي: أي مضارعة الصاد للزاي في (أَصْدَرَ) ونظائره.
 قال سيهويه: فلما كان البيان هنا أحسن لم يجز البديل^(٢).
 قال أبو علي: أي لما كان البيان في الصاد إذا سكنت أحسن من
 المضارعة بها الزاي لم يجز البديل المحض فيها إذا تحركت إذ كان البيان
 أحسن ولا فاصل بين الحرفين المثليين^(٣).
 قال سيهويه: إذ كانت الباء في موضع حرف يُقلب النون معه ميمًا
 وذلك الحرف الميم^(٤).
 قال أبو علي: يقول: ضورع بالجيم والزاي لأنه من موضع حرف
 مُضَارَعٌ به الزاي وهو السُّين كما أعلت النون مع الباء بقلبها ميمًا لما كانت
 الباء من مخرج حرف يعتل معه النون وهو الميم^(٥).

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وفيه: «لم تكن المضارعة...».

(٢) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٣) يقول الرماني: «من العرب الفصحاء من يقول: (التَّؤْدِير) في (التَّصْدِير) و(القَزْدُ) في (القَصْدُ) و(أَزْدَرْتُ) في (أَصْدَرْتُ) بالزاي الخالصة، والبيان في كل ذلك جائز لأنه الأصل من غير خروج إلى منافرة شديدة، ولا يبدلها كثير من العرب إذا تحركت الصاد، ويضارعون بها، لأن الحركة صوت زائد حاجز بين الحرفين مع أن الحرف المتحرك أقوى، فلا يقوى عليه حرف البديل كما يقوى على الساكن الميت، والمضارعة في (صَدَقْتُ) جائزة - وإن تحركت الصاد، فتقول: (صَدَقْتُ) والبيان أحسن - لما ذكرنا - وكذلك المضارعة في (مصادر، والصراط) ولا يعتد بالحرف الزائد حاجزاً بين الحرفين كما لا يعتد به في (صَوِّقَ، وَمَصَالِيقَ) ... انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٦٧.

(٤) الكتاب ٤٢٧/٢.

(٥) قلبوا النون ميمًا مع الباء في مثل (عَثِير) لا للملاسة بينهما أكثر من أن الباء من مخرج الميم، والنون تقلب مع الميم ميمًا. انظر شرح السيراني للكتاب، ج ١١، ق ١٣٨.

قال سيهويه: قَرَّبَهَا مِنْهَا فِي افْتَعَلَ لِتَبْدَلَ الدَّالِ^(١).

قال أبو علي: لتبدل تاء الافتعال دالاً مع الجيم إذا ضورع بها الزاي، كما تبدل دالاً مع الزاي المحضة في (ازْدَاكَ، وَيَزْدَلُ قُوَّةً) لما كانتا من مخرج الزاي^(٢).

* * *

وَمِنْ بَابِ مَا تُقْلَبُ فِيهِ السُّنُّ صَادًا فِي بَعْضِ اللَّفَاتِ^(٣)

قال سيهويه: إذ كانت تقوى عليها والمخرجان متفاوتان^(٤).

قال أبو علي: إنما قويت عليها لاشتراكهما في التصعد وإن تفاوت المخرجان كما أدغمت الواو في الياء لاشتراكهما في اللين وإن تباعد المخرجان.

قال سيهويه: وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم^(٥).

(١) الكتاب ٤٢٧/٢، وهو يعني الجيم.

(٢) أي أنهم قَرَّبُوا الجيم من الزاي، وجعلوا تاء افتعلوا إذا كان قبلها جيم دالاً؛ لأنها من مخرجها، وهي شديدة، فقالوا: اجْدَمَعُوا، واجْتَمَعُوا في معنى: (اجتمعوا، واجْتَمَعُوا) فجعلوا الجيم بين الزاي والجيم، فإن الجيم والشين ليستا من مخرج الزاي. انظر شرح السيرافي، ج ١١، ق ١٣٨.

(٣) الكتاب ٤٢٧/٢ باختصار.

(٤) الكتاب ٤٢٨/٢، وفي المخطوطة: «... والمخرجان متقاربان»، وكنت رجعت صوابه لولا ما وجدت في السيرافي من موافقة لما جاء في الكتاب: (متفاوتان) فأثبت ذلك. وقوى من عزيمتي في العدول عن مضمون التعليق الذي وضعه أبو علي.

(٥) الكتاب ٤٢٨/٢، يريد: الحاء والفين فهما حلقبان.

قال أبو علي: يقول: مُخرج الغين والحاء من الحلق كمخرج القاف والكاف من الفم، لأنه أول مُخرج من الحلق يلي الفم، كما أن مُخرج القاف أول مُخرج من الفم يلي الحلق.

قال سيبويه: فلذلك قرَّبوا السين التي من هذا المخرج من القاف بما يتصعد^(١).

قال أبو علي: ومعنى ذلك أنه أبدلت من السين [ب/٢١٠] مع القاف الصاد لتقرب بذلك السين من القاف، فيقول القائل: هَلَا أُبدَلْ من التاء معها طاءً، ومن التاء معها ظاءً، ومن الذال معها ظاءً؟

فالجواب إن إبدال هذه الحروف غير السين مع القاف لا يجوز كما جاز في السين، لأنهن أبعدُ من القاف، والسين أقرب إليها، ألا ترى أن الظاء والطاء أشد خروجًا من الفم، والسين والصاد والزاي أشد دخولاً فيه وأقرب إلى مُخرج القاف من الحروف الآخر إليه؟ وأيضًا فإن السين مُخرج حرف ضُورِع به حرفان قريبان من مُخرج القاف، والحرف الذي ضُورِعا به هو الزاي، والزاي من مُخرج السين، وليس بين القاف والجسيم في المخرج إلا مخرج واحد وهو الكاف، وكما ضُورِع بما هو من مخرج القاف ما هو من مخرج السين، كذلك ضُورِع بالسين في أن أبدلت صادًا لتصعد إلى القاف فتشابهه في ذلك^(٢).

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، بتصريف يسير، وبعد هذه العبارة قوله: «... وهو القاف».

(٢) وقال أبو سعيد: «معناه قرَّبوا من مخرج الزاي السين، بأن قلبوا السين صادًا ليتصعد إلى القاف، فلما كان من مخرج السين الزاي وهو مضارع بالجسيم والشين القريبين من القاف ولم يكن من مخرج التاء، والتاء حرف يضارع ما يقرب من القاف كان ذلك مما يقوي حكم =

قال سيبويه: ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في التثنية إذا قلت: التثنية^(١).

قال أبو علي: إذا وقعت السين ساكنة قبل الدال فقد تبدل منها الزاي، وذلك أن الدال مجهورة والسين مهموسة، فأريد تقرب الحرفين من الآخر، فنظر إلى مخرج السين، فأبدل من مخرجها حرف أشبه الحروف بالدال فكان الزاي، فأبدل منها لموافقتها ما في الجهر، ولم تبدل من التاء الدال على قياس ما أبدل من السين الزاي، فكذلك أبدل من السين الصاد مع القاف لم يبدل من التاء، والتاء معها الطاء والظاء. فأما إبدال الظاء من التاء إذا وقعت قبل الدال فلم يكن يلزم على قياس إبدال الزاي من السين في (التثنية) لإطباق الظاء، وهذا معنى قوله: لأن الظاء لاتقع هنا^(٢).

قال سيبويه: ألا ترى أنك لو قلت: (التثنية) لم تجعل التاء دالاً.

== السين في قلبها صاداً مع القاف.

انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠، وانظر النص في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٣/٢.

(١) الكتاب ٤٢٨/٢، وقبل هذا قوله: «وأما التاء والتاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون...»

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وهذه العبارة ساقها أبو علي قبل ما هي عليه، وهي إنما جاءت في الكتاب بعد قوله: «ألا ترى أنك لو قلت: التثنية لم تجعل التاء دالاً، لأن الظاء لاتقع هنا».

قال أبو سعيد: الذي في الكتاب: (التثنية) ولا أعرف له معنى في اللغة، ولو جعل مكانه (التثنية) بالنون وهو كثرة اللحم على الرجل كان أحب إلي، لأن له معنى مفهوماً. شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٠.

أي ليس يضارع بهما حرف قريب المخرج من مُخرج القاف، ولا ماهو من مُخرجهما كما ضورع بما هو قريب المخرج من القاف ماهو من موضع السين، وذلك مضارعتك بالجيم والسين القريبين المخرج من القاف الزاي التي هي من مخرج السين، وذلك في قولهم: اجْتَدُ، وأَشْدُقُ^(١).

* * *

ومن بَابِ مَا كَانَ شَاذًا مِمَّا خَفُّوا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ^(٢)
قال سيهويه : فكرهوا إدغام الدال فتزداد الحروف سينًا فتلقي
السينات^(٣).

(١) لبيان مخرج الجيم في (اجْتَدُ) والسين في (أَشْدُقُ) مضارعين الزاي، فقد حاول الناسخ توضيح ذلك المخرج بأن كتب فوق الحرفين في هاتين الكلمتين كلمة (زاي). قال ابن السراج: «... وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالسين، وذلك (أَشْدُقُ)، فتضارع بها الزاي، والبيان أكثر، وهذا عربي كثير، والجيم أيضًا، يقولون في (الأجْدَرُ): (أَشْدُرُ)، ولا يجوز أن يجعلها زايًا خالصة ولا السين، لأنهما ليستا من مخرجهما». الأصول في النحر ٤٣٠/٣.

وقال الرماني: «لا يجوز في الدال مع القاف القلب إلى الطاء؛ لأن الجهر الذي في الدال كما هو في القاف يغني عن حرف معدل غير الدال مع بعد الدال من القاف بما ليس للسين إذ كانت الدال أشد تطرفًا لطرف اللسان من السين، ومع ذلك فإن السين قد غيّرت للتعديل إلى مضارعة الزاي مع المستعلي، وإلى الإبدال مع المجهور فيمثل (التَّذِيرُ) و(أَزْدُقُ) بالمضارعة، ولا يكون ذلك في التاء إذا قلت: (التَّذِيرُ) لم يجوز أن تجعل التاء ذالاً في هذا الموضع للتعديل، لأن الطاء التي هي أختها لاتقع هذا الموقع لبعدها بالخاصة من التاء، فلم تجز الدال، لما امتنعت أختها، ولم يجوز فيه الأصل»، شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٨٩.

(٢) الكتاب ٤٢٨/٢، وقام العنوان قوله: «... وليس بطرد».

(٣) الكتاب ٤٢٨/٢، وفيه: «فيزداد الحرف»، ومثله عند أبي سعيد في شرحه، وفي —

أي لو قلب الدال سيناً في (سِدْس) للإدغام لاجتمعت ثلاث سينات
و[هو] مالا في الكلام مثله، لأن الفاء والعين واللام لا يَكُنْ من موضع
واحد.

فأما (بَيْتُ) فليس بنوع إنما هو لقب^(١).

قال سيبيويه: [أ/٢١١] كما قالوا في قَحْذٍ قَحْذٌ فادغموا^(٢).
أي لما قالوا: (وَدُ).

قال سيبيويه: ولم يكن هذا مطرداً لما ذكرت لك من الالتباس^(٣).
أي من أن العين التي هي تاء تلتبس بالتاء التي هي دال ، فلا
يتميزُ المقارب من المضاعف^(٤).

قال سيبيويه: قال بعضهم: عَتْدَانُ فراراً من هذا^(٥).

المخطوطة: (فيلقى) خطأ.

(١) قال ابن جني: (بَيْتُ): اسم علم، وأنشدني أبو علي:

لأنك حين بَيْتٍ جَارِيَةٌ خَبِيْةٌ
مُكْرَمَةٌ مُحِبَّةٌ تَجِبُ أَهْلَ الْكُفَّةِ

على أن (بَيْتُ) أصله حكاية الصوت، ثم سمي به، المنصف ١٨٢/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢. أي أن في قولهم: (وَدُ) الذي أصله (وَتَدُ) وهي الحجازية الجيدة، ولكن
بني قميم أسكنوا التاء فقالوا: (وَتَدُ) كما سكنت في (قَحْذٍ).

(٣) الكتاب ٤٢٩/٢، والإشارة إلى ما جاء من قولهم: (وَدُ) في (وَتَدُ).

(٤) يقول الرماني: «الأصل في (وَدُ) (وَتَدُ) سَكَنُهُ بنو قميم على قياس (قَحْذٍ) [أي قالوا:
قَحْذٌ] فادغموا ، ومثل هذا شاذ لما يدخله من اللبس بالمضاعف ، إلا أنهم احتملوا ذلك
للقلة في الإظهار واعتمدوا على البيان بما يصحب الكلام» . شرح الرماني للكتاب ،
ج ٥ ، ق ١٩١.

(٥) الكتاب ٤٢٩/٢، وفي المخطوطة: «عَتْدُ».

أي من البيان، والأول ساكن، أو ما يلزم من الإدغام إذا سكن الأول المؤدي إلى الالتباس في هذا القبيل^(١).

قال سيبويه: فهذا شاذٌ مشبهٌ بما ليس مثله نحو: يَهْتَدِي وَيَقْتَدِي^(٢). قال أبو علي: يقول: شَبَّهَ (عِدَانٌ) و(وَدَّ) بِيَهْدِي وَيَهْدِي إذا أدغم التاء منه في الدال كما أدغم في (يهتدي) وبابه، لأن التاء مثل الشاء، والدال مثل الذال إلا أنهما يختلفان، لأن الإدغام في (يهتدي) وبابه لا يؤدي إلى الالتباس كما يؤدي إليه الإدغام في (وَدَّ) ونحوه^(٣).

قال سيبويه: فإنما زاد السين على (أَطَاعَ يُطِيعُ) وجعلها عوضاً من سكون موضع العين^(٤).

قال أبو علي: لأن الأصل في (يُفْعَلُ) من (أَطَاعَ ، يُطَوِّعُ) ، فلما

(١) يقول أبو سعيد: «عُتْدَانٌ جمع عُتُودٍ، وهو التيس، وفيه لغتان: عُتْدَانٌ و(عُدَانٌ)، فأما (عُدَانٌ) فشاذٌ كشذذ (وَدَّ) في (وَدَّ)؛ لأنهما في كلمة واحدة، ويجوز أن يتوهم أن المشدد عين ولام. وقوله: وإنما يفرون إلى موضع يحرك فيه، يريد: أنهم يختارون في المصدر (تَلَدَّ، وَطَدَّ) ولا يختارون (وَتَدَّ) ولا (وَلَدَّ) لسكون التاء والطاء وبمدهما الدال، وذلك مستثقل»، شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر شرح الشافعية ٢٦٨/٣ - ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢.

(٣) شبه (وَدَّ) و(عِدَانٌ) في شذوذهما بـ(يَهْدِي) و(يَقْتَدِي) في إدغام تاء (يهتدي ويقتدي) في الدال، وتاء (يهتدي ويقتدي) زائدة، ولا يقع في بنائه، ليس لأنه يعلم أنه يفعله، وليس كذلك (وَدَّ)، و(عِدَانٌ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤١، وانظر المتع في التصريف ٧١٦/٢. وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٢٧٥/٢.

(٤) الكتاب ٤٢٩/٢.

سكنت الواو التي هي عينٌ عوض من حركتها المنقولة إلى الفاء هذه السين^(١).

قال سيهويه: ومن الشاذ قولهم: تَقَيْتُ يَتَقَي وَيَتَسَعِ^(٢).
قال أبو علي: (تَقَيْتُ) وضَعَدَ هاهنا على أن أصله (افْتَعَلْتُ)، قلبت الواو التي هي فاء تاءً كما قلب في (أَتَعَدَ) ونحوه، فاجتمع تاءان فحذفت الأولى وكانت هي أولى بالحذف من الثانية وإن كانت الثانية هي المتكررة، لأنها يلحقها الإعلال دونها في نحو (عَدَ، والإيْعَاد، وَيَعِدُ). ونحوه، فلما اعتَلَّت في هذه المواضع أعلت هنا أيضاً بالحذف، ولما حُذِفَتْ سقطت لحذفها همزة الوصل في (افْتَعَلْتُ)، إذ كانت مجتلبة لسكون الفاء المحذوفة فبقيت تاء (افْتَعَلْتُ) مع ما بعدها من الكلمة فصار (تَقَيْتُ) ووزنه من الكلام (فَعَلْتُ)، و(يَتَقَي)، ووزنه (يَتَعِلُّ)، فإن قلت: ما تنكر أن يكون (تَقَيْتُ) ووزنه (فَعَلْتُ) أبدلت من الفاء التي هي واو التاء كما أبدلت منها في (تَبَيَّنَ)، و(نُورًا) ونحو ذلك فيكون وزنه على هذا (فَعَلْتُ) منقلبة الفاء؟ قيل: إن هذا قد كان يكون محتملاً لولا ما جاء في المضارع من قولهم: (يَتَقَي) مفتوح التاء، فلو كان (تَقَيْتُ: فَعَلْتُ) لوجب أن يقال

(١) يقول الرماني: «أما (يستطيع) فحذفت التاء منه لالتقاء المتقاربين مع مانع الإدغام، ومن قال (يَسْتَبِيعُ) حذف الطاء ويجوز فيه وجه آخر وهو إبدال التاء من الطاء في (يسطيع) بعد حذفها من يَسْتَبِيعُ وكلا الوجهين جائز فأما (يَسْطِيعُ) فالسين فيه عوض من ذهاب حركة العين، وإنما هو: (أطاع، يطيع)». شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١، وانظر المتع في التصريف ٤١٥/٢.

(٢) الكتاب ٤٢٩/٢، وفيه: «... وهو يَتَقَي ...».

في المضارع: (يَتَّقِي) مثل (يَرْمِي)، فلما قيل: (يَتَّقِي) علم أن التاء ليست بفاء، وأنها المفتوحة الزائدة من (اَفْتَعَلَ)، وعُلِمَ أيضاً أن المحذوفة التاء المتقلبة عن الواو لما جاءت مفتوحة، ولولا انفتاح هذه التاء لاحتمل أن يكون (تَقَيْتُ؛ فَعَلْتُ)، وعمل (يَتَّسِعُ) كعمل (يَتَّقِي) (١).

قال سيبويه: كما حذفوا العين [٢١١/ب] من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ وَمَسْتُ)، وكانوا على هذا أجراً (٢).

أي على حذف الفاء من (تَقَيْتُ وَيَتَّقِي)، أجراً منهم على حذفهم العين من (مَسْتُ)، لأن هذه الفاء تعتل كثيراً، وهذه العين لاتعقل اعتلاله (٣).

(١) بين الرماني معنى هذه العبارة مختصراً. وأنه على حذف إحدى التاءين من (اتَّقَى وَأَتَّسَعَ)، وأن المحذوفة وهي الساكنة التي هي فاء الفعل، وتركت الثانية لأنها متحركة يمكن الابتداء بها. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ١١، ق ١٩١، وانظر النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢٧٥.

(٢) الكتاب ٢/٤٢٩.

(٣) يقول أبو سعيد: «أصل (تَقَيْتُ) على (اَفْتَعَلَ) والتاء الأولى من (اَتَّقَيْتُ) هي فاء الفعل، حذفوها تخفيفاً، فبقيت تاء (اَفْتَعَلَ) وهي متحركة فسقطت ألف الوصل، ومستقبله على هذا الحد: (يَتَّقِي) يحذف التاء الساكنة أصله (يَتَّقِي)، والأمر منه: (تَقَى الله)، قال الشاعر، وهو عبد الله بن همام السلولي:

زِيَادَتْنَا نَعْمَانْ لَا تَنْسِيَتْهَا تَقَى الله فينا والكتاب الذي تتلو

وأصله: (اتَّقَى الله). لما حذف التاء الساكنة بقيت التاء الثانية المتحركة فاستغنى عن ألف الوصل وأسقطت... والتاء الأولى من (يَتَّقِي وَيَتَّسِعُ) أولى بالحذف من السين الأولى من (أَحَسْتُ وَمَسْتُ). انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٢، وانظر النص كاملاً في النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢٧٥ - ١٢٧٦.

قال سيبويه: ولم يصلوا إلى الإدغام كما لم يصلوا في مَسِسْتُ^(١).
 قال أبو علي: لأنه لو أدغم لحركت لام المعرفة، وهذه اللام لا تتحرك
 وأصلها السكون، ولذلك اجتلب لها ألف الوصل.
 قال أبو علي: قال أبو بكر: قال أبو العباس: أخبرني المازني قال: رأيت
 بخط سيبويه في آخر كتابه عند رجل من بني هاشم يُقال له عبد السلام بن
 جعفر للفرزدق: (٢)

فما سُبِقَ القيسي من ضَعْفِ حِيلَةٍ وَلَكِنْ طَفَتْ عِلْمَاءُ قُلْفَةٍ خَالِدٍ
 يريدُ على الماء.

- (١) الكتاب ٤٣٠/٢، وبعدة قوله: «لسكون اللام»، وانظر الأصول ٤٣٣/٣ - ٤٣٤.
 (٢) البيت من الطويل، وهذه الرواية جاء في المقتضب ٢٥١/١ بحذف لام (على) وروى أبو
 سعيد وقوع زيادة في نسخة أبي بكر ميرمان من الكتاب لم تقع في كثير من النسخ، وذلك
 قولك: «بَلَعْتِيزٍ، وِلْحَارِثٍ، وَعِلْمَاءٍ بَنُو فُلَانٍ».
 وما غَلِبَ القيسي من ضَعْفِ قُوَّةٍ وَلَكِنْ عَكَتْ عِلْمَاءُ غُرْلَةٍ قُنْبَرٍ
 وقال:

فما أصبحت عَلَاوُضٍ نَفْسُ بَرِيَّةٍ وَلَا غَيْرَهَا إِلَّا سَلِيمَانُ مَالِهَا
 وهذه الزيادة ليس لها وجود في طبعات الكتاب.

وروى البيت في الكامل ٢٩٩/٣ مرافقاً لقضية حذف إحدى اللامين استحقاقاً للضعيف،
 وكذلك الأمثلة الواردة قبل قليل، وبالرواية التي جاءت في المقتضب والتعليق.
 وروى في النكت ١٢٧٧/٢، وفيه: (من سوء سيرة) مكان (من ضعف حيلة)، و(غُرْلَةٍ)
 مكان (قُلْفَةٍ).

وقوله: (عِلْمَاءٍ قَوِيٍّ فِي الْحَذَفِ لِلتَّقَاءِ الْمُثْلِينَ، وَهُوَ أَشَدُّ اقْتِضَاءً لِلتَّفْخِيرِ مِنَ التَّقَاءِ
 الْمُتْقَارِينَ. انظر شرح الرماني للكتاب، ج ٥، ق ١٩١. ولأبي سعيد السيرافي كلام طويل
 حول إدغام لام (على) فيما أوله آل التعريفية نحو (عَلَاوُضٍ)، و(جلا الأمر) ونحو ذلك.
 انظر شرح السيرافي للكتاب، ج ١١، ق ١٤٣، وانظر النكت في شرح كتاب سيبويه
 ١٢٧٧/٢.

تمت التعليقة والحمدُ لله ربَّ العالمين والصلاة والسلام
على سيدنا محمد خاتم النبيين، ورضي الله عن أصحاب رسول
الله أجمعين ، وذلك بدمشق المحروسة سنة أربع وثلاثين
وسبعمائة.

وكتبه لنفسه الفقير إلى رحمة ربه محمد بن حسن بن
محمد الأندلسي المالكي ، غفر الله له ، ولوالديه ، ولجميع
المسلمين ؟

* * *

* *

*

فهرس موضوعات الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة
ومن باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة	٥ - ٦
ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد .	٧ - ٩
ومن باب ماكانت فيه الواو أولاً وكانت فاءً	٩ - ١٢
ومن باب مايلزمه بدل التاء من هذه الواوات {التي تكون في موضع الفاء}	١٢ - ١٤
ومن باب ماتقلب فيه الواو ياءً	١٤ - ١٦
ومن باب ماكانت الياء فيه أولاً وكانت فاءً	١٦ - ٢٠
ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين فيه: .	٢١ - ٢٦
ومن باب ماالحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة	٢٦ - ٢٨
ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها	٢٩ - ٣٦
ومن باب ما أتم فيه الاسم على مثالٍ فمثّل به لسكون ما قبله أو ما بعده	٣٧ - ٤٠
ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه	٤١ - ٤٤
ومن باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة	٤٤ - ٥٢
ومن باب ماتقلب فيه الياء واواً	٥٢ - ٥٣
ومن باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة	٥٤ - ٦١
ومن باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله .	٦٢ - ٦٥
ومن باب مايجري فيه بعض ماذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل	٦٦ -

الموضوع	الصفحة
ومن باب فُعِلَ من فوعلتُ من قُلْتُ وفيعلتُ من بعثت	٦٧-٧٣
ومن باب تقلب فيه الياء وأوًا	٧٤-٧٦
ومن باب ما الهمز فيه من موضع اللام	٧٦-٨٦
ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات	٨٦-٩١
ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب	٩٢-٩٤
ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء والياء ألفًا	٩٥-٩٩
ومن باب ما يلزم فيه بدل الياء	٩٩-١٠٣
ومن باب التضعيف في بنات الياء	١٠٤
ومن باب ما جاء على أن فعلتُ منه مثل بعثتُ	١٠٤-١١٠
ومن باب التضعيف في بنات الواو	١١١-١١٧
ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو	١١٧-١٣٦
ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع	١٣٦-١٤٠
ومن باب التضعيف	١٤٠-١٤٥
ومن باب ما شذ من المضاعف	١٤٥-١٤٩
ومن باب ما شذ فأبدل مكان اللام الياء لكرهية التضعيف	١٥٠
ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد	١٥١-١٥٢
ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه من موضع واحد	١٥٣-١٥٧
ومن باب ما شذ من المعتل على الأصل	١٥٨-١٦٠

الموضوع	الصفحة
ومن باب الإدغام	١٦١
ومن باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما	١٦٢-١٧٢
ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة	١٧٢-١٩١
ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا	١٩٢-٢٠٧
ومن باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه	٢٠٧-٢١١
ومن باب ما تقلب فيه السين صاذاً في بعض اللغات	٢١١-٢١٤
ومن باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم	٢١٤-٢٢٠
فهرس الموضوعات	٢٢١-٢٢٤

الفهرس التفصلي للموضوعات

الفهرس التفصيلي للأبواب ورؤوس المسائل في التعليقة

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب علم ما الكلم:	٢/١	١٤ - ٣١
العلم في باب التعدي		٨-٣/١
أقسام (ما)		-٨/١
(ما) الاسمية		٩/١
(ما) بمعنى الذي		٩/١
(ما) بمعنى اسم منكور		١٠-٩/١
(ما) بمعنى الاستفهام		١٠/١
(ما) بمعنى المجازاة		١٠/١
(ما) الحرفية		١٠/١
(ما) وما بعدها في تأويل المصدر		١١-١٠/١
(ما) كافة للعامل عن عمله		١٢-١١/١
(ما) الزائدة للتوكيد		١٤-١٢/١
استحسان الخليل حذف الراجع إلى الموصول		١٢/١
تنوين (علم) ونصب (الكلم)		١٤/١
الاسم المطلق	٢/١	١٥-١٤/١
تعريف الاسم المطلق		١٥/١

الباب	الكتاب	التعليق
الأسماء التي لا يخبر عنها		١٦-١٥/١
تعريف الفعل	٢/١	١٦/١
تعريف الحرف	٢/١	١٦/١
مجاوي أواخر الكلم	٣/١	١٧-١٦/١
الاسم المتمكن		١٧/١
الاسم المجزوء	٣/١	١٧/١
مشابهة الفعل المضارع للاسم المعرب		٢٠-١٧/١
مشابهة الفعل الماضي للمبني من الأسماء		
	٢٤/١	٢١-٢٠/١
فعل الأمر لم يحرك ولم يوصف به، فيعد من المضارعة بعد		
(كم) و(إذ) من المتمكنة	٤/١	٢٣-٢١/١
(منذ) فيمن جر بها	٤/١	٢٣/١
تثنية الواحد	٤/١	٢٤/١
حجة أبي علي أن ألف التثنية حرف إعراب		٢٨-٢٤/١
الواو في (أخوك) وبابه حرف إعراب وليس بعلامة إعراب		
والاحتجاج لذلك		٣١-٢٨/١
ليس في كلام العرب اسم على حرفين أحدهما حرف لين		٣١-٢٩/١
حرف الإعراب غير متحرك ولا منون	٤/١	٣١/١
الرفع في المثني بالألف لا بالواو	٤/١	٣٣-٣٢/١

الباب	الكتاب	التعليق
الجرّ في المثنى بالياء المفتوح ما قبلها، والاحتجاج لذلك		
	٤/١	٣٣/١
المثنى المنصوب بالياء دون الألف والعلّة لذلك		٣٤/١
حكم زيادة النون في المثنى	٤/١	٣٥ - ٣٤/١
لم لم يجعلوا النصب في المثنى ألفاً ؟		
	٤/١	٣٦ - ٣٥/١
الزيادة الأولى في المثنى حرف الإعراب		
	٤/١	٣٧ - ٣٦/١
الفرق بين مائتي من الأسماء، وما جاء من الأفعال للمثنى		
	٥/١	٣٧/١
سقوط نون الأفعال المضارعة متحركة لاتثبت في الجزم		
	٥/١	٣٧/١
لايحذفون الألف في الأفعال لأنها علامة الإضمار والتثنية		
	٥/١	٣٨ - ٣٧/١
واو (أكلوني البراغيث) بمنزلة التاء في (قلتُ، وقالتُ)		
	٥/١	٣٩ - ٣٨/١
تاء أنت، وكاف ذلك	٣٧٧-١٢٥/١	٤٠ - ٣٩/١
تاء التأنيث في المخاطبة	٥/١	٤٢ - ٤٠/١
إسكان لام الفعل المضارع	٦/١	٤٢/١
بناء الفعل المضارع	٦/١	٤٢/١

الباب	الكتاب	التعليق
بعض الكلام أثقل من بعض	٦/١	٤٣/١ - ٤٥
ماضارع الفعل المضارع من الأسماء	٦/١	٤٥/١
مضارعة الصفة الفعل	٦/١	٤٥/١
النكرة أخف من المعرفة وأشدّ تمكناً	٦/١	٤٥/١
تعريف النكرة	٦/١	٤٦/١
هذا باب المسند والمستند إليه: ٧/١	٧/١	٤٧/١
دخول الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ		
	٧/١	٤٧/١
أقسام الجار الذي يدخل على المبتدأ		٤٧/١ - ٤٩
هذا باب ما يحتمل الشعر: ٨/١	٨/١	٥٠/١
كنواج ريش حمامة مجدية	٩/١	٥٠/١
قول الشاعر: ... ولاك اسقني ...	٩/١	٥١/١
قول الشاعر: الأضخمًا	١١/١	٥٢/١ - ٥٣
(قُلْ) ودخول (ما) عليها		٥٤/١ - ٥٥
قول الشاعر: ألم يأتيك والأنباء تنمي	١٤/١	٥٥/١
العلقة في (اثنين) ولم ألحق ألف الوصل		٥٧/١ - ٥٨
لام (امرؤ) حرف إعلال		٥٨/١

الباب	الكتاب	التعليقة
المفعول الذي لم يتعدّه فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل		
	١٤/١	٥٨/١
قول بعضهم: ذهب الشام	١٤/١	٥٨/١
الفرق بين المكان المبهم والمكان المختص		٥٩/١
مصدر الفعل اللازم		٦١/١
الفعل المعدى إلى ما كان وقتاً في الأمكنة		
	١٦/١	٦٢/١ - ٦٣
الوقت في الأزمنة	٦/١	٦٣/١
الشبه بين الوقت في الأمكنة والوقت في الأزمنة		
	١٦/١	٦٣/١
هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين،		
وإن شئت اقتصرت	١٦/١	٦٤/١
(آليت حبّ العراق) على معنى: (آليت على حبّ العراق)		
	١٧/١	٦٤/١ - ٦٥
الفرق بين (عَنْ وعلى) وبين الباء الزائدة		
	١٧/١	٦٦/١
الفرق بين (عرفته بزيد) و (عرفته زيدا)		
	١٧/١	٦٧/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين		
وليس لك أن تقتصر ..	١٨/١	٦٨/١
التعدي إلى مفعولين	١٨/١	٦٨/١ - ٧١
(علمتُ)، بمنزلة (عرفتُ)	١٨/١	٧١/١
(ظننت به)، جعلته موضع ظنك	١٨/١	٧١/١

هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل		
	١٩/١	٧٢/١
الاقتصار على المفعول الأول		٧٢/١
المفعول به على السعة		٧٢/١
القول في (أعلمت هذا زيداً قائماً العلم اليقين إعلماً)		
	١٩/١	٧٣/١
التعدية إلى المصادر والأمكنة	١٩/١	٧٣/١

هذا باب المفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعول		
	١٩/١	٧٤/١
القول في: (ضرب عبدالله اليومين اللذين تعلمُ)		
	١٩/١	٧٤/١
معنى الاقتصار في باب التعدي	١٩/١	٧٤/١
الاختلاف في تقدير الإعراب	١٩/١	٧٥/١

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب المفعول الذي يتعداه إلى مفعولين وليس		
للك أن تقتصر	٢٠/١	٧٦/١
تعدي إلى الفاعل والمفعول	٢٠/١	٧٧/١
هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال		
ما كان معناه ثانياً كمعناه أولاً، وما لا يكون	٢٠/١	٧٨/١
ما يعمل عمل غير الفعل	٢٠/١	٧٨/١
هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم		
المفعول (كان وأخواتها)	٢١/١	٧٩/١
الحال والخبر		٨٠/١
الحمل على المعنى في التأنيث والجمع		٨٢/١ - ٨٤
توجيه بعض أقوال العرب، وقراءة بعض القراء		
حمل الأسماء غير المبهمة على المعنى	٢٥/١	٨٥/١
تأنيث الفعل للفاعل		٨٦/١
		٨٧/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب يخبر فيه عن النكرة بالنكرة		
	٢٦/١	٨٩/١
(أُخَذَ) بمعنى واحد، وبمعنى العموم		٩١ - ٨٩/١
(أُخَذَ) في النفي وغير الإيجاب		٩١/١
تقديم الظرف العامل	٢٧/١	٩٢ - ٩١/١
هذا باب ما أجري مجري ليس	٢٨/١	٩٣/١
ما يعمل مظهراً يعمل مضمراً		٩٦/١
توجيه قول الفرزدق: «... وإذ مامثلهم بشر»		٩٧ - ٩٥/١
(لا) التي للإشراك	٢٩/١	١٠٢ - ١٠٠/١
هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم		
	٣٣/١	١٠٣/١
ليس في الكلام (ويفوقه)	٣٤/١	١٠٣/١
لا يجوز الفصل بين كان واسمها بعمول معمولها		
	٣٦/١	١٠٦ - ١٠٥/١
التأخير مع الإضمار أحسن من التقديم		
	٣٧/١	١٠٨ - ١٠٧/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل		
ولم يتمكن فمكته	٣٧/١	١٠٩/١
تقدير النصب في التعجب	٣٧/١	١٠٩/١
حكم التعجب أن يكون مبهمًا		١٠٩/١
الأفعال المتعدية تساوي الأفعال غير المتعدية في التعجب		١١٠/١ - ١١١
هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما		
يفعل بفاعله الذي يفعل به	٣٧/١	١١٢/١
القول في (ضربتُ وضربني عبدُ الله)	٣٩/١	١١٢/١
الفرق بين قولك: (ضربتُ وضربوني قومك) وبين		
(ضربني وضربتهم قومك)		١١٢/١ - ١١٣
ومن باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل		
قدَّ أو أخر	٤١/١	١١٤/١
إضمار الفعل	٤٢/١	١١٥/١ - ١١٦
(أعطيتُ) بمنزلة (ضربتُ)	٤٢/١	١١٦/١ - ١١٧
المختص المتمكن وغير المختص	٤٣/١	١١٧/١
ومن باب ما يجري مما يكون ظرفاً لهذا المجرى		
	٤٣/١	١١٨/١

الباب	الكتاب	التعليق
خروجه عن الظرفية	٤٣/١	١١٨/١
التوسع في الظرف		١١٩/١
إنكار سيبويه رفع الثلاث في قول الشاعر:		
ثلاثُ كلهن قتلن عمداً	٤٤/١	١٢٠/١
مذهب الكوفيين في توكيد النكرة بالمعرفة		١٢١/١
رأي ابن السراج في (ثلاثُ كلهن)		١٢١/١
ومن باب ما يُحمل فيه الاسم على اسم بني على		
الفعل مرة	٤٧/١	١٢٢/١
حكم المعطوف القول في (أزیدُ أنت ضارِبُ)		
	٤٨/١	١٢٢/١
قرب (أفعل) في التعجب من الاسم	٤٩/١	١٢٤/١ - ١٢٥
(حتى) الجارة	٥٠/١	١٢٥/١ - ١٢٦
ما جاء على معنى المفعول	٥٠/١	١٢٦/١ - ١٢٧
(هَلَا) لا يبتدأ بعدها	٥٠/١	١٢٧/١
حروف الاستفهام لا يبتدأ بعدها إلا توسعاً		
	٥١/١	١٢٧/١ - ١٢٨
الواو العاطفة يستوي أن يليها الفعل أو الاسم		
	٥٢/١	١٢٨/١

الباب	الكتاب	التعليق
إذا لم يتسلط الفعل على ما قبله فلا بد له من شاغل		
	٦٥/١	١٢٩/١
وقوع الفعل في موضع الوصف والصلة		
	٦٥/١	١٢٩/١
تقديم المضاف إليه على المضاف	٦٧/١	١٣١/١
حكم قولك: القتالُ زيداً حين يأتي	٦٧/١	١٣٢/١
الفعل بعد (حين) و(إن) لا يعمل فيما قبله		
	٦٨/١	١٣٢/١
الذي يجوز في النفي يجوز في الإيجاب		
	٦٨/١	١٣٢/١
الخلاف بين حرف النفي والاستفهام	٦٨/١	١٣٣/١

ومن باب ما يجري منه مجروراً كما جرى منصوباً		
	٦٨/١	١٣٤/١
ما لم يسم فاعله		١٣٤/١
البطن والظهر مختصان والظروف المكانية لا تكون مخصوصة		
	٧٩/١	١٣٥/١
النون في جمع المذكر السالم المشتق	٩٤/١	١٣٦/١
مشابهة المضمرات المتصلة للتثنية	٩٦/١	١٣٧/١
المصدر يعمل عمل الفعل بشروط	٩٧/١	١٣٨/١

الباب	الكتاب	التعليق
الفرق بين المصدر واسم الفاعل	١٠٠/١	١٣٩/١ - ١٤٠
إضافة الفاعل إلى ما فيه الألف واللام		
	١٠٠/١	١٤١/١
جاء في الشعر: (حَسَنَةٌ وجهها)	١٠٢/١	١٤٢/١ - ١٤٥
ومن باب ما لا يقع إلا منوئاً عاملاً في النكرة		
	١٠٤/١	١٤٦/١
لا يكون المعمول فيه إلا من سببه (وهو باب التفضيل)		
	١٠٤/١	١٤٦/١
نون (عشرين) وتنوين التفضيل (خير)		
	١٠٥/١	١٤٨/١
(كم) بمنزلة (ما)	١٠٨/١	١٤٨/١
جواز النصب في نحو: (سير عليه السيرُ طورين)		
	١١٧/١	١٥٠/١
حمل المصدر على فعل مضمر		١٥٠/١
ما يكون بدلاً من اللفظ بالفعل على فعل		
	١١٨/١	١٥٠/١
الرؤية البصرية ومثال نادر	١٢٠/١	١٥١/١ - ١٥٢
ليت شعري	١٢٠/١	١٥٢/١
حذف خبر (ليت)	١٢٠/١	١٥٣/١

الباب	الكتاب	التعليق
التعليق والإلغاء لما يتعدى إلى مفعولين من الأفعال		
	١٢٠/١	١٥٤/١
علمتُ وعرفتُ ودريتُ		١٥٥/١ - ١٥٦
التوكيد بأنّ وبالإظهار	١٢١/١	١٥٦/١ - ١٥٧
دخول معنى (أخبرني) في (أرأيت) ١٢٢/١		١٥٨/١
كاف (أرأيتك)		١٥٨/١
(صَة وَمَة) نهى، و(إيه) أمر		١٥٨/١
القول في (إيه)	١٢٣/١	١٥٩/١
القول في (رويد)	١٢٣/١	١٦٠/١/
الفصل بين (النفس والجميع) في باب التأكيد		
	١٢٥/١	١٦١/١
العطف نظير التثنية، والمضمر أشبه بالتنوين		١٦٢/١
اتصال المضمر وأن المظهر دونه في الاتصال		١٦٣/١
الفصل بما هو محمول على فعل مضمر		١٦٦/١ - ١٦٩
الاستشهاد بالضرورة في الشعر		١٦٧/١
القول في (عليك)، و(علي)، و(حذرك)		
	١٢٦/١	١٧١-١٧٠/١
دخول الفاء في جواب الشرط		١٧١/١ - ١٧٢
الفرق بين العطف والإتباع		١٧٢/١
ما يخالف به جواب الشرط خبر المبتدأ		١٧٣/١

الباب	الكتاب	التعليق
مايلي (إن) من الكلام		١٧٧/١
تصحيح (إمّا)	١٣٥/١	١٧٨/١
كان التامة والناقصة	١٣٥/١	١٧٩/١
الأمر والتحذير	١٣٨/١	١٧٩/١
لا يكون المرء أمراً نفسه		١٨٠/١
لا يجوز: (إياك الأسد) حتى تعطف	١٣٩/١	١٨٠/١
يجوز (إياك المراء) على الإضمار	١٤١/١	١٨١/١
جواز الرفع والنصب	١٤٣/١	١٨٤ - ١٨١/١
والواو معناها الجمع	١٤٧/١	١٨٦ - ١٨٥/١
وقوع الحال من الجملة	١٤٧/١	١٨٧ - ١٨٦/١
وقوع الفعل بعد (أمّا)	١٤٧/١ - ١٤٨	١٨٨ - ١٨٧/١
العوض بالهاء وبالألف في النسب	١٤٨/١	١٨٩ - ١٨٨/١
(ما) في (أمّا أنت) مشبهة النون في الفعل المؤكد واللام فيه		
	١٤٨/١	١٩٠ - ١٨٩/١
الفرق بين (إذ) و(أمّا)	١٤٨/١	١٩١ - ١٩٠/١
(كيف) على معنى (يكون)	١٣٥/١	١٩٢/١
لا يُنقض بالنصب معنى الرفع		١٩٣/١
النصب على إضمار الفعل	١٥٩/١	١٩٥ - ١٩٤/١
قيام المصدر مقام الفعل	١٦٥/١	١٩٦/١
دخول المرفوع الذي فيه الدعاء في المنصوبات		١٩٦/١

التعليق	الكتاب	المساج
٢٠٠/١		النصب بالفعل الظاهر
٢٠١/١		إضمار فعل مع الفعل
٢٠١/١		مالايكون حالاً ويكون على الفعل
٢٠٤/١	١٨١/١	الموقع فيه وعليه
٢٠٥ - ٢٠٤/١		وصف النكرة بالمعرفة والخلاف فيه
٢٠٥/١	١٨١/١	الخلاف في لفظ (جمع)
٢٠٦/١	١٨٨/١	المصادر لاتصرف

هذا باب ما يكون فيه المصدر توكيداً لنفسه

٢٠٧/١	١٩٠/١	
٢٠٧/١		حمل المصدر على الفعل
٢٠٨/١	١٩٢/١	انتصاب الحال والمفعول له
٢٠٩ - ٢٠٨/١		ما يعمل فيه ما قبله وما بعده
٢١٠/١		وضع الظاهر موضع المضمرة
٢١١/١		تبعية المصدر في هذا الباب
٢١١/١	١٩٨/١	الحمل على المعرفة
٢١١/١		الصفة لاتكون إلا فعلاً أو ما اشتق منه

هذا باب ما تنصب فيه الصفة لأنها حال وقع فيها الأمر

٢١٢/١	١٩٨/١	وفيها الألف واللام
-------	-------	--------------------

الباب	الكتاب	التعليق
النصب على إضمار الفعل		٢١٤/١
الظرف ينتصب على ما هو فيه وعلى ما هو غير ما هو فيه		
	٢٠٢/١	٢١٤/١
(سواءك، وكزيد) بمنزلة الظروف	٢٠٣/١	٢١٥/١
الأماكن المختصة لها جثث تميزها كأسماء الأشخاص		
	٢٠٥/١	٢١٦/١
ظروف الدهر أشدّ تمكّناً في الأسماء	٢٠٨/١	٢١٦/١
الخلاف في تمكّن ظروف الزمان		٢١٧/١
قولك: رُبُّ رجلٍ يقول ذاك	٢٠٩/١	٢١٧/١
(ما) المصدرية		٢١٨/١
وصف النكرات بالأسماء المضافة إلى المعارف		٢١٨/١
الإجراء مجرى العدة	٢١٤/١ - ٢١٥	٢١٩/١
عدم جواز الجر على الصفة	٢١٦/١	٢١٩/١
دخول الواو على (لكن) العاطفة		٢١٩/١
النفي على لفظ الإيجاب	٢١٨/١	٢٢١ - ٢٢٠/١
(لكن) معناها الإضراب والعطف	٢١٨/١	٢٢١/١
العطف بـ«بل»	٢١٩/١	٢٢٢ - ٢٢١/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها		
	٢١٩/١	٢٢٣/١
الأعم صفة للأخص	٢٢١/١	٢٢٣/١
مجرى النعت على المنعوت تفسيراً للنعت		
	٢٢١/١	٢٢٤/١
وجوه الجواز في بيت ذي الرمة:		
ترى خَلَقَهَا نِصْفُ قَنَاةٍ قَرِيمَةٌ ..	٢٢١/١	٢٢٥/١
إلغاء الظرف ...		٢٢٦/١
وصف العَلَم الخاص بالمبهمة		٢٢٧/١
المبهم بمنزلة المضاف	٢٢٣/١	٢٢٨/١
قولهم: عبدالله كلُّ الرِّجْلِ	٢٢٣/١	٢٢٨/١
قوة الابتداء والتبعية في المعرفة	٢٢٦/١	٢٣٠/١
الخلاف على الرفع والنصب في هذا الباب		
	٢٢٦/١	٢٣٠/١
الحال من النكرة	٢٢٨/١	٢٣١/١
الاسم الواقع وغير الواقع	٢٢٨/١	٢٣١/١
مجيء اسم الفاعل للماضي دون الحال والاستقبال		
	٢٢٨/١	٢٣٢/١ - ٢٣٣
مالايكون إلا مرفوعاً في هذا الباب	٢٣٠/١	٢٣٣/١
أسماء الجواهر لا تعمل عمل الأفعال	٢٣٠/١	٢٣٣/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يكون من الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل		
ولا صفة يشبه الفاعل كالحسن ٢٣٠/١	٢٣٤/١	
لا يقع الخبر إلا بحدث	٢٣١/١	٢٣٥/١
وصف الصفة المشبهة بالفاعل	٢٣١/١	٢٣٦/١ - ٢٣٧
العطف على المضمر	٢٣٢/١	٢٣٨/١
خبر المعرفة	٢٣٣/١	٢٣٩/١ - ٢٤٠
أل للتعريف أو الزيادة		٢٤٠/١
ذكر النعت للاختصار		٢٤١/١
وصف النكرة		٢٤١/١ - ٢٤٢

هذا باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها		
من الصفات التي ليست بفعل ٢٣٤/١	٢٤٣/١	
الصفات المشبهة بالأفعال والمشبّهة بالمشبهة بها	٢٤٣/١	
الفصل بين فعل المذكر والمؤنث	٢٤٤/١	
القول في قوله تعالى: «وأسروا النجوى الذين ظلموا»	٢٤٤/١	
تثنية الصفة أو جمعها	٢٣٧/١	٢٤٥/١ - ٢٤٩
إجراء الاسم على النكرة وصفاً	٢٤٢/١	٢٤٩/١
الحال والصفة	٢٤٢/١	٢٥٠/١
إلغاء الظروف أو وقوعه صفة للنكرة		
	٢٤٣/١	٢٥١/١ - ٢٥٢

الباب	الكتاب	التعليق
لا يجوز أن يجتمع تأنيثان، واستفهامان، ولا توكيدان	٢٥٢/١	
الفصل بين (إن) و(أن)	٢٥٣/١	
إتباع الاسم الثاني الأول وإن كان بتوسط حرف	٢٥٣/١	
القطع عن المدح والتعجب	٢٤٥/١	٢٥٤/١
(من) لا يجر في (كم) إلا نكرة	٢٥٥/١	
هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه لا سبيل له		
إلى أن يكون صفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الحال من النكرة والمعرفة	٢٤٦/١	٢٥٦/١
الارتفاع بالظرف		٢٥٧/١
النصب على المدح		٢٥٧/١ - ٢٥٨
عدم إجراء الصفة المثناة إذا اختلف العاملان على موصوفيهما		
	٢٤٧/١	٢٥٨/١
النصب في باب ما لا يكون إلا على المدح والذم		٢٥٨/١
امتناع الصفة من أن تجري على موصوفين إذا اختلفت		
العوامل فيها		٢٥٩/١
النصب بعد الاستفهام والخلاف فيه	٢٤٨/١	٢٦٠/١
كل منادى مختص، وليس العكس		٢٦١/١
ما يجرى على حرف النداء	٢٥٠/١	٢٦١/١
جواز الحمل على الابتداء	٢٥١/١	٢٦٣/١

الباب	الكتاب	التعليقة
عدم التعظيم بالصلاح إلا أن يكون قد عرف به	٢٥١/١	٢٦٣/١
الفصل بين اسم الناسخ وخبره بجملة	٢٥٦/١	٢٦٤/١
لا يجوز إلا الرفع إن أخبر عن نفسه أو غيره	٢٥٦/١	٢٦٥/١
الرفع والنصب فيما يستغنى عليه السكوت وما لا يستغنى	٢٦٢/١	٢٦٦/١
انتصاب الخبر مقدماً قبل الظرف	٢٦٢/١	٢٦٧/١
دخول الألف واللام في التثنية		٢٦٧/١
وصف المعارف بالجمل		٢٦٨/١ - ٢٦٩
الفرق بين الصلة والصفة	٢٧٠/١	٢٦٩/١ - ٢٧٠
حذف العائد من الصلة إلى الموصول	٢٧٠/١	٢٧٠/١ - ٢٧٥
النصب على التمييز	٢٧٢/١	٢٧٥/١
لا يحذف المضاف إليه فيما كان غير ظرف		٢٧٥/١
ليس من كلامهم أن يضمروا الجار	٢٧٣/١	٢٧٦/١ - ٢٧٨
الأصل في اسم الله		٢٧٨/١
(كل شيء، وكل رجل) لا يوصف بهما		
الفرق بين ما يدل على المنصوب وما يدل	٢٧٤/١	٢٧٨/١ - ٢٨٠
على المحض والقلب		٢٨٠/١

الباب	الكتاب	التعليق
لا يكون الوصف المشتق خيراً مقدماً	٢٧٨/١	٢٨١ - ٢٨٠/١
اسم الفاعل محمول عليه	٢٧٨/١	٢٨١/١
متى يعمل اسم الفاعل عمل الفعل ؟		٢٨٣ - ٢٨٢/١
ماليس بصفته ولا بمنزلته وليس إعرابه كإعرابه		
	٢٧٩/١	٢٨٣/١
(إنّ) تعمل الرفع والنصب	٢٨٠/١	٢٨٦ - ٢٨٤/١
تخفيف (إنّ)		٢٨٨ - ٢٨٦/١
النصب بعد (لكنّ) أحسن والرفع بعد (كأنّ) أحسن		٢٨٩/١
الاقتصار على المفعول الأول		٢٩٠/١
الفرق بين (إنّ) و(إنّما)		٢٩٣ - ٢٩٠/١
(لكنّ) المتعلّقة بمنزلة (إنّ)	٢٨٦/١	٢٩٣/١
دخول الكلام الواجب في موضع التمني		
	٢٨٦/١	٢٩٤/١
(إنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ) لها معانٍ غير معنى الابتداء		
		٢٩٥ - ٢٩٤/١
النصب لما في اللفظ من معنى الفعل		
	٢٨٧/١	٢٩٥/١
جواز النصب على الحال في الأحرف (ليت، وكأنّ، ولعلّ)		
	٢٨٧/١	٢٩٦/١
مواضع حذف الهاء من (أنّ وكأنّ)	٢٩٠/١	٢٩٧ - ٢٩٦/١

الباب الكتاب التعليق

التقديم والتأخير في قوله عز وجل: ﴿... والصابئون...﴾

٢٩٠/١ ٢٩٧/١ - ٢٩٩

٢٩١/١ ٣٠٠/١ هذا باب كَمْ

٢٩١/١ ٣٠٠/١ الاشتراك بين (كم) و(رُبّ)

٢٩١/١ ٣٠٠/١ الاشتراك بين (كم) و(إِذْ)

٣٠١/١ معمول (العشرين)

٢٩٢/١ ٣٠١/١ عدم تقديم التمييز

رأي ابن السراج في جواز كون (كيف) مبتدأ و(زيد) خبره

٣٠٢/١ في (كيف زيد)

٢٩٥/١ ٣٠٣/١ الفصل بين الاسم المنون والعامل فيه

٢٩٥/١ ٣٠٥ - ٣٠٦/١ (كم) للمرار

٣٠٧/١ واو (رُبّ)

جواز الوجوه الإعرابية الثلاثة في مدخول (كم)

٢٩٦/١ ٣٠٧ - ٣٠٩/١

٢٩٦/١ ٣١٢ - ٣١٠/١ الحمل على (كم)

٢٩٧/١ ٣١٣/١ الفرق بين (رُبّ) و(كم)

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ماجرى مجرى كم في الاستفهام		
	٢٩٧/١	٣١٤/١
(كأَيُّنَ) معناها معنى (رُبُّ)	٢٩٨/١	٣١٤/١
التنوين في (كأَيُّ)		٣١٥/١
هذا باب ماينتصب نصب كم إذا كانت متونة		
في الخبر والاستفهام	٢٩٨/١	٣١٦/١
كون المميز عدداً أو غيره	٣١٦/١	
القول في (تالله رجلاً)		٣١٧/١ - ٣١٨
هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرًا		
	٣٠٠/١	٣١٩/١
العامل غير متصرف في هذا الباب كالعامل في سابقه		
	٣٠٠/١	٣١٩/١
الهاء في (رِيَّةُ) و(وَيْحَةُ)		٣١٩/١
مالا يقع المظهر في موضع الإضمار منه والخلاف فيه		
	٣٠٠/١	٣٢٠ - ٣١٩/١
(نعم رجلاً) بمنزلة: (رِيَّةُ) ومنزلة (ذهبَ أخوه)		
	٣٠٠/١	٣٢١/١
سدَّ الظاهر مكان المضمر	٣٠٠/١	٣٢١/١

الباب	الكتاب	التعليق
المفرد وإرادة الجميع به	٣٠٠/١	٣٢٢/١
ظهور الاسم في (رُبّ) قد يبدأ بإضمار قبله		
	٣٠١/١	٣٢٣/١
ظهور الاسم بعد (نعم) قد يضم فيها		٣٢٣/١
ما يكون منصوباً بفعل فقد يجوز أن يرتفع به		
	٣٠١/١	٣٢٤ - ٣٢٥/١
إقحام تاء التأنيث	٣٠٢/١	٣٢٥ - ٣٢٦/١
هذا باب النداء	٣٠٣/١	٣٢٧/١
الفعل بين ما ينتصب بالعمل وما ينتصب بالعبرة		
	٣٠٣/١	٣٢٧/١
المبني في النداء	٣٠٣/١	٣٢٧ - ٣٢٨/١
النادى المضاف		٣٢٧/١
تأكيد النادى	٣٠٤/١	٣٢٨ - ٣٢٩/١
ما لا يكون تابعاً إلا للاسم		٣٢٩/١
ما كان المعنى في الرفع والنصب فيه واحداً		
	٣٠٤/١	٣٠٠/١
حذف التنوين في النادى المفرد	٣٠٤/١	٣٣٠ - ٣٣١/١
نداء ما فيه أل	٣٠٥/١	٣٣٢ - ٣٣٣/١
عدم جواز إعادة حرف النداء	٣٠٦/١	٣٣٤/١

الباب	الكتاب	التعليق
القول في (يا هذا الرجل)	٣٠٦/١	٣٣٥ - ٣٣٤/١
وصف المبهعات بالأسماء المفردة		٣٣٥/١
(أي) متوصل به إلى النداء		٣٣٨ - ٣٣٦/١
الوصف والعطف في هذا الباب	٣٠٨/١	٣٣٩/١
مجيء الاسم والصفة لاتفارقة		٣٤٠/١
قطع الهمزة في (يا الله)	٣٠٩/١	٣٤٠/١
القول في (اللهم)	٣١٠/١	٣٤١/١
التوفيق بين الميم في (اللهم) وبين النون في (المسلمين)		
	٣١٠/١	٣٤٢/١
الألف والهاء اللتان لحقتا (أي) توكيداً		
	٣١٠/١	٣٤٢/١
عدم جواز دخول الألف واللام في النداء		
	٣١٠/١	٣٤٣/١
(هذا) بدلاً في النداء من الألف واللام		
	٣١٠/١	٣٤٤/١
(يا خبايا) لا يكون إلا معرفة	٣١١/١	٣٤٤/١
إذا وُصف الشيء اختصَّ	٣١١/١	٣٤٧ - ٣٤٥/١
نون (لن) تشبه التنوين في (هند ابنة فلان)		
	٣١٤/١	٣٤٧/١

الباب	الكتاب	التعليق
عدم جواز ذهاب التنوين من الاسم الأول في غير النداء	٣١٦/١	٣٤٨/١
لا يكون الاسم المتمكن في غير النداء بمنزلة ما جعل من	٣١٦/١	٣٤٩/١
الغايات كالصوت		
هذا باب إضافة المنادى إلى نفسك		
	٣١٦/١	٣٥٠/١
الياء أكثر اعتلالاً من التنوين		٣٥٠/١
القول في هاء الوقف	٣١٧/١	٣٥١/١
يقال: أبّ وأبّة كما يقال: هذا فرس وهذه فرس		
	٣١٧/١	٣٥٢/١
ترخيم الأم والأب والصاحب	٣١٨/١	٣٥٣/١
ترخيم قولك: (يا ابن أخي، ويا ابن عمّ) ونحوهما		
	٣١٨/١	٣٥٤ - ٣٥٥/١
لاتدخل اللام في المستغاث به إن كنت تحدّثه		
	٣٢٠/١	٣٥٦/١
الفرق بين لام الاستغاثه ولام التوكيد	٣٢٠/١	٣٥٦/١
اللام معاقبة للألف والهاء في مثل (ياللعجب ، وبالبكر)		
	٣٢٠/١	٣٥٧/١
فتح لام الاستغاثه		٣٥٧/١

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الندبة	٣٢١/١	٣٥٨/١
حذف الهاء عند الرصل	٣٢٢/١	٣٥٨/١
مجرى الألف في الندبة كمجراها في الخبر		
	٣٢٢/١	٣٦٠ - ٣٥٩/١
الحكم فيما إذا وافقت الياء الساكنة ياء الإضافة في النداء		
	٣٢٢/١	٣٦١ - ٣٦٠/١
الياءات: أصل وزائد		٣٦١/١
النصب يدخل الياء ولا يدخل الألف	٣٢٣/١	٣٦٢/١
الإشباع بالواو والياء، والندبة		٣٦٣/١ - ٣٦٧
حركة الواو في مثل (ولاتنسرُوا الفضل) و(اشتروُوا الضلالة) ليست		
بحركة أصلية كما هي في (ياغلامي) حركة واجبة		٣٦٧/١
ألف الندبة تتبع الحركة التي قبل الحرف المحذوف في (ضَرَبُوا،		
وضَرَبًا) اسمين	٣٢٤/١	٣٦٩/١
قولك: (ياثلاثة وثلاثين) نصب في الندبة		
	٣٢٤/١	٣٦٩/١ - ٣٧٠
تعريف قولك: (ياضاربًا رجلًا)	٣٢٥١	٣٧٠/١
لا يتم قولك: (ياخيرًا) بغير (منك) كما لا يتم (الذي) بغير صلته		
	٣٢٥/١	٣٧١/١
قولك: (يا أَخًا رَجُلًا) لا يكون الأخ هنا إلا نكرة		
	٣٢٥/١	٣٧١/١ - ٣٧٢

الباب الكتاب التعليق
هذا باب الحروف التي يُنبئ بها المدعو

٣٧٣/١ ٣٢٥/١

(يا، وهَيَّا) ينادى بهما المقبل عليك كما ينادى بهما المتراخي البعيد

٣٧٣/١

جواز حذف (ها) من النكرة في الشعر والخلاف فيه

٣٧٤ - ٣٧٣/١ ٣٢٥/١

هذا باب ماجرى على حرف النداء وصلًا له

٣٧٥/١ ٣٢٦/١

كل منادى مختص وليس كل مختص منادى

٣٧٥/١ ٣٢٦/١

علاقة الاختصاص بالنداء ٣٢٧/١ ٣٧٥/١

لا يجوز الإبهام في هذا الباب ٣٢٨/١ ٣٧٦/١

قولهم (يا لعنة الله) الياء لغير اللعنة ٣٧٨ - ٣٧٧/١

القول في (أعام لك) ٣٧٩/١

القول في (يا هندُ هندُ بين خلبٍ وكَبِدٍ) ٢٢٩/١ ٣٨١ - ٣٨٠/١

هذا باب الترخيم ٣٢٩/١ ٣٨٢/١

لا يكون الترخيم في مضاف إليه ٣٣٠/١ ٣٨٢/١

الباب الكتاب التعليق

هذا بابٌ تكون الزوائد فيه بمنزلة ما هو من نفس الحرف:

٣٣٨/١ ٧/٢

- الألف الزائدة لإلحاق ذي الثلاثة بالأربعة

٣٣٨/١ ٧/٢ - ٨

- الزيادة تقع بعد الإلحاق وقبله

٣٣٩/١ ٩-٨/٢

- زيادة الياء والواو ٣٣٩/١ ١٠/٢

- حذف الزيادة الملحق ٣٣٩/١ ١٠/٢

هذا باب ما تكون فيه الزوائد أيضًا بمنزلة ما هو

من نفس الحرف ٣٣٩/١ ١١/٢

- الحرف الحَيّ والساكن ٣٣٩/١ ١١/٢

- لو تحرك الألف الذي قبل همزة (حمراء)

٣٣٩/١ ١١/٢

- القول في (سَعْلَة) وحمراء

٣٣٩/١ ١٢/٢

- أَلَف (حولاً) ٣٣٩/١ ١٣-١٢/٢

باب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان:		
٣٤٠/١	١٣/٢	
- الميم في مسلمين - اسم رجل - أصل والألف في		
٣٤٠/١	١٣/٢	(مصطفى) منقلبة عما هو أصل
هذا بابٌ محمولٌ فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه		
٣٤٠/١	١٤/٢	لا يلتقي ساكنان
- القول في الراء الأولى من (مُحَمَّر)		
٣٤٠/١	١٤/٢ - ١٥	
- (لم يُضَارَ) لم تسكن الراء الأخيرة لسكون الأولى		
٣٤١/١	١٥/٢	
- القول في راء (اسْحَارَ)		
٣٤١/١	١٥/٢ - ١٦	
- تسكين فتحة (انْطَلَقَ) و (لم يَلْدَهُ)		
٣٤١/١	١٦/٢	
- الشبه بين (انْطَلَقَ، ولم يَلْدَهُ) وبين (كَأَيَّنَ وَكَيْفَ)		
٣٤١/١	١٧/٢	
- لو سميت رجلاً (سَلَمَتَيْنِ) ورَحْمَتَهُ ٣٤٢/١		
- ترخيم (اثني عشر)، والأمر في إضافته وتحقيره		
٣٤٢/١	١٨/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب النفي بلا	٣٤٥/١	١٨/٢
- المعرب الذي يشبه المبني، والمبني المشبه للمعرب		١٨/٢
الدليل على أن المنفي بـ(لا) معرب يشبه المبني		١٩/٢
- الدليل على بناء المنادى		١٩/٢
- (لا) لاتعمل إلا في النكرة		٢٠/٢
- الموافقة بين (رُبَّ) وأخواتها	٣٤٥/١	٢٠/٢
- مخالفة (رُبَّ) لأخواتها		٢١/٢
- الموافقة بين (أَيَّ) و(الذي)	٣٤٥/١	٢١/٢
- المخالفة بين (أَيَّ) و(الذي)		٢٢-٢١/٢
- لاتدخل الألف واللام الاسم المنادى إذا ولي حرف النداء		٢٢/٢
- الشبه بين (خمسة عشر) في اللفظ و(لا رَجُلَ)		٢٣-٢٢/٢
- الشبه بين (يا ابن أمّ) و(لا رَجُلَ)		٢٣/٢
- ما يبنى عليه قولك: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ) و(هَلْ مِنْ شَيْءٍ)		٢٤/٢
هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة		
	٣٤٥/١	٢٤/٢
- سقوط التنوين للإضافة لا للبناء		٢٥/٢
النفي موضع حذف وتخفيف	٣٤٦/١	٢٦/٢
إظهار الخبر المضمر في هذا الباب	٣٤٧/١	٢٦/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
- الفصل بين اسم لا المضاف والمضاف إليه قبيح في نحو (لامثل بها زيد) كما قبح قوله: (لايُدي بها لك)	٣٤٧/١	٢٧ - ٢٦/٢
- التوفيق بين (كم) في الخبر و(لا) النافية	٣٤٧/١	٢٨/٢
- قبح الفصل بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم	٣٤٧/١	٢٨/٢
- اعتبار تمام الكلام في المواضع التي ينتصب فيها الاسم على أنه مفعول به مشبه بمفعول كالحال	٣٤٧/١	٢٩/٢
- اختصاص (لا) النافية بالإضافة مع فصل اللام بين المضاف والمضاف إليه	٣٤٨/١	٢٩/٢
- مناقشة رأي أبي عمرو في قولهم: (لاغلامين ولا جارتين لك)	٣٤٨/١	٣٠/٢
- وجه الشبه بين (لاأبالك) و(تيم تيم عدي)	٣٤٨/١	٣١/٢
- سقوط التنوين من الاسم المفرد للإضافة للبناء	٣٤٨/١	٣١/٢
- تكرير (لا)	٣٤٩/١	٣٢/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابٌ ثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية		
	٣٥٠/١	٣٣/٢
- القول في إضمار الخبر	٣٥٠/١	٣٣/٢
- كل ما كان صلة جاز أن يكون تبييناً، وليس كل ما كان		
تبييناً جاز أن يكون صلة		٣٤/٢
- لا يكون التبيين خبراً	٣٥٠/١	٣٥ - ٣٤/٢
هذا باب وصف المنفي	٣٥١/١	٣٥/٢
- القول في (لاماء ماءً بارداً) و(لاماءً بارداً)		
	٣٥١/١	٣٥/٢
هذا بابٌ لا يكون الوصف فيه إلا منوئاً		
	٣٥١/١	٣٦/٢
- المضاف في باب النفي لا يبنى مع (لا) فيجعل		
بمنزلة اسم واحد		٣٦/٢
- ذهاب التنوين من المضاف كما يذهب منه في غير		
باب النفي	٣٥١/١	٣٦/٢
- الاسم الطويل ينون في النفي كما كان ينون في النداء		
	٣٥١/١	٣٧/٢

الباب	الكتاب	التعليق
-	كف التنوين من الاسم الطويل وإضافته	
	٣٥١/١	٣٨/٢
-	جعل الصفة للمضمر على الموضع	٣٩/٢
-	الوصف صفة محمولة على اللفظ دون الموضع	
	٣٥٤/١	٤٠/٢
-	الأسماء التي هي بدل من الأفعال لاتثنى في الأفعال	
	٣٥٦/١	٤٠/٢ - ٤١
-	القول في (لا سواء) ومعاقبتها (هذان)	
	٣٥٧/١	٤١/٢
-	الصفة وما جعل خبراً للأسماء	٤٢/٢
-	النفي بلا بعد الاستفهام ودون الاستفهام	
	٣٥٩/١	٤٢/٢ - ٤٣
-	لفظ الخبر في معنى التمني، ولفظ الخبر وهو بمعنى الدعاء	
		٤٣/٢
-	هذا باب ما يكون استثناءً إلا ٣٦٠/١	٤٣/٢
-	إشغال الفعل بالفاعل أو عدم إشغاله قبل دخول إلا	
	٣٦٠/١	٤٣/٢
-	رأي بعض قدماء النحويين في النصب إذا كان الاستثناء	
من جميع		٤٥/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- لم امتنع رفع (زيد) في قولنا: (ما أتاني أحد إلا قال ذاك إلا زيدا)		٤٥/٢
- إظهار المستثنى منه وجعل المستثنى بدلا منه		
	٣٦١/١	٤٦/٢
- جواز قولك: (ما أظنُّ أحداً فيها إلا زيدا)		٤٦/٢
- التوفيق بين قولك: (قد عرفت زيدا أبو من هو) وقولك: (ما رأيتُ أحداً يقول ذاك إلا زيدا)		٤٧/٢ - ٤٨
- الانتحاء على القول في مثل (ما رأيتُه يقول ذاك إلا زيدا) و(ما أظنه يقوله إلا زيدا)	٣٦١/١	٤٨/٢
هذا باب ما حُمِلَ على موضع العامل في الاسم ...		
	٣٦٢/١	٤٩/٢
- التأويل في مثل:		
(ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به)		
	٣١٢/١	٥٠/٢
- عدم حمل المعرفة على (مِنْ) لأنه لا يقع بعدها		
إلا اسم شائع	٣٦٢/١	٥٠/٢ - ٥١
- القول في (لا أحد رأيتُه إلا زيدا)		
	٣٦٣/١	٥١/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- لغة أهل الحجاز في (ما) في باب الاستثناء		
	٣٦٣/١	٥١/٢
- مايجوز في الكلام إذا طال في هذا الباب		
	٣٦٣/١	٥٢/٢
- ما معناه النفي ابتداءً ..		٥٣/٢
- عدم جواز أن يكون الاستثناء أولاً		
	٣٦٣/١	٥٤/٢
- تضمن معنى النفي في (أحد) من قولك:		
(إنَّ أحدًا لايقول ذاك)	٣٦٣/١	٥٤/٢
هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً		
	٣٦٣/١	٥٤/٢
- النصب في الاستثناء لا البديل مما قبله		٥٥ - ٥٤/٢
- الاتساع في الاستثناء	٣٦٣/١	٥٦ - ٥٥/٢
هذا باب ما لا يكون إلا على معنى لكن		
	٣٦٦/١	٥٧/٢
- الفرق في الاستثناء بين آية (هود) وقول القائل:		
(ما فيها أحدٌ إلا حماراً)		٥٧/٢
- الاستثناء والبديل في قوله تعالى:		
«إلا قليلاً منهم»		٥٨/٢

الباب الكتاب التعليق

- لا يدخل الفعل على فعل التعجب
٣٦٧/٢ ٥٨/٢
- نصب ما حقه الرفع ٣٦٩/٢ ٦٠/٢
- لا يقع الوصف إلا وما بعدها إلا حيث يجوز الاستثناء
٦١/٢
- جواز طرح المبدل منه وإقامة البديل مقامه
٦١/٢
- في باب الاستثناء
٦٢/٢
- (غير) للنكرات لقيام الإشاعة فيها
٣٧٠/١ ٦٢/٢ - ٦٣
- الوصف بغير
٣٧١/١ ٦٤ - ٦٣/٢
- (إلا، ومثل، وأجمعون) وما يكون منها وصفًا
٣٧١/١ ٦٥/٢
- هذا باب ما يُقدّم فيه المستثنى ٣٧١/١ ٦٥/٢
- يبدل المستثنى من المستثنى منه لا العكس
٦٥/٢
- حدّ الاستثناء أن تداركه بعد ماتنفي فتبدله
٣٧١/١ ٦٥/٢
- تأخير المستثنى والوجه فيه
٦٦/٢
- الحال من النكرة
٦٦/٢
- جواز الرفع والجر والنصب في الاستثناء المبدل
٣٧٢/١ ٦٦/٢ - ٦٧

الباب	الكتاب	التعليق
- البديل أحسن إذا شغل الرافع والجار، وأبدل من		
المرفوع والمجرور	٣٧٢/١	٦٧/٢
- وصف المبدل منه	٣٧٢/١	٦٧/٢
- تقديم المستثنى وفي أنفسهم شيء من صفة		
المبدل منه		٦٨/٢
- الصفة تكون مع الموصوف كالاسم الواحد أحياناً		٦٨/٢
هذا باب تقنية المستثنى	٣٧٢/١	٦٩/٢
- عدم جواز رفع المستثنى		٦٩/٢ - ٧٠
هذا باب (غير) :	٣٧٤/١	٧٠/٢
- خروج (غير) مما يدخل فيه غيره		
	٣٧٤/١	٧٠/٢
- تصير (غير) بمنزلة الاسم الذي بعد (إلا)		
في الإعراب لا في المعنى		٧١/٢
- (غير) بمنزلة (مثل) وليس فيه معنى (إلا)		
	٣٧٤/١	٧٢/٢
- الشبه بين الاستثناء والمعية		
	٣٧١/١	٧٢/٢
- عدم جواز أن تكون (غير) بمنزلة الاسم الذي يبتدأ		
به بعد (إلا)	٣٧٤/١	٧٣/٢

الباب الكتاب التعليق

- (غير) لا تكون استثناء إلا في الموضع الذي

تكون فيه صفة ٧٣/٢

- إذا لم تكن (غير) وصفًا لم تكن استثناء ٧٣/٢

- الاستثناء في مواضع الاستثناء

٣٧٥/١ ٧٤/٢

هذا باب ما يحذف المستثنى منه استغناءً

٣٧٥/١ ٧٥/٢

- (غير) ليس بمبني، وإن جاء مضمومًا فلا إشمام ٧٥/٢

- (ماعدًا) في الاستثناء ٣٧٧/١ ٧٥/٢

- لا يقال: (ما حاشا) ٣٧٧/١ ٧٦-٧٥/٢

- (حاشا) لا يكون إلا حرفًا ٧٦/٢

- (سواك) ظرف فيه معنى الاستثناء ٧٦/٢

هذا باب علامة المضمين المرفوعين

٣٧٧/١ ٧٧/٢

- الإضمار المتصل، وامتناع وقوعه موقع المنفصل

٧٧/٢

- الاستغناء بالمتصل وإسقاط المنفصل

٣٧٨/١ ٧٨-٧٧/٢

- تقدير (أي ها الله ذا) إنما هو (نعم، والله هذا)

٣٧٩/١ ٧٨/٢

الباب الكتاب التعليق

- تقدير (إن إياك رأيت)، (إنه إياك رأيت)، ٧٩/٢
- ضمير الحديث والقصة في هذا الباب ٧٦/٢
- (ضربيك، وضربي إياك) والمتصل أقل في كلام العرب ٣٨١/١ - ٨٠/٢ - ٨١
- عدم جواز تقديم علامة المخاطب على المتكلم ،
- ولا المتكلم على المخاطب ٣٨١/١ ٨١/٢
- انفصال الضمير المنصوب بعد (ليس)
- ٣٨١/١ ٨٢/٢
- (أنت أنت) تكررهما، الثانية تأكيد والخبر مضمرة
- ٣٨٢/١ ٨٣/٢ - ٨٤

هذا باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل، ..

- ٣٨٢/١ ٨٥/٢
- الإضمار مع المصادر ٣٨٢/١ ٨٥/٢
- الاستثناء والإضمار ٣٨٣/١ ٨٦/٢
- هذا باب إضمار المجرور ٣٨٣/١ ٨٦/٢
- علامات إضمار المجرور ٣٨٣/١ ٨٧/٢
- الإضمار إذا كان الفاعل هو المفعول ٣٨٧/١ ٨٨/٢
- الإضمار مع (قط، ومن) ٣٨٧/١ ٨٨/٢
- الإضمار مع (مع، ولد) ٣٨٧/١ ٨٨/٢
- إضافة الكاف إلى الياء ٣٨٧/١ ٨٨/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- جواز (أنت كي) لأنه متصل بما بعده	٨٩/٢	
- القول في (لولاك ولولاي) ٣٨٨/١	٨٩/٢ - ٩٠	
- الشبه بين الإضمار مع (لولا، وعسى) بـ (لَنْ وَغُدُوْة		
٣٨٩/١	٩٠/٢ - ٩١	
- استقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً ...		
٣٨٩/١	٩١/٢ - ٩٢	
- تاء (فعلتُ) صار كالجاء منها لا يفارقها		
كألف (أعطيتُ) ٣٩٠/١		
إذا باب مآثره علامة الإضمار إلى أصله		
٣٨٩/١	٩٣/٢	
- قولهم: (يالبكر) في حال النداء		
٣٨٩/١	٩٣/٢	
- لفظ (أجمعون) لا يكون إلا تابعاً		
٣٩٠/١	٩٣/٢	
- التأكيد بالنفس شبيه بالاسم الظاهر المعطوف		
٣٩٠/١	٩٤/٢	
على المضمير المرفوع		
- عطف الظاهر على المضمير المجرور		
٣٩١/١	٩٤/٢	
- الظاهر بمنزلة التنوين، لأنه يعاقبه كما		
عاقبه المضمير	٩٥/٢	

الباب الكتاب التعليق

- جواز (قُمتَ أنت وزيدٌ) وعدم جواز: (مررت بك أنت وزيدٌ) ٣٩١/١ ٩٥/٢ - ٩٦
- هذا باب ما يكون فيه (أنت وأنا ونحن وهو وهي وهم وهنّ وأنتم وأننّ وهما وأنما) وصفًا ٣٩٢/١ ٩٦/٢
- مجيء هذه الضمائر وصفًا للمضمر المجرور والمرفوع والمنصوب ٣٩٢/١ ٩٦/٢
- الفرق بين الوصف بأنّ وتحوه وبين لفظ آخر نحو (الطويل) ٣٩٣/١ ٩٧/٢
- الفصل بين الوصف بالطويل، وما كان مثله وبين (نفسه) ٩٧/٢
- لا تكون هذه الضمائر وصفًا للمظهر ٣٩٣/١ ٩٧/٢
- انفراد البديل ٩٧/٢
- يقبح: (مررت به ويزيدٌ هما) كما يقبح: (مررت بزيد وبه الطويلين) ٣٩٣/١ ٩٨/٢
- زيادة ضمير الفصل في مثل: (إن زيدًا هو العاقلُ) ٩٩/٢
- لا يجمع مع (هو): (إيَّاهُ) ٩٩/٢

الباب الكتاب العملية

- لا يجمع بين الصفة والفصل ٩٩/٢
- لا يجوز: (أظنه هو هو أخاك) إذا جعلت إحداها صفة والأخرى فصلاً ٣٩٥/١ ١٠٠/٢
- دخول اللام على ضمير المفصل ١٠١ - ١٠٠/٢
- الفصل في (إن) وأخواتها ٣٩٥/١ ١٠١/٢
- (هو) لا يكون فصلاً حتى يكون ما بعده معرفة ١٠٢/٢ ٣٩٥/١
- لا يدخل الفصل في مثل (هذا عبدالله خيراً منك)

٣٩٥/١

هذا باب ما لا يكون هو وأخواته فيه فصلاً

- ٣٩٧/١ ١٠٤/٢
- امتناع (هو) وأخواته من أن يكون فصلاً أو بدلاً ٣٩٧/١ ١٠٤/٢
- ترك الفصل شيء تختص به المعرفة ٣٩٧/١ ١٠٥/٢
- هذا باب (أي) ٣٩٧/١ ١٠٥/٢
- بناء (أي) على الضم ٣٩٧/١ ١٠٦/٢
- مذهب الخليل ويونس في (أي) ٣٩٨/١ ١٠٧ - ١٠٩

الباب	الكتاب	التعليق
-	خلاف الخليل ويونس عن بقية النحويين في (أي)	
	٣٩٨/١	١٠٩/٢
-	الاسم الذي لا يتمكن لا يدخله التنوين في المعرفة،	
	ويدخله في النكرة	٣٩٨/١
	١١٠/٢	
	هذا باب (أي) مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة	
	٣٩٩/١	١١٠/٢
-	(أي) بين الاستفهام والإخبار	
	٤٠٠/١	١١٠/٢
	هذا باب (أي) إذا كنت مستغفماً بها عن نكرة	
	٤٠١/١	١١١/٢
-	الفرق بين (أي) و(مَنْ)	١١١/٢
-	الحكاية في باب (أي)	١١١/٢
-	تثنية (مَنْ) و(أي)	٤٠١/١
	١١٢/٢	
-	تنوين (مَنْ)	٤٠٢/١
	١١٣/٢	
-	قياس يونس (مَنْ) على (أَيْتَة)	
	٤٠٢/١	١١٣/٢
-	تأنيث (مَنْ) في الجمع	١١٤/٢
-	(مَنْ) يلحقها التأنيث والتثنية والجمع في الوقف	
	دون الوصل	٤٠٢/١
	١١٥/٢ - ١١٦	

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب		
٤٠٣/١	١١٦/٢	
- الخلاف في حكاية السؤال بين أهل الحجاز وبني تميم		
٤٠٣/١	١١٦/٢ - ١١٧	
- إدخال الواو والفاء في (مَنْ)		
٤٠٤/١	١١٧/٢	
هذا باب إجرائهم ذا بمنزلة الذي		
٤٠٤/١		
- (ماذا) تكون على ضربين		
- (ماذا) إذا جعلت (ذا) بمنزلة (الذي)		
٤٠٥/١	١١٩/٢	
- جواز نصب الجواب لمن قيل له: (من الذي رأيت؟)		
٤٠٦/١	١٢٠/٢	
فقال: (زيداً)		
هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام إذا أنكرت		
أن تعبت رأيه على ما ذكره، أو تنكر أن يكون رأيه		
على خلال ما ذكره	٤٠٦/١	١٢٠/٢
- أقسام الإنكار		١٢١ - ١٢٠/٢
- الفصل بين (أعمرأه) وبين (أزيد نيّه)		١٢٢ - ١٢١/٢

المساج	الكتاب	التعليق
- ترك علامة الإنكار تأسيساً بترك علامة التانيث والجمع وحرف اللين في (مَنَّا، وَمَنِّي، وَمَنُّوا) حين قلت: مَن يا فتى؟	٤٠٦/١	١٢٢/٢
- (مَنَّة) تمنع (مَن) من حروف اللين في قولك: (رَأَيْتُ رجلاً وامرأة)	٤٠٦/١	١٢٢/٢
- عدم دخول العلامة في مثل: (يافتى)		
- زيادة البيان بإلغاء حركة حرف على ما قبله	٤٠٦/١	١٢٣/٢ - ١٢٤
- الحكاية في هذا الباب	٤٠٧/١	١٢٤/٢
- ألف الاستفهام بدل من واو القسم	٤٠٨/١	١٢٧/٢
- مضارعة النفي للإيجاب		١٢٨/٢
- إضمار الجازم تشبيهاً له بإضمار (رُبُّ)، وواو القسم	٤٠٩/١	١٢٨/٢
- إضمار (رُبُّ)		١٢٨/٢ - ١٢٩

الباب	الكتاب	التعليق
- الفعل الواقع بعد (كاد وكره) في موضع		
اسم منصوب	١٣٠/٢	١٣١
- القول في (جَعَلَ وَطَفِقَ) وبابه مما منعت من الأسماء بعدها		
	١٣٢/٢	
- حذف (لا) من قولك: (والله أفعلن) لئلا يلتبس		
النفى بالإيجاب	١٣٣/٢	
- الإلغاء في هذا الباب	٤١٢/١	١٣٤/٢
هذا باب (حتى)	٤١٣/١	١٣٥/٢
- حتى بمعنى كي		١٣٦/٢
- حتى بمعنى إذا		١٣٦/٢
- ارتفاع الاسم بعد (حتى)		١٣٧/٢
- علاقة (حتى) بهمزة (إن)		١٣٨/٢
- لا فرق بين (حتى) في الاتصال ولا في الانفصال		
	٤١٤/١	١٣٨/٢
هذا باب الرفع فيما اتصل بالأول كاتصاله بالغاء		
	٤١٤/١	١٣٩/٢
- الإجماع على رفع الفعل بتيقن		١٤٠/٢
- أضرِبْ (قلما) في قوله: (قلما سِرْتُ حتى أدخلها)		
		١٤٠/٢ - ١٤٢

الباب الكتاب التعليق

- إذا كنت محتقراً سيرك تقول: (إنما سرت حتى أدخلها)

١٤٢/٢

- ما بعد (حتى) لا يشرك الفعل الذي قبل (حتى) في موضعه

١٤٣/٢

- رفع الفعل بعد (حتى) والكلام استفهام غير واجب

١٤٤/٢

- جواز وقوع الفعل الماضي إذا كان الاستفهام عن الفاعل

١٤٥/٢

- النصب بعد (حتى) في حال السؤال

١٤٦/٢

٤١٦/١

هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

١٤٧/٢

٤١٦ - ٤١٧

- رأي الأُخفش في أن (حتى) التي ترفع ما بعدها

١٤٨/٢ - ١٤٩

ليست هي التي تنصب ما بعدها

١٥٠/٢

٤١٨/١

هذا باب الفاء

- الفرق بين قولك: (لا تأتيني فتحدثني) وبين قولك:

١٥٠/٢

(ما تأتيني فتحدثني)

- متى يقع الاستثناء في (لا يكون)

١٥٠/٢

٤١٨/١

الباب	الكتاب	التعليقة
- نظير (لم آتِكَ، ولا آتِيكَ) من الاسم في النية		
	٤١٨/١	١٥٢ - ١٥١/٢
- توجيه الرفع في قولك: (ماتأتيني فتحدثنني)		
	٤١٩/١	١٥٢/٢
- توجيه النصب في المثال السابق ٤١٩/١		١٥٣ - ١٥٢/٢
- عطف الأفعال المضارعة على فعل الأمر المبني على الوقف		
	٤٢١/١	١٥٤ - ١٥٣/٢
- العطف بالمضارع موضع الماضي ٤٢١/١		١٥٤/٢
- العمدة في نصب ما بعد الفاء ٤٢٢/١		١٥٤/٢
- القول في «ولكن الشياطين كفروا، فيتعلمون منهما»		
		١٥٥/٢
- جواز النصب في الواجب في اضطرار الشعر		١٥٧ - ١٥٦/٢
- مسائل مخالفة الواجب النفي		١٥٨ - ١٥٧/٢
- انتصاب الفعل بعد (الواو والفاء وأو) على إضمار		
(أن) كما نصب بعد (حتى) في الغاية واللام في		
النفي على الإضمار		١٥٩ - ١٥٨/٢
هذا باب الواو :	٤٢٤/١	١٦٠/٢
- جزم المعطوف على المجزوم قبله		١٦٠/٢
- مسائل النصب في هذا الباب ٤٢٦/١		١٦٣ - ١٦١/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب أو :	٤٢٧/١	١٦٤/٢
- ما انتصب بعد (أو)		١٦٤/٢
- مسألة من مسائل الغلط في هذا الباب		١٦٥/٢
- رأي الخليل ويونس والأخفش في بيت الأعشى		
	٤٢٩/١	١٦٦/٢ - ١٦٨
هذا باب إشراك الفعل في (أن) وانقطاع الآخر من الأول		
	٤٣٠/١	١٦٩/٢ - ١٧٠
هذا باب الجزاء	٤٣١/١	١٧١/٢
- مايجازى به من الظروف	٤٣٢/١	١٧١/٢
- القول في مذهب النحويين في الجزاء بكل شيء يستفهم به		
	٤٣٣/١	١٧٢/٢
- هل الفعل في الجزاء صلة لما قبله ؟		
	٤٣٣/١	١٧٣/٢
- مذهب الخليل في (مهما)	٤٣٣/١	١٧٤/٢
- المجازاة بإذا	٤٣٣/١	١٧٥/٢
- اختصاص (إذا) بالحين	٤٣٣/١	١٧٦/٢
- مسائل (إذا) في باب الجزاء	٤٣٥/١	١٧٧/٢ - ١٧٩
- مجيء (لام) القسم في جواب الشرط		
	٤٣٦/١	١٧٩/٢ - ١٨٠
- قبح رفع الجواب بعد (إن)		١٨٠/٢

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ما يكون فيه الأسماء التي يجازى بها بمنزلة الذي	٤٣٨/١	١٨١/٢
- المجازاة بـ(مَنْ)		١٨١/٢
- حكم (إِنْ) وعملها في (مَنْ)		١٨٢/٢
- الجزاء بِمَنْ بعد (إِذْ)	٤٤٠/١	١٨٢/٢ - ١٨٣
- لا يجوز الجزاء بعد (ما) الحجازية، كما لم يجز بعد (ليس، وكان)		١٨٣/٢
- الفصل بين (إِذْ وَمَنْ)	٤٤١/١	١٨٤/٢
- لا يكون الكلام بعد (إِذْ) إلا مبتدأ		
	٤٤١/١	
- (مَتَى) الشرطية ومعمولاها	٤٤٢/١	
- استعمال (أَمَّا) في الشرط	٢/١	
- وضع (أَمَّا) في مكان (مهما)		
- لا تكون الفاء جواباً للفعل المجزوم		١٨٧/٢
هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي يجازى بها		
حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء	٤٤٢/١	١٨٨/٢
- الموازنة بين الفعل الذي يصل بحرف جر، وبين الفعل الذي يصل بلا حرف		١٨٨/٢ - ١٩٠
- مذهب الخليل في الحرف المقدر المحذوف (على)		
، تقدير الابتداء بعدها	٤٤٣/١	١٩١/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- حسن الاستفهام يقوي الجزاء، والفعل ليس بصلة	٤٤٣/١	١٩١/٢ - ١٩٣
هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه الألف للاستفهام	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- ألف الاستفهام بمنزلة (الواو والفاء ولا) لاتغير الكلام	٤٤٤/١	١٩٤/٢
عن حاله	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- الفرق بين (هل) وألف الاستفهام	٤٤٤/١	١٩٤/٢
- لابد أن تكون الألف معتمدة على شيء	٤٤٤/١	١٩٥/٢
- لايجوز أن يعتمد الاستفهام إلا على ما لم	٤٤٤/١	١٩٥/٢
يعمل فيه شيء	٤٤٤/١	١٩٥/٢
- الجزاء لايعتمد على ألف الاستفهام	٤٤٤/١	١٩٦/٢
هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله	٤٤٤/١	١٩٧/٢
- لايعتمد اليمين على الجزاء، وإن تقدمت اليمين لم تكن لغواً	٤٤٤/١	١٩٧/٢ - ١٩٨
هذا باب مايرتفع بين المجزومين وينجزم بينهما	٤٤٥/١	١٩٨/٢
- مسائل من البدل في هذا الباب وأخرى تخرج على العطف	٤٤٥/١	١٩٨/٢ - ١٩٩

الباب	الكتاب	التعليق
- الفرق بين (ثم) والفاء والوار	٤٤٧/١	٢٠٠/٢
- تمام الشرط بجزائه		٢٠٠/٢
- اختلاف القراء في حرف من سورة الأعراف		
	٤٤٨/١	٢٠١/٢
هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً		
لأمر، أو نهى، أو استفهام أو تمن، أو عرض		
	٤٤٩/١	٢٠٢/٢
- الجزم بالأمر		٢٠٢/٢
- الأمر والنهي يشتركان في الإرادة		٢٠٣/٢
- الأمر الذي جاء على لفظ الخبر		٢٠٣/٢
- الاستفهام التقريري		٢٠٤/٢
- مسائل في هذا الباب		٢٠٥ - ٢٠٦
هذا باب الحروف التي تنزل منزلة الأمر والنهي		
	٤٥٢/١	٢٠٧/٢
- تضمن (لولا) معنى التحضيض		٢٠٨/٢
- النهي للمتكلم في اللفظ وهو في المعنى للمخاطب		
	٤٥٣/١	٢٠٨/٢
- دخول (ما) على (أن) الناصبة للفعل الذي صارت		
(ما) عوضاً منه		٢٠٩/٢
- لا تستفهم بما هو مصدر، كما لا يستفهم بكلمة		٢١٠/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الأفعال في القسم	٤٥٤/١	٢١٢/٢
- (إن) بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة		
	٤٥٤/١	٢١٢/٢
- لم ألزمت النون آخر الكلمة ؟	٤٥٥/١	٢١٢/٢
- الحلف على فعل موجود قد تقضت منه أجزاء		
وبقيت منه أجزاء		٢١٢/٢
- (ما) إذا كانت (ما) بمنزلة (الذي)		٢١٣/٢
- اللام والنون بمعنى (القسم)		٢١٤/٢
- نفي ما في الحال ، والاستقبال		٢١٥/٢
- إلزام النون في اليمين لثلا يلتبس بما هو واقع		٢١٥/٢
- إرادة حكاية الحال وإن اتصل به ما هو في المعنى مستقبل		
		٢١٦/٢
هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل		
	٤٥٦/١	٢١٧/٢
- الفصل بين الجازم والمجزوم		٢١٧/٢
- حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال		
	٤٥٧/١	٢١٧/٢
- جواز تقديم الاسم على الفعل		٢١٨/٢
- جواز الفصل بين (إن) والفعل بالاسم إذا كان الفعل ماضياً		
		٢١٨/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- الفصل في الكلام بين (إن) وفعله	٢١٩/٢	
- ارتفاع الاسم بفعل مضمّر في هذا الباب		
٤٥٨/١	٢٢٠/٢	
- حذف الفاء في الشعر	٤٥٨/١	٢٢١/٢
- وضع المظهر موضع المضمّر		٢٢٢/٢ - ٢٢٣
هذا باب الحروف التي لا يلبسها بعدها إلا الفعل		
ولا تغفّر الفعل عن حاله	٤٥٨/١	٢٢٤/٢
- السين وسوف ودخولهما على الأفعال		
٤٥٩/١	٢٢٤/٢	
هذا باب الحروف التي يجوز أن تلبسها بعدها الأسماء.		
يجوز أن يلبسها بعدها الأفعال وهي (الكن، وإئتما،		
وكانما، وإذا)	٤٥٩/١	٢٢٥/٢
- إجراء (إذا) مجرى (إن) وكأنّ		٢٢٥/٢
- إجراء (كما) مجرى (لعلّي)		٢٢٥/٢
- استحالة النصب بعد (رئما)		٢٢٥/٢
هذا باب ما يضاف إلى الأفعال	٤٦٠/١	٢٢٨/٢
- إضافة أسماء الزمان إلى الفعل		٢٢٨/٢
- الإضافة إنما تكون إلى الاسم، وألف الوصل		
تكون في الفعل		٢٢٨/٢
- (مُدّ، ومُنذُ) تكونان مرة اسمين، ومرة حرفين		٢٢٨/٢ - ٢٢٩

الباب	الكتاب	التعليق
- الإضافة إلى الفعل والمصدر	٢٢٩/٢	
- إضافة اسم الزمان إلى الجملة المركبة من المبتدأ وخبره		
	٢٣٠/٢	
هذا باب (إن) و(أن)	٤٦١/١	٢٣٠/٢
- تنزيل (إن) ومعموليها منزلة اسم في مذهب المصدر		٢٣٠/٢
هذا باب من أبواب (أن)	٤٦١/١	٢٣١/٢
- فتح (أن) بعد (ظننت)		٢٣١/٢
- بناء (أن) على (لولا)	٤٦١/١	٢٣١/٢
- وقوع (أن) بعد (لو)		٢٣٢/٢
- أضرب ووقوع (أن) بعد (لو)		٢٣٣/٢
- (أن) بعد (مذ)		٢٣٣/٢
- (إن) بعد (حقاً)		٢٣٤/٢
- جواز فتح همزة (أن) وكسرها		٢٣٤/٢
- فتح الهمزة إذا كان ذلك عذراً		٢٣٥/٢
- تفسير (ما) بمعنى (أي) الاستفهامية		٢٣٥/٢
- (أنتك) بمعنى (لعلك)		٢٣٦/٢
- لا يحسن أن تلي (أن) (إن) ولا (أن)		
	٤٦٣/١	٢٣٦/٢ - ٢٣٧

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب آخر منه	٤٦٣/١	٢٣٧/٢
- توجيه فتح الهمزة في بعض الآي		٢٣٧/٢
- الكسر فيما يقوي ابتداء (إن)		٢٣٨/٢
هذا باب آخر من أبواب (أن)	٤٦٤/١	٢٣٩/٢
- بعض نظائر (أن)	٤٦٤/١	٢٤١ - ٢٣٩/٢
هذا باب (إنما)	٤٦٥/١	٢٤١/٢
- تقع (إنما) حيث وقعت (أن)	٢٦٥/١	٢٤١/٢
- الموضع الذي لا يجوز أن تكون فيه (إن) إلا مبتدأة، لا تكون فيه (إنما) إلا مبتدأة	٤٦٦/١	
- وقوع (إنما) المكسورة مع ما بعدها في محل دون (أنما) المفتوحة		
هذا باب تكون فيه (أن) بدلاً من شيء ليس بالآخر		
	٤٦٧/١	٢٤٥/٢
- مجيء (أن) بدلاً من موضع (كم) في الآية		٢٤٥/٢
- مجيء (أن) تأكيداً لما تراخى خبرها		٢٤٥/٢
- تكرير (أن) تأكيداً؛ ونظيره في الابتداء		٢٤٦/٢ - ٢٤٧
هذا باب من أبواب (أن) تكون فيه مبنية على ما قبلها	٤٦٨/١	٢٤٨/٢
- نصب (أحقاً) على الظرفية أو المصدرية، وفتح الهمزة بعدها		٢٤٨/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- كسر الهمزة إن سبقتها (أماً)	٢٤٩/٢	
- موضع (أن) بعد (جَرَمَ)، و(هَلَأَ)	٢٥٠/٢	
- عودٌ على مسائل من الظرف ليبنى عليه فتح همزة (أن)	٢٥١/٢	
- (شدَّ ما) في تقدير (نَعَمْ ما)	٢٥٢/٢	
- فتح (أن) بعد الكاف كما فتحت بعد (مثل)	٢٥٣/٢	٤٧٠/١
- بناء (مثل) لإضافته إلى غير معرب	٢٥٤/٢ - ٢٥٦	
- إسقاط (ما) من الكاف - في كما -، وشبهه بحذف	٢٥٧/٢	
(ما) من (إمّا)	٢٥٨/٢	٤٧١/١
هذا بابٌ من أبواب (إن)	٢٥٨/٢	
- الحكاية في الضمائر بعد (إن)	٢٥٩/٢	٤٧١/١
هذا بابٌ من أبواب (إن)	٢٥٩/٢	
- لا يبتدأ بـ(أن) في كل موضع	٢٦٠/٢	٤٧٢/١
هذا بابٌ آخر من أبواب (إن)	٢٦٠/٢	
- الكسر بعد (ما) لإرادة اليمين	٢٦٠/٢	٤٧٣/١
- الفصل بين الصلة والموصول بالقسم	٢٦١/٢	٤٧٣/١
هذا بابٌ من أبواب (إن)	٢٦١/٢	
- اللام بعد (إن) لا تكون إلا في ابتداء	٢٦٢ - ٢٦١/٢	
- لا يعمل ما قبل الاستفهام في ما بعده		

الباب	الكتاب	التعليقة
- حمل (إن) على الفعل إذ لم يضطر إلى حملة على الابتداء	٤٧٤/١	٢٦٢/٢
- لا يكون ما بعد اللام إلا اسمًا		٢٦٢/٢
- تقدير القسم في (لهنك)	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
- تضمن (أشهد) معنى اليمين	٤٧٤/١	٢٦٣/٢
هذا باب (أن) و(إن)	٤٧٥/١	٢٦٤/٢
- (إن) المخفضة من الثقيلة وجواز دخولها على الأفعال		٢٦٤/٢
- تزداد (إن) بعد (ما) تأكيدًا		
- رأي الخليل في هذه المسألة		٢
- قولك: إني بما أن أفعل ذاك	٤٧٦/١	٢٦٦/٢
- مسألة: اتتني بعد ما تقول ذاك القول		
	٤٧٦/١	٢٦٦/٢ - ٢٦٧
- قول العرب: لحق أنه ذاهبٌ	٤٧٧/١	٢٦٧/٢
- (عسيبت) بمنزلة (اخلولقت) السماء		
	٤٧٧/١	٢٦٧/٢ - ٢٦٨
- لم يستعملوا المصدر بعد (عسى) استغناء (بأن تفعل)		
	٤٧٧/١	٢٦٨/٢
- تشبيه (عسى) بكادَ	٤٧٧/١	٢٦٩/٢
- إيراد الفعل وإرادة المصدر	٤٧٩/١	٢٧٠/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يكون فيه (إن) بمنزلة (أي)		
- حكم ما يوصل بشيء يرجع منه إليه ذكر	٤٧٩/١	٢٧٠/٢
- (أن) الناصبة للفعل لا يبتدأ بعدها الاسماء	٤٧٩/١	٢٧١ - ٢٧٠/٢
- (أن) على إضمار القصة والحديث تفسر بالجمل	٤٨٠/١	٢٧١/٢
- (كان) بمنزلة (إنما) كما أن (لكن) بمنزلة (إن)		٢٧٣/٢
- القول في «أن بسم الله»	٤٨١/١	٢٧٤/٢
هذا باب آخر فيه (أنه) مخففة	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- لاتقع (أن) الناصبة للفعل في موضع التقرير والإيجاب		
- وجوه استعمال (أن) مع أفعال القلوب	٤٨١/١	٢٧٥/٢
- إذا رفع الفعل بعد (أن) كانت (أن) هي المخففة من	٤٨١/١	٢٧٦/٢
الثقيلة لا الناصبة للفعل		
- الظن نفي العلم، وأن المثقلة تقع بعد (علمت)		
	٤٨١/١	٢٧٧/٢

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب أم وأو :	٤٨٢/١	٢٧٨/٢
- وجوه (أم) في الاستفهام	٤٨٢/١	٢٧٨/٢
- (أو) في الخيار، والعطف		٢٧٩ - ٢٧٨/٢
هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهما		
- السؤال بأم التي بمعنى (أي) المعادلة لألف الاستفهام	٤٨٢/١	٢٧٩/٢
- التسوية في الاستفهام وغيره		٢٨٠/٢
- مسألة في بحث وقوع أحد الحديثين لكنه لا يعرفه بعينه		
	٤٨٣/١	٢٨١ - ٢٨٠/٢
هذا باب أم منقطعة	٤٨٤/١	٢٨١/٢
- مايجري فيها على ما أصْلَتْ من الشك		
- الإضراب عن الاستفهام الأول والميل إلى الثاني		
هذا باب أو	٤٨٥/١	٢٨٣/٢
- الاستفهام بأو عن المفعول		٢٨٤ - ٢٨٣/٢
- أَلْف الاستفهام ليست بمنزلة (هل)		
	٤٨٥/١	٢٨٤/٢
- ما لايجوز فيه إلا (أم)	٤٨٧/١	٢٨٤/٢
- تقديم الاسم مع (أم) وتقديم الفعل مع (أو)		٢٨٥/٢
- الاستغناء بأول اسم عند السؤال عن الفعل		
	٤٨٧/١	٢٨٥/٢

الباب	الكتاب	التعليق
- مسائل من هذا الباب	٤٨٨/١	٢٨٧ - ٢٨٥/٢
هذا باب (أو) في غير الاستفهام	٤٨٩/١	٢٨٧/٢
- (أو) لأحد الشبثين أو الأشياء والإباحة		٢٨٧/٢
- بين (أو) و (أم)		٢٨٨/٢
- وقوع الاستفهام بعد العلم ومأناسبه من الأفعال		٢٨٩/٢
هذا باب الوار التي تدخل عليها ألف الاستفهام		
- الألف أصل الاستفهام	٤٩١/١	٢٩٠/٢
- مسألة (أولاً) تجعل ذلك استفهاماً مستقبلاً به		٢٩٠/٢
- الفصل بين (لستَ بشراً أو لستَ عمراً) وبين (لستَ بشراً أو لستَ عمراً)...		٢٩١/٢
- انقلاب المعنى مع (أو)	٤٩١/١	٢٩١/٢
هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف	٢/٢	٥/٣
هذا باب أفعل إذا كان اسماً	٢/٢	٥/٣
- الهمزة زائدة في (أول)، ومسائله		
- لو سميت رجلاً باللب	٣/٢	١٠ - ٧/٣
- ماترك صرفه لأنه يشبه الفعل	٣/٢	١٠/٣
- أصول أبنية الرباعي	٣/٢	١١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- مسائل من الرباعي	٣/٢	١٣/٣
- صرف (يزيد) في النكرة	٤/٢	١٥/٣
- (يزيد، وأحمر) اسمان	٤/٢	١٧/٣
- قطع ألغات الوصل	٤/٢	١٧/٣
- لو سمي بئُعلٍ		١٨/٣
- الأسماء المشبهة بالأفعال تمنع من التنوين		١٩/٣
- لو سمي رجل بـتضارب ثم حفر	٤/٢	٢٠/٣
هذا باب ما لا ينصرف من الأمثلة وما ينصرف		
- مسائل مجيء (أفعل) اسمًا	٥/٢	٢١/٣
هذا باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلاً		
- لو سميت رجلاً بـ(ضرب، وضارب، وضارب)	٦/٢	٢٤/٣
- صرف رجل سمي بـ(كفَسَب)	٧/٢	٢٤/٣
- لم يرصف (جَلَا) لأن فيه ضمير فاعل	٧/٢	٢٤/٣ - ٢٥
- لو سميت رجلاً بـقَتَلَ لم تصرفه	٧/٢	٢٥/٣
- لو سميت رجلاً بـيَقُم وشَلِم لم تصرفه		٢٦/٣
	٨/٢	٢٨/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- لو سميت رجلاً بضَرْبُوا	٨/٢	٣١ - ٢٩/٣
- لو سميت رجلاً بضَرْبَتْ، وقامت		٣٢/٣
- لاتغير (ضربوا) اسم رجل		٣٣/٣
هذا باب ما لحقته الألف في آخره	٨/٢	٣٣/٣
- الدليل على أن ألف معزى ملحقة ببنات الأربعة		
		٣٤/٣
- ألف التانيث لا تكون للإلحاق في مثل (دَفلى)		٣٤/٣
- موسى وعيسى أعجميان لا ينصرفان في المعرفة،		
وينصرفان في النكرة	١٣/٣	٣٥/٣
- المؤنث الذي على أربعة أحرف لا يمنع من الصرف		
في النكرة؛ لأن فيه علة واحدة		٣٦/٣
هذا باب ما لحقته ألف التانيث بعد ألف فممنعه ذلك		
من الانصراف في المعرفة والنكرة . . .		
	٩/٢	٣٧/٣
- الألف في حمراء ويروءاء	٩/٢	٣٧/٣
- الألفان لايزادان إلا للتانيث	١٠/٢	٣٨ - ٣٧/٣
- الألفان في مكسور الأول أو مضمومه ليسا للتانيث		
		٣٨/٣
- بعض الألفات لا مناسبة بينها		٣٩/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في		
معرفة ولانكزة	١٠/٢	٤٠/٣
- أشبه الأسماء بالأفعال الصفات		٤٠/٣
هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه		
بمنزلة الألف التي في بشرى	١٠/٢	٤٠/٣
- ألف بشرى مشابهة للنون في غضبان		٤٠/٣
- عدم صرف سرحان في المعرفة	١١/٢	٤١/٣
- (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) أقعد في الصفة		
وأشبه بالفعل		
- رجل يسمى (دَهْقَان) مصروف	١١/٢	٤٢/٣
- ديوان بمنزلة قيراط	١١/٢	٤٣/٣
- سَعْدَان ومرجان النون زائدة	١١/٢	٤٤-٤٣/٣
- نون جَنْجَان أصل للتضعيف بمنزلة قضااض		٤٤/٣
- عَلْبَاء، وحرياء (اسم رجل) مصروف في النكرة والمعرفة		
	١٢/٢	٤٥-٤٤/٣
هذا باب هاءات التانيث		
- القول في ألف (حُبَارَى)	٤٦/٣	٤٦/٣
- لا يبنى الاسم على هاء التانيث كما يبنى على الألف		
	١٣-١٢/٢	٤٧/٣
- لو سمي رجل (ضَرَيْت)	١٣/٢	٤٧/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا بابُ فُعَل	١٣/٢	٤٨/٣
- الاشتقاق من المصدر لا من الاسم المشتق منه		٤٨/٣
- المعدول عنه نكرة أو غير نكرة حكمه أن يكون مشتقاً		
		٤٨/٣ - ٤٩
- القول في جُمع وكُتِع	١٤/٢	٤٩/٣
- صرف (صُفِرَ) في المعرفة	١٤/٢	٤٩/٣ - ٥٠
- صرف (أُخِرَ) مصغراً		٥٠/٣
- التحقير المخالف لأصله	١٤/٢	٥٠/٣
- صرف (أَحَاد) في النكرة	١٥/٢	٥٠/٣
- لو سمي رجل (ضُرِبَ) ثم اسكنت الراء صرف		
	١٥/٢	٥١/٣
هذا بابُ ما كان على زنة مفاعل ومفاعيل		
	١٥/٢	٥٢/٣
- ياء (ثَمَانِي) لم تشبه ياء (صَحَارِي)		
	١٦/٢	٥٢/٣ - ٥٣
- الألف في (تَهَام) بدل من إحدى الياءين في (تِهَامِي)		
		٥٣/٣ - ٥٤
- الفرق بين الياء والألف التي يكسر عليها الاسم جمعاً		
- وبين الهاء التي تلتحق ولا يكسر عليها الاسم		٥٤/٣ - ٥٥
- القول في (سراويل)		٥٥/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- جعل ألف (ثمانى) بمنزلة ألف (حَذَارِ)	١٧/٢	٥٦/٣
- تصغير (بخاتى) اسم لرجل	١٧/٢	٥٦/٣ - ٥٧
- الألف والحرف الساكن ليسا بحاجز حصين		
	١٨/٢ - ١٩	٥٧/٣
هذا باب الأسماء الأعجمية	١٩/٢	٥٨/٣
- أقسام الأعجمي المعرب		٥٨/٣
- نوح وهود ولوط تنصرف لخفتها	١٩/٢	٥٨/٣ - ٥٩
هذا باب تسمية المذكر بالمؤنث	١٩/٢	٦٠/٣
- تصغير (جبارى) اسماً لرجل	٢٠/٢	
- فى صرف أسماء البلدان والأرضين وترك صرفها		
	٢٣/٢	٦١/٣
- الصفات إذا غلبت تصوير كالأعلام، فتجرد من		
الألف واللام كما تجردت منها الأعلام نحو:		
زيد وعمر	٢٤/٢	٦٢/٣
- قباء وحرأ يقعان للمذكر والمؤنث والغالب		
عليهما التأنيث	٢٥/٢	٦٣/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب من أسماء القبائل والأحياء		
	٢٥/٢	٦٤/٣
-	الإشارة إلى القبيلة بهذه وهؤلاء على معنى	
	٢٥/٢	٦٤/٣
(جَمْعٌ وجماعة)		
-	لم لم يقولوا هذا تميم ؟	٢٥/٢ ٦٤/٣ - ٦٥
-	«القوم» واحد في اللفظ ، وصفته تجري على المعنى	
	٢٥/٢	٦٥/٣ - ٦٦
-	تقول: هذه ثقيف، فتحذف كما حذفت في تميم	
	٢٦/٢	٦٦/٣
-	يقال: هذه جماعة ثقيف، كما يقال: هؤلاء ثقيف	
	٢٦/٢	٦٧/٣
-	تقول أيضاً: هؤلاء ثقيف بن قسي، فتجعله اسم الحي	
	٢٧/٢	٦٧/٣ - ٦٩
هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة		
	٢٨/٢	٦٩/٣
-	دخول الألف واللام على (يهود ومجوس)	
	٢٩/٢	٦٩/٣
-	مجيء بعض الجمع على غير ما استعمل في الواحد	
	٢٩/٢	٧٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب أسماء السور	٣٠/٢	٧١/٣
- الحكاية في الحروف المقطعة في أوائل السور		
	٣١/٢	٧١/٣
- (حاميم) ليس من كلام العرب	٣١/٢	٧٢/٣
- (قابوس) أعجمي ويناؤه موافق لبناء العرب		٧٢/٣
- همز كلمة (لو) كما تهمز (النوء)		٧٣/٣
- لو سميت رجلاً (هو) ثقلت فقلت: (هذا هو) وتدع		
الهاء مضمومة	٣٣/٢	٧٤/٣
- ولو سميت رجلاً (ذو) لقلت (ذو) بفتح فتثقيب		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- ليس في الكلام اسم على حرفين آخرهما حرف لين		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- لو سميت انثى (هو) فإنه لا ينصرف ويثقل أيضاً		
	٣٣/٢	٧٥/٣
- القول في من سمى رجلاً (لا)	٣٣/٢	٧٦/٣
- إذا صار (ذا) و (ما) اسماً مددت ولم تصرف		
	٣٤/٢	٧٦/٣
- التسمية بالحروف الثنائية نحو (كي، وفي) ونحوهما		
	٣٤/٢	٧٧/٣
- الزيادة في حروف المعجم النواقص إذا سمي بهن		٧٩/٣

الباب الكتاب التعليق

هذا باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها

- | | | |
|-----------|------|--|
| ٧٩/٣ | ٣٥/٢ | |
| ٧٩/٣ | | - معنى تسميتك الحروف |
| ٨٠ - ٧٩/٣ | ٣٥/٢ | - دخول الهاء علامة للتأنيث |
| | | - الحروف التي تجر الأسماء، والظروف التي تكون حروف جر |
| ٨٠/٣ | ٣٥/٢ | |
| ٨٠/٣ | ٣٥/٢ | - هجاء الزاي على نوعين |
| | | - جعل حروف المعجم أسماء للحروف أو الكلمات |
| ٨١ - ٨٠/٣ | ٣٥/٢ | أو مسمى بها |
| | | - (أين ومتى وكيف) مبهات، و(ما، ومن) أسماء، |
| ٨١/٣ | ٣٥/٢ | والأسماء غير الظروف |
| ٨١/٣ | | - الظروف كلها مذكّرة إلا (وَرَاءَ، وَقَدَامَ) |
| | | - (هُوَأَزْ وَحُطَي) أسماء حالها حال عمر |
| ٨١/٣ | ٣٦/٢ | |
| | | - كلمون وسعفص وقريشيات أعجمية |
| ٨٢/٣ | ٣٦/٢ | |
| | | - قريشيات بمنزلة عرفات وأذرعات |
| ٨٣/٣ | ٣٦/٢ | |

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث		
	٣٦/٢	٨٤/٣
- (فُسّق) ونحوه لا يكون جزءاً	٣٨/٢	٨٤/٣
- المعدول عن الميني ميني		٨٥ - ٨٤/٣
- التأنيث يلحق بعد العدل عن الفعل		٨٥/٣
- القول في (لا مَسَّاس) وأنه معدول عن مؤنث		
	٣٩/٢	٨٦/٣
- بعض المؤنث لم يستعمل في كلام العرب		
	٣٩/٢	٨٦/٣
- المصدر المعدول عنه	٤٠/٢	٨٧/٣
- (فَعَّالٍ) معدولة عن غير (أَفْعَلٍ) إذا جاءت اسماً		
	٤٠/٢	٨٧/٣
- مذهب أهل الحجاز في المعدول	٤٠/٢	٨٧/٣
- اتفاق أهل الحجاز وبني تميم على تخفيف ما آخره راء		
	٤١/٢	٨٨/٣
- إمالة الألف (إجناحها) أخف عليهم		
	٤١/٢	٨٩/٣ - ٩٠
- القول في (حذام)	٤١/٢	٩٠/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب تغيير الأسماء المبهمة	٤٢/٢	٩٠/٣
- المبهمات مبنية للزومها موضعاً واحداً كالحروف		
	٤٢/٢	٩١ - ٩٠/٣
- تنوين (غاقٍ) شبيه بالزيادة التي تلحق الكلمة		٩١/٣
- (ألاً) بمنزلة (هُدًى) منوناً	٤٢/٢	٩٢/٣
- (جُعاً) معدول عن (جاح) و(رُمى) عن (رامٍ)		٩٢/٣
- القول في اللاتي واللاتي	٤٢/٢	٩٢/٣
- حذف الياء من (اللاتي واللاتي)		٩٣/٣
- لو سمي رجل (بلي مال) هل يُغير ؟		
	٤٣/٢	٩٣/٣
- ليس مفردٌ يصير لام فعله مرة ياء ومرة واواً		٩٤/٣
- هاء (عرقوة) شبيهة بالتغيير الذي احتملته الإضافة		
	٤٣/٢	٩٤/٣
- مسألة: (أمنس) اسم رجل، هل يصرف ؟		
	٤٣/٢	٩٥/٣
- لم تركوا صرف (سَحَر) ؟	٤٣/٢	٩٥/٣
- لو سمي رجل (ذة) فكيف يدخله الإعراب ؟		
	٤٤/٢	٩٦/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الظروف غير المتمكنة	٤٤/٢	٩٦/٣
- الظروف لا تكون نكرة متمكنة مثل رجل وفرس		٩٦/٣
- الظروف غير المتمكنة لاتضاف إلى المفرد، ولكنها		
تضاف إلى الجملة		٩٧/٣
- (حيثُ، وإذا، وإذا) إضافتها غير محضة		٩٧/٣
- كسر آخر (جَبَر) ولم يفتح - وإن كان قبله ياء -		
كما فتح (أين ، وكيف)		٩٧/٣
- جزم (لَدُنْ)	٤٤/٢	٩٨/٣
- (حَسْبُ، وقَطُّ) يعمهما الانتهاء		٩٨/٣
- بناء (عَلَّ) على الضم	٤٥/٢	٩٨/٣ - ١٠٠
- مفهوم الغاية		١٠٠ - ١٠١/٣
- الظروف التي شبهت بالأصوات		١٠١/٣
- المعارف لاتضاف، والمضافات كلها نكرات		١٠١/٣
- (أوَّل) إذا سمي به صُرف	٤٦/٢	١٠٢/٣
- قول العرب: «مذ عامٌ أوَّل»	٤٦/٢	١٠٢/٣ - ١٠٣
- القول في (هيهات) اسم رجل	٤٧/٢	١٠٣/٣
- بعض ألفاظ الكنايات	٤٨/٢	١٠٤/٣ - ١٠٥
- فتحة (شتانَ) كفتحة (هيهاتَ) ونونها كنون (سبحانَ)		
	٤٨/٢	١٠٥/٣
- القول في (غُدوة وبُكرة)	٤٨/٢	١٠٦/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
- (غدوة) و(بكرة) بمنزلة (ضحوة)		
	٤٨/٢	١٠٦/٣
- القول في (سَحَر)	٤٩/٢	١٠٧/٣
هذا باب الشيتين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر		
	٤٩/٢	١٠٨/٣
- العلة في ضم اسم إلى آخر	٥٠/٢	١٠٨/٣
- أصل (حادي عشر)	٥٠/٢	١٠٩/٣
- خصائص العدد المركب		١٠٩/٣
- (خمس عشر) شبيه بقولهم: (حيصَ بيصَ)		
	٥١/٢	١١٠/٣
- (خمسة عشر) شبيه بقولهم: (اضرب أيُّهم أفضلُ)		
	٥١/٢	١١١ - ١١٠/٣
- مخالفة (الآن) (أَيْنَ)	٥١/٢	١١٢/٣
- قول العرب: (صَهْلًا)	٥٢/٢	١١٢/٣
- القول في (عمرويه)	٥٣/٢	١١٣/٣
- القول في (يومَ يومَ، وصباحَ مساءً)		
	٥٣/٢	١١٤ - ١١٣/٣
- آخر الاسمين المركبين في موضع جر		
	٥٣/٢	١١٤/٣
- مذهب يونس في الاسم المركب	٥٣/٢	١١٥/٣

الباب الكتاب التعليق

- القول في (كفّة كفّة)، وأيادي سبّا
 ١١٦/٣ ٥٤/٢
- الياء في مثل (رأيت معدي كرب) لا تحرك بالنصب
 ١١٦/٣ ٥٥/٢
- مذهب المبرد في إسكان الياء في حال النصب ضرورة
 ١١٧/٣
- القول في (اثنا عشر) لو سمي به
 ١١٩ - ١١٨/٣ ٥٥/٢
- هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو
 التي الياء والواو منهن لامات ١٢٠/٣ ٥٦/٢
- حذف الياء من (جوار) فتون لذلك، ومذاهب النحاة
 في هذا الحرف ١٢١ - ١٢٠/٣ ٥٦/٢
- إذا كانت لام الكلمة ياءً أو واوًا، وكان ما قبلها
 مفتوحًا فإنها مقصورة ١٢٢/٣ ٥٧/٢
- الألف الزائدة ملحقة، وغير ملحقة
 ١٢٣/٣ ٥٧/٢
- لو سميت امرأة به (جوار) هل تصرف ؟
 ١٢٣/٣ ٥٧/٢
- لو سميت امرأة به (قاض) فهل ينون ؟
 ١٢٤ - ١٢٣/٣
- لو سميت امرأة به (قاسم) فهل تصرف ؟
 ١٢٤/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد ٦١/٢	١٣٣/٣	- لو سمي رجل بالباء الساكنة من (اضرب)
٦٣/٢	١٣٣/٣	- ليس في الدنيا اسم يكون على حرفين أحدهما التنوين
٦٣/٢	١٣٤/٣	- لا يجوز أن تقول (تأبطي، وبرقي) عند الإضافة
هذا باب الحكاية ٦٤/٢	١٣٥/٣	- إلى الجمل
٦٥/٢	١٣٥/٣	- القول في امرأة سميت بـ(ضارب رجلأ أو لاخيراً منك لك)
٦٦/٢	١٣٦/٣ - ١٣٧	- لو سميت امرأة (ضارب) لم تنون
٦٦/٢	١٣٧/٣	- القول في رجل سميت بـ(عاقلة لبيبة أو عاقل لبيب)
٦٦/٢	١٣٨/٣	- لو سميت رجلاً (عاقلة) لم تنونه
٦٦/٢	١٣٨/٣ - ١٣٩	- القول في رجل يسمى (من زيد، أو عن زيد)
٦٦/٢	١٣٩/٣ - ١٤٠	

الباب	الكتاب	التعليقة
- (أُدِّل) اسم رجل يجب ألا يصرف	٥٨/٢	١٢٤/٣ - ١٢٥
- القول في (مررت بأفعل منك) من (أعصى منك)	٥٨/٢	١٢٦/٣
- ليس (أفعلُ منك) بأثقل من (أفعلَ) صفة	٥٨/٢	١٢٧/٣
- مذهب يونس والخليل في المعتل وتنوينه	٥٨/٢	١٢٧/٣
- لو سمي رجل (يغزو) فكيف يعرب ؟	٦٠/٢	١٢٨/٣
- القول في (إيْ وفي)	٦٠/٢	١٢٨/٣ - ١٢٩
- مسألة: قولهم (هذه أدلي زيد)	٦٠/٢	١٢٩/٣
- لو سمي رجل بـ(إرْمِه) فكيف يعرب ؟	٦١/٢	١٣٠/٣
- لو سمي رجل بـ(عِه) فكيف يعرب	٦١/٢	١٣٠/٣ - ١٣١
- القول في (اعضضْ) إذا سمي بها	٦١/٢	١٣٢/٣
- لو سمي رجل بـ(ألب) ترك على حاله	٦١/٢	١٣٢/٣ - ١٣٣

الباب الكتاب التعليق

هذه مسألة ليس هذا موضعها، ولكننا كتبناها ها هنا

- ١٤٠/٣
- ١٤٢ - ١٤٠/٣ - إجراء (سمائيا) على غير الأصل
- ١٤٣ - ١٤٢/٣ - القول في واو (عجوز) وياء (صحيفة)
- ١٤٣/٣ - جمع (جائية) الذي ثبتت الهمزة في واحدة
- القول في (إداوة، وإداوى) الواو فيها عوض من الهمزة الواقعة بعدها
- ١٤٤ - ١٤٣/٣
- ١٤٥/٣ ٦٦/٢ - (قط، وقد) إذا سميت به
- المضاف والمضاف إليه لا يكون منهما كلام حتى يكون
- ١٤٦/٣ ٦٦/٢ - معهما غيرهما
- لا يكون المضاف حكاية كما لا يكون المفرد حكاية
- ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- القول في رجل يسمى (وَزَنَ سَبْعَةَ)
- ١٤٧ - ١٤٦/٣ ٦٦/٢
- القول في رجل سمي (في زيد) لا تريد الغم
- ١٤٧/٣ ٦٦/٢ - لامرأة سميت به
- ١٤٨/٣ ٦٧/٢ - تثقيل (في) إذا سمي به
- ما تحرك حرف إعرابه في الإضافة لزمه ذلك في الأفراد
- ١٤٨/٣ ٦٧/٢
- ١٤٩/٣ ٦٧/٢ - (إلا) الاستثنائية بمنزلة (دَفْلَى)

الباب	الكتاب	التعليق
- إلا وإمّا في الجزاء حكاية	٦٧/٢	١٥٠/٣
- مسألة في (هَلَمْ) أصلها وحكايتها		
- قولك: (زيدُ الطويل) مثل (زيدُ منطلق)	٦٧/٢	١٥٠/٣ - ١٥١
- لو سميت (الرجلُ منطلق) جاز أن تناديه	٦٨/٢	١٥٢/٣
(ياالرجلُ منطلق)	٦٨/٢	١٥٢/٣
- القول في الاسم الخاص	٦٨/٢	١٥٣/٣ - ١٥٤
هذا باب الإضافة وهو باب النسب	٦٩/٢	١٥٤/٣
- النسب إلى (رَوَّحَاء)	٦٩/٢	١٥٤/٣
- النسب إلى (تهامة)		١٥٤/٣ - ١٥٥
هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس		
- حذف الياء من الاسم في النسب نحو هذلي وثقفي	٧٠/٢	١٥٥/٣
- حذف الياء من الاسم في النسب نحو هذلي وثقفي	٧١/٢	١٥٥/٣ - ١٥٦
- حذف الهاء من الاسم في النسب لحنفي ونحوه وعدم		
الحذف في نحو (بني طويلة)		١٥٦/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أربعة أحرف		
	٧١/٢	١٥٧/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في (بَخَاتِي) جمع (بَخْتِي)		
	٧١/٢	١٥٨ - ١٥٧/٣
- النسب إلى (يثرب)	٧١/٢	١٥٩ - ١٥٨/٣
هذا باب الإضافة إلى كل شيء من نبات السماء والواو		
	٧٢/٢	١٥٩٣
- النسب إلى المنقوص	٧٢/٢	١٥٩/٣
- ثقل اليااء والكسرة إذا تتالت		
	٧٢/٢	١٦٠/٣
- الإضافة إلى الاسم الذي فيه اليااء ثالثة ومقابلها مكسور		
	٧٢/٢	١٦١ - ١٦٠/٣
- القول في الإضافة إلى مثل (النَّعْر، جَنْدَلٌ) ونحوهما		
	٧٣/٢	١٦١/٣
- الإضافة إلى (حية) ونحوه	٧٣/٢	١٦٢/٣
- النسب إلى (أمية)، وحية بن بهدلة		
	٧٣/٢	١٦٣/٣
- الإضافة إلى (لية)	٧٣/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (عدوة)	٧٤/٢	١٦٤/٣
- الإضافة إلى (نحية)	٧٤/٢	١٦٥/٣
- الإضافة إلى (قسي)	٧٤/٢	١٦٦/٣
- الإضافة إلى (عدو) و(عدوة)	٧٤/٢	١٦٧/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- الإضافة إلى (قاضٍ)		١٦٧/٣
- حذف بعض الحروف عند إرادة الإدغام		١٦٨/٣ - ١٦٩
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ياء، وكان		
الحرف الذي قبل الياء ساكنًا	٧٤/٢	١٧٠/٣
- النسب إلى (طبية، ودمية، وفتية)		
	٧٤/٢	١٧٠/٣
- الإضافة إلى (غَزْوَة)	٧٥/٢	١٧١/٣
- الإضافة إلى (عُرْوَة)	٧٥/٢	١٧٢/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لامه ياءٌ أو واوٌ		
وقبلها ألف ساكنة	٧٥/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (رأية) ونحوه	٧٦/٢	١٧٣/٣
- الإضافة إلى (سقاية) هي إضافة إلى (سقاء)		١٧٤/٣ - ١٧٥
هذا باب الإضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من		
حروف من نفس الكلمة	٧٧/٢	١٧٦/٣
- القول في ألف (معزى وذفرى) فيمن نونٌ		
	٧٧/٢	١٧٦/٣
- صبرورة (علباء) حيث انصرف بمنزلة (رواء) في		
الإضافة والتثنية	٧٧/٢	١٧٦/٣
- الإضافة إلى (أعْبَاء، وأحوى)	٧٧/٢	١٧٧/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألثا		
زائدة لا ينون، وكان على أربعة أحرف		
١٧٧/٣	٧٧/٢	
١٧٧/٣	٧٧/٢	- الإضافة إلى (ملهى، وحلى) ٧٧/٢
		- تستوي الزيادة التي للتأنيث إذا كانت خامسة، والأصل إذا كان خامساً، في الحذف
١٧٨/٣	٧٧/٢	
		- القول في الإضافة عند تتابع الحركات في المقصور
١٧٨/٣	٧٧/٢	
		- الحركة في نحو (جَمَزَى) تعادل الحرف الخامس
١٧٩/٣		من مثل (جَبَّارَى)
هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألثا		
وكان على خمسة أحرف		
١٧٩/٣	٧٨/٢	
		- الزائد والأصلي إذا وقعا خامسين استويا في الحذف
١٧٩/٣	٧٨/٢	
		- لا يحذف آخر الاسم الممدود مصروفًا كان أو غير مصروف، كثر عدد حروفه أو قلّ . . .
١٨٠/٣	٧٨/٢	
		- ياء الإضافة عوض من الألف إذا كانت خامسة
١٨١/٣	٧٩/٢	
		نحو (جَبَّارَى)

الباب الكتاب التعليق

- ياء الإضافة تعاقب الألف إذا كانت خامسة

٧٩/٢ ١٨١/٣

- إذا اشتمل الاسم على ياء متحركة نحو (عَثِير، وَحْشِيل)

لم تحذف عند النسب، وتحذف إن كانت ساكنة كياء

(هُذَيْل وسُلَيْم) ونحو ذلك ٧٩/٢ ١٨١/٣

هذا باب الإضافة إلى كل اسم محدود لا يدخله التنوين

٧٩/٢ ١٨٢/٣

- إبدال الواو مكان الهمزة التي من نفس الحرف

٧٩/٢ ١٨٢/٣

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين ٧٩/٢ ١٨٣/٣

- الإضافة إلى (غَدٍ، وَبَدٍ) ٧٩/٢ ١٨٣/٣

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرُّدُّ

٨٠/٢ ١٨٤/٣

- الإضافة إلى ذي الحرفين الساقطة لامه

٨٠/٢ ١٨٤/٣

- الإضافة إلى (أخت) ٨١/٢ ١٨٤/٣ - ١٨٥

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين

٨١/٢ ١٨٥/٣

- الإضافة إلى (ابن، وأست) ونحوهما

٨١/٢ ١٨٥/٣ - ١٨٦

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في تاء (بنت)	٨٢/٢	١٨٧ - ١٨٦/٣
- المردود في (بنت) و(ابن) هو اللام		
	٨٢/٢	١٨٨/٣
- إذا حذفت الزيادة وجب الرد		١٨٨/٣
- لم ألزمو (ابن، واسم) ونحوهما من الأسماء الرد		
عند الإضافة إليها ؟	٨٢/٢	١٨٩/٣
- الإضافة إلى (كَلْتًا، وَثْنَتَانِ)	٨٢/٢	١٨٩/٣
- تاء (كلتا) زائدة، والألف من الأصل عند الجرمي،		
بدل عند المبرد من الألف في (كلا)		١٩٠/٣
- التاء في (كلتا) بمنزلة الواو من (رَوَى)		١٩١/٣
- أصل كلمة (قم)	٨٣/٢	١٩٢/٣
- إبدال الميم من الواو في (قَم)		١٩٣/٣
- استقباح (عليه مال) لخفاء الهاء		١٩٤/٣
- الإضافة إلى (ذَاتٍ) للمؤنث، و (ذِي) للمذكر		
	٨٣/٢	١٩٦ - ١٩٤/٣
- الإضافة إلى (شاء)	٨٤/٢	١٩٧ - ١٩٦/٣
هذه فصول تلحق بما تقدم من الباب تأخرت عن مواضعها		
		١٩٨/٣
- القول في (اسم) أصله ووزنه		١٩٨/٣
- الأصل في (ذِيَّة)		١٩٩/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- تاء (بنت، وأخت) للإلحاق، وهي بدل من الهاء في (أخيه وبنته)	٨٤/٢	١٩٩/٣
- الأصل في (هنت)		١٩٩/٣ - ٢٠٠
- الإضافة إلى (لأت)	٨٤/٢	٢٠١/٣
- الإضافة إلى (ماء)	٨٤/٢	٢٠٢/٣
- ألف (امرىء) للوصل وليس عوضاً من اللام		
	٨٤/٢	٢٠٢/٣
هذه باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين وذلك عدةً وزنةً	٨٥/٢	٢٠٣/٣
- النسب إلى ما كانت فاؤه وحدها من حروف اللين		٢٠٣/٣
- الإضافة إلى شية (وهو ما اجتمع فيه حرفا لين هما فاؤه ولامه)		٢٠٣/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم ولي آخره ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى	٨٥/٢	٢٠٤/٣
- حذف الياء المتحركة عند الإضافة في مثل (أسيد، وحُمير)	٨٥/٢	٢٠٤/٣
- عدم جواز حذف الساكن لثلاثاً تتوالى المتحركات		
	٨٥/٢	٢٠٥/٣
- تصغير (مُهَوِّم)		٢٠٦/٣ - ٢٠٨

الباب	الكتاب	العلامة
- قياس (عَيَضُوز)	٨٦/٢	٢٠٨/٣
- ياء (تيم) ثابتة في الإضافة	٨٦/٢	٢٠٨/٣
هذا باب ما لحقه الزادتان (للجمع والعنفة)		
	٨٦/٢	٢٠٩/٣
- حذف الزيادة عند الإضافة	٨٦/٢	٢٠٩/٣
هذا باب الإضافة إلى كل اسم لحقه التاء للجمع		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
- حذف الألف والتاء عند الإضافة		
	٨٦/٢	٢١٠/٣
هذا باب الإضافة إلى الاسمين اللذين ضم أحدهما		
إلى الآخر فجعلنا اسمًا واحدًا	٨٧/٢	٢١١/٣
- الإضافة إلى مثل (خمسة عشر، معديكرب)		
اسمين مركبين		٢١١/٣
- لا يكون بناء أصل تجتمع فيه ستة أحرف لازائد فيهن		
		٢١٣/٣
- (حضر موت) و(عبد الدار) الأول مركب، والثاني		
مضاف ومضاف إليه يتركب منه (عبدري)		٢١٣/٣
- الإضافة إلى رجل اسمه (اثنا عشر)		
	٨٧/٢	٢١٥ - ٢١٤/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء		
	٨٧/٢	٢١٥/٣
-	٨٧/٢	٢١٥/٣
-		٢١٦/٣
-		
-	٨٨/٢	٢١٧/٣
-		
-		٢١٨/٣
-		
-	٨٨/٢	٢١٨/٣
هذا باب الإضافة إلى الحكاية		
-	٨٨/٢	٢١٩/٣
-		٢١٩/٣
هذا باب الإضافة إلى الجمع		
-	٨٨/٢	٢٢٠/٣
-		
-	٨٨/٢	٢٢٠/٣
-		
-	٨٩/٢	٢٢٠/٣
-		
-	٨٩/٢	٢٢١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ثنية ماكان منقوصاً وكان عدة حروفه		
أربعة أحرف فزائد	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مايشئ من بنات الواو كثنية ماكان من بنات الياء		
	٩٣/٢	٢٢٧/٣
- مالاتكون ثنيته إلا بالواو	٩٤/٢	٢٢٨/٣
هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون		
	٩٤/٢	٢٢٩/٣
- جمع المقصور جمع مذكر سالماً		٢٢٩/٣
- إبدال الواو من الهمزة في مثل (حمراء وعلباء)		
	٩٤/٢	٢٣٠/٣
- ثنية (ثَنَائِيْنٍ وَمِذْرَوِيْنٍ) مبنيين	٩٥/٢	٢٣٠/٣
- صحة الواو في السماوة وجمعها		
	٩٥/٢	٢٣١/٣
هذا باب لايجوز فيه الثنية والجمع بالواو والياء والنون، وذلك نحو (عشرين وثلاثين)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
- كيف تجمع (مسلمين) و(رجلان)		
	٩٥/٢	٢٣٢/٣
- إذا سميت رجلاً بهما		
- مايشئ من الأسماء	٩٥/٢	٢٣٣ - ٢٣٢/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- وقوع الجمع على الواحد في الإضافة	٨٩/٢	٢٢١/٣
- (مَعَاوِر) اسم الواحد، منقول من الجمع	٨٩/٢	٢٢٢/٣
هذا باب التعنية	٩٢/٢	٢٢٣/٣
- المنقوص الواوي تظهر الواو في تثنيته	٩٢/٢	٢٢٣/٣
- الإمالة جائزة في كل شيء من بنات الياء	٩٢/٢	٢٢٤/٣
- (مَرْضِيٍّ) أبدل من الوار الياء كما قيل (مَسْنِيَّة)	٩٢/٢	٢٢٤/٣
بدلاً من (مسنوة)	٩٢/٢	٢٢٤/٣
- ماكان مقصوراً على ثلاثة حروف وألفه متقلبة من		
واو، استوى فيه المثنى والجمع بالألف والتاء	٩٣/٢	٢٢٥/٣
- تصغير ما اعتلت عينه	٩٣/٢	٢٢٦/٣
- القول في (مَتَّى وَيَلَى) إذا صارت اسماً	٩٣/٢	٢٢٦/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- مذهب بعض العرب في تسمية يوم الاثنين بـ(الثني)	٩٥/٢	٢٣٣/٣
هذا باب جمع الاسم الذي آخره هاء التانيث	٩٥/٢	٢٣٤/٣
- لاتذهب الهاء عند جمع الاسم لأنه صار وصفًا للمذكر	٩٥/٢	٢٣٤/٣
- جمع (حُبلى وحمرأ) مسمى بهما مذكر	٩٥/٢	٢٣٥/٣
- جمع (ورقاء) اسم رجل	٩٦/٢	٢٣٦/٣
- جمع (زكريا) في المد والقصر	٩٦/٢	٢٣٧/٣
هذا باب جمع الرجال والنساء	٩٦/٢	٢٣٨/٣
- حقيقة جمع التكسير		٢٣٨/٣
- مشابهة الصفة للأفعال، فتحكمها أن تكون		٢٣٨/٣
مسلمة غير مكسرة		٢٣٨/٣
- لو سمي رجل أو امرأة بِسَنَةٍ ففي جمعه الخيار بين		٢٣٩/٣
التكسير والسلامة	٩٨/٢	٢٣٩/٣
- القول في (أرضين)	٩٩/٢	٢٣٩/٣
- لو سمي رجل بـ(اسم) فجمعه (اسمون)		٢٤٠/٣
- القول في (عبله) مسمى بها	٩٨/٢	٢٤١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
-	لو سمي رجل بـ(شاة) لم يجمع بالتاء	
	٩٩/٢	٢٤١/٣
-	القول في جمع (عدة)	٩٩/٢
	٩٩/٢	٢٤٢/٣
-	لو سمي رجل بـ(شقة، أو أمة) فكيف يجمع ؟	
	٩٩/٢	٢٤٢/٣ - ٢٤٣
-	ما يجوز في جمع (فعليل)	١٠٠/٢
	١٠٠/٢	٢٤٣/٣
-	يجوز أن يجمع (حارث) على (حوارث)	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	الألف واللام في (الحارث) غلبت لقصد الصفة	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	لا يجوز أن يجمع (عثمان) مكسراً	
	١٠١/٢	٢٤٤/٣
-	الألف والنون في آخر الاسم للإلحاق إن كسر على (فعاليل)	
		٢٤٤/٣ - ٢٤٥
-	(مصران) اسم رجل يصغر على (مُصيران) لأن الألف والنون فيه ليسا للإلحاق، وهو شبيه بعثمان	
	١٠٢/٢	٢٤٥/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب يجمع الاسم فيه إن كان للذكر أو مؤنث بالتاء		
	١٠٢/٢	٢٤٦/٣
- لاجمع (بنت) على (بنتون) من حيث لم يجمع (طلحة)		
على (طلحون)		٢٤٦/٣
هذا باب ما يكسر مما كسر للجمع وما لا يكسر		
من أبنية الجمع	١٠٢/٢	٢٤٧/٣
- يجمع ما كان على ثلاثة أو أربعة جمع تكسير		
	١٥٢/٢	٢٤٧/٣
هذا باب جمع الأسماء المضافة	١٠٣/٢	٢٤٨/٣
- الكنى تصير في التعريف كالأعلام		
	١٠٣/٢	٢٤٨/٣
هذا باب من الجمع بالوار والنون وتكسير الاسم		
	١٠٣/٢	٢٤٩/٣
- (الأشعرين) ليس قياساً في جمع (الأشعري)		
	١٠٣/٢	٢٤٩/٣
- كيف يجمع ما بني على التثنية	١٠٣/٢	٢٥٠/٣
- القول في جمع (مهرية) و(بُختية)		٢٥١ - ٢٥٠/٣

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب تثنية المبهمة التي أواخرها معتلة		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
- حذف الياء والألف من المبهمات عند التثنية		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
- لاتضاف المبهمات إلى الأسماء، لأنها لاتكون نكرة		
	١٠٤/٢	٢٥١/٣
هذا باب مايتغير في الإضافة إلى الاسم		
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
- (فوك) في الإضافة، وكذا أخواتها		
	١٠٤/٢	٢٥٢/٣
- إضافة الأسماء الستة إلى (كلا)		
	١٠٤/٢	٢٥٣/٣
- (كلا) لاتفرد، وإنما تكون للمثنى أهدأ		
	١٠٥/٢	٢٥٣/٣
- (بين) لايقع إلا بين اثنين		
		٢٥٤ - ٢٥٣/٣
- فتح نون (بين) مثلما فتحت في (من القوم)		
		٢٥٥/٣
وكان حقها الكسر		

الباب الكتاب التعليق

هذا باب إضافة المنقوص إلى الهاء التي هي علامة

المجرور المضمر ١٠٥/٢ ٢٥٥/٣

- قول بعض العرب (بُشْرِيَّ، وَهْدِيَّ)

١٠٥/٢ ٢٥٥/٣ - ٢٥٦

هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً

١٠٥/٢ ٢٥٧/٣

- قولهم: (هذا قاضيّ) ونحوه من المنقوص

١٠٥/٢ ٢٥٧/٣

- جمع ما آخره ياء مكسورة جمعاً بالواو والنون

١٠٥/٢ ٢٥٨/٣

هذا باب التصغير ١٠٥/٢ ٢٥٩/٣

هذا باب تصغير المضاعف ١٠٧/٢ ٢٥٩/٣

- إدغام مثل (جَيْبٌ بُكْرٌ) و(ثَوْبٌ بُكْرٌ) كما أدغم

(المال لك)، و(هم يظلموني) ٢٥٩/٣

- ألف (معزى) في التحقير مثل ألف (مرمى)

ونون (رَعَشَنٍ) ١٠٧/٢ ٢٦٠/٣

- الفرق بين مثل (خنفساء) وبين (قرقرى) ونظائرها

في التصغير ١٠٧/٢ ٢٦١/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته ألف التانيث		
	١٠٧/٢	٢٦٢/٣
- إجراء (فعلان) مجرى (فعلى) في التصغير		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- تصغير (علباء، وحرباء) كما يصغر (سقاء) ونحوه		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- الزوائد في (سُقيقيّة، ودُرَيْحيّة) لم تكن للتأنيث		
	١٠٨/٢	٢٦٢/٣
- كل ما كان في آخره ألف ونون زائدتان جعل بمنزلة (فعلان) الذي له (فعلى) في التحقير		
	١٠٨/٢	٢٦٣/٣
- تحقير (فِرْزَان) وجمعه	١٠٨/٢ - ١٠٩	٢٦٤/٣
- مجيء الهاء عوضاً من الياء في الجمع		
	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- تحقير (ظَرَبَان) (ظَرَبَان)	١٠٩/٢	٢٦٤/٣
- حكم ما لو سمي رجل باسم في آخره ألف ونون ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة		
	١٠٩/٢	٢٦٥/٣
- تصغير ما آخره ألف ونون	١٠٩/٢	٢٦٥/٣

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما ي حذف في التحقير من بنات الثلاثة من
الزيادات لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها

- ٢٧١/٣ ١١٠/٢
- تحقير (مُحَمَّر) على (مُحَبَّر) ١١١/٢ ٢٧١/٣
- تحقير (مُحَمَّار) على (مُحِيمِر) ١١١/٢ ٢٧١/٣
- القول في جمع (حَمَارَة) ٢٧٢/٣
- تحقير: (عَلَوْدَن) ١١١/٢ ٢٧٣ - ٢٧٢/٣
- القول في جمع (ذُرْخَرَج) ١١٣/٢ ٢٧٤ - ٢٧٣/٣
- تحقير (مَرْمَرِيْس) ١١٣/٢ ٢٧٤/٣
- كل ماضوعف الحرفان من أوله وآخره فأصله ثلاثي
- ٢٧٥/٣ ١١٣/٢
- مجيء الواو المتحركة في الاسم بمنزلة ماهو من نفس
- الحرف نحو (عِلَواط) ١١٥/٢ ٢٧٦/٣
- تفصير (حُبَارَى) ١١٥/٢ ٢٧٦/٣
- تحقير (عَفْرَاء) ونحوه ١١٦/٢ ٢٧٦/٣
- حذف الألف الثالثة من (صَحَارَى) أحسن من
- حذف الألف الخامسة ٢٧٧/٣
- تحقير (عَفْرُونَى، وَعَفْرَنَاء) ١١٦/٢ ٢٧٧/٣
- إذا حُفِرَتْ رجلاً اسمه (قَبَائِل) ١١٧/٢ ٢٧٨/٣

- الباب** **الكتاب** **التعليق**
- هذا باب ما كان على أربعة أحرف تلحقه ألف التانيث
بعد ألف، أو لحقت ألف ونون كما لحقت عثمان نحو خنفساء
١٠٩/٢ ٢٦٦/٣
- المدة لا تحذف كما تحذف ألف التانيث الساكنة إذ
كانت خامسة ١٠٩/٢ ٢٦٦/٣
- لاتغير الحركة التي في آخر الاسم الأول من الاسم المركب
١٠٩/٢ ٢٦٧/٣
- ما آخره ألف ونون يحقر كما يحقر ما في آخره ألف التانيث
١٠٩/٢ ٢٦٧/٣
- لا يحذف النون من مثل (عُقْرِيَّان) عند تحقيقه
١١٠/٢ ٢٦٧/٣ - ٢٦٨
- تحقير (أقحوانة، وعنظوانة)
١١٠/٢ ٢٦٨ - ٢٦٩
- تحقير (أسطوانة) التي فيها النون لام
١١٠/٢ ٢٦٨ - ٢٦٩
- هذا باب ما يحقر على تكسيرك إِيَاء لو كسّرته للجمع
على القياس لا على التكسير للجمع على غيره
١١٠/٢ ٢٦٩/٣
- قياس الجمع في (خاتم) وتحقيقه
٢٦٩/٣ - ٢٧٠
- لا يزيد في التصغير حرف الزيادة حرف في الجمع
٢٧٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- لتحقير (لُعْزِي) تحذف الألف ولا تحذف الياء	١١٧/٢	٢٨٠ - ٢٧٩/٣
- تحقير (اقعْساس) يحذف النون وترك الألف	١١٧/٢	٢٨٠/٣
- القول في (عَقْنَج) وأن الجيم الثانية فيه زائدة	١١٧/٢	٢٨١/٣
- تحقير (بروكاء، وجُلُولاء)	١١٧/٢	٢٨٢/٣
- لا تحذف الواو من (قُعُولاء) لو كان آخره ألف	١١٨/٢	٢٨٣/٣
التأنيث المقصورة		
- ياء التصغير تغير واو (قُعُولاء) فتقلبها ياء	١١٨/٢	٢٨٤/٣
- تحقير (ظريفَيْن، ظريفات، دجاجات)	١١٨/٢	٢٨٥ - ٢٨٤/٣
- ألفا (جلولاء) لا يفارقان الاسم		٢٨٥/٣
- خروج الزيادتين إذا لم يُرد معنى الجمع	١١٨/٢	٢٨٥/٣
- علامة الجمع بعد التسليم شبيهة بهاء التأنيث في		
الاسم المصغر	١١٨/٢	٢٨٦/٣
- القول في تحقير (ثلاثين)	١١٨/٢	٢٨٧ - ٢٨٦/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- تحقيق رجل سمي (دجاجة، أو دجاجتين)		
	١١٨/٢	٢٨٩ - ٢٨٧/٣
هذا باب تحقيق ماثبت زباده من بنات الثلاثة في التحقيق		
	١١٨/٢	٢٩٠/٣
- تحقيق (برذرايا، وحولايا)	١١٩/٢	٢٩٢ - ٢٩٠/٣
- قياس تحقيق (قوباء، وغوغاء) فيمن صرف		
	١١٩/٢	٢٩٣ - ٢٩٢/٣
هذا باب ما يحد في التحقيق من زوائد بنات		
الأربعة، لأنها لم تكن لتثبت لو كسرتها للجمع		
	١١٩/٢	٢٩٣/٣
- تحقيق (خنثليل)	١٢٠/٢	٢٩٤ - ٢٩٣/٣
- القول في تحقيق (منجنون)	١٢٠/٢	٢٩٥ - ٢٩٤/٣
- تحقيق (الطمانينة، والقشعريرة)	١٢٠/٢	٢٩٦/٣
- تحقيق (قندأو)	١٢٠/٢	٢٩٧ - ٢٩٦/٣
- تحقيق (إبراهيم وإسماعيل)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
- تحقيق (مجرّفس، ومكرّدس)	١٢٠/٢	٢٩٧/٣
هذا باب بنات الخمسة	١٢١/٢	٢٩٨/٣
- شبه الزائد في هذا الباب بما لا يشبه الزائد		
	١٢١/٢	٢٩٨/٣

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماذهبت لاصه	١٢٢/٢	٢٩٩/٣
- كيف تحقر (ذه) لو كانت امرأة ؟		
هذا باب تحقير ماكانت فيه تاء التانيث	١٢٣/٢	٢٩٩/٣
- القول في باء (عيد) وهل هي مبدلة من الواو ؟	١٢٤/٢	٣٠٠/٣
- جمع ما فيه التاء مثل (بنت) كما يجمع ما فيه الهاء	١٢٤/٢	٣٠٠/٣
- حروف التانيث في مثل (حمدة) تاء، لكنها تقلب	١٢٤/٢	٣٠١ - ٣٠٠/٣
هاء في الوقف	١٢٤/٢	٣٠٢ - ٣٠١/٣
- القول في (هَنَ) كناية عن اسم الرجل	١٢٤/٢	٣٠٢/٣
- لاتؤنث العرب بالتاء إلا شيئاً علامته في الوصل هاء	١٢٤/٢	٣٠٣/٣
هذا باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير	١٢٤/٢	٣٠٤/٣
- تحقير (مَيْت) حذفت منه العين	١٢٤/٢	٣٠٤/٣
- تحقير (هَارٍ) على القياس وغير القياس	١٢٥/٢	٣٠٥ - ٣٠٦

الكتاب	العمليّة
- تحقير (يَضَعُ) مسمى به رجل ١٢٥/٢	٣٠٦/٣
هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بذلك ...	
١٢٥/٢	٣٠٧/٣
- تحقير (عَبْدٌ وَأَعْيَاد)	٣٠٧/٣
١٢٥/٢	٣٠٧/٣
- تحقير (قِي)	٣٠٧/٣
١٢٦/٢ (عطاء، وقضاء، ورشا)	٣٠٨/٣
- هل يقال (الآية) من (الآفة) مثلما قيل (عباية)	
في (عباية) ؟	٣٠٩/٣
١٢٦/٢	٣١٠/٣
- الخلاف في همزة (النبى)	
- العرب تحقر (الشاء) على (شوي)	
١٢٦/٢	٣١١/٣
- قولهم: (دياميس، ودبابيج)	٣١٢/٣
١٢٧/٢	
- تحقير (ذَوَانِب) اسم لرجل	
هذا باب تحقير ماكانت الألف بدلاً من عينه	
١٢٧/٢	
- تحقير (سَارَ، وشَابَ) اسماً لرجل	
١٢٧/٢	٣١٤ - ٣١٣/٣
- تحقير (خاف، ومال) مسمى بهما	
١٢٧/٢	٣١٦ - ٣١٥/٣

الباب الكتاب التعليق

هذا باب تحقير الأسماء تثبت الأبدال فيها، وتلزمها

٣١٧/٣ ١٢٧/٢

٣١٧/٣ ١٢٧/٢ - حكم الإبدال في نحو (قائل)

٣١٨/٣ ١٢٨/٢ - همزة (ثائر، وشاء) لام فيهما

- همزة (فعائل) ليست منتهى الاسم

٣١٨/٣ ١٢٨/٢

٣١٩/٣ ١٢٩/٢ هذا باب تحقير ما كان فيه قلب

٣١٩/٣ ١٢٩/٢ - القلب في (أيتنق)

- (مطمئن) إنما هو من (طأمنت) فقلبوا الهمزة

٣٢٠ - ٣١٩/٣ ١٣٠/٢

هذا باب تحقير كل اسم كانت عينه واوا، وكانت

٣٢١/٣ ١٣٠/٢ العين ثانية أو ثالثة

٣٢١/٣ ١٣١/٢ - تحقير (أروية، ومروية)

- تكون (أروى) على (أفعل، وأفعل، وفعل)

٣٢٣ - ٣٢١/٣

- لا تثبت الواو في التحقير إذا كانت لاماً

٣٢٤ - ٣٢٣/٣ ١٣١/٢

- تحقير (عشوا) لا تثبت فيه الواو

٣٢٤/٣ ١٣١/٢

الباب	الكتاب	العمليّة
- تاء التانيث في آخر الاسم بمنزلة المتصل من الاسم		
	١٣١/٢	٣٢٥/٣
- الوجه فيما يثبت في الجمع أن يبذل		
	١٣١/٢	٣٢٥/٣
- جمع (الميتة) مكسراً		٣٢٥/٣
- تحقير (معاوية)	١٣٢/٢	٣٢٦/٣
هذا باب تحقير بنات الهاء والواو اللاتي		
لاماتهن ياءات وواوات	١٣٢/٢	٣٢٦/٣
- تحقير (أحوى) ونحوه	١٣٢/٢	٣٢٧ - ٣٢٦/٣
- إبدال الألف من الواو والياء	١٣٢/٢	٣٢٨/٣
- تحقير (مطايا) اسم لرجل	١٣٣/٢	٣٣٠ - ٣٢٩/٣
- تحقير (خطايا) اسم لرجل	١٣٣/٢	٣٣٢ - ٣٣١/٣
وهذه مسألة أمليتها ليس هذا موضعها		٣٣٣/٣
- القول في (عارية)		٣٣٤ - ٣٣٣/٣
- تحقير (عدوي)، (أموي)	١٣٣/٢	٣٣٦ - ٣٣٥/٣
- تحقير (ملهي) و(حيلي)	١٣٤/٢	٣٣٨ - ٣٣٦/٣
هذا باب تحقير كل اسم كان من شينين أحدهما ضم		
إلى الآخر فجعلنا بمنزلة اسم واحد	١٣٤/٢	٣٣٩/٣
- تحقير (اثني عشر)	١٣٤/٢	٣٣٩/٣
- قيام التصغير مقام الصفة		٣٤٠/٣

الباب	الكتاب	التعليق
- علامات الإضمار لا يُحقرن	١٣٥/٢	٣٤٠/٣
- (أين، ومتى) لا يحقرن	١٣٥/٢	٣٤١/٣
- (أمس، وغد) لا يحقرن	١٣٦/٢	٣٤١/٣
- لا يحقر الاسم المنزل منزلة الفعل	١٣٦/٢	٣٤١/٣
- لا تحقر (عن، ومع، ومن)	١٣٦/٢	٣٤٢/٣
هذا باب تحقير المؤنث	١٣٦/٢	٣٤٣/٣
- تحقير (سماء)	١٣٦/٢	٣٤٣/٣
- تحقير (سقاء) اسماً للمرأة	١٣٦/٢	٣٤٣/٣
- تحقير (حجر) اسماً للمرأة	١٣٧/٢	٣٤٤/٣
هذا باب تحقير الأسماء المبهمة	١٣٩/٢	٣٤٥/٣
- إلحاق الألف آخر المبهمات		٣٤٥/٣
- تحقير (ألا)		٣٤٥/٣
- تحقير (ذياً)		٣٤٦/٣
- تحقير (تا)		٣٤٦/٣
- تحقير (ذا، وذى)		٣٤٦/٣
- تحقير (ألاء)		٣٤٧/٣
- حذف الألف الزائدة للتصغير عند التثنية قياساً		
على (زواتا)	١٤٠/٢	٣٤٧/٣

الباب هذا باب التحقير ما لم يكسر عليه واحد للجمع

الكتاب	التعليق
١٤٢/٢	٣٤٨/٣
- تحقير (سنين)	٣٤٨/٣
- تحقير (أرضين)	٣٤٩/٣
- التحقير لا يكون في الجمع وإنما هو للواحد	٣٤٩/٣
- تحقير (سنين) اسماً للمرأة	٣٥٠/٣
- تحقير (أفعال) اسم لرجل	٣٥١/٣
- تحقير (ليلة) اسم لرجل	٣٥١/٣
- تحقير (أفعال)	٣٥٢/٣

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها

١٤٣/٢	٥/٤
- الأصل باء الجر في القسم، والواو بدل منه، والتاء	

بدل من الواو

هذا باب ما يكون قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو

١٤٥/٢	٦/٤
- قولهم في الحلف: (إي ها الله ذا) و(إي الله)	

١٤٥/٢	٧-٦/٤
قولك: (والله لأتيتك ثم لأضربك الله)	

١٤٦/٢	٨-٧/٤
-------	-------

جر المحلوف عليه

الباب	الكتاب	التعليق
- قولك: (لحقك وحق زيد) لا يجوز إلا على وجه		
الغلط والتسيان	١٤٦/٢	٩/٤
هذا باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم		
	١٤٦/٢	١٠/٤
- القول في (لَعَنُ الله)	١٤٦/٢	١٠/٤
- مذهب يونس في ألف (أَيُّنُ) من قولهم:		
(لَيُّنُ الله)	١٤٧/٢	١١/٤
- لا تحذف الهمزة إن كانت متحركة وما قبلها متحرك،		
بل تخفف		١٢/٤
- القول في (يَمِينُ الله)		١٣/٤
هذا باب ما يذهبُ التنوين فيه من الأسماء لقهر		
إضافة ولا دخول ألف ولام ولا لأنه لا ينصرف، وكان		
القياس أن يشيت فيه التنوين	١٤٧/٢	١٤/٤
- حذف التنوين إن كان في موقع السكون الأول		
		١٥ - ١٤/٤
- الاطراد في القياس قد يكون شاذاً في الاستعمال		
		١٦/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا بابٌ محمرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة		
١٤٨/٢	١٦/٤	
- الألف والنون معاقب للتنوين في الأسماء		
١٤٨/٢	١٦/٤ - ١٧	
- عند التصغير لا يحذف التنوين في مثل (زيدٌ بُقيُّ عمرو)		
١٤٩/٢	١٨/٤	
- الخلاف بين يونس وأبي عمرو في إثبات التنوين وحذفها في مثل قوله: (هندُ بنتُ زيد)		
١٤٩/٢	١٨/٤	
هذا باب التنوين الثقيلة والخفيفة		
- الجزاء يشبه النهي لما دخل النون عليه		
١٥٢/٢	١٨/٤	
- مجيء (ما) أول الفعل مسوَّغ للتوكيد		
١٥٣/٢	١٩/٤	
بالنون في غير الجزاء		
١٥٣/٢	١٩/٤	
- التوكيد بالنون اضطراراً		
- التوكيد بالنون في الفعل غير الواجب		
١٥٣/٢	٢٠/٤	
- لزوم اللام لليمين كلزوم النون اللام وليست مع		
١٥٣/٢	٢٠/٤	
المقسم به بمنزلة حرف واحد		
٢١/٤	٢١/٤	
- الفرق بين لام القسم و(ما) في (ربّما)		

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب أحوال الحروف التي قبل النون		
الخفيفة والثقيلة	١٥٣/٢	٢٢/٤
- توكيد الفعل إذا كان للمثنى والجمع		
	١٥٤/٢	٢٢/٤
- توكيد الفعل بالنون وفيه علامة الإضمار		
	١٥٤/٢	٢٣ - ٢٢/٤
- مجيء النونين بعد علامة مضمّر		
	١٥٤/٢	٢٣/٤
- حذف ياء المخاطبة، وواو الجماعة عندما تكون		
حركة ما قبلها منها		٢٤ - ٢٣/٤
هذا باب الوقف عند النون الخفيفة	١٥٤/٢	٢٥/٤
- القول في ألف (مثنى) وياء (اضربي)		
	١٥٥/٢	٢٥/٤
- زيادة الياء والواو بدلاً من النون الخفيفة من أجل		
الضمة والكسرة	١٥٥/٢	٢٦ - ٢٥/٤
- لا تكون الألف بدلاً من النون الخفيفة وإثباتها مع		
النون التي للرفع	١٥٥/٢	٢٦/٤
- لا تثبت نون الرفع في الصلة مع النون الخفيفة في		
الصلة، كما لم تثبت مع بدلها		٢٧ - ٢٦/٤

الباب الكتاب التعليق

- فعل الاثنين المرتفع بمنزلة فعل الجميع المرتفع
٢٨/٤ ١٥٥/٢
- ذهاب النون الخفيفة في الوصل إذا جاء بعدها
٢٨/٤ ١٥٥/٢ ألف و لام أو ألف وصل
- التنوين في الأسماء أولى بأن تثبت، لأن الاسم
٢٨/٤ أشد تمكناً
- هذا باب الثقبلة والخفيفة في فعل الاثنين
٢٩/٤ ١٥٥/٢ وفعل جمع النساء
- كسر نون التوكيد الواقعة بعد الألف الخفيفة
٢٩/٤ ١٥٥/٢
- لا تحذف الألف عند توكيد فعل الاثنين
٣٠/٤ ١٥٦/٢
- النون الخفيفة التي تثبت قبل الإدغام، وتحذف
٣١/٤ ١٥٦/٢ في الإدغام
- إثبات نون التوكيد الخفيفة حيث يزمن اجتماع الساكنين
٣٢/٤
- بين نون (نعمان) من قوله: (اضرباً نُعماناً)
والهمزة من (أب) في قوله: (اضرباً أبانكماً)
٣٢/٤ ١٥٦/٢

الباب	الكتاب	التعليق
-	لاتثبت النون الخفيفة في مثل (جيثوثي)	
	١٥٦/٢	٣٣/٤
-	التوكيد بالنون الخفيفة في فعل الاثنين	
	١٥٦/٢	٣٣/٤
-	تثبت نون الرفع في الصلة كما ثبتت في فعل	
	الجميع في الوقف	٣٤ - ٣٣/٤
-	لاتبدل النون إذا كان قبلها مضموم أو مكسور في	
	فعل جماعة الذكور والنساء	٣٤/٤
-	لاتثبت النون الخفيفة بعد الألف كما تثبت الشديدة	٣٤/٤
-	النون الخفيفة تصير ألفا في الوقف	
	١٥٧/٢	٣٤/٤
-	القول في الألف واللام التي تقع بعد الألف المبدلة	
	من الخفيفة	٣٥/٤
-	إثبات النون الخفيفة التي للتثنية كما تثبت في	
	فعل الواحد	٣٦/٤
	هذا باب مضاعف الفعل واختلال العرب فيه	
	١٥٨/٢	٣٧/٤
-	تركهم مثل (ارْدُدِ الرَّجُلَ) على حاله لأن هذا	
	التحريك ليس بلام	٣٧/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- تحريك الساكن وتسكين المتحرك، وتحول كل منهما		
عن أصله في الباب	١٥٩/٢	٣٨/٤
هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه		
لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز		
	١٥٩/٢	٣٩/٤
- القول في ميم (مُدّ) و(ذهبتم اليوم)		
	١٦٠/٢	٣٩/٤
- إجماع أكثر العرب على تسكين ما قبل نون جماعة		
الإثبات إذا اتصلت بالفعل المضاعف		
	١٦٠/٢	٤٠/٤
- مذهب بعض القبائل في الإدغام في المضاعف		
	١٦٠/٢	٤٠/٤
- لاتدغم العرب ثلاثة متابهاة الأوسط		
متحرك والأول ساكن	١٦١/٢	٤١/٤
هذا باب المقصور والمدود	١٦١/٢	٤٢/٤
- القول في (بَدَأَ له يبدو بدأ) ونظائره		
	١٦٢/٢	٤٢/٤
هذا باب الهمز	١٦٣/٢	٤٣/٤
- الهمزة المفتوحة التالية لكسور يبدل مكانها		
ياء في التخفيف	١٦٤/٢	٤٣/٤

الباب الكتاب التعليق

- إبدال الألف من الهمزة كما أبدلت الهمزة من الهاء
١٦٥/٢ ٤٤/٤
- لاتكون الهمزة المخففة الساكن قبلها (بين بين)
١٦٥/٢ ٤٥/٤
- تخفيف كل شيء كان في أوله زيادة سوى ألف الوصل
١٦٥/٢ ٤٥/٤
- تكره العرب أن تبدل مكان الألف حرفًا وتغيرها،
لأنهم لا يغيرون السواكن ١٦٦/٢ ٤٥/٤ - ٤٦
- العرب لاتثبت الياء والواو ثانية فصاعدًا وقبلها فتحة
١٦٦/٢ ٤٧/٤
- لاتحذف الهمزة إذا وقعت بعد ياء أو واو
٤٨/٤
- الألف لاتغير إذا خفت الهمزة بعدها في كلمة
واحدة أو كلمتين منفصلتين ٤٨/٤
- تتابع الهمزات يؤدي إلى التخفيف
١٦٨/٢ ٥٠/٤
- قولهم: (أقرأ آية) مخففًا ١٦٨/٢ ٥٠/٤ - ٥١
- بناء صيغة (فعلل) من (جئت) ١٦٩/٢ ٥١/٤
- جمع (آدم) وتحقيره ١٦٩/٢ ٥٢/٤

باب الكتاب التعليق

- استثقال الهمزة في مثل (خطيئة) وإبدالهم إياها ألفاً
 ١٦٩/٢ ٥٣/٤
- إبدال الهمزة الواقعة بين ألفين لازمين في كلمة واحدة
 ١٦٩/٢ ٥٤/٤
- إبدال الهمزة بقصد تبين ما إذا كانت إحدى الهمزتين
 بدل من نفس الحرف ١٦٩/٢ ٥٥/٤
- تحقيق (نبيء، وبريئة) ١٧٠/٢ ٥٦/٤
- وجه الشبه بين همزة (نبيء، وبريئة) وبين التي
 في (منسأة) ١٧٠/٢ ٥٧/٤
- قولهم: (اجلبنني إيلك)، (أوتت)، (ارمي إياك)
 ١٧٠/٢ ٥٨/٤
- قولهم: (أنا ذؤنسيه) ١٧١/٢ ٥٨/٤
- الإبدال في همز (أوتت) إلى (أوتت) وهمزة (أبومك)
 ٥٩/٤
- حذف الهمز في مثل: (هو يرم خوائه)
 ١٧١/٢ ٥٩/٤
- هذا باب الأسماء التي توقع على عدة المؤنث والمذكر
 ليبين ما العدد إذا جاوز الاثنين ١٧١/٢ ٦٠/٤
- القول في العدد المركب (أحد عشر) وحذف الهاء
 من عشرة ١٧١/٢ ٦٠/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في العدد المركب من ثلاثة إلى العشرة		
	١٧١/٢	٦٠/٤
- العدد ما بعد الثلاثة على عكس المعداد إلى عشرة		
		٦١/٤
هذا باب ذكر ك الاسم الذي تبين العدد كم هي مع		
تمامها الذي هو من ذلك	١٧٢/٢	٦١/٤
- قولهم: (حادي عشر) بمنزلة (خامس خمسة)		
	١٧٣/٢	٦١/٤
- (خامس أربع) إذا أردت صير أربع نسوة خمسة		
	١٧٣/٢	٦٢/٤
- تقول: (هذا أربع ثلاثة) ولا تقول: (أربع ثلاثة عشر)		
		٦٢/٤
- في الحذف تقول: (هذا خامس عشر خمسة عشر)		
وهذا لا يجوز في الإتمام		٦٢/٤ - ٦٣
هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر،		
وأصله التأنيث	١٧٣/٢	٦٣/٤
- القول في نحو (ثلاث نسوة) مما لا يقع على المذكر		٦٣/٤
- قولهم: (ثلاثة نسابات) قبيح، لأن (النسابة) صفة		
	١٧٣/٢	٦٣/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- قولهم: (ثلاثة دواب) إذا أريد المذكر، لأن		
الدابة صفة	١٧٤/٢	٦٤/٤
- العدة في الليالي تشمل الأيام، لأنها داخلة فيها		
	١٧٤/٢	٦٥/٤
- إثبات الهاء في (ثلاثة أياء)، والأشياء		
مؤنثة كحمرء	١٧٤/٢	٦٦/٤
- (أشياء) مقلوبة كقسي، وأشياء اسم للجمع مؤنث		
	١٧٤/٢	٦٦/٤
هذا باب مالا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي		
تبيّن بها العدد	١٧٥/٢	٦٧/٤
- تصبير (قرشين) صفة	١٧٥/٢	٦٧/٤
- القول في (عَشْرُ أمثالها)	١٧٥/٢	٦٧/٤
- يقبح إضافة (العَشْر) ونحوها إلى الصفة		٦٨/٤
- إضاف (كُلّ) إلى (النفس)		٦٩/٤ - ٧٠
هذا باب تكسير الواحد للجمع	١٧٥/٢	٧٠/٤
- إضافة أسماء العدد القليل إلى المعدود الكثير		
	١٧٦/٢	٧٠/٤
- ما اختص به العدد (اثنان) عما فوقه من الأعداد		٧١/٤
- القول في جمع (قَتَبَ وأَقْتَابَ)، و(رَسَنَ وأَرْسَنَ)		
	١٧٧/٢	٧٢/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- حكم الثلاثة والأربعة ونحوهما الإضافة إلى مايقع لأدنى العدد	٧٢/٤	
- القراءة بـ(وثن، وثن) (وثن، وثن)	١٧٧/٢	٧٢/٤
- الأسماء المعدودة مما هو على ثلاثة أحرف		
	١٧٨/٢	٧٣/٤
- لم يجيء في فان بناء الكثير		٧٣/٤
- لفظ (الفلك) للمفرد والجمع والمذكر والمؤنث		
	١٨١/٢	٧٤/٤
- وضع ماهر لأكثر العدد في موضع الأقل		
	١٨٢/٢	٧٤/٤
- (فُعَلْتُ) تكسر على (فُعَلْ) إذا لم تجتمع بالتاء		
	١٨٣/٢	٧٤/٤ - ٧٥
- (فُعَلْتُ) و(فُعَلْتُ) الواحد فيها هاء، والجمع لاهاه فيد		
	١٨٣/٢	٧٥/٤
- صياغة لفظ للمذكر من غير لفظ المؤنث		٧٥/٤
هذا باب نظير ماذكرنا من بنات الهاء والواو التي		
الهاءات والواوات فيهن عينات	١٨٤/٢	٧٦/٤
- القول في تصحيح الواو إذا كانت لامًا -		
في الجمع والمصدر -	١٨٥/٢	٧٦/٤

الكتاب	الباب	التعليق
	- ما جاء على ثلاثة أحرف من وزن (فَعْلٍ)	
١٨٧/٢		٧٧/٤
	- القول في كسر فاء (بَيْض) جمع (أَبْيَض)	٧٨/٤
	- القول في (مَعِيشِيَّة)	٧٨/٤
	- بناء (مفعول) من (البيع)	٧٩/٤
	- القول في (فَعْلٍ) من بنات الواو	
١٨٧/٢		٧٩/٤
	- قولهم: (فَعَلَّة) من بنات الواو ١٨٨/٢	٨٠/٤
	- امتناع تحريك العين من (فَعَلَّة) إذا كانت باءً أو	
	واوًا في الجمع بالياء	٨٠/٤
	- ما كان من (فَعَلَّة) فهو منزلة غير المعتل	
١٨٨/٢		٨٠/٤
	- وجه إعمال الفعل في بنات الياء والواو	
١٨٨/٢		٨١/٤
	هذا باب ما يكون واحدًا يقع على الجميع من بنات	
	الياء والواو، ويكون واحد من بنائه ولفظه	
١٨٩/٢		٨٢/٤
	القول في مثل (تَبْن وتَبْنَة وتبنات، وطَبْن	
١٨٩/٢		٨٢/٤
	وطبينة وطبنات)	

الباب	الكتاب	التعليقة
هذا باب ماهر اسم واحد يقع على جميع وفيه		
علامة التانيث	١٨٩/٢	٨٣/٤
- التفريق بين المفرد والجمع بالوصف بكلمة		
(واحدة) للمفرد	١٩٠/٢	٨٣/٤
هذا باب ماكان على حرفين، وليست فيه علامة		
التانيث	١٩٠/٢	٨٤/٤
- كسر الحرف الأول عند إرادة الجمع بالواو والنون		
- دخول التاء على ما دخلت فيه الواو والنون		
- استغناؤهم بالشيء عن الشيء	١٩١/٢	٨٥/٤
- جمعهم (بُرَّة) بالتاء، والواو والنون (فُعَل)		٨٦/٤
- جمع (أَرْض) وشبهه بالتنقوص	١٩١/٢	٨٧ - ٨٦/٤
- قولهم: (عِيْرَات) و(أَهْلَات) بالتخفيف		
- الشبه بين (أَهْلَات) وبين (صَعْبَات) وسائر الصفات	١٩٢/٢	٨٧/٤
- القول في (الأمّة): (إِمْوَان) مثل (إِخْوَان)		
	١٩٢/٢	٨٨/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب تكسير ماعدت حروفه أربعة للجمع		
١٩٢/٢	٨٩/٤	- القول في عدم جمع ماكان لامه من الياء
١٩٢/٢	٨٩/٤	والواو جمع التكثير
١٩٣/٢	٩٠/٤	- جمع (ذُبابَة) على أكثر العدد
		- عدم الاقتصار على (أذْيَة) كما اقتصر على (أخْلَة)
١٩٥/٢	٩٠/٤	- خلاف (فُعِيل) كما خالفت (فُعَال) في أول الحرف
١٩٥/٢	٩٠/٤	-
٩٥/٢	٩١/٤	- عدم تنوين (ذِفْرَى)
		- حذف الألف التي قبل علامة التأنيث في نحو:
٩٥/٢	٩١/٤	(صَحَارٍ، وَذَفَارٍ)
		- حذف الياء في (صَحَارَى) فقليل: صَحَارٍ، كما جاز
		الحذف فيما لم يكن للتأنيث نحو (أثافٍ) ونحوه
١٩٦/٢	٩٢/٤	-
١٩٦/٢	٩٣/٤	- القول في (صحائف، وكتائب)
		- القول في التاء من (فَعَالَة) و(فِعَالَة)
١٩٦/٢	٩٣/٤	-
١٩٧/٢	٩٤/٤	- القليل تكسير على القليل
١٩٧/٢	٩٤/٤	- القول في (أضَاءَة)

الباب	الكتاب	التعليق
- تكسير ما لم يلحق ببنات الأربعة وفيه زيادة		
ليست بمدة	١٩٧/٢	٩٥/٤
- الأصل في جمع غائط وحائط بالوار		
	١٩٨/٢	٩٦/٤
- التكسير على (فَعَال) بمعنى (فاعل) حيث أجروه		
مجرى (نعليل)	١٩٨/٢	٩٦/٤
هذا باب ما يجمع من المذكر بالتاء، لأنه يصير		
إلى تأنيث	١٩٨/٢	٩٧/٤
- ما لم يكسر على بناء المجموع	١٩٨/٢	٩٧/٤
هذا باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون		
في معله	١٩٩/٢	٩٨/٤
- التحقير على أصل الجمع	١٩٩/٢	٩٨/٤
- القول في جمع (مكان)	١٩٩/٢	٩٨/٤
هذا باب ما عدد حروفه خمسة أحرف خامسة		
ألف التأنيث	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (حُبَارَى)	١٩٩/٢	٩٩/٤
- القول في جمع (إنسان)	٢٠١/٢	٩٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب مالفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع		
- القول في (إخوة) في أحكام الإرث	٢٠١/٢	١٠٠/٤
- إثبات الواحد، دون تثنية الجمع عند إرادة التكثير	٢٠١/٢	١٠٠/٤
- تشبيه ما جاء فيه أدنى العدد بما لم يجر فيه	٢٠٣/٢	١٠١/٤
أدنى العدد	٢٠٣/٢	١٠١/٤
هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع		
- تذكير المعلوم وتأنيثه	٢٠٣/٢	١٠٢/٤
- الجمع على غير القياس	٢٠٣/٢	١٠٢/٢
- الجمع على غير القياس	٢٠٣/٢	١٠٢/٤ - ١٠٣
هذا باب تكسير الصفة للجمع		
- لا يكسر على بناء أدنى العدد	٢٠٣/٢	١٠٣/٤
- من القبيح: إقامة الصفة مقام الموصوف		١٠٣/٤
- القول في جمع (شاةٍ لجنّة)	٢٠٤/٢	١٠٤/٤
- تكسيرهم ما استعمل استعمال الأسماء من		
(فَعَلٍ) و(أَفْعَلٍ)	٢٠٤/٢	١٠٤/٤
- قولك هذا عبْدٌ، ولا تكاد تقول: رجلٌ عبْدٌ		١٠٤/٤
- جمع ما كان على أفعال	٢٠٥/٢	١٠٥/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- (فَعَلَ) وتجمع على (أَفْعُلْ)		١٠٥/٤
هذا باب تكسير ماكان من الصفات عدّة حروفه		
أربعة أحرف	٢٠٦/٢	١٠٥/٤
- ليس (فَعُلْ وفُعَلَاءُ) بالقياس المتمكن		
	٢٠٦/٢	١٠٥/٤
- الوصف الذي ضارح الاسم	٢٠٦/٢	١٠٦/٤
- إجراء (فاعل) مجرى (فعليل)	٢٠٦/٢	١٠٦/٤
- تكسير مايعقل وتأتيثه وإجراؤه مجرى غير		
الأناسي ومايعقل		١٠٧/٤
- دخول (أفعال) على (فاعل) كما دخل		
على (فعليل)	٢٠٨/٢	١٠٧/٤
- الخلف في (ظريف وظُروف)	٢٠٨/٢	١٠٧/٤
- الفرق بين (ظُروف) وبين (مذاكير)		
	٢٠٨/٢	١٠٧/٤
- (فَعُول) لايجمع بالواو والنون، كما لايجمع بالتاء		
	١٠٩/٢	١٠٨/٤
- مايصير في الجمع كالمؤنث	٢٠٩/٢	١٠٨/٤ - ١٠٩
- قولهم للمذكر: (جزور وجزائر) لما لم يكن		
من الآدميين	٢٠٩/٢	١١٠ - ١٠٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- استحباب التضعيف الواقع في الجمع لعدم خروجه		
عما يكون عليه الآحاد	٢٠٩/٢	١١٠/٤
- القول في (عَدُوّ) و(عَدُوّة) في الأفراد والجمع		
	٢٠٩/٢	١١١/٤
- رأي الخليل في (هَجَانٍ) للجماعة، وأنه بمنزل		
(ظِرَاف)	٢٠٩/٢	١١٢/٤
- القول في (جُنُبٍ) وأنه للواحد والجماعة		
	٢٠٩/٢	١١٣/٤
- الفرق بين الأسماء والصفات في الجمع		
	٢١٠/٢	١١٣/٤
- ما يقل وصف المؤنث به	٢١٠/٢	١١٤ - ١١٣/٤
- تكسير (مَيْت) على (أَمْوَات) وموافقة المذكر		
	٢١٠/٢	١١٤/٤
- قالوا: (هَيْنَ وأهوناء) ولم يقولوا: (هُونَاء)		
كراهية للضمّة مع الواو	٢١١/٢	١١٥/٤
- ما يقال للمذكر والمؤنث على حال واحدة		
	٢١١/٢	١١٦/٤
- شبه (فَعْلَان) بـ(فَعْلَاء)	٢١٢/٢	١١٦/٤
- قولهم: (رَجُلٌ رَجُلُ الشَّعْرِ)، (وقوم رَجَالِي)		
	٢١٢/٢	١١٦/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- ما امتنع من الجمع بالتاء من الصفات		
	٢١٣/٢	١١٧/٤
- قولهم: شاةٌ رَمِيَّ ونحوه من الصفات التي على (فعليل)	٢١٣/٢	١١٧/٤
- عقيمٌ وعُقْمٌ شبهوه بجديد وجُدُدٌ	٢١٣/٢	١١٨/٤
هذا بابٌ بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك، وتوقعها به ومصادرهما	٢١٤/٢	١١٩/٤
- يقال: لوبته حقه ليأنا على (فَعْلان)		
	٢١٤/٢	١١٩/٤
- لا يكون (فَعْلان) مصدرًا		١١٩/٤
- (فاعل) من (حَرَدَ)		١١٩/٤
- قولهم: الضُعَّةُ كما قالوا: العَوَسُ		
	٢١٧/٢	١٢٠/٤
- مجيء الأسماء على (فاعل) لأنها من باب (شريت) و (ركبت)	٢١٩/٢	١٢٠/٤
هذا باب فَعْلان ومصدره وفعله	٢٢٠/٢	١٢١/٤
- قولهم: عَجَلان، وعَجَلَى	٢٢٠/٢	١٢١/٤
هذا باب ما بني على أَفْعَلَ	٢٢٢/٢	١٢١/٤
- بناء الفعل على (افْعَالٌ)	٢٢٢/٢	١٢١/٤ - ١٢٣
- قراءة أبي عمرو "ياصَالِحُ يَتَنَّا"	٣٥٨/٢	١٢٤/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- الاحتجاج لقراءة أبي عمرو	٢٢٤/٤	١٢٤/٤
هذا بابٌ أيضًا يكون للخصال التي تكون في الأشياء		
- سبب وضع الإعراب	٢٢٣/٢	١٢٥/٤
- قياس المتضادين كالضعة والرفعة		١٢٦ - ١٢٥/٤
- قياس المتضادين كالضعة والرفعة	٢٢٥/٢	١٢٦ - ١٢٧/٤
هذا باب علم كل فعل تعداك إلى غيرك		
- ترك حركة في مقابل ترك حركة أخرى	٢٢٦/٢	١٢٧/٤
هذا باب مايجيء فيه الفعلة تريد بها ضربًا من الفعل	٢٢٧/٢	١٢٨ - ١٢٧/٤
- القول في (حجة) يراد بها علم السنة		١٢٨/٤
هذا باب نظائر ماذكرنا من بنات الياء والواو	٢٣٠/٢	١٢٨/٤
- مجيء المصدر على (فعل) و(فعل)	٢٣٠/٢	١٢٩/٤
	٢٣٠/٢	١٢٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو،		
والواو التي هي فاء	٢٣٢/٢	١٣٠/٤
- استثقالهم الواو مع الياء	٢٣٢/٢	١٣٠/٤ - ١٣١
- كسر حروف المضارعة في أوائل (يفعل) الذي		
ماضيهِ (فَعِلَ) دون حرف الياء	٢٣٢/٢	١٣١/٤
- إقامهم (فَعَلَ) كما أُنْثُوا (فَعِلَ)	٢٣٣/٢	١٣١/٤ - ١٣٢
- ليس في كلامهم (فَعَلَ: يَفْعُل) إلا في النادر		
	٢٣٣/٢	١٣٢/٤
- لزوم الواو في (يَفْعُل)	٢٣٣/٢	١٣٢/٤
- مشاركة (فَعِلَ) (فَعَلَ)	٢٣٣/٢	١٣٣/٤
- فرارهم من استثقال الواو مع الياء إلى الياء		
	٢٣٣/٢	١٣٣/٤
هذا باب افتراق فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ في الفعل للمعنى		
	٢٣٣/٢	١٣٤/٤
- القول في سَرَعَ وَطَوَّ وَلِزُومَهُمَا	٢٣٤/٢	١٣٤/٤
- مجيء (فَعَلْتَهُ) بمعنى (مُفْعَلًا)	٢٣٥/٢	١٣٤/٤
- فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ يشتركان في معنى واحد		
	٢٣٦/٢	١٣٥/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب دخول فَعَلْتُ على فَعَلْتُ لا يشركه في ذلك أَفَعَلْتُ	٢٣٧/٢	١٣٦/٤
- من تكثير الفعل: فَعَلْتُ، ودخول بعض المعاني فيه وليست للتكثير	٢٣٧/٢	١٣٦/٤
هذا باب ما جاء فَعِلَ منه على غير فَعَلْتُهُ	٢٣٨/٢	١٣٦/٤
- القول فيما جاء على (أَفَعَلْتُهُ)	٢٣٨/٢	١٣٦/٤
- التوفيق بين أَحَزَّنْتُهُ وَأَحْبَبْتُهُ		١٣٦/٤ - ١٣٧
هذا باب دخول الزيادة للمعاني في فَعَلْتُ	٢٣٨/٢	١٣٧/٤
- (تفاعلنا) يشركه (أَفْتَعَلْنَا)	٢٣٩/٢	١٣٧/٤
هذا باب استعملت	٢٣٩/٢	١٣٨/٤
- مجيء استعملت على غير معنى (أصبت كذا)		
- القول في ادَّجَوا، واَتَلَجَوا	١٤١/٢	١٣٨/٤
- الأصل في الأفعال		١٣٩/٤
هذا باب ما لحقته الزوائد	٢٤٣/٢	١٤٠/٤
- إبدال حرف من حرف	٢٤٣/٢	١٤٠/٤
- تفعلت أكثر من فَعَلْتُ	٢٤٣/٢	١٤١/٤

الباب	الكتاب	التعليق
-	هاء مُقَاعَلَة عوض عن الألف التي قبل الآخر	
	٢٤٣/٢	١٤١/٤
-	زيادة الميم في (مفاعله) لشبهه بالمفعول	
	٢٤٣/٢	١٤١/٤
-	تفاعلت بمنزلة تفعّلت من فعّلت مطاوع	
	٢٤٤/٢	١٤١/٤
	هذا باب ما لحقته هاء التانيث عوضاً	
	٢٤٤/٢	١٤٢/٤
-	القول في عزّيت تعزية	١٤٢/٤
-	إلحاقهم أرايت بأقمت	١٤٣/٤
	٢٤٥/٢	١٤٣/٤
	هذا باب مصادر بنات الأربعة	١٤٣/٤
-	القول في سرهفته سرهافاً	١٤٣/٤
-	دحرجت على مثال أفعلت وفعلت	١٤٤/٤
-	الفعّال بمنزلة الفِعَال في فاعلت	١٤٤/٤
-	فاعلت يجي منه المصدر للمرة الواحدة	
	٢٤٦/٢	١٤٥/٤
-	لزوم الهاء لبعض المصادر	١٤٥/٤
-	لزوم الهاء في المصدر ليبدل على الواحدة	
	٢٤٦/٢	١٤٥/٤

الباب الكتاب التعليق

هذا باب نظير ما ذكرنا من بنات الأربعة وما ألحق..

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- تكون الزيادة بحرف زيادة، كما يزداد بحرف أصلي

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة

٢٤٦/٢ ١٤٦/٤

- قد يراد من (المفعِل) الحين ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- قد يبنى المصدر على المفعِل

- قد يشذ في القياس ويطرده في الاستعمال

- دخول الهاء في أسماء الأمكنة ٢٤٧/٢ ١٤٦/٤

- مذهب بعض العرب في (مَضْرُبة) و(مَقْبُرَة)

٢٤٨/٢ ١٤٩/٤

هذا باب ما كان من النحو من بنات الهاء والواو

التي الياء فيهن لام ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

- سقوط الواو للتذكير، ويقاؤها مع التاء

دليل التأنيث ٢٤٨/٢ ١٥٠/٤

الباب	الكتاب	العملية
- لزوم الفتح بنات الوار نحو (المعزى)		
	٢٤٨/٢	١٥٠/٤
هذا باب ماكان من هذا النحو مما بنات الوار		
فيه فاء	٢٤٨/٢	١٥١/٤
- القول في بنات قَعَلَ يَفْعُل	٢٤٨/٢	١٥١/٤
- مذهب بعض العرب في (دَجَل) ٢٤٩/٢	٢٤٩/٢	١٥١/٤ - ١٥٢
- القول في مودّة	٢٤٩/٢	١٥٢/٤
- لايعمل الفعل إذا كان فاؤه ياء ٢٤٩/٢	٢٤٩/٢	١٥٣/٤
هذا باب نظائر ماذكرنا مما جاوز بنات الغلظة		
	٢٥٠/٢	١٥٣/٤
- الخلاف في مجيء اسم المفعول مصدراً		
	٢٥٠/٢	١٥٣/٤
هذا باب لايجوز فيه ما أفعله ٢٥٠/٢	٢٥٠/٢	١٥٤/٤
- تعدية الفعل المتعدي		١٥٤/٤
- لايبني من فعل اليد والرجل نحو: (مِفْعَال)		
	٢٥١/٢	١٥٥/٤
هذا باب ما أفعله على معنيين ٢٥١/٢	٢٥١/٢	١٥٥/٤
- القول في ما أمقته، وما أشهاها ٢٥٢/٢	٢٥٢/٢	١٥٥/٤

الكتاب	التمليق	المباب
		هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من (فَعَلَ) فيه مفتوحاً
٢٥٢/٢	١٥٦/٤	
٢٥٢/٢	١٥٦/٤ - ١٥٧	- الحروف المرتفعة وحركاتها
٢٥٢/٢	١٥٧/٤	- حركة الحروف الحلقية
		- حركة الحرف المرتفع من حرف مرتفع
٢٥٢/٢	١٥٨/٤	
		- يقل تحريك العين بغير الفتح مع الهمز
٢٥٣/٢	١٥٨/٤	
		- الفعل الثلاثي المزيد فيه الذي يلزم فَعَلَ بناءً واحداً
٢٥٣/٢	١٥٨/٤	
٢٥٣/٢	١٥٩/٤	- الخلاف في مضارع (فَعَلَ)
		- القول في الأبنية التي فيها الزوائد
٢٥٣/٢	١٥٩/٤	
٢٥٤/٢	١٦٠/٤	- (فَعَلَ) أكثر في الكلام
٢٥٤/٣	١٦١/٤	هذا باب ما هذه الحروف فيه فاءات
٢٥٤/٢	١٦١/٤	- القول في أَقْلَ يَأْفُلُ
		- القول في لام الفعل إذا كان من حروف الحلق
٢٥٤/٢	١٦٢/٤	
٢٥٤/٢	١٦٣/٤	- إتباع عين يَأْبَى فاء

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ماكان من الياء والواو	٢٥٤/٢	١٦٤/٤
- ماجاء من بنات الياء على الأصل		
	٢٥٤/٢	١٦٤/٤
- ماتدغمه بكر بن وائل	٢٥٥/٢	١٦٤/٤
- تحرك العين من المضاعف	٢٥٥/٢	١٦٥/٤
هذا باب الحروف الستة إذا كانت واحدة منها عينًا		
وكانت الفاء فيها مفتوحة	٢٥٥/٢	١٦٥/٤
- قولهم: رؤف ورؤوف	٢٥٥/٢	١٦٦/٤
- كسر الياء في (يفعل) مع أنها لاتكسر في المضارع		
	٢٥٦/٢	١٦٦/٤
- قولهم (أجيء) على القياس مكسورة الفاء		
	٢٥٦/٢	١٦٦/٤
هذا باب مايكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة		
	٢٥٦/٢	١٦٧/٤
- مايقع حرف المضارعة فيه مما كان ثانيه مفتوحًا		
	٢٥٦/٢	١٦٧/٤
- إجراؤهم أوائل المستقبل على ثواني الماضي		
	٢٥٦/٢	١٦٧/٤
- مخالفة الباب باب (فعل)		
	٢٥٦/٢	١٦٨/٤
- مذهبهم في (مرّة) و(أمرّة) وكثرة ذلك في كلامهم		
	٢٥٦/٢	١٦٨/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- فتح فاء (بَسَعُ وَطَأُ) لأنه (فَعِلَ يَفْعُلُ)		
	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- لَمْ لَمْ يكسروا حرف المضارعة في (بَسَعُ)؟		
	٢٥٦/٢	١٦٩/٤
- قول بعضهم: (يَبْجُلُ) لكراهة الياء مع الواو		
	٢٥٧/٢	١٦٩/٤ - ١٧٠
- دليل فتحهم الياءات في (يفعل) ٢٥٧/٢		١٧٠/٤
- إجراء (تَقَى اللّهُ رَجُلٌ: يَتَّقِي اللّهُ) على الأصل		
	٢٥٧/٢	
- عدم ضمهم (فَعَلَّ) ماكسر من (فَعَلَ)		
	٢٥٧/٢	
هذا باب مايسكن استعفاً وهو في الأصل		
عندهم متحرك	٢٥٧/٢	١٧٣/٤
- اتباع الأول الثاني مطرد فيما كان ثانيه أحد حروف		
الخلق وكان مبنياً على (فَعَلَ) ٢٥٨/٢		١٧٣/٤
- التخفيف أصل عند التحرك في مثل (قَخَذَ)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
هذا باب ما قال فيه الألفات	٢٥٩/٢	١٧٤/٤
- قرب السين من القاف في (صويق)		
	٢٥٩/٢	١٧٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- إمالة الألف في بنات الواو ٢/٢٦٠	١٧٥/٤ - ١٧٦	
- إذا ضعفت الواو فإنها يصير إلى الياء		
٢/٢٦٠	١٧٦/٤	
- الإمالة للإمالة ٢/٢٦٢	١٧٧/٤	
- الإمالة في مثل (عِلْمًا) للكسرة، ولم يميلوا		
(عِمَاد) للألف ٢/٢٦٢	١٧٧/٤	
- إذا لم تكن الألف طرقًا شبهت بألف فاعل		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
هذا بابٌ من إمالة الألف يميلها ناس كثير من العرب		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
- خفاء الهاء في مثل قوله: (ردّها)		
٢/٢٦٢	١٧٨/٤	
- كيف يقف من يميل الألف في مثل (أُنْعَى)		
٢/٢٦٣	١٧٩/٤	
هذا بابٌ ما أميل على غير قياس ٢/٢٦٤	١٨٠/٤	
- إمالة ألف (مال)	١٨٠/٤	
- وجوه الإمالة عند بعض من يوثق بعربيته		
٢/٢٦٤	١٨١/٤	
- لا يميلون من الفعل نحو (مَالًا) و(قَالَ)		
٢/٢٦٤	١٨٢/٤	

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يمنع من الإمالة التي أملت بها فيما مضى		
- امتناع الحروف المستعلية إلى الحنك الأعلى من	٢٦٤/٢	١٨٣/٤
الإمالة وعدتها	٢٦٤/٢	١٨٣/٤
- حكم الحروف المستعلية إذا سبقها ألف قبله حرف		
- كراهيتهم الانحدار بعد الإصعاد	٢٦٥/٢	١٨٤/٤
- الانحدار أخف من الاستعلاء عند العرب	٢٦٥/٢	١٨٥/٤
- لا تكون الإمالة في مثل (قائم، وقوائم)	٢٦٥/٢	١٨٦/٤
- إمالة بعضهم ألف (مفعَل)	٢٦٥/٢	١٨٦/٤
- القول في إمالة مثل (علَّقًا)	٢٦٥/٢	١٨٧/٤
- النَّصْب للقاء وأخواتها فيما سمع عن بعضهم		
- إلزام بعضهم الإمالة لِـ (نَابَ، وَمَالَ، وَيَاغَ)	٢٦٥/٢	١٨٨/٤
على كل حال	٢٦٥/٢	١٨٨/٤
- روم الكسرة في (خَفْتُ) كما نحى نحو الياء		
في (نَابَ، وَيَاغَ)	٢٦٦/٢	١٨٩/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- الألف في باب (غَزَا) مبدلة من ياء		
	٢٦٦/٢	١٨٩/٤
- لايمال نحو (جَادَ) للتضعيف والخلاف فيه		
	٢٦٦/٢	١٨٩/٤ - ١٩٠
- الفرق بين المتصل والمنفصل من الإدغام		
	٢٦٦/٢	١٩٠/٤
- الغلبة في المستعلية	٢٦٦/٢	١٩١/٤
- الشبه بين ألف (مال) في قولنا: (مال قاسم)		
وألف (فاعِل)		١٩٢/٤
- الإمالة اللازمة في بعض المثل	٢٦٦/٢	١٩٣/٤
هذا باب مايمال من الحروف التي ليس بعدها ألف		
	٢٧٠/٢	١٩٣/٤
- إمالة الفتحة من (البَقَر) ونحوه	١٩٤/٤	
- إمالة الذال من (المَحَاذِر) لعدم القدرة على		
إمالة الألف	٢٧٠/٢	١٩٤/٤
- إمالة ما قبل الواو في (مَدْعُور، وابنُ بُور)		١٩٥/٤
- إمالة الراء في مثل (خبطُ فِرْنَد، والكافرين)		
	٢٧٠/٢	١٩٥/٤
- إمالة (مِنْ عَمْرُو، ومن الثُّغْر)	٢٧١/٢	١٩٦/٤

الباب الكتاب التعليق

- لاتقال فتحة حروف المضارعة لكسرة العين

١٩٧ - ١٩٦/٤ (هارون) ١٤٤/٤

هذا باب ما تقدم أول الحروف وهي زائدة قدّمت

لإسكان أول الحرف ٢٧١/٢ ١٩٨/٤

- بين ألف الوصل والهاء في (عدّ)

٢٧٢/٢ ١٩٨/٤

- إجراء (أحرفهم) مجرى ما أصله الثلاثة

٢٧٢/٢ ١٩٨/٤

- فرق ما بين همزة (ابن) وهمزة (الخليل)

- منع (أَيْمٌ، وَأَيْمُنٌ) من التمكن ٢٧٣/٢

هذا باب تحريك أواخر الكلم الساكنة

٢٧٥/٢

- القول في (آلم) ٢٧٥/٢

٢٠٢ - ٢٠١/٤ - تسكين العين في الثلاثي نحو (فُحْدٌ) وبابه

هذا باب ما يضم من الساكن إذا حذفت بعده

٢٧٦/٢ ٢٠٣/٤ ألف الوصل

- القول في الياء التي هي علامة الإضمار وقبلها

٢٧٦/٢ ٢٠٤ - ٢٠٣/٤ حرف مفتوح

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب ما يحذف من السواكن	٢٧٦/٢	٢٠٤/٤
- حذف الألف إذا وقع بعدها ساكن		
كراهية تحريك حرف العلة لأنها تصير	٢٧٦/٢	٢٠٤/٤
إلى ما يستثقل	٢٧٦/٢	٢٠٥/٤
- عدم ظهور الحركة على الألف لاستقبالها ساكنًا		
هذا باب ما لا يُرَدُّ من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك	٢٧٦/٢	٢٠٦/٤
ما بعدها	٢٧٧/٢	٢٠٧/٤
- عدم ظهور الحركات على السواكن عند التثنية		
في نحو (رَمَتْ)	٢٧٧/٢	٢٠٧/٤
- الفرق بين الحرف الساكن وهو حرف الإعراب،		
الساكن لغير الإعراب . . .	٢٧٧/٢	٢٠٨/٤
هذا باب ما يثبتون حركته وما قبله متحرك		
ماسكن في الوصل أجدر أن يسكن في الوقف	٢٧٩/٢	٢٠٩/٤
- القول في الياء من (غلامي) ونحوه	٢٧٩/٢	٢٠٩/٤
نظير المنصرف	٢٨٠/٢	٢١٠/٤

الباب	الكتاب	التعليقة
- تصرف اللام في الأفعال حتى يدخلها الرفع		
والنصب والجزم	٢٨٠/٢	٢١٠/٤
- لا يُتَكَلَّمُ بِـ (مَدَّ) وأخواتها مفردة	٢٨٠/٢	٢١٠/٤
- الأولُ والآخر بمنزلة حرف واحد	٢٨٠/٢	٢١١/٤
- الفرق بين (عَلَّامَةٌ) و(مَدَّ)		٢١١/٤
- فرق ما بين (مَ أَنْتَ) و (مَ جِئْتَ)		٢١١/٤
هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة		
	٢٨١/٢	٢١٢/٤
- تاء الجمع أقرب إلى ماهو من نفس الحرف		
كتاء طلحة	٢٨١/٢	٢١٢/٤
هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل		
التي لا تلحقها زيادة	٢٨١/٢	٢١٣/٤
- ماهية الإشمام	٢٨١/٢	٢١٣/٤
- الروم أبلغ من الإشمام		٢١٣/٤ - ٢١٤
- الإشمام عند الأعمى بمنزلة عدمه		
	٢٨٣/٢	٢١٤/٤
- متى يستوي الأعمى والبصير في إدراك الحركة		
كان ذلك رومًا		٢١٤/٤ - ٢١٥
- حكم التضعيف		٢١٥/٤

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحرف، فيحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين ...		
٢٨٣/٢	٢١٦/٤	- قولهم: هذا بَكْرٌ، وَمِنْ بَكْرٍ، ولم يقولوا: رَأَيْتُ بَكْرٌ ٢٨٣/٢ ٢١٦/٤
٢٨٤/٢	٢١٧/٤	- قولهم: (رَأَيْتُ الْعِمْ) فلم يفتحوا الكاف استواء الكسر والضم في المنصوب من هذا الباب بالرفع والجر للذين يكونان بعد الساكن في اللام
٢٨٤/٢	١١٨/٤	هذا باب الوقف في الوار والياء والألف
٢٨٥/٢	٢١٩/٤	- اتصال راجع الصوت بمخرج الهمز عند الوقف
٢٨٥/٢	٢١٩/٤	هذا باب الوقف في الهمز
٢٨٥/٢	٢٢٠/٤	- بيان الهمز عند الوقف إذا وليت صوتاً
٢٨٦/٢	٢٢١/٤	- قلب الهمزة وارا أو ياء
٢٨٦/٢	٢٢١/٤	- همزة غير المعتل ومايجوز فيها من الإشمام والروم والتضعيف

الباب	الكتاب	التعليق
هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف		
- تحريك الساكن إذا وقع بعده ساكن	٢٨٦/٢	٢٢٢/٤
- إلقاء حركة الوقف على ما قبل الهاء في (عنه)	٢٨٧/٢	٢٢٢/٤
دون (عنها)		٢٢٢/٤
هذا باب الحرف الذي تبدل في الوقف مكانه		
حرفاً أبين منه يشبهه لأنه خفي	٢٨٧/٢	٢٢٣/٤
- ازدياد الياء خفاء كما ازدادت الكسرة		
- الألف أكثر الحروف مشابة بالياء	٢٨٨/٢	٤
هذا باب ما يحدف من أواخر الأسماء في الوقف		
وهي الهاءات	٢٨٨/٢	٢٢٣/٤
- ذهاب الياء في الوقف كما ذهبت في الوصل في		
نحو (هذا قاض)	٢٨٨/٢	٢٢٣/٤
- لم يريدوا أن يظهر الياء في الوقف كما لم		
يظهر في الوصل	٢٨٨/٢	٢٢٤/٤
- إظهار الياء في الوقف عند زوال العلة التي لها		
حذفت الوصل		٢٢٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- إدخال الألف واللام بعد وجوب الحذف		
	٢٨٨/٢	٢٢٤/٤
هذا باب ما يحذف من الأسماء من الهاءات		
في الوقف	٢٨٩/٢	٢٢٥/٤
- الحذف في النداء في حال الوصل		
	٢٩٠/٢	٢٢٥/٤
- الألفات التي تذهب في الوصل دون الوقف		
	٢٩٠/٢	٢٢٥/٤ - ٢٢٦
- ذهاب الألف مع التنوين كذهاب الياء معه		
	٢٩١/٢	٢٢٦/٤
هذا باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي		
علامة الإضمار	٢٩١/٢	٢٢٧/٤
- الفرق بين ياء (هي) والياء في (غلامي)		
	٢٩٢/٢	٢٢٧/٤
- ليس في (سفرجل) علة ولا استثقال فتحذف الراء		
	٢٩٣/٢	٢٢٧/٤
- تحريك الميم من (كنتم اليوم) بالضم من حيث		
حركت الواو من (اخشَوْ الرجل) ...		
	٢٩٣/٢	٢٢٩/٤

الباب الكتاب التعليق

هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار

- ٢٢٩/٤ ٢٩٣/٢
- اشراك الياء والهاء في الخفاء، لأن الألف من مخرج الهاء والياء قريبة من الألف، فهي شبيهة بالهاء
- ٢٢٩/٤ ٢٩٣/٢
- عدم لقاء المتشابهة إذا تراخت وكان بينهما حاجز
- ٢٣٠/٤ ٢٩٤/٢
- الحكم إذا فصل بين الهاء والكسرة أو الياء بحرف
- ٤ ٢٩٤/٢
- إجراء تحريك الهاء بالكسر بعد الكسر أو الياء مجرى الإدغام
- ٢٣٠/٤ ٢٩٤/٢
- مشابهة الياء للهاء والكسرة للمشابهة في الخفاء
- ٢٣١/٤
- مجيء الهاء وصلاً متحركة وساكنة في القوافي
- ٢٣٢/٤ ٢٩٥/٢
- عدم مجيء الياء والوار وصلاً إلا ساكنين
- ٢٣٣ - ٢٣٢/٤
- سبب مجيء الهاء كالألف حين جعلت حركته
- ٢٣٣/٤ ٢٩٥/٢
- من جنس الياء
- مشابهة ميم (عليهم) للهاء في (هذه)
- ٢٣٤/٤ ٢٩٥/٢

الباب	الكتاب	التعليق
من باب الكاف التي هي علامة المضمر		
	٢٩٥/٢	٢٣٤/٤
-	يلحق الكاف حرف مدِّ كما لحق الهاء حرف مد	
	٢٩٦/٢	٢٣٤/٤
-	لم يزد الكاف والتاء إذا كانتا للتأنيث حرف	
	٢٩٦/٢	٢٣٥/٤
	كما زيد على الهاء حرف	
هذا باب ما يلحق الياء والكاف اللتين للإضمار		
	٢٩٦/٢	٢٣٦/٤
-	عدم تسكين تاء المخاطب للمذكر والمؤنث	
	٢٩٦/٢	٢٣٦/٤
	لسكون ما قبلها	
-	عدم جواز تتابع أربع متحركات أو خمس ليس	
	٢٩٧/٢	٢٣٦/٤
	فيهن ساكن	
-	تسكين ما قبل النون التي لجماعة المؤنث	
	٢٩٧/٢	٢٣٧/٤
-	حكم النون إذا وقعت ساكنة بعد حروف الفم	
	٢٩٧/٢	٢٣٧/٤
-	عدم حذف الألف في حين أجازوا حذف الياء	
	٢٩٧/٢	٢٣٨/٤
-	الكسر في الآخر كالجرِّ	٢٣٨/٤

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب وجوه القوافي في الإنشاد		
٢٩٨/٢	٢٣٩/٤	
٢٩٨/٢	٢٣٩/٤	- اللفظ بتمام البناء في الشعر
٣٠٠/٢	٢٣٩/٤	- تلحق الياء والواو للمد
٣٠٠/٢	٢٤٠/٤	- لا تحذف اللامات في الكلام
	٢٤٠/٤	- التنوين لا يلحق الأفعال
		- الشبه بين الياء في مثل (يقضي) و(الأيامي)
٣٠٠/٢	٢٤٠/٤	
		- الياء والواو اللتين للضمير ليستا بحرفي مد
٣٠١/٢	٢٤١/٤	
	٢٤١/٤	- وضع الياء التي في (تفعلين) وحذفه في القافية
٣٠٤/٢	٢٤٢/٤	هذا باب عدة ما يكون عليه الكلم
	٢٤٢/٤ - ٢٤٤	- المعنى الحقيقي للواو الاجتماع
	٢٤٤/٤	- حكم الحال أن تكون مصاحبة لذي الحال ومجامعته له
	٢٤٤/٤	- الكاف والتاء للخطاب أعم من كونهما اسمين
		- لا يكون اسم مظهر على حرف الفصل
٣٠٤/٢	٢٤٥/٤	
		- لا يجتمع الابتداء والوقف معاً في حرف واحد
٣٠٤/٢	٢٤٥/٤	

الباب	الكتاب	التعليقة
- توجيه إنشاد سيبويه بيت القرعي		
	٣٠٦/٢	٢٤٥/٤
- الأسماء من سوى الأماكن بمنزلة الأماكن		
	٣٠٧/٢	٢٤٦/٤
- لو ألغى الباء في (كفى بالشيب) لاستقام الكلام		
	٣٠٨/٢	٢٤٦/٤
- تعاقب بعض الحروف في الكلام		
	٣٠٨/٢	٢٤٧/٤
- استغناء الكلام دون ذكر المنتهى		
		٢٤٨/٤
- لا تدخل (من) على مثلها وتوجيه ما جاء في بيت زهير		
		٢٤٩ - ٢٤٨/٤
- الفرق بين الفاية والمنتهى	٣٠٨/٢	٢٤٩/٤
- مجيء بعض الأسماء غير المتمكنة على حرفين		
	٣٠٨/٢	٢٤٩/٤
- أكثر مما جاء من المتمكنة		
	٣٠٨/٢	٢٤٩/٤
- (أَيْمُنُ) لم يجيء إلا متصلاً بالقسم		
		٢٥٠/٤
- لام التوكيد يلزمه (إن) المخففة من (إن)		
		٢٥٢ - ٢٥١/٤
- ومن باب علم حروف الزوائد:	٣١٢/٢	٢٥٢/٤
- ياء النسبة تلحق الاسم مضاعفة		
	٣١٢/٢	٢٥٣ - ٢٥٢/٤

البسب	الكتاب	التعليق
هذا باب حروف البذل في غير أن تدغم حرفاً في حرف		
	٣١٣/٢	٢٥٣/٤
- البذل ضربان		٢٥٣/٤
- إبدال الياء من الهمزة	٣١٣/٢	٢٥٣/٤
- إبدال الياء من مكان الحرف المدغم		
	٣١٣/٢	٢٥٤/٤
- الهمزة بدل من الألف في (خَمَرِي)		
	٣١٤/٢	٢٥٤/٤ - ٢٥٥
- الفتحة من الألف، والكسرة من الياء		
	٣١٥/٢	٢٥٥/٤
- الحركة ليست أصلاً من أنفس الكلم		٢٥٥/٤
هذا باب ما خلقت الزوائد من بنات العلاقة		
	٣١٥/٢	٢٥٦/٤
- الأصل في (حَبَالِي)	٣١٩/٢	٢٥٦/٤
- القول في جمع (بُخْتِيَّة)	٣٢٠/٢	٢٥٦/٤
- أقصى ما تلحق الألف لغير التانيث		
	٣٢٤/٢	٢٥٧/٤
- مجيء (لعليل) في الاسم والصلة		
	٣٢٦/٢	٢٥٧/٤
الصواب (حَفِيَّتِل) وليس (حَفِيَّتِن)		٢٥٨/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- يقل أن تجيء الصفة على (تفعيلة)	٣٣٠/٢	٢٥٨/٤
- قولهم: (تنفّة ذاك) والخلاف فيه		
	٣٣٠/٢	٢٥٩/٤
ومن باب لحاق الزيادة بنات الثلاثة من الفعل		
	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- القول في زيادة حروف المضارعة ٣٠٠/٢		٢٦٠/٤
- المحذوف في (كُلُّ) و(تَرَى) ٣٣٠/٢		٢٦٠/٤
- حروف المضارعة عوض من الزيادات		
	٣٣٠/٢	٢٦٠/٤
- إجراء (قَاتَلْ، يُقَاتِلْ، يُقَاتِلُ) مجرى (أَفْعَلْ)		
	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- اختلاف (أَفْعَلْ، وَقَاعَلْ) في موضع الزيادة		
	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- ضم حرف المضارعة إذا بني الفعل لما لم يسم فاعله		
	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- اختلاف الزوائد	٣٣١/٢	٢٦١/٤
- موافقة بعض المشتقات للأفعال ٣٣٢/٢		٢٦٢/٤
- جريان اسم الفاعل واسم المفعول على الفعل		
	٣٣٢/٢	٢٦٢/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- صياغة الأسماء من الأفعال المزيدة		
	٣٣٢/٢	٢٦٢/٤
- المسوخ لفتح العين من الفعل المبني للفاعل		
	٣٣٢/٢	٢٦٣/٤
كيف يفرق بين ماهو مبني للمفعول وماهو مبني على الفاعل	٣٣٣/٢	٢٦٣/٤
المحذوف من (أينق) وماعوض عنه		
	٣٣٣/٢	٢٦٤/٤
حكم السين من (استطاع)	٣٣٣/٢	٢٦٤/٤
ومن باب ما لحقه الزوائد من بنات الثلاث		
	٣٣٤/٢	٢٦٤/٤
القول فيما لحق من الثلاثة بالأربعة		
	٣٣٤/٢	٢٦٤/٤
لحاق مثل (اقعنس، واخرنبي) باحرلجم		
	٣٣٤/٢	٢٦٥/٤
اشتراك حروف الزوائد في موضع دون آخر		
	٣٣٥/٢	٢٦٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب تفصيل ما بنيت العرب من الأربعة في		
الأسماء والصفات	٣٣٥/٢	٢٦٧/٤
- بقاء الحرف الزائد في صياغة الفعل منه دليل		
على أنه ملحق	٣٣٥/٢	٢٦٧/٤
- القول في الفِطْحَل والصَّقْعَل	٣٣٥/٢	٢٦٨/٤
ومن باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة		
غير الفعل	٣٣٥/٢	٢٦٨/٤
- لو قيل: فاعَلْتُ وقَعَلْتُ خالف مصدره بنات الأربعة		
	٣٣٦/٢	٢٦٩ - ٢٦٨/٤
- التمثيل في التحقير والاشتقاق	٣٣٦/٢	٢٦٩/٤
- الخلاف في بَلْهَوْر	٣٣٦/٢	٢٧٠ - ٢٦٩/٤
- فتعلوْل: اسم وليست النون فيه زائدة		
	٣٣٧/٢	٢٧٠/٤
- ما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة		
	٣٣٧/٢	٢٧١/٤
- القول في سُلْحَفِيَّة وسُحْفَنِيَّة	٣٣٧/٢	٢٧١/٤
- الضيقطى: اسم	٣٣٩/٢	٢٧٢/٤
- خُنْثَعَبَة: اسم	٣٣٩/٢	٢٧٣/٤

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب لحاق التضعيف والزائد فيه لازم		
	٣٣٩/٢	٢٧٣/٤
- الشُّعْم الميم فيه زائدة	٣٣٩/٢	٢٧٣/٤
- ما لحقه التضعيف من موضع الثالث		
	٣٣٩/٢	٢٧٤/٤
- ما لحقه التضعيف من موضع الرباعي		
	٣٣٩/٢	٢٧٥/٤
ومن باب تفهيل الفعل من بنات الأربعة		
	٣٤٠/٢	٢٧٥/٤
- يلحق الثلاثي بالرباعي كما يلحق الرباعي بالثلاثي		
	٣٤٠/٢	٢٧٥/٤
- شركة الزوائد أن يقع بعضها موقع بعض		
	٣٤٠/٢	٢٧٦/٤
ومن باب تفهيل ما بهتت العرب من الأسماء والصفة		
من بنات الخمسة	٣٤٠/٢	٢٧٦/٤
- لزوم الزيادات مع الأفعال	٣٤٠/٢	٢٧٦/٤
.. حذف الواو بما خالف فعل بنات الأربعة		
	٣٤١/٢	٢٧٦/٤

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما أعرب من الأعجمية	٣٤٢/٢	٢٧٧/٤
- أضرُبُ الأعجمي التي تلحق بالعربي		
	٣٤٢/٢	٢٧٧/٤
ومن باب علل ما جعله زائداً من حروف الزوائد		
	٣٤٣/٢	٢٧٨/٤
- من الزوائد ما لحق رابعاً فصاعداً		
	٣٤٣/٢	٢٧٨/٤
- تزداد الهمزة إذا لحقت أولاً رابعة فصاعداً		
	٣٤٣/٢	٢٧٨/٤
- خطأ سيبويه في تحقير إبراهيم		٢٧٩ - ٢٧٨/٤
- زيادة الهمزة في مثل (أفكل وأيدج)		
معلومة بالاشتقاق	٣٤٣/٢	٢٨٠ - ٢٧٩/٤
- ألف (أرطى) غير زائدة	٣٤٤/٢	٢٨٠/٤
- زيادة الهمزة في (إمرة، وإمعة)	٣٤٤/٢	٢٨١/٤
- ميم (معدّ) أصلية	٣٤٤/٢	٢٨٢/٤
- زيادة الميم للوصف	٣٤٤/٢	٢٨٢/٤
- النون الأولى في (منجنيق) زائدة، ومثلها		
نون (عنترس)	٣٤٤/٢	٢٨٣/٤
- الميم في (مأجج) أصلية	٣٤٤/٢	٢٨٤/٤
- زيادة الميم في (مرعزاء)	٣٤٤/٢	٢٨٥ - ٢٨٤/٤

الباب	الكتاب	التعليق
- القول في ألف (الزَامَج)	٣٤٤/٢	٢٨٦/٤
- ألف (حاحيت) بدل من الياء	٣٤٦/٢	٢٨٧/٤
- الياء في (عيضومز) زائدة	٣٤٦/٢	٢٨٨/٤
- (يَهْيَرُ) الزيادة فيه أولاً	٣٤٦/٢	٢٨٨/٤
- تثقيب الآخر دليل على زيادة الأول في (تُعَيِّلُ)		٢٨٩/٤
- الهمزة المزيدة أولاً تستوي إن كانت مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة	٣٤٦/٢	٢٨٩/٤
- مضاعفة الحرفين في الأربعة كالحرفين في الثلاثة		
	٣٤٧/٢	٢٨٩/٤
- لا تكون زيادة الحرف الرابعي المضاعف إلا بثبت		
	٣٤٧/٢	٢٨٩/٤ - ٢٩٠
القول في الزيادة في مثل (صَوَمَعْتُ، وَقُلْسَيْتُ)		
	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤
لم يجيء في الأصول مثل (قَرْنَوَة)		
	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤
لا يحكم بالزيادة إلا بقيام الدليل من الاشتقاق ونحوه		
	٣٤٧/٢	٢٩٠/٤ - ٢٩١
الاحتجاج بزيادة الألف في (غذافرة)		
	٣٤٧/٢	٢٩١/٤

الهـاب الكـتاب التعلـيقـة

- (عزِوَيْتٌ) ليس من الأبنية المستقرّة، والياء فيه زائدة
٢٩٢/٤
- القول في (سَبَتَى وسَبَنَدَى، واْتَفَرَ واَدْعَرَ)
٢٩٣ - ٢٩٢/٤ ٣٤٨/٢
- القول في تاء (أخت) ٢٩٣/٤ ٢٤٨/٢
- ليس في الفعل (فَتَعَلَّ، ولا فَتَعَلَّ)
٢٩٤/٤ ٣٤٩/٢
- لا يحكم بزيادة النون إلا بثبت ٢٩٤/٤ ٣٥٠/٢
- ليس شيء في الرباعي على مثال (فَعَلَّلِ)
٢٩٤/٤
- القول في الإنسان، نونه واشتقاقه
٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- كثرة زيادة النون في (تفعّال) ٢٩٥/٤ ٣٥٠/٢
- النون زائدة في (قنْفَخِر) ٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢
- ليست (حَقَيْدُ وحَبَوْن) ونحوه من الثلاثي
٢٩٦/٤ ٣٥٢/٢
- بمنزلة قَقَعَدَد ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- الدال المزينة ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- كُنْشَالٌ وَخُنْغَعَةٌ بمنزلة كَنْهَيْل ٢٩٧/٤ ٣٥٢/٢
- (دَلَامِصٌ) مثل (جُرَانِص) الميم في أولهما زائدة
٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢
- والهمزة في الثاني زائدة كذلك ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢
- القول في همزة ضَهَيَاء ٢٩٨/٤ ٣٥٢/٢

التعليق	الكتاب	المسألة
٢٩٩/٤	٣٥٢/٢	- الهمزة في (حطائط زائدة)
		هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة
٢٩٩/٤	٣٥٢/٢	
		- ماضوعف عينه أو لامه من الرباعي فهو في
٢٩٩/٤		باب الزيادة كالثلاثي
		- معلوم بالاشتقاق أن أحد الحرفين المكررين زائد
٣٠٠/٤	٣٥٣/٢	
		ومن باب تجهيز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة
٥/٥	٣٥٣/٢	
٥/٥	٣٥٣/٢	- تفي وقوع الزيادة في (جعفر)
		- لاتضعيف في جعفر وفرزدق فيكون زائداً
٦/٥	٣٥٤/٢	
		ومن باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف
٧/٥	٣٥٤/٢	هجر الزوائد
٧/٥	٣٥٤/٢	- القول في ميم (همرش)
		- ليس في بنات الأربعة على مثال (فَعْلَل)
٨/٥	٣٥٤/٢	
		- تضعيف العين وحدها لا يخلق بناءً ببناءً
٨/٥	٣٥٤/٢	

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما كانت فيه الواو أولاً وكانت فاء		
	٣٥٥/٢	٩/٥
- استثقال الواو مع الياء	٣٥٢/٢	٩/٥
- إبدال التاء من الواو في مثل (تولج) والدال		
من التاء المبدلة من الواو	٣٥٦/٢	٩/٥
- مناقضة أبي عثمان المازني لما ذهب إليه الخليل		١٢ - ١٠/٥
ومن باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات		
	٣٥٦/٢	١٢/٥
- ضعف الواو في موضع الفاء في الافتعال		
	٣٥٦/٢	١٢/٥
- الفاء في (أَفْعَل) أقوى منها في (افْتَعَلَ)		
	٣٥٧/٢	١٣/٥
- القول في (أَتَهَمَ)	٣٥٧/٢	١٣/٥
ومن باب ما تقلب فيه الواو ياء	٣٥٧/٢	١٤/٥
- قلب الواو ياء في نحو (ميزان، وميعاد)		
	٣٥٧/٢	١٤/٥
- إدناء تاء الافتعال من الفاء يولد الإبدال		
	٣٥٧/٢	١٥/٥
- حذف الواو والياء في الوقف إذا كان الاسم منقوصاً		
	٣٥٧/٢	١٥/٥

التمليحة	الكعاب	الهباب
		- الياء من (يوعد) والتاء من (توعده) بمنزلة الميم
١٦/٥	٣٥٨/٢	من (موضع)
١٦/٥	٣٥٨/٢	- القول في هاء (عِدَّة)
		هذا باب ما كانت الياء فيه أولاً وكانت فاء
١٦/٥	٣٥٨/٢	
		- إذا انضمت الواو كانت بمنزلة واوين اجتماعاً
١٦/٥	٣٥٨/٢	فأبدلت الأولى همزة
		- الياء أخف عليهم من الواو فلا يحذفون
١٧/٥	٣٥٨/٢	ياء (يَفْعَل)
		- القول في (فواعل) نحو (يَوَافِس)
١٧/٥	٣٥٨/٢	
		- لا يبدلون الهمزة من الياء كما تبدل الواو في أوصل
١٨/٥	٣٥٨/٢	
١٨/٥	٣٥٨/٢	- جعل الهمزة ياء ثم قلبها واواً
		- ليس في كلام العرب واو ساكنة قبلها كسرة
١٩/٥	٣٥٩/٢	
١٩/٥	٣٥٩/٢	- الواو تسلم في (أَفْعَل)
		- شدوذ الحرف في (أَفْعَل) من الواو
١٩/٥	٣٥٩/٢	
٢٠ - ١٩/٥	٣٥٩/٢	- جعل الياء بمنزلة الواو

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين	٣٥٩/٢	٢١/٥
- حروف العلة تجعل حركاتهن على ما قبلهن حيث اعتلت		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- (فَعَلْتُ) أولى به (فَعَلْتُ) من الواو من (فَعَلْتُ)		
	٣٥٩/٢	٢١/٥
- القول في الاعتلال من محول إليه		
	٣٥٩/٢	٢٢/٥
- الاعتلال في مثل (طَلْتُ) التي على (فَعَلْتُ)		
ليس ينقول	٣٥٩/٢	٢٣/٥
- حركة عين (يَفْعَلُ) من الياء تصير مثل حركة		
عين (فَعَلْتُ) منها	٣٦٠/٢	٢٣/٥
- موافقة ما كان من الياء ما كان من الواو في تغيير		
الفاء منه	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- لم لم يجيء يخاف ونحوه على (يَفْعَلُ) إذا كان		
الماضي منه على (فَعِلَ) ؟	٣٦٠/٢	٢٤/٥
- اتفاق بنات الياء والواو في التغيير، وفي الإلحاق		
	٣٦٠/٢	٢٥/٥
- نظير (مِتْ تَمُوتُ) من الصحيح (فَضِلْ يَفْضُلُ)		
	٣٦١/٢	٢٥/٥

الباب الكتاب التعليق

- (فَعِلَ) منه (عَوِرَ) وكذلك (حَوِلَ وَصِيدَ)
٣٦١/٢ ٢٦/٥
- ومن باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة
٣٦٢/٢ ٢٦/٥
- منعهم (أَفْعَلْ) من (فَعَلْ) الذي يحوّل إليه
(فَعَلْ) معتلاً
٣٦٢/٢ ٢٦/٥
- أصل (أَجَادَ): أَجَوَدَ
٣٦٢/٢ ٢٧/٥
- القول في اعتلال (تَفَاعَلْتُ وَتَفَعَّلْتُ)
٣٦٢/٢ ٢٧/٥
- تشبيهه (بايعت) ونحوه بفاعلت الذي عينه ياء أو واو
٣٦٢/٢ ٢٨/٥
- لا يعتل الحرف من محوّل إليه
٣٦٣/٢ ٢٨/٥
- إشتراك (افتعلوا) ما يصح وهو (تَفَاعَلُوا)
٢٨/٥
- ومن باب ما اعتلّ من الأسماء المعتلة على اعتلالها
٣٦٣/٢ ٢٩/٥
- ما اعتل من الأسماء المشتقة من الأفعال
٣٦٣/٢ ٢٩/٥
- وهي أسماء الفاعلين
٣٦٣/٢ ٢٩/٥
- لا يبدل من الياء ياء إذا انضم ما قبلها في الفعل
٣٦٤/٢ ٣٠/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- جواز أن تكون (معيشة) على (مفعلة)		
	٣٦٤/٢	٣٠/٥
- القول في (مفعّل) من ذوات الياء وقلبها واوًا		
	٣٦٤/٢	٣١/٥
- حذف العين من همزة الوصل	٣٦٤/٢	٣١/٥
- لا مناسبة بين (مَزِيد، وَمَرْتَمٍ وَمَكْوَرَة) وبين الأفعال		
	٣٦٤/٢	٣٢/٥
- (تَهْلِكُ) اسم علم		٣٢/٥ - ٣٣
- (مَحَبَّبٌ) علم، كما أن (مَوَرَّقٌ) علم، وخالف كل		
منهما الأسماء المناسبة للأفعال		٣٣/٥
- (أَفْعَلٌ) و(أَفْعِلْ) اسمان	٣٦٥/٢	٣٣/٥
- اشتراك الأسماء والأفعال في الزيادة تصحح		
الاسم وتعل الفعل		٣٣/٥ - ٣٤
- الفرق بين (إِبْيَع) و(إَبْيَع)		٣٤/٥
- عدم مجيء ما أوله ياء من الأسماء والصفات		
مجيء ما أوله الهمزة	٣٦٥/٢	٣٥/٥

الباب	الكتاب	التعليق
عدم التفريق بين الأسماء والأفعال التي على		
وزنها وأوائلها ميم	٣٦٥/٢	٣٦/٥
اعتلال (أفعل) الذي هو فعل لا اسم كما يعمل		
(أفعل) من الفعل قبل الخلل	٣٦٦/٢	٣٦/٥
ومن باب أيمّ فيه الاسم على مثال فمّل به لسكون		
ما قبله أو ما بعده	٣٦٦/٢	٣٧/٥
(فعليل) الذي هو بمعنى (مفعول) غير جار		
على الفعل	٣٦٦/٢	٣٧/٥
سبب إتمام (مفعّل)	٣٦٧/٢	٣٧/٥
القول في وار (عجوز) وألف (رسالة) ويا (صحيفة)		
	٣٦٧/٢	٣٨/٥
ما اعتل على فعله من الأسماء	٣٦٧/٢	٣٨/٥
يصح اسم الفاعل في (عور) لصحة الفعل،		
ولا يشتق منه اسم فاعل	٣٦٧/٢	٣٩/٥
صياغة (فواعل) من (عورت، وصيدت)		
	٣٦٧/٢	٤٠ - ٣٩/٥

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما جاء من أسماء هذا المعتل على ثلاثة		
أحرف لا زيادة فيه	٣٦٨/٢	٤١/٥
- يدل كل اسم ثلاثي وافق بناؤه بناء يكون للأفعال		
	٣٦٨/٢	٤١/٥ - ٤٢
- لم يجيئوا به (فُعِل) على الأصل كراهية للضمّة في الواو		
	٣٦٨/٢	٤٢/٥
- ليس لأدور وقوول مثال من غير المعتل		
	٣٦٨/٢	٤٣/٥
- القول في (فُعِل) في بنات الياء، وأنه بمنزلة		
غير المعتل	٣٦٩٢	٤٣/٥
- (فُعِل) مخففة من (فُعِل) جمع (أفَعِل)		
	٣٦٩/٢	٤٤/٥
ومن باب تقلب فيه الواو ياء لا لياء قبلها ساكنة		
	٣٦٩/٢	٤٤/٥
- تخفيفهم جمع (جَوْزَة ودَوَكَة) وتصحيح جمع		
مثل (تَمَرَة، وضربة)	٣٦٩/٢	٤٤/٥
- ما قلب في الواحد لا يثبت في الجمع		
	٣٦٩/٢	٤٥/٥
- إلزامهم البديل ما قلب من الواحد ٣٦٩/٢		٤٥/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- إذا جمع ما في واحد الواو أثبت الواو		
	٣٦٩/٢	٤٦/٥
- الخلاف في (ثيرة)	٣٦٩/٢	٤٦/٥
- القول في جمع (خيانة وحياسة) على وزن (رسالة ورسائل)		
	٣٧٠/٢	٤٧/٥ - ٤٨
- الفاء في (استفعل وأفعل) ساكن قبل الإعلال		
	٣٧٠/٢	٤٨/٥
- الياء في الإعلال أخف من سواها، ومشايتها للألف		
	٣٧٠/٢	٤٨/٥ - ٤٩
- قلب الواو ياء في (صوم) لقربها من الطرف		
	٣٧٠/٢	٤٩/٥
- يصح الواو في الجمع كما صح في الواحد والمصدر		
	٣٧٠/٢	٥٠/٥
- خروج مثل (حوّلان) بالزيادة عن مشابهة الفعل		
	٣٧٠/٢	٥٠/٥
- يقال: (مَشُوبٌ) و(مَشِيبٌ) فتقلب الواو فيه ياء		
	٣٧٠/٢	٥٠/٥
- معتل اللام أضعف، ومعتل العين أقوى		
	٣٧١/٢	٥١/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
- صححوا معتل اللام نحو (عَرَوَاء) كما صححوا		
معتل العين (قَوَّاء)	٣٧١/٢	٥١/٥
- القول في (فَعْلَان) و(فَعَلَى) كما قيل في (فَعَلَ)		
	٣٧١/٢	٥١/٥
- الإعلال مطرد في باب (دَآرَان) من دَاَرَ يَدُورُ		
	٣٧١/٢	٥٢/٥
ومن باب ماقلب فيه الياء واوًا	٣٧١/٢	٥٢/٥
- إجراء الطوي مجرى الأسماء	٣٧١/٢	٥٢/٥
- تحول الياء إذا كانت ثانية من علة		
	٣٧١/٢	٥٣/٥
ومن باب ماقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة		
والياء قبلها ساكنة	٣٧١/٢	٥٤/٥
- ليس في غير المعتل (فيعلول) مصدرًا		
	٣٧٢/٢	٥٤/٥
- لم يكسروا (هَيَّيَان، وَتَيَّجَان)	٣٧٢/٢	٥٥/٥
- المحذوف من (مَيَّتِ) العين، والدليل ظهور الياء		٥٥/٥
- ليس قولهم (سَيِّد، وَمَيَّت) على (فَيَعَلَ)		
	٣٧٢/٢	٥٦/٥
- (اشهيباب) على غاية ما يكون عليه المزيد،		
و(كينونة) أقل منه بحرف	٣٧٢/٢	٥٧/٥

الباب الكتاب التعليق

- (فَعِيلٌ) بمنزلة (فِعْلٌ) ٣٧٢/٢ ٥٧/٥
- القول في (تَحْيِزُ) ومصدره (التَحْيِزُ) على (تَفْعُلُ)
- ٣٧٣/٢ ٥٨/٥
- لم يدغموا (وَتَدَّه) فيقوا: (وَدَّه) لتحرك المقارب الأول
- ٣٧٣/٢ ٥٨/٥
- (وَتَدَّ) مثل (وَعَدَّ) الفاء تنحذف في (مَفْعُلُ)
- ٣٧٣/٢ ٥٩/٥
- الأصل في (رُوتَا) الهمزة وإن حذفت
- ٣٧٣/٢ ٥٩/٥
- واو (سُورٍ) بدل من الألف ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- (قُرْعِلَ) وتُفْرِعِلَ بمنزلة (فُعْلٌ وتُفْعُلُ)
- ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- إدغام الواو في الياء، أو الواو في الواو
- ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- يزِيلُ عنهما المدَّ
- ياء (ديوان) مشبهة واو (روية) و(يوطىء)
- ٣٧٣/٢ ٦٠/٥
- الأصل في وزن (ديوان وقيراط)
- ٣٧٣/٢ ٦١/٥

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما يكرر عليه الواحد مما ذكرنا في		
الباب الذي قبله	٣٧٣/٢	٦٢/٥
- همز عين الجمع من (فَيْعَلْ وَفَيْعِلْ) لوقوعها بعد		
ألف (فاعل)	٣٧٤/٢	٦٢/٥
- لا يصلون إلى همزة عين (سَيِّد) إذ كان قبلها ياء		
	٣٧٤/٢	٦٣/٥
- جمع (سيد) غير مهموز كجمعة مهموزاً		
	٣٧٤/٢	٦٣/٥
- إجراء (صَيِّم) مجرى (عُتِّي)	٣٧٤/٢	٦٣/٥
- القول في تصحيح الواو في (عَوَاوِر)		
	٣٧٤/٢	٦٤/٥
- زيادة الإشباع		٦٥ - ٦٤/٥
- موافقة (صَيِّدَتْ) (عَوِّرَتْ)	٣٧٤/٢	٦٥/٥
- موافقة (حَيِّتْ) (شَوَّيْتُ)	٣٧٤/٢	٦٥/٥
- استثقالهم الباءين	٣٧٤/٢	٦٥/٥
ومن باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع		
على الأصل	٣٧٥/٢	٦٦/٥
- مخالفة (عَوَاوِر) (قَوْل) في باب الجمع		
	٣٧٥/٢	٦٦/٥

الكتاب	الباب	التعليق
ومن باب فَعِلَ من فُعِلَت من قُلْتَ، وقُنِعَلَت		
من بَعَثَ	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- لاتدغم إذا بني الفعل للمفعول في (قُوعِلَت)		
	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- إجراء الواو والياء مجرى الألف في المدّ		
	٣٧٥/٢	٦٧/٥
- زيادة الواو والياء كما تزداد الألف		
	٣٧٥/٢	٦٨/٥
- جريان (قُعِلَ) مجرى غير المعتل في المدّ وترك الإدغام		
	٣٧٦/٢	٦٨/٥
- إجراء الأول مجرى غير المعتل	٣٧٦/٢	٦٨/٥
- قلب الواو ياء في (بُوعِ) و(قِيلَ)	٣٧٦/٢	٦٩/٥
- عدم قلب الواو ياء في (فوعِل) من (بعث) ..		
	٣٧٦/٢	٦٩/٥
- ما جاء على فعل لا يتكلم به	٣٧٦/٢	٧٠/٥
- الياء لا يلزمها أن يكون بعدها ياء أبداً		
	٣٧٦/٢	٧١/٥
- الواو في (أَوَوِم) منقلبة من ياء		
- إذا كسرت على الجمع همزت (أَيَانِم) لأنها		
اعتلت هاهنا	٣٧٦/٢	٧٢/٥

المساج	الكتاب	التعليق
- (افعولت) من (قلت) بمنزلة (افعولت) من		
(سرت) في فَعَل	٣٧٦/٢	٧٣/٥
- إسكان الواو الثانية في (اقوول) التي بعد		
الألف من (قاولت)	٣٧٦/٢	٧٣/٥
- لاتدعم الواو الوسطى في الثالثة، ولا تقلب		
الثالثة باء		٧٣/٥
ومن باب تقلب فيه الياء وأو	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- عدم إبدال الضمة في فاء (كولل) لتصح الياء		
	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- الفعل ليس أصل يائه التحريك	٣٧٧/٢	٧٤/٥
- جريان الاسم مجرى (موقن)	٣٧٧/٢	٧٥/٥
- لم يقلبوا الضمة كسرة في (عوطط)		
	٣٧٧/٢	٧٥/٥ - ٧٦
ومن باب ما الهمز فيه في موضع اللام		
	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- العين من (ساء) وأو	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- الواو والياء لا يعلان واللام ياء أو وار		
	٣٧٧/٢	٧٦/٥
- تليين الهمزة الثانية من الكلمة الواحدة		
(همزة بين بين)	٣٧٧/٢	٧٧/٥

الكتاب	الهام	التعليق
-	القول في (خطايا) وأن الهمز لم يعرض في الجمع	
٣٧٧/٢		٧٧/٥
-	ياء (فعائل) أبدأ مهموزة	٣٧٨/٢
٣٧٨/٢		٧٨/٥
-	لا تقلب الياء ألفاً والهمزة المنقلبة عن الياء	
٣٧٨/٢		٧٨/٥
-	ياء في الجمع	
	(فعائل) من (جئت وسؤت) كخطايا	
٣٧٨/٢		٧٩/٥
-	حذفهم الهمزة من (لأثْ وشاكْ)	٣٧٨/٢
٣٧٨/٢		٨٠/٥
-	(فعائل) من جئت: (جَيَّاء)	٣٧٨/٢
٣٧٨/٢		٨١ - ٨٠/٥
-	(فعائل) من (جئت وسؤت): سَوَايا وجَيَايا	
٣٧٨/٢		٨٢ - ٨١/٥
-	الجمع يجري مجرى (فواعل) من (شويت)	
٣٧٩/٢		٨٢/٥
-	(شوائع) مقلوب عنها (شَوَاع)	٨٢/٥
-	القلب في (جَيَّاء وسَوَاء) لأن همزتيهما	
	همزتا الأصل	٨٣/٥
-	حذفوا الهمزة حين قالوا: (سَوَايَة)	
٣٨٣/٢		٨٣/٥
-	القول في (مَلِك) الهمزة فيه فاء الفعل	
٣٨٣/٢		٨٥ - ٨٣/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
- القول في (أشياء وأشياء)	٣٧٩/٢	٨٥/٥
- أصل (أشياء): (شيئا)	٣٧٩/٢	٨٦ - ٨٥/٥
ومن باب ما كانت الياء والواو فيه لامات		
- جعل ما قبل اللام المعتل مغيراً عما عليه الصحيح	٣٨٠/٢	٨٦/٥
- انقلاب اللام ألفاً في مثل (غَزَا)	٣٨٠/٢	٨٦/٥
- القول فيما لو لم تبدل الياء من الواو إذا وقعت	٣٨١/٢	٨٧/٥
طرقاً مضموماً ما قبلها	٣٨١/٢	٨٧/٥
- تصحيح الواو لما سكن ما قبلها	٣٨١/٢	٨٨/٥
- تخفيف ما تلزمه الياء	٣٨٢/٢	٨٨/٥
- القول فيما لو ردّ الواو لتخفيف الكسرة		
- قولهم: (رَضِيُوا) وأنها بمنزلة (غَزِيَا)	٣٨٢/٢	٨٨/٥
- تخفيف الهمزة من (جُوَا)	٣٨٢/٢	٨٩/٥
- (فُعِّلِل) من (جُنْتُ)	٣٨٢/٢	٩٠/٥
- ليس الواو من (جُوَا) كالياء في (غَزِيَا)	٣٨٢/٢	٩١ - ٩٠/٥
	٣٨٣/٢	٩١/٥

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب		
- لم يصح لام (عَظَاءَة) لأنه بني على التذكير	٣٨٣/٢	٩٥/٢
- التحريك مع التثنية وكراهية الحذف	٣٨٣/٢	٩٢/٥ - ٩٣
- قلب الواو ياء للكسر في الفاء وسكون الحاجز	٣٨٣/٢	٩٣/٥
قبل الياء	٣٨٤/٢	٩٤/٥
ومن باب ما إذا التقت فيه الهمزة والياء قلبت الهمزة ياء، والألف والياء ألفًا	٣٨٤/٢	٩٥/٥
- إبدال الياء من الياء التي هي لام الفعل أو منقلبة عن الواو		٩٥/٥
- القول في (مطيّة) وحكمه (مَطيّوَة)		٩٥/٥
- قد تقلب الهمزة وحدها ويلزمها الإعلال		
- تخفيف همزة (ذئب، ورأس)	٣٨٤/٢	٩٥/٥
- (جَبَالِي) آخره كآخر واحد وليست بألف تأنيث		٩٦/٥
- (صحائف ورسائل) نظير (مطايا وأداوى)	٣٨٥/٢	٩٦/٥
	٣٨٥/٢	٩٧/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- همزة (مطاء) في الجمع تثبت ولا تبدل		
	٣٨٥/٢	٩٧/٥
- (فياعل) من (شويت وحييت) بمنزلة (فواعل)		
	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- سيد ويّع بهزمان عند الجمع	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- القول في (فُلُوّة) وجمعها	٣٨٥/٢	٩٨/٥
- صعوبة الفصل بين ألف التانيث من الألف التي تنقلب		
عن اللام في مثل (حُبّارى)	٣٨٥/٢	٩٩/٥
ومن باب مايلزم فيه بدل الياء	٣٨٦/٢	٩٩/٥
- إبدال الياء إذا كانت رابعة	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- إنزال (الصيصية) منزلة (غوغاء)		
	٣٨٦/٢	١٠٠/٥
- زيادة ألف (فيفاة)	٣٨٦/٢	١٠١/٥
- الفيفاء والزيزاء بمنزلة العلباء	٣٨٦/٢	١٠١/٥ - ١٠٢
- المرواة بمنزلة الشجوجاة	٣٨٦/٢	١٠٣/٥
ومن باب التضعيف في بنات الياء	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
- مصدر (فعلت) على ضربين	٣٨٧/٢	١٠٤/٥
ومن باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث		
	٣٨٨/٢	١٠٤/٥
- معتل العين مثل (بعث)	٣٨٨/٢	١٠٤/٥

الباب	الكتاب	العلية
- (يفعل) من هذا الباب تصير بعد الاعتلال إلى		
اعتلال مثله	٣٨٨/٢	١٠٥ - ١٠٤/٥
- كراهيتهم اللبس في الإعلال مثل كراهيتهم		
إياه في التضعيف	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- الحرف المدغم معتمد عليه	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- كراهية إعلال العين واللام	٣٨٨/٢	١٠٥/٥
- ماجاء معتل العين واللام	٣٨٨/٢	١٠٦/٥
- عدم مجيء شيء من المعتل في الفعل		
على نحو (خوف)	٣٨٨/٢	١٠٧/٥
- القلب في (آية) والخلاف فيه	٣٨٨/٢	١٠٧/٥
- الحكم في (حيران) ونحوه	٣٨٨/٢	١٠٨/٥
- عدم مجيء الاعتلال في (فعلت) من (حييت)		
	٣٨٩/٢	١٠٩/٥
- الواو في (تحيا) واستثقالهم إياه في (يوجل)		
	٣٨٩/٢	١١٠/٥
- قلب الواو ياء في (يوجل) ثانية كما قلبت		
أولاً في (رباً)	٣٨٩/٢	١١٠/٥
ومن باب التضعيف في بنات الواو	٣٨٩/٢	١١١/٥
- اطراحهم بعض الأبنية وعدم مجيئها على الأصل		
	٣٩٠/٢	١١١/٥

الباب الكتاب التعليق

- الذي ضعف فاؤه ولامه أقل مما ضعف عينه ولامه
 ١١١/٥ ٣٩٠/٢
- القول في الإخفاء
 ١١٢/٥ ٣٩٠/٢
- إدغام اللام الأولى للزوم الحركة الثانية في نحو (ارْمُؤِيْ)
 ١١٢/٥ ٣٩٠/٢
- عدم قلب الواو ياء في نحو (سُوِّرِ)
 ١١٣/٥ ٣٩٠/٢
- قولهم: (ارْمَايُوا) كما قالوا: (احيوا)
 ١١٣/٥ ٣٩٠/٢
- مصدر (ارْمَايُوا) (واحيَايُوا)
 ١١٣/٥ ٣٩٠/٢
- اجتماع الواوين في نحو (احووي)
 ١١٤/٥ ٣٩١/٢
- مصدر (احواويت) والخلاف فيه ٣٩١/٢
 ١١٤/٥
- القول (فُعِلَ) من (شَوَيْتُ)
 ١١٥/٥ ٣٩١/٢
- لم يجعلوا فاء (فُعِلَ) من شويت كالعين من عصي
 ١١٥/٥ ٣٩١/٢
- قولهم: رِيَا ، وريئة
 ١١٦/٥ ٣٩٢/٢
- حذفهم نون (يكن) في غير الحركة مشابهة
 ١١٧/٥ ٣٩٢/٢
- للياء والواو في السكون

الكتاب	الباب	التعليق
ومن باب ما قيس من المعتل من بنات الهاء والواو		
٣٩٢/٢		١١٧/٥
	- القول في (حَمَصِيصَة) من (رَمِيَتْ)	
٣٩٢/٢		١١٧/٥
٣٩٢/٢	- مثال (حلكوك) من (رميت)	١١٨/٥
	- (فُعْلُول) من (غزوت) وتغييره عند الإضافة	
٣٩٣/٢		١١٨/٥
٣٩٣/٢	- الإبدال في نحو (ثيرة)	١١٨/٥
	- القول في (مَسْنِيَّة) وقلب الواو ياء	
٣٩٣/٢		١١٩/٥
	- اجتماع أربع واوات في (فُعْلُول) من (غزوت)	
٣٩٣/٢		١١٩/٥
	- القول في (فعلول) من (شويت وطويت)	
٣٩٣/٢		١٢٠/٥
	- القول في (فيعلول) من (طويت) ونحوه	
٣٩٣/٢		١٢٠/٥
	- القول في (فُعْلُول) من (طويت)	١٢١/٥
٣٩٣/٢	- منعهم اعتلال الواو وتسكينها	١٢١/٥
	- بناء الاسم في باب (رددت) على مثال (فَعَلٍ)	
٣٩٤/٢		١٢٢/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- موقف المبرد من خطأ سيبويه في (قَوَّان)	٣٩٤/٢	١٢٢/٥
- الأصل في (مُملِل) مِمْلِلٌ، ولكنهم كرهوا التضعيف	٣٩٤/٢	١٢٣/٥
- الإدغام في (قويت) يقلب اللام ياء	٣٩٤/٢	١٢٣/٥
- عدم قلب الواو ياء في (قويان) لأنه بنية الحركة	٣٩٤/٢	١٢٤/٥
- إلزام من قال (رئية) في (رؤية) أن يقول (قَيَّان)	٣٩٤/٢	١٢٤/٥
- القول في (فيعلان) من (حييت وقويت وشويت)	٣٩٤/٢	١٢٥/٥
- أصل (شَيَّان) (شَيَّوَيَّان) ثم وقع فيه القلب	٣٩٤/٢	١٢٥/٥
- الهاء وألف النصب يخرجان الياء إلى اللفظ	٣٩٤/٢	١٢٦/٥
- كما يخرجها الألف والنون	٣٩٤/٢	١٢٦/٥
- (مَفْعُلة) من (رميت)	٣٩٤/٢	١٢٦/٥
- القول في (فُعْلة) من (رميت وغزوت)	٣٩٤/٢	١٢٦/٥

الكتاب	الكتاب	التعليقة
-	(خَطُّوَات) مصوغة للتأنيث لا مذكر لها	
٣٩٤/٢	١٢٧/٥	
-	القياس في (خَطُّوَةٌ وَكُلِّيَّة)	٣٩٤/٢
٣٩٤/٢	١٢٧/٥	
-	قياس (كُلِّيَّة): (كُلُّوَات)	٣٩٤/٢
٣٩٤/٢	١٢٧/٥	
-	تخفيف (فُعْلَات) كما تخفف (فُعْل)	
٣٩٤/٢	١٢٨/٥	
-	مخالفة الحركة الحرف توجب إبدال الحرف	
٣٩٥/٢	١٢٨/٥	
-	بحسب الحركة	
-	(فُعْلَلَة) من (رَمِيت) بمنزلة (فُعْلَوَة)	
٣٩٥/٢	١٢٩/٥	
-	(مَلَكُوت) من (رَمَيْتُ) و(عَزَوْتُ)	
٣٩٥/٢	١٢٩/٥ - ١٣٠	
-	النسب إلى (رَحَى)	٣٩٥/٢
٣٩٥/٢	١٣٠/٥	
-	عدم حذف اللام من (فُعْلَان) مخافة اللبس	
٣٩٥/٢	١٣١/٥	
-	بـ(فُعْلَان)	
٣٩٥/٢	١٣١/٥	
-	الاشتقاق من المصدر في أَفْعُولَة	
-	لا تَعْلُ الأسماء التي هي غير جارية على الفعل	
٣٩٦/٢	١٣٢/٥	
-	لا يعتل نحو (مَغْرُور)	٣٩٦/٢
٣٩٦/٢	١٣٢/٥	
-	قولنا (كَوْأَلَل) من (رَمِيت)	٣٩٦/٢
٣٩٦/٢	١٣٢/٥	

الباب	الكتاب	التعليق
- (فُعِلَ) من (صُمْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٣/٥
- (عِفْوَلٌ) من (قَوَيْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٤/٥
- بناء مثال (فُعْلُول) من (وَعَيْتُ)		
- إجراء (وَأَيْتُ، وَأَوَيْت) مجرى (غَوَيْتُ وَشَوَيْتُ)	٣٩٦/٢	١٣٤/٥
- إجراء (رَمَيْتُ) مجرى الصحيح في أن لا يدغم	٣٩٦/٢	١٣٥/٥
- انقلاب الواو في (غَزَوْ) ياء	٣٩٦/٢	١٣٥/٥
ومن باب تكسير بعض ما ذكرنا على الجمع		
- عدم اعتلال الياء الثانية أو الواو الثانية	٣٩٧/٢	١٣٦/٥
المدغم فيها لسكون ما قبلهما	٣٩٧/٢	١٣٩/٥
- إجراء (فَعْلِيلَةٌ) مجرى (فَعْلِيلَةٌ)	٣٩٧/٢	١٣٧/٥
- كراهتهم اجتماع ياءين في نحو (أَثَافِي، وَمَعَاطِي)		
- الحذف وجه عند اجتماع ثلاث ياءات	٣٩٧/٢	١٣٧/٥
- حذف الياء الوسطى عند اجتماع الياءات	٣٩٧/٢	١٣٨/٥
	٣٩٧/٢	١٣٨ - ١٣٩/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- الأصل في (مكاي)	٣٩٧/٢	١٣٩/٥
ومن باب التضعيف	٣٩٧/٢	١٤٠/٥
- مخالفة الأفعال المضاعفة للأفعال الصحيحة		
	٣٩٨/٢	١٤٠/٥
- اللبس في إسكان عين المضاعف الثانية وإلغاء		
حركتها على العين الأولى	٣٩٨/٢	١٤٠/٥
- تحريك الغاء وبعدها العين، ولا تحرك العين		
وبعدها العين أبداً	٣٩٨/٢	١٤١/٥
- كل اسم جاوز ثلاثة أحرف يجري مجرى الفعل		
الذي على أربعة أحرف	٣٩٨/٢	١٤٢/٥
- حركة ما قبل الساكن إذا كان ألفاً أو غيره		
	٣٩٨/٢	١٤٢/٥ - ١٤٣
- الدال الأولى في (راد) لاتفارقها الدال الثانية		
	٣٩٩/٢	١٤٣/٥
- لا يكون إدغام إذا فصل بين المثليين		
	٣٩٩/٢	١٤٣/٥ - ١٤٤
- أصل (رجلٌ خافٌ) (خَوِفٌ) ولكنه أعلّ		
	٣٩٩/٢	١٤٤/٥
- لم يفرقوا بين الاسم الموافق لبنية الفعل بتصحيح		
الاسم وإعلال الفعل	٣٩٩/٢	١٤٤/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
- (فُعِلْ) لم يخرج على الأصل ٣٩٩/٢	١٤٤/٥	
- إلزام التخفيف (ثُنِيَ) لأنه يخفف في المصحح		
٣٩٩/٢	١٤٥/٥	
ومن باب ما شذَّ من المضاعف ٤٠٠/٢	١٤٥/٥	
- وقوع المضاعف في موضع قد يحركون فيه اللام		
٤٠٠/٢	١٤٥/٥ - ١٤٦	
- الشبه بين (لم أحسَّ) و(يقول ويبيع) في		
ثبات العين ولم تحذف ٤٠٠/٢	١٤٦/٥	
- إجراء حركة العين على الفاء في (فَعِلْتُ)		
كما تجرّيها عليه في (فَعِلَ) ٤٠٠/٢	١٤٦/٥	
- إجراء (فَعِلَ) من رَدَدْتُ مجرى (فَعِلَ) من (قُلْتُ)		
٤٠٠/٢	١٤٧/٥	
- عدم إلغاء حركة العين على الفاء في الفعل المبني		
للمعلوم كراهية عدم اللبس ٤٠٠/٢	١٤٨/٥	
- كراهية الالتباس في (فَعِلَ وَفَعِلَ) من باب (بَعْتُ)		
٤٠٠/٢	١٤٨/٥	
- عدم تغيير الإدغام المتحرك كما أنه لا يغير		
في (فَعِلَ) و (فَعِلَ) ٤٠٠/٢	١٤٨/٥ - ١٤٩	
- كراهة الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فَعِلَ)		
من (رددت وقلت) ٤٠١/٢	١٤٩/٥	

الباب	الكتاب	التعليق
ومن باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء		
لكراهية التضعيف	٤٠١/٢	١٥٠/٥
- تاء (استنوا) مبدلة من الياء	٤٠١/٢	١٥٠/٥
- قولهم: (هَنَانان)، وهم يريدون: (هَتَيْن)		
	٤٠١/٢	١٥٠/٥
ومن باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه		
من موضع واحد	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (مَعَدَّ) ليس أصل داله الأولى الحركة		
	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (مَعَدَّ) بمنزلة (خَدَبَ)	٤٠١/٢	١٥١/٥
- (افْعَلْتُ وافْعَالْتُ) ليس لهما نظير في الرباعي		
	٤٠٢/٢	١٥٢/٥
- (عَدَّ) من (استعدَّ) على أصله في الاعتلال		
	٤٠٢/٢	١٥٢/٥
ومن باب ما قيس من المضاعف الذي عينه ولامه		
من موضع واحد	٤٠٢/٢	١٥٣/٥
- (فَعْلُول) من (رَدَرْتُ)، و(فَعْلِيل)		
	٤٠٢/٢	١٥٣/٥
- معتل اللام تصح لامه في مثل (قَطْوَان وَنَزَوَان)		
	٤٠٢/٢	١٥٣/٥

الباب	الكتاب	التعليقة
- ما يقال من القول على (فَعْلَان) ٤٠٢/٢	١٥٤/٥	
- (فَعْلَان) يجري مجرى (فَعْلَان) من بابه		
٤٠٢/٢	١٥٥/٥	
- القول في المثليين في نحو (رَوَّدَ) وأنها أصليان		
٤٠٣/٢	١٥٥/٥	
- النون اللاحقة بعد الألف وليست للإلحاق		
٤٠٣/٢	١٥٦/٥	
- القول في زيادة اللامين في نحو (جَلَبَب)		
٤٠٣/٢	١٥٦/٥ - ١٥٧	
- كرهوا في (عَفَنَج) ما كرهوا في (أَلَنَد)		
٤٠٣/٢	١٥٧/٥	
- (رَوَّدَ) ألحقت بالواو لا باللام ٤٠٣/٢	١٥٧/٥	
ومن باب ما شذَّ من المعتلِّ على الأصل		
٤٠٤/٢	١٥٨/٥	
- ما يقل في كلام العرب وقد يتكلمون بمثله من المعتل		
٤٠٤/٢	١٥٨/٥	
- (فُعَلَّلَ) مما يقل في كلامهم ٤٠٤/٢	١٥٨/٥ - ١٥٩	
- القول في تصرف (أَحَوَى) ٤٠٤/٢	١٥٩/٥	
- كراهيتهم معتلين بينهما حرف وإن اختلف فيه		
حرف العلة ٤٠٤/٢	١٥٩/٥	

الباب	الكتاب	التعليق
- تركهم من المعتل ما نظيره في غيره	٤٠٤/٢	١٦٠/٥
- مجيء الاسم على ما اطرح من الفعل	٤٠٤/٢	١٦٠/٥
ومن باب الادغام	٤٠٤/٢	١٦١/٥
- رفعك الصوت عند الرغبة في إجراء		
الحروف (الحركات)	٤٠٥/٢	١٦١/٥
ومن باب الادغام في الحرفين اللذين تضع		
لسانك لهما	٤٠٧/٢	١٦٢/٥
- القول في إدغام الحرفين من جنس واحد		
في كلمتين	٤٠٧/٢	١٦٢/٥
- مجيء المتحرك بين ساكنين نحو (يد دَواد)		
	٤٠٧/٢	١٦٢/٥
- لا يكون قبل المحذوف إذا حذف الآخر إلا حرف مدّ		
	٤٠٧/٢	١٦٣/٥
- البيان حسن في مثل (جعل لك)		
	٤٠٧/٢	١٦٣/٥ - ١٦٤
- عدم جواز الإدغام في نحو (ابن نوح واسم موسى)		
	٤٠٧/٢	١٦٤/٥
- الإخفاء في (قَرَدَد)	٤٠٨/٢	١٦٥/٥

الكتاب التعليق

- ٤٠٨/٢ ١٦٥/٥
أحسن منه في الألف
- ٤٠٨/٢ ١٦٥/٥
٤٠٨/٢ (اخشوا واقدأ) ١٦٦/٥
برف اللين في القوافي
- ٤٠٩/٢ ١٦٦/٥ المحذوفة في الردف
- القول في إدغام مثل (ظلموا واقدأ، واظلمي ياسراً)
- ٤٠٩/٢ ١٦٧/٥
- عدم لزوم الواو في (ظلموا واقدأ) والياء في
(قاضي ياسراً) ٤٠٩/٢ ١٦٨/٥
- إدغام الهمزتين كإدغام غيرها من المثليين
- ٤٠٩/٢ ١٦٨/٥
- قولهم: (يَقْتُلُونَ، فَقَدْ قَتَلُوا) ٤١٠/٢ ١٦٩/٥
- جواز الكسر والفتح في قاف (اقتتلوا)
- ٤١٠/٢ ١٧٠/٥
- قراءة أهل مكة ضم الراء في (مُرْدُفِين)
- ٤١٠/٢ ١٧٠/٥
- قرب الراء في (مردفين) من الميم وأنه ليس
- ٤١٠/٢ ١٧١/٥ بينهما حرف ساكن

الكتاب	التمليقة	الباب
٤١٠/٢	١٧١/٥	- ألف الوصل في (الحَمَر)
		- التقاء المثليين في مثل (رُدُّ داود)
٤١١/٢	١٧٢/٥	و (اسمُ موسى)
		ومن باب الإدغام في الحروف المتقاربة
٤١١/٢	١٧٢/٥	
		- لاتدغم الياء مع المتقاربة وإن كان قبلها
٤١١/٢	١٧٢/٥ - ١٧٣	فتحة ولا الواو
		- لو أدغم الياء في الجيم لزال عنه المد واللين
٤١١/٢	١٧٣/٥	
		- الواو التي قبلها ضمة، والياء التي قبلها
٤١١/٢	١٧٤/٥	كسرة أبعد للإدغام
		- الميم قبل الياء بمنزلة النون في أن لم تقلب
٤١٢/٢	١٧٤/٥	فاء للإدغام
		- إدغام الراء في اللام أو النون بقلبها إلى أحدهما
٤١٢/٢	١٧٥/٥	
٤١٢/٢	١٧٥/٥	- لايدغم الزائد في الناقص
		- ماكان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى
٤١٢/٢	١٧٦/٥	على الادغام
		- إدغام العرب الهاء في الحاء وهو الإخفاء
٤١٢/٢	١٧٦/٥ - ١٧٧	

الكتاب	التعليق
- الحاء مع العين تجري مجرى الباء مع الميم	
٤١٣/٢	١٧٨/٥
- لاتدغم الحاء في العين، وتدغم العين في الحاء	
٤١٣/٢	١٧٨/٥
- لاتدغم الميم في الباء، وتدغم النون في الباء	
٤١٣/٢	١٧٩/٥
- ما بين الغين والحاء من فروق الهمس والرخاوة	
٤١٣/٢	١٧٩/٥
- إلتقاء الغينين أقل من التقاء الحاءين	
٤١٣/٢	١٧٩/٥
- تشبيه الحاء والغين بحروف اللسان في أن خفي النون معهما	
٤١٤/٢	١٨٠/٥
- الإدغام بغير غنة (النون مع الراء)	
٤١٤/٢	١٨٠/٥
- قلب النون مع الباء ميماً	
٤١٤/٢	١٨١/٥
- النون مع الواو تدغم بغنة وبلا غنة	
٤١٤/٢	١٨١/٥
- الميم مثل الواو في اللين والتجافي	
٤١٥/٢	١٨٢/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- إدغام النون في الواو وفي الحروف الخمسة (ويرمل)		
	٤١٥/٢	١٨٣ - ١٨٢/٥
- مخرج الإدغام من غير الفم	٤١٥/٢	١٨٣/٥
- للنون ثلاث مراتب مع سائر الحروف		
	٤١٥/٢	١٨٤ - ١٨٣/٥
- أصل الإدغام كثرة الحروف للقم		
	٤١٥/٢	١٨٥/٥
- إدغام النون مع الراء واللام والياء والواو		
	٤١٥/٢	١٨٥ - ١٨٤/٥
- لم يدغموا النون في السين عند التحريك		
	٤١٥/٢	١٨٥/٥
- النون لا تدغم في حروف الخلق	٤١٥/٢	١٨٥/٥
- عدم احتمال إدغام النون في أكثر من ستة		
حروف للمقارنة	٤١٥/٢	١٨٦ - ١٨٥/٥
- سكون النون مع الميم والواو والياء		
	٤١٥/٢	١٨٦/٥
- منعوا إدغام النون في الواو كراهة الالتباس		
	٤١٥/٢	١٨٦/٥
- جواز الإدغام إذا كان بمنزلة المنفصل		
	٤١٥/٢	١٨٧/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- النون قبل الباء تقلب ميماً	٤١٦/٢	١٨٨/٥
- إظهار النون مع الياء والميم والواو لبعدها الخارج		
	٤١٦/٢	١٨٨/٥
- لا تدغم النون في الحروف التي تخرج من الخاشيم		
	٤١٦/٢	١٨٩ - ١٨٨/٥
- منع إدغام النون فيما لا يدغم فيها		
	٤١٦/٢	١٨٩/٥
- لا تدغم النون فيما تفاوت مخرجه عنها		
	٤١٦/٢	١٩٠ - ١٨٩/٥
- إدغام اللام في الطاء والذال والتاء والصاد والزاي والسين	٤١٦/٢	١٩٠/٥
- لا تسفل اللام إلى أطراف اللسان	٤١٧/٢	١٩١ - ١٩٠/٥
- يحسن الإدغام في حال عدم الإسفال		
	٤١٧/٢	١٩١/٥
ومن باب الإدغام في حروف طرف اللسان والغنما		
	٤١٨/٢	١٩٢/٥
- الحروف الشديدة بثقل التكلم بها، للزوم		
اللسان موضعهن	٤١٨/٢	١٩٢/٥
- الإمساك بالقم يكشف عن أن الميم بمنزلة الباء		
	٤١٨/٢	١٩٢/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- الزاي والسين كل منهما يدغم في الآخر	٤١٨/٢	١٩٢/٥ - ١٩٣
- إذهاب الإطباق مع التاء كإذهابه من الطاء والتاء	٤١٩/٢	١٩٣/٥
- البيان مع الذال والتاء أمثل منه في	٤١٩/٢	١٩٣/٥ - ١٩٤
- في الصاد والسين والزاي	٤١٩/٢	١٩٤/٥
- (الطاء والشاء والذال) أخوات	٤١٩/٢	١٩٤/٥
- القول في إدغام الذال في الزاي	٤١٩/٢	١٩٤/٥ - ١٩٥
- إدغام التاء في الدال	٤١٩/٢	١٩٥/٥
- الهاء من (ثلاثة) تنقلب تاء في الدرج	٤٢٠/٢	١٩٥/٥
- اختلاط الطاء وأختيها	٤٢٠/٢	١٩٦/٥
- إدغام الطاء في الشين، والشاء والذال	٤٢٠/٢	١٩٦/٥
- أيضاً في الشين	٤٢٠/٢	١٩٦/٥
- الإجحاف الممنوع وهو نقص الصوت	٤٢١/٢	١٩٦/٥
- في إدغام المجهور	٤٢٢/٢	١٩٦/٥ - ١٩٧
- منعهم القول: (مُذَكَّر)	٤٢٢/٢	١٩٧/٥
- الصاد أندى في السمع من الضاد	٤٢٢/٢	١٩٧/٥

الباب	الكتاب	التعليق
-	لاتدغم الضاد في الطاء في الانفصال	
	٤٢٢/٢	١٩٨/٥
-	قلب التاء طاء لا أن تدغم الطاء في التاء	
	٤٢٢/٢	١٩٨/٥ - ١٩٩
-	ترك البيان في هذه الحروف أقوى منه في المنفصلين	
	٤٢٣/٢	١٩٩/٥
-	أصل الإدغام أن يسكن الأول ويحرك الثاني مدغمًا فيه	
	٤٢٣/٢	٢٠٠/٥
-	سكون الآخر في المثليين دعاهم للإدغام	
	٤٢٤/٢	٢٠٠/٥
-	إدراك الألف في نحو (ارْدُدِ الباب) والنون نحو (ارْرُدَّا يافتي)	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥
-	لاتدغم التاء في مثل (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥
-	كراهية تحريك السين	
-	كراهية جمع إعلالين في كلمة واحدة	
	٤٢٤/٢	٢٠١/٥ - ٢٠٢
-	اجتماع سكون ما قبل تاء (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
-	إعلال العين بعده	
-	الفرق بين قاف (اقتتلوا) والسين في (استفعل)	
	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- التحرك أصل في قاف (اقتتلوا) وميم (ممدّ)	٤٢٤/٢	٢٠٢/٥
- الحذف في (يَعِدُّ) والكسرة بعدها	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- كرهوا (وَطَدًا، وَوَتَدًا) لما فيه من الاستثقال	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- تقارب الحروف ومخارجها في مثل المصدر (أَزَيْتًا)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥
- حذف التاء في (تَمَنُّونَ الموتَ، وتَذْكُرُونَ)	٤٢٥/٢	٢٠٣/٥ - ٢٠٤
- الخيار في حذف التاء وإثباتها في (تتذكرون وتذكرون)	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- لا يجوز حذف الذال أو التاء من (تذكرون) ونحوه	٤٢٦/٢	٢٠٥/٥
- ترك الإدغام في الحروف المتقاربة في المواضع حسن	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
- القول في (الذِّكْر) جمع (ذِكْرَة) مثل:	٤٢٦/٢	٢٠٦/٥
(كَمْسَرَةٍ وَكِسْرٍ)		

الباب	الكتاب	العملية
ومن باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه		
	٤٢٦/٢	٢٠٧/٥
- لاتدغم الصاد في التاء	٤٢٦/٢	٢٠٧/٥
- (اصْطَبِر) أصله (اصْتَبِر)	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- الزاي مجهولة غير مطبقة	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- لاتدغم الصاد في الدال لأنها قبلها وهي من نفس الحرف في نحو (اصْطَبِر)	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- يكره إذهاب الإطباق في مثل (اضبط دُلَامًا)		
	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥
- لم يصلوا إلى إدغام الدال في الصاد		
	٤٢٦/٢	٢٠٨/٥ - ٢٠٩
- إذا تحركت الصاد وهي بعيدة في نحو (مصادر)		
	٤٢٧/٢	٢٠٩/٥
- الطاء في الجهر كالـدال	٤٢٧/٢	٢٠٩/٥
- مضارعة الصاد للزاي في نحو (أَصْدَر)		
	٤٢٧/٢	٢١٠/٥
- البيان في الصاد أحسن إذا سكنت		
	٤٢٧/٢	٢١٠/٥
- الباء مع النون تقلب النون ميماً	٤٢٧/٢	٢١٠/٥

الباب	الكتاب	التعليق
- تبدل تاء الانفعال مع الجيم دالاً		
في نحو (اجذمَعُوا)	٤٢٧/٢	٢١١/٥
ومن باب ما قلب فيه السين صاداً في بعض اللغات		
- الإشتراك في التصعيد مع تفاوت المخرجين	٤٢٧/٢	١١١/٥
- الحاء والغين من حروف الخلق	٤٢٨/٢	٢١١/٥
- تقرب السين من مخرج القاف بما يتصعد		٢١٢ - ٢١١/٥
- التاء والتاء ليس فيهما مافي السين	٤٢٨/٢	٢١٢/٥
من البدل قبل الدال	٤٢٨/٢	٢١٣/٥
- لا تكون التاء دالاً كما في (التثدير)		
ومن باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم	٤٢٨/٢	٢١٣ - ٢١٤/٥
- كراهيتهم إدغام الدال فتزداد سيناً فتلتقي	٤٢٨/٢	٢١٤/٥
- السينات في نحو (سِدَس)	٤٢٨/٢	٢١٤ - ٢١٥/٥
- قولهم : (بَبَّة) لقب وليس بنوع	٤٢٩/٢	٢١٥/٥
- قولهم في (فَخَذَ) : (فَخَذُ)	٤٢٩/٢	٢١٥/٥

الباب	الكتاب	التعليق
-	عدم الاطراد في مجيء العين التي هي تاء لالتباسها	
	بالتاء التي هي دال	٢١٥/٥
-	بعض الشاذ مشبه بما ليس مثله	
		٢١٦/٥
-	القول في السين من (يستطيع)	٢١٦/٥ - ٢١٧
-	من الشاذ قولهم: (تَقَيَّتْ يَتَقَيَّ وَيَتَسَّعُ)	
		٢١٧/٥ - ٢١٨
-	حذفهم العين من المضاعف نحو: (أَحَسْتُ، وَمَسْتُ)	
		٢١٨/٥
-	لم يصلوا إلى الإدغام، لأنه لو أدغم لحركت	
	لام المعرفة في نحو (عَلَمَاءُ) في (على الماء)	٢١٩/٥

* * *

مطاليع الحسني

هاتف : ٤٨٢٦٧٨٧

فاكس : ٤٨٨١٠١٨

ص.ب ٥٩١٣٨

الرياض ١١٥٢٥

Bibliotheca Alexandrina



0388271